منشورات جامعة دمشق
كلية المحاسبة

الحسابات الاقتصادية القومية

الدكتور
عبد الرحيم بوادقجي

جامعة دمشق

١٤٣١ - ١٤٣٢هـ
٢٠١٠ - ٢٠١١م


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المقدمة

تعتبر مادة الحسابات الاقتصادية القومية ، فيما تتضمنه من حسابات وجداول من الادوات الهامة التي تساعد الاقتصادى على تفهم الاوضاع الاقتصادية ومنحى تطورها عن طريق تقديمها صورة للهيكل الاقتصادى القائم للوطن ، ومقياسا لنموها ، وبيانا للعلاقات التي تقوم بين مختلف القطاعات كما تعكس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية من انتاج واستهلاك وادخار واستثمار وتصدير واستيراد ... الخ .

ان فهم وتحليل هذه الجوانب العديدة في الحياة الاقتصادية يتطلبان مجموعة كبيرة من البيانات والاحصاءات التي تعود الى حقل الاحصاء الاقتصادى.

وكلما زاد حجم هذه البيانات والمعلومات كلما دعت الحاجة الى تنظيمها وتحليلها بشكل منسق يعرض التركيب الاقتصادى وتداخل العلاقات فيه عرضا علميا لادراك طبيعتها والاستفادة من مؤشراتها .

وطبيعي بأن تحليل هذا العدد الكبير من المعلومات والاحصاءات يتخذ اشكالا متعددة تعتمد اساسا على الغرض من ذلك التحليل . فهناك

تحليل يتخذ صيغة حسابية تعتمد على مبدأ القيد الحسابي المزدوج ، وهناك نوع ثان يبين التداخل الصناعي بين النشاطات المختلفة وتسمى بجداول المدخل ـ المخرج (المدخلات ـ المخرجات) التي تعرض لنا التدفقات السلعية بين القطاعات المختلفة . ونوع ثالث يوضح التدفقات المالية في الاقتصاد القومي وما تلعبه النقود والبنوك من دور فيه . وتمثل تلك المجموعة

المتنوعة من الدراسات الحسابات القومية التي تستعمل في أعمال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ورسم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات اللازمة .

ومن هنا بدأت الحسابات الاقتصادية القومية تحتل اكثر فاكثر اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية وأصبحت احدى المواد الاساسية في الجامعات والمعاهد .

وأخيرا لابد من الاشارة الى انه نظرا لضيق الوقت ولضرورة الاسراع بوضع كتاب في هذا المقرر بين أيدي الطلاب فان بعضا من محتويات فصول هذا الكتاب قد أخذت من :

- كتاب الحسابات الاقتصادية القومية للدكتور جواد هاشم
- كتاب الحسابات الاقتصادية القومية للدكتور محمد عادل عاقل
- املية الحسابات القومية للدكتور محمد العمادي .

فاقتضى التنويه

الدكتور

عبد الرحيم بوادقجي

الباب الاول

الدخل والناتج القومي

سوف نقسم هذا الباب الى اربعة فصول : فنبحث في الفصل الاول المفاهيم الاساسية في المحاسبة القومية . أما الفصل الثاني فسوف نتعرض الى بعض المشكلات النظرية والعملية في حسابات الدخل القومي كما اننا سنقوم في الفصل الثالث من هذا الباب باظهار العلاقة مابين المحاسبة التجارية على مستوى المشروع والمحاسبة القومية على مستوى الوطن . اما الفصل الرابع فهو مخصص لشرح الطرق المختلفة لتقدير الدخل والناتج القومي .

الفصل الاول

المفاهيم الاساسية في المحاسبة القومية

البحث الاول : مفاهيم عامة

١- مدلول الاحصاء الاقتصادى :

يوجد مدلولان لتعبير الاحصاء الاقتصادى . المدلول الاول يعني الطرق العملية والمبادىء التي تستخدم لمعالجة المعلومات الكمية . اما المدلول الثاني فهو المعلومات الكمية نفسها التي تتعلق بسير الحياة الاقتصادية .

وللتفريق بين المفهومين سوف نعتمد ما اعتمده عدد من الاقتصاديين وذلك باستعمال مفهوم " الاحصاءات الاقتصادية " لتدل على المعلومات الكمية التي تصف نشاط الحياة الاقتصادية . بينما نترك مفهوم " الاحصاء الاقتصادى " ليدل على النظريات والطرق التي بواسطتها نجمع ونعرض ونحلل ثم نفسر المعلومات الكمية .

والاحصاءات الاقتصادية بالمعنى الذى حددناه أعلاه هي موضوع أبحاثنا القادمة ، فسوف ندرس أهم هذه الاحصاءات فنشرح مفاهيمها الاساسية واساليب اعدادها لاستعمالها في شرح التطور الاقتصادى .

٢- أنواع الاحصاءات الاقتصادية :

تتعدد أنواع الاحصاءات الاقتصادية بتعدد الظواهر الاقتصادية التي نحاول ان نقيسها او ان نصف تطورها ، فبالحقيقة ان كل مجموعة من المعلومات الكمية التي تصف نشاطا اقتصاديا ماهي الا احصاءات اقتصادية .

وهذه الاحصاءات يمكن ان تكون على مستوى فردى او محلي او اقليمي او قومي او عالمي ، وذلك حسب المؤسسة او المدينة او المنطقة او الاقليم او الدولة او مجموعة الدول التي تتعلق بها . وسوف يكون اهتمامنا بالاحصاءات الاقتصادية على المستوى القومي على اعتبار انها تمثل حصيلة النشاط الاقتصادى لامة من الامم .

والاحصاءات الاقتصادية اما ان تتناول الظاهرة الاقتصادية كاحصاءات الاجور او احصاءات الاسعار ، او تتناول كميات الظاهرة المدروسة كاحصاءات الانتاج الزراعي او احصاءات الانتاج الصناعي ، او تتناول كليهما معا كاحصاءات التجارة الخارجية . وقد تكون باعداد مطلقة او تكون بشكل نسب وارقام قياسية كاحصاءات الارقام القياسية لاسعار الجملة او المفرق ، وكل ذلك حسب الغاية التي يراد ابرازها من جمع تلك الاحصاءات .

٣- استعمال الاحصاءات الاقتصادية ومصادر الحصول عليها :

ان كثيرا من الاحصاءات الاقتصادية الحالية كانت تجمع منذ قديم الزمان ، ولكنها لم تكن تجمع لنفس الاسباب التي من أجلها تجمع الان فقد كانت هناك أسباب عديدة اما ادارية ، او مالية ، او عسكرية او سياسية كانت تقتضي تجميع تلك الاحصاءات .

اما الآن فقد تحول الهدف الرئيسي من جمع الاحصاءات الاقتصادية الى تزويد المختصين بأسس متينة لدراسة التقدم والنمو الاقتصادى وزيادة الدخل القومي وانماء الثروة القومية . وهكذا تركز الاستعمال الرئيسي للاحصاءات الاقتصادية في تحليل الاوضاع العامة للاقتصاد واظهار العلاقات السائدة بين مختلف عوامله ، للاستفادة من هذا التحليل ، والمقارنة في رسم السياسة الاقتصادية وتقرير الخطوات اللازمة واتخاذ القرارات الضرورية

من اجل النهوض العام بالاقتصاد والقضاء على عوامل التأخر فيه . وبكلمة مختصرة من اجل وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد .

والاحصاءات بمختلف انواعها ليست الا مجرد ارقام صماء لا فائدة كبيرة منها مالم تستعمل هذه الارقام في المقارنة والتحليل . وهذا التحليل يأخذ شكلين :

آ ـ التحليل الأفقي : حيث يربط بين ظواهر عامل اقتصادي في عدة فترات زمنية كأن نحصل على احصاءات الانتاج الزراعي في خلال عدة سنوات لنرى مقدار التقدم خلال المدة المدروسة . ويسمى التحليل الافقي ايضا تحليلا حركيا وذلك لدخول الزمن كعامل فيه .

ب ـ التحليل العامودي : الذي يربط بين مقومات عامل اقتصادي خلال فترة زمنية واحدة ، كأن نحصل على احصاءات عناصر الانتاج الزراعي خلال عام واحد . ويسمى التحليل العامودي تحليلا ثابتا وذلك لعدم تأثير العامل الزمني في التحليل .

وبجمع هذين النوعين من التحليل نستطيع ان نحصل على صورة دقيقة لما يجري في واقع الحياة الاقتصادية تصف لنا التطور الحاصل في التركيب الهيكلي لمختلف عناصر الظواهر الاقتصادية خلال مرور الزمن .

ولكن ولكي تكون الفائدة من مقارنة وتحليل الاحصاءات كاملة لابد من توفر الامور التالية :

آ ـ ان يكون تعريف الاحصاءات واضحا بشكل يبعد كل لبس او غموض في استعمالها . فمثلا عندما نقول تقدير تكوين رأس المال يجب ان نبين ما اذا كان قد دخل في التقدير الاستثمار الحكومي والخاص ، والتغيير في المخزون ، ام انه اقتصر فقط على الاستثمار الخاص مثلا .

ب ـ ان يكون هناك تجانس في الاحصاءات سواء للمقارنة التركيبية

او للمقارنة الزمنية .

ج - ان يوجد عامل موحد للمقارنة اما في الكمية او القيمة او النسبة المئوية .

اما بالنسبة لمصادر حصولنا على الاحصاءات الاقتصادية فهناك مصدران ، مصدر مباشر ، ومصدر غير مباشر . وان افضل واحسن الاحصاءات هي التي تجمع مباشرة من اجل الدراسة الاقتصادية المعنية . ولكن هذا النوع من الاحصاءات يكلف غاليا ، وغالبا مايستعاض عنه بالاحصاءات غير المباشرة . وفي الحقيقة ان اكثر الاحصاءات هي نتاج العمل الحكومي وتجمع لاسباب اخرى قد لا تمت بصلة الى الغاية الاحصائية . لهذا يجب على من يستعمل هذه الاحصاءات ان ينتبه الى نواقصها وان يراعي ذلك عند وصوله الى نتائج دراسته ، والا كانت دراسته معرضة للخطأ الكبير الذى ينقص من قيمتها العلمية وفائدتها العملية .

٤- مفهوم الانتاج:

لكل فرد عامل في المجتمع نشاط اقتصادى يقوم به . وحصيلة هذا النشاط هي خلق سلعة او بضاعة او تأدية خدمة يحتاج اليها الاخرون، فمثلا الفلاح ينتج القمح ، وعامل النسيج يصنع القطن ، والمحامي يؤدى خدمة حقوقية والطبيب خدمة صحية وهكذا.. ونطلق على هذه الحصيلة الممثلة بالسلع والخدمات اسم الانتاج .

ولما كان نشاط الفرد يتكرر يوما بعد يوم وسنة بعد سنة كان لابد لقياس هذا النشاط من تحديد الفترة الزمنية المبذول فيها . وباعتبارالعامل الزمني يمكن تحديد انتاج الفرد خلال فترة من الزمن على انه هو مجموع السلع والخدمات التي تحصل نتيجة لنشاطه الاقتصادى طيلة تلك الفترة . وبالقياس ان انتاج الامة او الدولة هو مجموع السلع والخدمات التي تحصل

عليها نتيجة لنشاط أفرادها خلال فترة من الزمن .

والانتاج بهذا المفهوم يتألف من مجموع نوعين :

(١) انتاج مادى هو انتاج السلع والبضائع كالمنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية .

(٢) انتاج غير مادى هو انتاج الخدمات ، كخدمات المحامي وخدمات الطبيب وغيرها .

ويشترط في البضائع والخدمات كي تعتبر انتاجا بالمعنى الاقتصادى ان يكون لها قيمة اقتصادية ، أى أن تكون ذات منفعة (اقتصادية) وقابلة للتسويق وللتقويم النقدى .

٥ – التمييز بين الانتاج الاقتصادى والانتاج غير الاقتصادى :

الانتاج الاقتصادى هو ذلك النشاط الخاص لخلق منافع اقتصادية او أشياء لها قابلية اشباع حاجات الناس ، ولها سعر ، او كلفة اقتصادية يمكن تقديرها . وقد تكون هذه المنتجات مادية او غير مادية ، حيث ان الخدمات يمكن ان تشبع حاجات الانسان تماما مثل الحاجات المادية . ولهذا فان الخدمات التي تؤديها الحكومة لافراد شعبها تدخل ضمن اطار الانتاج الاقتصادى بالرغم من كونها لاتباع الى الناس بشكل منفرد (وبالتالي ليس لها سعر سوق) . ولكن بما ان هذه الخدمات تكلف الحكومة نفقات معينة كالرواتب والاجور المدفوعة الى الموظفين والمستخدمين والعمال ، فانها تعتبر مشتراة من قبل الافراد بشكل جماعي ، وان قيمتها تدفع الى الحكومة على شكل ضرائب ورسوم واجور . وهذا يعتبر افتراضا السعر الاقتصادى .

وقياسا على الخدمات الحكومية هنالك خدمات اخرى تدخل ضمن الانتاج الاقتصادى كخدمات الكنائس والمساجد ومحلات العبادة الاخرى ، الجامعات والمعاهد ، المؤسسات والمعاهد والجمعيات والنوادى الثقافية والمستشفيات

الخيرية ... الخ . حيث يقاس " سعر " الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات بكلفتها كحل عملي لمشكلات التقدير .

اما الانتاج غير الاقتصادى : فيقصد به السلع والخدمات التي ليس لها قيمة اقتصادية يمكن قياسها بالرغم من اشباعها حاجات الانسان ، فقيمة هذا الانتاج قد تكون روحية ، سيكولوجية ، اجتماعية او سياسية .

ويدخل ضمن هذا الانتاج " الهوايات " التي يمارسها الافراد والخدمات التي يؤديها الفرد لنفسه كالحلاقة وغسل الملابس والطبخ ... الخ .

غير انه تجدر الملاحظة بأن الأطر التي تحدد الانتاج الاقتصادى والانتاج غير الاقتصادى تختلف من بلد لاخر او خلال فترات زمنية متباعدة اذ بمرور الزمن وتعقد سبل الحياة الاجتماعية والاقتصادية فان كثيرا من السلع والخدمات التي اعتبرت انتاجا غير اقتصادى في فترة معينة تنتقل من اطار الانتاج غير الاقتصادى الى اطار النوع الاول من الانتاج وذلك عند انتقال مهمة أدائها الى المؤسسات التجارية او الحكومية . فمثلا عند قيام الشخص بغسل وكي ملابسه بنفسه فان عمله لا يعتبر انتاجا اقتصاديا في حين لو قامت محلات التنظيف والكوى بتلك المهمة فان نشاطها يعتبر اقتصاديا .

ان توسع نطاق الانتاج الاقتصادى بسرعة في مصرنا وثبات او انكماش نطاق الانتاج غير الاقتصادى يجعل من الضرورى ان يؤخذ بعين الاعتبار ظروف البلد وتطوره عبر الزمن ونسبة الانتاج الاقتصادى الى الانتاج غير الاقتصادى عند مقارنة الدخل القومي لذلك البلد لفترتين متباعدتين .

ولابد من الاشارة ايضا بان مقدار الحاجة الى السلع والخدمات الانتاجية منها وغير الانتاجية لرفاه الافراد يعتمد الى درجة كبيرة على مقدار ماتهبه الطبيعة . وحيث ان الموارد الطبيعية غير موزعة توزيعا عادلا على

وجه الكرة الارضية ، حيث نجدها متوفرة في منطقة معينة وقليلة في اخرى فان الحاجة الى الانتاج الاقتصادى وغير الاقتصادى تختلف باختلاف درجة التوزيع في ما تهبه الطبيعة . فحاجة الانسان الى الدفء مثلا تكون اكثر في المناطق الشمالية منها في المناطق الوسطى والجنوبية من العالم حيث تتوفر حرارة الشمس ، فكلما انخفضت حرارة الشمس في منطقة ما زادت الحاجة الى الحرارة التي يصنعها الانسان بنفسه . وهذا ينطبق ايضا على المأكل والملبس والمسكن ... الخ . بل وينطبق على كل شيء في الحياة .

نستنتج من ذلك بأن مقدار مساهمة الانتاجين الاقتصادى وغير الاقتصادى في توفير وسائل الرفاه للافراد في بلد معين يعتمد على ما تقدمه ومالا تقدمه الطبيعة لذلك البلد. وان الاختلاف في توزيع الطبيعة لهباتها يجعل من مقارنة الدخل القومي لبلدين مختلفين أمرا غير منطقي، كما وأن اختلاف الجهد المبذول لانتاج السلع والخدمات خلال فترات زمنية متباعدة في البلد الواحد لا يجعل لمقارنة الدخل القومي لذلك البلد لفترتين متباعدتين أى معنى اقتصادى واضح . وحيث انه لايمكن ان نقيس كميا وبشكل دقيق وواضح اختلاف التوزيع في هبات الطبيعة من جهة والاختلاف بين الجهد المبذول لانتاج السلع والخدمات من جهة اخرى فان مقارنة الدخول القومية لبلدين مختلفين خلال فترة زمنية معينة او مقارنة الدخل القومي لبلد معين خلال فترتين زمنيتين تغيرت خلالهما ظروف الحياة وسبلها لايمكن ان تكون مقارنة علمية صحيحة اذ ان الاختلاف بين مستويات الدخل القومي في مثل هذه الحالات لا يعتبر اختلافا صحيحا يعكس حقيقة المستوى الانتاجي

٦- عوامل (عناصر) الانتاج وعوائدها :

ان العناصر المسؤولة عن خلق قيم الانتاج تسمى " عوامل او عناصر الانتاج " فمثلا الفلاح الذى ينتج القمح يستعمل العناصر التالية :

(١) الارض بمواردها الطبيعية .

(٢) عمله في الحقل .

(٣) ادواته والآلة الزراعية .

(٤) مقدرته وحكمته في ادارة العملية الزراعية ونباهته في العمل.

ويطلق الاقتصاديون على هذه العناصر تعابير عامة هي :

(١) الارض

(٢) العمل

(٣) رأس المال

(٤) الاستحداث .

ويقصد بالاستحداث (العنصر الرابع) المقدرة او المهارة في جمع العناصر الثلاثة الاولى في عمل منتج مفيد[١]. ونتيجة لاشتراك وتفاعل هذه العوامل نحصل على الانتاج الذى يوزع على هذه العوامل نظير اشتراكها في انتاجه . ويطلق على مايدفع لعناصر الانتاج كالتالي :

مايدفع للارض	ايجارا او ريعا
مايدفع للعمل	اجورا
مايدفع لرأس المال	فائدة
ومايدفع للاستحداث	ربحا .

ولعله من المفيد ان نذكر هنا ان تقسيم عوامل الانتاج مفيد من الوجهة النظرية . ولكن يجب ان لا يغرب عن بالنا انه من الصعب في كثير من الاحوال الواقعية ان نفرق تفريقا دقيقا بين مساهمة كل من هذه العوامل في الانتاج .

---

(١) هذا بالطبع موجود في النظام الرأسمالي فقط وهو غير موجود في النظام الاشتراكي لان المستحدث هو صاحب المشروع والذى يحصل على الربح في نهاية العام. وهناك تعاريف اخرى للمستحدث بانه هو الذى يتحمل مخاطر المشروع (الربح او الخسارة ان وجدت).

البحث الثاني

تعريف الدخل او الناتج القومي

هناك ثلاثة تعاريف للدخل القومي (الناتج القومي) لبلد ما وذلك تبعا للطريقة المستخدمة في حسابه .

وسوف نورد التعاريف الثلاثة للدخل القومي مع الاشارة منذ البداية بأن هذه الطرق لا يفضل أحدها عن الاخرى . بل الثلاثة تكمل بعضها في الحسابات القومية الاقتصادية . وكثيرا ما تتبع الطرق الثلاثة بآن واحد للحصول على تقديرات الدخل القومي :

التعريف الاول للدخل القومي :

هو عبارة عن مجموع الدخول المدفوعة لمختلف عوامل (عناصر) الانتاج المستخدمة في كافة العمليات الانتاجية . وبمعنى آخر انه يعادل مجموع الدخول الموزعة على عوامل الانتاج بشكل اجور ورواتب وريع (ايجارات) وفوائد وأرباح خلال السنة .

وكما هو معروف فان عناصر الانتاج (العمل ورأس المال) اما ان تكون مستأجرة من قبل وحدات الانتاج ، او تكون مقدمة من قبل المنتجين أنفسهم عندما يكونون هم المالكون للوحدات الانتاجية في القطاع .

وفي حالة كون عناصر الانتاج مستأجرة فان المكافآت (الدخول) المدفوعة لها يمكن ان تقسم الى نوعين :

آ - مكافآت المستخدمين (دخول العمل) كالاجور والرواتب ... الخ .

ب - مكافآت رأس المال .

اما في الحالة الثانية ، وهي الحالة التي يكون فيها العمل ملكا لرأس المال والعمل معا ، فانه يصعب التمييز بين دخل العمل ودخل رأس المال

لهذا فهو يسمى بالدخل المزدوج او المختلط .

وما يجدر ملاحظته هنا هو انه يضاف الى هذه الدخول التي حصلت عليها عناصر الانتاج تلك الدخول التي لم تدفع لهم واحتجزت لسبب من الاسباب لتدفع لهم في وقت لاحق ومثال ذلك :

١- الارباح غير الموزعة في الشركات المساهمة والتي استبقيت لاجل الاستثمار الذى سيؤدى بالتالي الى زيادة دخول حملة الاسهم .

٢- مساهمة رب العمل في التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات وماشابه ذلك .

٣- أرباح المؤسسات ذات الطابع التجاري .

٤- ضريبة الارباح المدفوعة من قبل الشركات المساهمة نيابة عن مساهميها .

ومما تجدر ملاحظته ايضا أن بعض الدخول المدفوعة لعناصر الانتاج لاتتخذ شكلا نقديا بل تدفع عينيا وهي التي تسمى في علم الاقتصاد بالدخول العينية مثال ذلك المسكن والملبس والطعام الذى يقدم لافراد القوات المسلحة او لبعض العمال . كما يدخل ضمن الدخول العينية خدمات البيوت التي يسكنها اصحابها اذ تقاس تلك الخدمة بايجار محتسب او مقدر .

ويتشكل الدخل القومي المحتسب وفقا لهذه الطريقة من البنود الواردة في الجدول التالي وهو حسبما مقترح من قبل هيئة الامم المتحدة :

١- مكافآت المستخدمين (دخل العمل) :

- الاجور والرواتب والمكافآت بما في ذلك المدفوعات العينية
- رواتب ومكافآت أفراد القوات المسلحة
- مساهمة رب العمل في التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات .

٢- الدخل الخاص من المزارع والمهن والمشاريع الفردية الاخرى .

٣- الدخل من الملكية : الايجار الصافي

الفوائد

ارباح الاسهم والسندات

التحويلات من الشركات الى الافراد والموءسسات الخيرية .

٤- مدخرات الشركات .

٥- الضرائب المباشرة على الشركات .

٦- دخل الحكومة من الملكية والمشاريع .

٧- (ناقصا) فوائد الدين العام .

٨- (ناقصا) فوائد الدين الاستهلاكي .

التعريف الثاني للدخل القومي :

هو عبارة عن مجموع المبالغ المنفقة من قبل كافة الافراد والجماعات والحكومة على شراء السلع والخدمات النهائية خلال السنة .

وهذا التعريف يأخذ الدخل القومي من حيث الانفاق لاننا لو نظرنا الى دخول الافراد والموءسسات ، وأرباح الشركات غير الموزعة ، وأرباح الموءسسات الحكومية ... الخ من خلال الاطار القومي للاقتصاد لوجدنا بان تلك الدخول تنفق بشكل او بآخر على شراء السلع والخدمات النهائية سواء الاستهلاكية او الانتاجية خلال السنة .

وحيث ان الاقتصاد القومي للبلد ليس مغلقا فان جزءا من هذه السلع والخدمات يتم تبادله مع العالم الخارجي ، وهو أمر يدعو بالضرورة الى تعديل الانتاج القومي للفترة المعينة وذلك باضافة صافي التعامل مع العالم الخارجي (او مايسمى صافي عوائد عوامل الانتاج من بقية انحاء العالم).

ويمكن تقسيم هذا الانفاق الى البنود الرئيسية التالية :

١- الانفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية :

- من قبل الافراد (الانفاق الخاص الاستهلاكي)

- من قبل الحكومة (الانفاق الحكومي الاستهلاكي)

٢- الانفاق على شراء السلع والخدمات الانتاجية (الانفاق على الاستثمار او مايسمى تكوين رأس المال الثابت) :

- من قبل القطاع الخاص (الاستثمار الخاص)

- من قبل القطاع الحكومي (الاستثمار الحكومي)

- التغير في المخزون .

٣- صافي التعامل مع العالم الخارجي .

ويقسم الانفاق الخاص على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية عادة حسب نوع السلع والخدمات كالمصروفات على المأكل والملبس ، الاثاث ، الايجار نفقات السفر ، التعليم والخدمات الصحية .. الخ .

وتجدر الملاحظة في هذا الصدد بأن مجموع هذا الانفاق لا يساوى بدقة قيمة الانفاق الجارى وذلك لسببين :

١- ان الاستهلاك الجارى يحتوى على الخدمات التي توءديها سلع الاستهلاك المعمرة التي تم شراءها في فترات سابقة .

٢- ان الاستهلاك الجارى لا يحتوى على مجموع الخدمة الكلية لسلع الاستهلاك الدائم التي تم شراءها حديثا . فمثلا عند شراء ثلاجة خلال سنة معينة فان قيمتها الكلية تدخل ضمن الانفاق الاستهلاكي الخاص لنفس السنة التي تم الشراء فيها في حين أن خدمة الثلاجة يمتد عبر عدد من السنين .

وعلى كل حال فانه عند احتساب الدخل القومي بطريقة الانفاق تعتبر جميع المصروفات على سلع الاستهلاك المعمرة (عدا دور السكن) استهلاكا جاريا يدخل ضمن المصروفات الجارية للسنة التي تم شراء السلع فيها . اما

سبب ذلك فلا يستند الى تبرير علمي ، بل من أجل تسهيل العمل الحسابي اذ يصعب في اغلب الحالات تقييم خدمات هذه السلع سنويا عند شرائها من قبل القطاع العائلي . وسنبحث هذا الموضوع عند التطرق الى احتساب تكوين رأس المال الثابت في فصل قادم .

اما صافي تكوين رأس المال الخاص فيمثل الاضافة السنوية الصافية للموجودات الثابتة في القطاع الخاص زائدا التغير في مخزون المنتجين . ويقصد بالموجودات الثابتة الالات والمعدات المستخدمة في الانتاج، استصلاح الاراضي الزراعية ، دور السكن والانواع الاخرى من الانشاءات ووسائط النقل الانتاجية . أي وسائط النقل المستخدمة في القطاعات الاستهلاكية .

والانفاق الحكومي الاستهلاكي يتضمن ماتدفعه الحكومة من رواتب واجور لموظفيها ومستخدميها وعمالها اضافة الى مشترياتها الجارية .

اما الانفاق الحكومي الاستثماري فيشتمل على نفقات الحكومة على اقامة المشاريع الانتاجية من مصانع ومشاريع زراعية ، وبناء الطرق والجسور والمطارات والمباني و شبكات الري والصرف ، والكهرباء والماء وماشابهها مما يدخل ضمن تكوين رأس المال .

التعريف الثالث للدخل القومي :

مجموع قيم السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة من قبل المقيمين في الوطن خلال فترة زمنية محددة (سنة عادة) .

وهذا التعريف ينطبق مع الواقع ومع مايستعمل في اغلب بلدان العالم التي تجمع احصاءات الدخل القومي . والمقصود بقيم السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة هنا احتساب القيمة المضافة لكل عملية انتاجية . اى ان، قيمة السلع والخدمات المستعملة في انتاج سلع وخدمات اخرى (السلع الوسيطة) تطرح من مجموع القيمة لتجنب احتسابها مرتين او اكثر.

ان الاصل في مفهوم الدخل والناتج القومي ان يقاس الانتاج كميا ،ولكن بما ان وحدات الانتاج تختلف نوعا وكما وقيمة من سلعة الى اخرى، وكذلك فان الخدمات لايمكن قياسها كميا ، لذلك كان لابد من ايجاد وحدة قياس عامة توحد الانتاج وتحل محل كمياته التي لايمكن جمعها ، وهذه الوحدة هي القيمة النقدية . لذلك فان تقدير الانتاج يتم بمعرفة قيمته النقدية .

ولكن لما كانت القوة الشرائية للوحدة النقدية تتغير من زمن الى آخر مما يؤدى في حالة هبوطها الى تضخيم قيمة الانتاج نتيجة لارتفاع الاسعار دون وجود زيادة حقيقية في الانتاج ، وبالعكس في حالة ازدياد القوة الشرائية النقدية بسبب هبوط الاسعار فان قيمة الانتاج ستدل على هبوط في الانتاج لا وجود له . وعلاجا لهذه المشكلة فان الدول تلجأ بالاضافة الى قياس الدخل القومي بالاسعار الجارية ، الى قياسه بالاسعار الثابتة تسهيلا لمقارنة نمو الناتج او الدخل القومي من سنة الى اخرى والمقصود بالاسعار الجارية : هي الاسعار السائدة في نفس العام الذى يتم فيه احتساب الدخل او الناتج القومي .

اما الاسعار الثابتة : فيقصد بها اننا نتخذ اسعار سنة معينة (وتسمى سنة الاساس) نقطة انطلاق نحسب على موجبها الدخل والناتج القومي في السنوات اللاحقة لها . فمثلا اذا اعتبرنا ان سنة الاساس هي عام ١٩٧٠ . فاننا نعيد تقدير الدخل والناتج القومي في السنوات ١٩٧١ - ١٩٧٢ - ١٩٧٣ الخ .. ليس بالاسعار السائدة في تلك السنوات وانما باسعار عام ١٩٧٠ . وهذا يعني اننا نستبعد اثر تغيرات الاسعار التي حدثت في تلك الاعوام (١).

اما من حيث السعر الذى نقيم الانتاج به (سعر البيع - التكلفة الخ ..) . فان القاعدة في تقويم الانتاج هو ان يطبق سعر البيع

(١) : سوف نعود لشرح هذا الموضوع بالتفصيل في الفصول القادمة .

(سعر السوق) اذا توفر، واذا لم يكن للبضاعة سعر في السوق فيطبق سعر البضائع والخدمات المماثلة او القريبة ، او تطبق كلفة الانتاج اذا كانت معلومة . وهذه المشكلة غالبا ما تواجه في تقويم الانتاج الحكومي والانتاج المنزلي . اذ ان انتاج هذين القطاعين لا يعرض في الاسواق في اغلب الحالات ولا يستهدف الربح من انتاجه بخلاف البضائع والخدمات التي تعد خصيصا للاسواق(١).

وان مايدخل في حساب الدخل القومي هو كل انتاج له قيمة اقتصادية سواء كان سلعة او خدمة وذلك تبعا لمفهوم الانتاج السائد في الدولة .

والضابط في كون السلعة او الخدمة ذات قيمة اقتصادية هو ان تكون ذات منفعة (اقتصادية) وقابلة للتسويق والتقويم النقدى . والهدف من تحديد المنفعة بالاعتبار الاقتصادى فقط هو اخراج العوامل الدينية او الاجتماعية او الخلقية من الاعتبار ، فطالما توجد للسلعة او الخدمة قيمة نقدية تتبادل بها فهي تدخل في تقدير الناتج او الدخل القومي سواء كانت تلك السلعة او الخدمة مكروهة دينيا او اجتماعيا او خلقيا .. ولكن يجب ان لا تكون السلعة او الخدمة ممنوعة بحكم القانون والا وجب اخراجها من حساب الدخل او الناتج القومي ولو كان لها قيمة نقدية تتداول بها ،كالمخدرات مثلا .

وبالطبع ان كل سلعة او خدمة تدخل السوق تدخل في حساب الدخل القومي ولكن هناك سلع وخدمات ، تنتج وتستهلك مباشرة دون ان تتبادل في السوق كالانتاج الزراعي المستهلك من قبل الفلاح المنتج مباشرة . ولما كان هذا الانتاج من الممكن تسويقه ، ويشكل رقما كبيرا في البلدان المتخلفة خاصة لذا وجب ان تقدر قيمة له تضاف الى حساب الدخل القومي ايضا(٢).

(١-٢) سنعود لشرح كل هذه الامور بالتفصيل في الفصول القادمة .

البحث الثالث

صافي التعامل مع العالم الخارجي

او صافي دخول عوامل الانتاج من بقية انحاء العالم

عند تعريفنا للدخل القومي أشرنا الى تعبير " صافي التعامل مع العالم الخارجي"والى تعبير المقيم دون ان نشرح ما المقصود بذلك .

ولذلك سوف نقوم بهذا البحث بشرح هذه النقاط .لان معالجتنا للنقاط الاساسية في مفهوم الدخل القومي اقتصرت على افتراض ان الاقتصاد القومي اقتصاد مغلق . غير ان واقع العلاقات الدولية وارتباط المصالح الاقتصادية لا يجعلان للاقتصاد المغلق أي معنى . حيث لا وجود لاقتصاد لا يتعامل مع غيره من الاقتصاديات الاجنبية .

وهذا التعامل سيؤدى ،بطبيعة الحال ، الى نشوء انواع مختلفة من الدائنية والمديونية بين الدول المعنية وبقية اقطار العالم ، والى انتقال بعض الافراد من دولة معينة الى دولة اخرى وبالعكس . وقد تترتب نتيجة هذا الانتقال بعض الالتزامات المالية للافراد وعليهم .

لا بد اذن من مراعاة هذه الالتزامات المتشعبة والمترابطة عند احتساب الدخل القومي لبلد معين . وتتوقف الكيفية التي تؤخذ فيها هذه العلاقات بنظر الاعتبار على تعريف وتوضيح النقاط التالية المتعلقة بالمقيمين :

١- الافراد المقيمون وغير المقيمين :

المقيم في دولة ما هو الشخص الذى يعيش في تلك الدولة بشكل دائم . ويدخل ضمن تعريف المقيم أعضاء السلك الدبلوماسي للدولة في الخارج وأفراد القوات المسلحة بالخارج وطلبة البعثات والمرضى والمسافرون على اختلاف انواعهم .

اما المواطنون الاخرون الذين يعيشون في الخارج فان اعتبارهم مقيمين او غير مقيمين يتوقف على عوامل كثيرة ، منها :

آ ـ مدة الاقامة في الخارج .

ب ـ مركز نشاطهم الاقتصادى .

ج ـ موردهم المالـــــــــي .

وبعبارة اخرى فان اعتبار بعض مواطني بلد معين مقيمين في بلـــد آخر او مقيمين في موطنهم الاصلي يتوقف على ما يسميه صندوق النقـــد الدولي بـ" المركز العام لمصالحهم ". وعليه فالسورى الذى يسكن في القطـــر الليبي مثلا ويشتغل فيه بصورة دائمة يعتبر نشاطه تابعا للاقتصاد الليبي . اما الطالب الليبي الذى يدرس في جامعة دمشق او الدبلوماسي في الســـفارة الليبية هنا فلا يعتبر مقيما في سوريا بل في ليبيا .

٢ـ الموءســـات :

تعتبر من الموءسسات المقيمة في البلد المعين حكومتها المركزيـــة وهيئاتها العامة وكذلك المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والجمعيـــات الموجودة فيه شريطة ان تكون جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد القومي لذلـــك البلـــد .

وتجدر الاشارة هنا الى وجوب التمييز بين :

الوكالات .

والفروع والشركات التابعة .

فالوكالات تعتبر جزءا لصيقا بالموءسسة الاصلية . اى ان الوكالة تعتبر مقيمة في الدولة التي تقيم فيها الموءسسة الاصلية . فمثلا وكالة شركـــة تسجيل النقد (N . C . R) الموجودة في بلد غير الولايات المتحدة تعتبر

مقيمة في الولايات المتحدة الامريكية حيث الموطن الاصلي للشركة الامّ .

اما الفروع والشركات التابعة فتعتبر مقيمة في موطن اعمالها ، اى مقيمة في البلد الذى تمارس هذه الفروع والشركات التابعة نشاطها فيه .

وحجة صندوق النقد الدولي (I . M . F) الذى اقر هذا التمييز بين الوكالات من جهة والفروع والشركات التابعة من جهة اخرى هي ان الفرع بالرغم من كونه مملوكا لموءسسة أجنبية (مقيمة في الخارج) فانه يتمتع باستقلال ذاتي ويعمل لحسابه الخاص . بمعنى ان ادارته وحساباته مستقلة عن الاصل . اما الوكالة فتعمل لحساب الموءسسة الاصلية ولا استقلال لها .

٣- المنظمات الدولية :

يقصد بالمنظمات الدولية ، المنظمات السياسية اوالمالية اوالادارية التي يتألف أعضاوءها من حكومات او هيئات رسمية .

واستنادا الى الاسس والقواعد التي وضعها صندوق النقد الدولي تعتبر المنظمات الدولية وحدات اقليمية قائمة بذاتها لا تتبع الدولة التي توجد فيها . فمثلا لا يعتبر البنك الدولي للانشاء والتعمير او صندوق النقد الدولي موءسسات أمريكية مقيمة في الولايات المتحدة بل وحدات مستقلة . وعلى هذا الاساس لا يعتبر موظفو هذه المنظمات مقيمين في البلد الذى توجد فيه تلك المنظمات بل مقيمين بها (أى بالمنظمات ذاتها).

ولقد أوصت الدوائر الاحصائية التابعة للامم المتحدة تسهيلا للعمليات الحسابية اعتبار الموظفين الدائمين في المنظمات الدولية أفرادا مقيمين في البلد الذى توجد فيه تلك المنظمات . ويترتب على ذلك اعتبار الرواتب والاجور المدفوعة لهم جزءا من الناتج القومي (وليس الناتج المحلي) للبلد الذى توجد فيه المنظمة .

بعد هذه التعاريف ندخل صلب الموضوع فنقول بأن موارد الاقتصادالقومي

تتألف من العمل ورأس المال المزودين من قبل المقيمين في بلد معين سواء أكان هؤلاء المقيمون موجودين داخل حدود البلد او خارجه . وهذا يتطلب مراعاة بعض القواعد العامة عند احتساب الدخل القومي لبلد معين (وليكن القطر العربي السورى على سبيل المثال) والتي يمكن تلخيصها على النحوالتالي:

القاعدة الاولى : يعتبر جزءا من الدخل القومي السورى عوائد العمل التي يحصل عليها السوريون من دولة أخرى شريطة ان يكون هؤلاء مقيمين في سوريا قانونا وفق التعريف الذى اوردناه أعلاه . ففي هذه الحالة يعتبر دخل العمل ثمنا لصادرات سوريا من الخدمات تماما كما هو الحال لثمن الصادرات السورية الى الخارج .

القاعدة الثانية : يعتبر دخل العمل الذى يحصل عليه غير المقيمين (الاجانب) من عملهم في سوريا جزءا من الاقتصاد القومي للبلد الذى يقيم فيه هؤلاء الاجانب قانونا وفق التعريف الذى أوردناه أعلاه . وفي هذه الحالة يعتبر العمل استيرادا الى سوريا ودخل العمل ثمنا لذلك الاستيراد .

القاعدة الثالثة : يعتبر جزءا من الدخل القومي السورى دخل رأس المال (كالارباح والفوائد والايجارات) التي يحصل عليها السوريون المقيمون في سوريا عن أصولهم المختلفة الموجودة في الخارج كالاسهم والسندات والعقارات .

القاعدة الرابعة : يعتبر دخل رأس المال الذى يحصل عليه غير المقيم (الاجنبي) من أصوله الموجودة في سوريا جزءا من اقتصاد البلد الذى يقيم فيه مالك الاصول .

ان القاعدتين الاخيرتين تعنيان أنه يجب اضافة دخل الاصول السورية الموجودة في الخارج الى قيمة الناتج القومي السورى وان نخصم منه دخل الاصول الاجنبية الكائنة في سوريا . وهذا يعني النظر الى دخل الاصول في الحالتين باعتباره ثمنا لخدمات توءديها تلك الاصول فالدخل الذى يحصل عليه القطر السورى من أصوله في الخارج هو ثمن الخدمات التي توءديها هذه الاصول للاقتصاديات الاجنبية . اما الدخل الذى يدفعه القطر السورى للخارج فهو ثمن لما توءديه الاصول الاجنبية من خدمات للاقتصاد السورى . وعليه يعتبر دخل الاصول الدولية ثمنا لخدمات صدرت او لخدمات استوردت .

البحث الرابع

بعض المفاهيم الاضافية للدخل والناتج

الدخل والناتج الجغرافي (المحلي):

لقد بحثنا في البحث الثاني عن الدخل (الناتج) من الزاوية القومية حيث اعتبر على انه مجموع الدخول المتحصلة للمقيمين في الوطن . ولكننا اذا نظرنا الى الدخل الناشيء في بقعة معينة بغض النظر على انه متحصل للمقيمين او غير المقيمين فاننا نحصل على مايسمى بالدخل الجغرافي او الدخل المحلي . ويصبح التعريف كما يلي :

الدخل (الناتج) الجغرافي هو مجموع قيم السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة في بقعة معينة خلال فترة زمنية محدودة (سنة عادة).

والدخل الجغرافي يتساوى مع الدخل القومي اذا كان الاقتصاد مغلقا او اذا كان الدخل المتحصل للمقيمين على العالم الخارجي يعادل الدخل المتحصل لغير المقيمين في الوطن . لنفرض ان لدينا الدولة (آ) ولنفرض ان المقيمين فيها يملكون كل الوسائل الانتاجية في الدولة ، وليس لهوءلاء المقيمين أية ممتلكات في الخارج . عندئذ يكون :

الدخل القومي = الدخل الجغرافي

لنفرض الان ان قسما من وسائل الانتاج في الدولة (آ) بيع الى اشخاص غير مقيمين فيها . كما ان بعض الاشخاص المقيمين في الدولة (آ) قاموا بشراء بعض وسائل الانتاج في دول اخرى ، ففي هذه الحالة يكون :

الدخل القومي = دخل المقيمين الناتج في الدولة (آ) + دخل المقيمين الاتي من الدول الاخرى .

الدخل الجغرافي = دخل المقيمين الناتج من الدولة (آ) + دخل غير

المقيمين الناتج في الدولة (آ) .

ومن هاتين المعادلتين نستنتج انه اذا زادت عوائد الانتاج التي يملكها أبناء الوطن في خارج وطنهم عن عوائد الانتاج التي يملكها الاجانب في الوطن كان الدخل القومي اكبر من الدخل الجغرافي . ويكون اصغر في حالة العكس .

وبمعنى آخر، فانه للتوصل الى مايسمى بالناتج القومي علينا اجراء التعديلين التاليين على مجموع الناتج المحلي :

آ - نطرح من مجموع الناتج المحلي الدخول المستحقة لعناصر الانتاج الاجنبية التي ساهمت في الناتج المحلي للبلد .

ب - نضيف الى مجموع الناتج المحلي الدخول المستحقة لعناصر الانتاج الوطنية نتيجة مساهمتها في الناتج المحلي للدول الاخرى .

ان هذين التعديلين سيؤديان الى الحصول على مجموع للناتج لا يشير الى الانتاج الذي ساهمت فيه عناصر الانتاج الوطنية، سواء مارست نشاطها داخل الحدود الاقليمية للبلد او خارجها .

فلو افترضنا ان هناك أربعة منتجين سوريين : آ ، ب ، ج ، د يعمل الثلاثة الاول في سوريا، اما المنتج الرابع (د) فيعمل في القطر الجزائري .

افترض ايضا ان منتجا جزائريا (هـ) يعمل في سوريا، فلو كانت قيمة صافي انتاج هؤلاء المنتجين كالآتي :

آ = ١ مليون ليرة

ب = ٢ مليون ليرة

ج = ٥ مليون ليرة

د = ١ مليون ليرة

هـ = ٣ مليون ليرة

فان الدخل المحلي (الناتج المحلي) السوري سيساوي مجموع صافي قيمة انتاج آ + ب + جـ + هـ = ١ + ٢ + ٥ + ٣ = ١١ مليون ليرة .

اما الدخل القومي (الناتج القومي) فيساوي :

الناتج المحلي + مكافأة عناصر الانتاج السورية خارج سوريا - مكافأة عناصر الانتاج غير السورية المساهمة في الانتاج السوري =

(آ + ب + جـ + هـ) + (د - هـ)

= (١ + ٢ + ٥ + ٣) + (١ - ٣)

= ١١ - ٢ = ٩ مليون ليرة .

نستنتج من اعلاه بأن الدخل القومي (الناتج القومي) يتم التوصل اليه بعد اضافة " صافي دخول عوامل الانتاج من بقية انحاء العالم " الى الناتج المحلي . وقد سبق ان تكلمنا عن المقصود بصافي الدخل الانتاجي من بقية انحاء العالم واوضحنا كذلك المعايير المستخدمة في التمييز بين المنتجين المقيمين وغير المقيمين وهي المعايير التي وضعها صندوق النقد الدولي . وبقي ( ) توضيح ثلاث نقاط تتعلق بالحدود الاقليمية للبلد والشركات والمؤسسات العاملة في عدة دول . ومعاملة شركات النفط الاجنبية .

١- الحدود الاقليمية :

ان التكلم عن الانتاج المحلي والانتاج القومي يتطلب بالضرورة تحديد مفهوم الحدود الاقليمية للبلد. فالحدود الاقليمية لا تشمل الممتلكات والمناطق خارج حدود الدولة المحددة وفق القوانين الدولية . ولكنها من ناحية اخرى تشتمل على السفن والطائرات التي يمتلكها افراد مقيمون في الدولة موضوع البحث حتى وان كانت في المياه الاقليمية او في المجال الجوي لبلد آخر.

اما السفن التي تعمل حسب جداول عمل موقت فيعتبر انتاجها ضمن

الناتج المحلي للدولة التي يقيم فيها الافراد (او الموءسسات) الذين تعمل هذه السفن لحسابهم . وتحسب القيمة المضافة الناجمة عن فعاليات هذه السفن صافية من اجور استئجارها ، أى ان القيمة المضافة الى تدخل في الناتج المحلي للبلد الذى استأجر هذه السفن تحتسب بعد دفع المبلغ المتفق عليه كأجرة للسفن الى البلد الذى يمتلكها (البلد الموءجر). وتعتبر الاجرة في هذه الحالة كمدفوعات لخدمات (غير عناصر الانتاج) انتجت في بلد مالك السفن . اما السفن نفسها فتبقى جزءا من رأس المال المحلي لبلد المالك (لا البلد المستأجر) .

وتعتبر جميع الابنية التي تقع داخل الحدود الاقليمية للبلد جزءا من رأسمالها الثابت بغض النظر عن جنسية مالكها . وعلى ذلك يدخل ضمن تكوين رأس المال الثابت للبلد الابنية التي تستخدم مقرات للسفارات والقنصليات والممثليات الدبلوماسية والمنظمات الدولية سواء شيدت من قبل افراد مقيمين او غير مقيمين . فمثلا لو قامت الحكومة العراقية بشراء او تشييد بناية لسفارتها في دمشق فان البناية تعتبر جزءا من تكوين رأس المال الثابت السورى (وليس العراقي) . وكذلك الحال لو شيدت الحكومة السورية سفارة لها في بغداد فان البناية تعتبر جزءا من تكوين رأس المال الثابت العراقي (وليس السورى) بالرغم من ان ملكية البناية في الحالة الاولى تعود الى العراق والثانية الى سوريا .

٢- الشركات والموءسسات العامة في عدة دول:

عند احتساب الناتج المحلي والناتج القومي تبرز بعض التعقيدات المتعلقة بحالة الشركات والموءسسات التي يمتد نشاطها الى عدة دول ، والمشكلة التي تثار هنا هي كيفية تقسيم النشاطات الاقتصادية لتلك الموءسسات بين الدول ذات العلاقة ، وكيفية توزيع ارباحها المتحققة لمقيمي كل من هذه

الـــدول .

ان الاساس المتبع في هذا الشأن هو ما أخذ به صندوق النقد الدولي وذلك بأن يعزى الانتاج والدخول الناجمة من نشاط هذه الموءسسات الى البلد الذى حدث الانتاج فيه ، على ان تحتسب التكاليف والايرادات بالاسعار السائدة في السوق حتى في الحالات التي تقوم فيها تلك الموءسسات باستلام او تحويل جزء من الايرادات بين بعضها البعض والتي قد تسجل في سجلاتها بقيمة اسمية .

وفي حالة الوكالات التجارية التي تتعاطى العمل لموءسسة رئيسة اجنبية فانها تعتبر مقيمة في الدولة التي تعمل فيها اذا كانت تتعاطى العمل لحسابها الخاص . اما اذا كانت تتعاطى العمل لحساب الموءسسة الرئيسية فانها تعتبر مقيمة في دولة الموءسسة الرئيسة وهو ما أشرنا اليه سابقا .

وتجدر الملاحظة الى انه في حالة قيام شركة تضم عدة دول في تشغيل السفن والطائرات فان الانتاج الناجم عن هذا التشغيل يجب ان يوزع بين الدول المشتركة بنسبة مساهمة كل دولة في رأسمال الشركة .

٣- شركات النفط الاجنبية :

ان استخراج النفط الخام في اغلب الدول المنتجة للنفط يتم بواسطة شركات أجنبية وفق اتفاقات او حقوق امتياز حصلت عليها من حكومات تلك الدول . وان جميع هذه الشركات مسجلة خارج البلد الذى تعمل فيه وقد يحمل اصحابها جنسيات دول متعددة . لذلك فان معاملة نشاطها في حسابات الدخل القومي تثير بعض المشكلات المتعلقة بكيفية تصنيف نشاطها واحتساب الجزء المتحقق من القيمة المضافة لعناصر الانتاج المحلية والمتمثل بالاجور والرواتب المدفوعة للموظفين والمستخدمين المحليين اضافة الى الحصة المدفوعة من ارباحها الى حكومة البلد الذى تستخرج فيه النفط وفقا لشروط الاتفاق .

وفي الواقع هنالك ثلاث طرق او وجهات نظر في معاملة نشاط شركات النفط الاجنبية نلخصها فيما يلي :

الطريقة الاولى :

هي اعتبار شركات النفط الاجنبية العاملة في بلد معين " مقيمة " في ذلك البلد . وهذا ما أوصى به صندوق النقد الدولي . وهذا يعني ادخال انتاج هذه الشركات من النفط الخام في الناتج المحلي واعتبار حصتها من الارباح (بما في ذلك الارباح غير الموزعة) المحولة الى الخارج جزءا من الدخل الانتاجي الى بقية أنحاء العالم حيث يطرح الرقم من الناتج المحلي وصولا الى الناتج القومي .

ويعترض بعض الاقتصاديين على هذه الطريقة لانها لا تساعد حسب قولهم على اظهار الدخل الخاضع للضريبة في التحليلات الاقتصادية للناتج المحلي . غير انه يمكن رد هذا الاعتراض بقولنا بأنه يمكن اعتبار الحصة التي تستلمها الحكومة من أرباح الشركات بموجب الاتفاقات المعقودة معها ضريبة مباشرة على مجمل الربح ، وهو أمر يعمل به في أغلب الدول . ففي العراق مثلا تعتبر الحكومة العراقية حصتها البالغة ٥٥٪ من أرباح شركات النفط الاجنبية ضريبة مباشرة على تلك الارباح .

الطريقة الثانية :

هي اعتبار شركات النفط الاجنبية العاملة في بلد معين وحدة اقليمية مستقلة . ويترتب على ذلك احتساب الرواتب والاجور المدفوعة من قبلها الى العاملين في حقولها الواقعة ضمن الحدود الاقليمية لذلك البلد وكذلك حصة الحكومة من ارباحها ضمن الدخل الانتاجي من بقية انحاء العالم . وهذا يعني بطبيعة الحال استبعاد نشاط هذه الشركات من الناتج المحلي للبلد

وادخاله ضمن الناتج القومي .

ان هذه الطريقة لا تعكس بصورة صحيحة ودقيقة النشاط الاقتصادى داخل الحدود الاقليمية للبلد خاصة في البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على استخراج النفط الخام بشكل رئيسي . ليس هذا فحسب بل ان هذه الطريقة تتطلب ايضا معاملة الشركات الاجنبية الاخرى معاملة شركات النفط وهو أمر سيؤدى الى تشويه الناتج المحلي اضافة الى تعقيد العمليات الحسابية في القطاعات التي تعتمد على النفط بشكل او بآخر .

الطريقة الثالثة :

هي اتخاذ الخضوع للضرائب " كمعيار لتحديد موضع الدخول المتولدة من صناعة استخراج النفط في الاقتصاد القومي وبالتالي احتساب الدخول الخاضعة للضريبة فقط . وحيث ان حصة شركات النفط من الارباح لا تخضع للضريبة فان ما سيحتسب ضمن الناتج المحلي هو الاجور والرواتب المدفوعة للعاملين في تلك الشركات اضافة الى حصة الحكومة من الارباح فقط . اى ان حصة الشركات من الارباح سوف تستبعد من حساب الناتج المحلي .

وبالرغم من استخدام هذه الطريقة من قبل بعض الاقتصاديين امثال بريمت وستيوارت عند حسابهم للدخل القومي النايجيرى للفترة ١٩٥٠ - ١٩٥١، وفيلبس دين عام ١٩٥٣ ، فان من عيوبها الرئيسة انها تعطي صورة غير صحيحة للناتج المحلي الاجمالي .

وختاما لابد من الاشارة هنا بأن اتباع اية طريقة من الطرق الثلاث الآنفة الذكر لا تؤثر على مجموع الناتج القومي ، ففي الحالات الثلاث نحصل على نفس المجموع . غير ان تأثيراتها تكون على الناتج المحلي .

وحيث ان عمليات استخراج النفط تلعب دورا بارزا في اقتصاديات

البلدان المنتجة له وتؤثر على نشاط مختلف القطاعات بدرجات متفاوتة وانسجاما مع توصيات صندوق النقد الدولي فان الطريقة الاولى تبدو لنا افضل الطرق في احتساب صافي انتاج شركات النفط الاجنبية العاملة في بلد ما. ويمكن التوصل الى قيمة صافي الانتاج (أى القيمة المضافة الاجمالية) على النحو التالي :

١) الاجور والرواتب المدفوعة من قبل الشركات داخل الحدود الاقليمية للبلد الذى تمارس فيه النشاط .

٢) + حصة الحكومة وحصة الشركات من الارباح المتولدة من نشاطها داخل الحدود الاقليمية للبلد .

٣) + احتياطي استهلاك رأس المال الثابت كما تظهره حسابات الشركات .

المجموع = صافي الانتاج = القيمة المضافة الاجمالية .

ويدخل هذا المجموع في " الناتج المحلي ". وعند احتساب الناتج القومي تطرح حصة الشركات في الارباح سواء تم تحويلها كلا او جزءا الى الخارج . وتعتبر هذه الحصة جزءا من الدخل الانتاجي الى بقية انحاء العالم .

ولابد ان نشير هنا بأن الدول النامية المنتجة للنفط الخام بموجب امتيازات ممنوحة لشركات اجنبية يكون ناتجها القومي اقل من ناتجها المحلي ، لان " صافي الدخل الانتاجي من بقية انحاء العالم " يكون سالبا أى في غير صالح البلد خاصة وان حصة شركات النفط الاجنبية من الارباح المحولة الى الخارج تشكل عنصرا هاما في الدخول المحولة الى بقية انحاء العالم .

الناتج الاجمالي والناتج الصافي :

لقد اقتصر بحثنا عن الناتج والدخل حتى الان حول تبيان الاركان الاساسية التي يرتكز عليها المفهوم العام للدخل والناتج القومي ، دون ان نميز فيما اذا كان هذا الدخل او الناتج مجملا او صافيا . وبالحقيقة هناك مقاييس عدة للدخل القومي ، كلها ترتكز على الاسس التي اوضحناها سابقا الا انها تختلف عن بعضها في درجة الاجمال والصفاء في تكوينها .

واستنادا الى هذا الاختلاف في درجة الاجمال والصفاء نستطيع ان نميز المقاييس التالية للناتج والدخل القومي ، وهما الناتج الاجمالي والناتج الصافي .

من الصعوبات الرئيسة التي يواجهها من يقوم باحتساب الدخل القومي هي مشكلة التوصل الى صافي الناتج القومي . فلقد عرفنا سابقا بان حسابات الدخل القومي تتحدد عادة بفترة زمنية معينة هي سنة غالبا ، حيث يبدأ الاقتصاد القومي من بداية هذه الفترة بانتاج السلع والخدمات مستخدما في ذلك مجموعة من الاموال الانتاجية كالمكائن والمعدات والالات والمباني والتي تسمى برأس المال القومي .

ونتيجة لاستعمال رأس المال القومي فان جزءا منه سيتغير حتما في نهاية السنة . فقسم من الموجودات الثابتة قد تنخفض قيمته الفعلية بسبب التقادم وقسم آخر قد يتوقف عن العمل لانتهاء عمره الانتاجي الى غير ذلك من عوامل التغير والتبدل التي تطرأ عادة على رأس المال القومي . وبعبارة اخرى فان قيمة مجموع رأس المال القومي في نهاية السنة سيكون أقل مما كان عليه في بداية المدة بسبب استهلاك جزء منه في عملية انتاج السلع . أي ان السلعة المنتجة قد " استخدمت " هذا الجزء من رأس المال تماما مثل استخدامها " للمواد الاولية " الداخلة في تركيبه . فاذا اردنا

التوصل الى صافي الناتج القومي علينا احتساب مقدار هذا الاستهلاك في مجموع رأس المال القومي وخصمه من اجمالي الناتج القومي .

غير ان المشكلة هنا هي كيف يتم احتساب استهلاك رأس المال الثابت ؟ ان المشكلة معقدة جدا وهناك اختلاف في عملية الاحتساب للاغراض المحاسبية من جهة ولاغراض الدخل القومي من جهة اخرى . اذ ان الاستهلاك المحتسب لاغراض الدخل القومي يختلف عن مفهوم الاستهلاك المحتسب طبقا لمبادىء المحاسبة العادية .

ففي المحاسبة العادية تبنى فكرة استهلاك رأس المال (او مايسمى بالاندثار) على اساس المحافظة على قيمة (كلفة) الموجودات الثابتة فمثلا لو كانت كلفة الالة هي ١٠٠٠ ليرة وقدر عمرها بعشر سنوات فان الاندثار السنوي لها سيكون ١٠٠ ليرة .

اما الاساس الذي يستند عليه مفهوم الدخل القومي لاستهلاك رأس المال فهو المحافظة على كمية الموجودات الثابتة ، أي المحافظة على انتاجية رأس المال الثابت .

وبعبارة اخرى فان الطريقة المحاسبية لا تأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على مستويات الاسعار والتطور الذي يحصل في تكنولوجيا الانتاج التي تؤدي بدورها الى رفع او خفض كلفة الموجودات الثابتة او كفاءتها الانتاجية .

وتجدر الاشارة الى انه بالرغم من هذا الاختلاف الجوهري بين المفهومين المحاسبي والاقتصادي لاستهلاك رأس المال الثابت فانه لم تظهر حتى الان طريقة واضحة ومحددة يمكن بواسطتها احتسابه وفق المفهوم الاقتصادي اذ تكتنف هذا الموضوع تعقيدات كثيرة لا مجال لبحثها هنا .

وان اغلب المهتمين بشؤون حسابات الدخل القومي يعتمدون في حساباتهم على الطريقة المحاسبية مع تغيير بسيط في الطريقة .

الدخل القومي بسعر السوق او بسعر تكلفة عناصر الانتاج :

يعتبر تقييم الدخل القومي من النقاط الاساسية المهمة التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند القيام باحتساب العناصر المكونة له . اذ على طريقة التقييم او التثمين تعتمد كثير من النتائج والتحليلات الاقتصادية المستقاة من الارقام . كما أن التقييم ذاته يعتمد على ناحيتين رئيسيتين:

الاولى هي الغرض المطلوب من الارقام . والثانية هي طبيعة البيانات والمصادر الاحصائية الاولية ومدى شمولها ودقتها .

وبشكل عام يجب تقييم الانتاج بسعر السوق أي الاسعار التي تباع بها المنتجات وهي التي يدفعها المشترى النهائي . وبديهي أن مجموع الاقيام التي يدفعها هؤلاء المشترين من السلع والخدمات لاغراض الاستهلاك او الاستثمار لا تساوى مجموع دخول العناصر المساهمة في انتاج تلك المنتجات ويعود ذلك لسببين رئيسيين :

السبب الاول :

ان الانفاق النهائي يتضمن الضرائب المفروضة على الانفاق لحيازة السلع والخدمات والتي تسمى في علم المالية بالضرائب غير المباشرة . وليس المهم هنا المرحلة التي تفرض فيها تلك الضرائب بل المهم ان عبئها ينقل الى المستهلك او المشترى النهائي . فمثلا قد يدفع مبلغ الضريبة غير المباشرة من قبل المنتج او التاجر اولا ومن ثم ينقل العبء الى الحائز النهائي كالرسوم الجمركية وضريبة المشتريات ... الخ .

السبب الثاني :

هناك اعانات تدفعها الحكومة احيانا الى المنتجين لبيع انتاجهم بسعر معين يقل عن الكلفة الحقيقية . وتتخذ هذه الاعانات اشكالا متعددة

فمنها الاعانات النقدية او الاسعار المضمونة لبعض المنتجات خاصة المواد الغذائية .

وبالرغم من ان الاعانات تشكل جزءا من دخول عناصر الانتاج فانها لا تدخل ضمن السعر الذى تباع به المنتجات .

من ذلك نستنتج بأن هنالك طريقتين لتقييم أو تثمين الدخل القومي :

الطريقة الاولى : التقويم بسعر السوق وهي الاسعار التي تباع بها المنتجات في السوق والتي تتضمن الضرائب غير المباشرة وتستبعد الاعانات .

الطريقة الثانية : التقويم بسعر تكلفة عناصر الانتاج والتي تتضمن الاعانات وتستبعد الضرائب غير المباشرة .

ان هاتين الطريقتين ستؤديان بطبيعة الحال الى نوعين من الارقام النهائية لحسابات الدخل القومي وبالتالي الى نوعين من التحليلات والاستنتاجات .

وكما قلنا سابقا فان اختيار طريقة التقييم تعتمد على مدى توفر البيانات الاحصائية المطلوبة لكل طريقة . فمتى ماتوفرت المعلومات والبيانات الاولية لاحتساب الدخل القومي بشكل دقيق ومنتظم أمكن التوصل الى الارقام الاجمالية والقطاعية مقومة بسعر السوق او بسعر تكلفة عناصر الانتاج . وبعملية حسابية بسيطة يمكن تحويل الدخل القومي " كمجموع " من أحد السعرين الى الاخر على النحو التالي :

الدخل القومي بسعر تكلفة عناصر الانتاج = الدخل القومي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة + الاعانات .

الدخل القومي بسعر السوق = الدخل القومي بسعر تكلفة عناصر الانتاج

+ الضرائب غير المباشرة ـ الاعانات .

ان سهولة تطبيق المعادلتين أعلاه على " مجموع " الدخل القومي لايعني بالضرورة سهولة تطبيقها على الارقام القطاعية التفصيلية للدخل القومي . اذ ان الصعوبات الاحصائية الكثيرة تقف حائلا امام الباحث في هذه الحالة لان ذلك يتطلب معرفة تأثيرات الضرائب غير المباشرة والاعانات على كل قطاع او سلعة او خدمة بشكل مفصل وهو امر ليس باليسير في الدول النامية .

الدخل الشخصي :

ان مفهوم الدخل القومي يرتكز على انه نتيجة المشاركة في الانتاج والقيام بعمل انتاجي يدر دخلا على القائم بالعمل . ولكن هذا الدخل من الانتاج لايصل كله بتمامه الى ايدى الافراد الذين ساهموا به وانما يقتطع منه اجزاء لاسباب قانونية . كالتأمينات الاجتماعية ، وارباح الشركات غير الموزعة . وبنفس الوقت ان مايدخل الى الافراد ليس كله ناشئا عن عملية الانتاج وانما يأتي بشكل اعانة من الحكومة او من الخارج . فاذا ما جمعنا مايدخل الى ابناء الوطن الواحد من الانتاج او غيره نحصل على المقياس المسمى " الدخل الشخصي " وهذا المقياس قد يكون اكبر من الدخل القومي او اصغر منه متوقفا على ذلك الجزء من الدخل القومي الذى يقتطع قبل وصوله الى الافراد وعلى الاعانات التي ترد من الحكومة او الخارج الى الافراد .

الدخل التصرفي :

ان الدخل الشخصي المتحصل لافراد الوطن يذهب قسم منه الى الدولة على

شكل ضرائب مباشرة كما قد يذهب قسم منه الى الخارج بشكل اعانات وتحويلات ليس لقاءها انتاج . فاذا ماطرحنا هذه الضرائب مع التحويلات الى الخارج حصلنا على مايسمى " الدخل التصرفي " وهو يمثل الدخل الجاهز او المتاح لابناء الوطن للتصرف به اما انفاقا او توفيرا .

العلاقة بين مختلف مقاييس الدخل :

ان مقاييس الدخل المبينة اعلاه سواء نظرنا اليها من الوجهة القومية او من الوجهة الجغرافية تحاول كلها تقدير الدخل ولكن بدرجات متفاوتة من الاجمال والصفاء . اما العلاقة بين هذه المقاييس فيمكن تصويرها بمعادلات بسيطة تحدد الانتقال من مفهوم الى آخر ، كما يلي :

مجمل الناتج القومي (بسعر السوق) = صافي الناتج القومي (بسعر السوق) + اهتلاك رأس المال .

صافي الناتج القومي (بسعر السوق) = صافي الناتج القومي (بسعر كلفة عوامل الانتاج) + الضرائب غير المباشرة - اعانات الانتاج .

صافي الناتج القومي بسعر كلفة عوامل الانتاج = الدخل القومي .

الدخل القومي = الدخل الشخصي + المقتطع من الدخل قبل وصوله الى الافراد (ارباح الشركات المساهمة المحتجزة + ضرائب دخل الشركات المساهمة + مساهمة ارباب العمل في التأمينات الاجتماعية) - المدفوعات التحويلية (اعانات من الحكومة للافراد + اعانات من الخارج للافراد) .

الدخل الشخصي = الدخل التصرفي + الضرائب المباشرة على الافراد + المدفوعات التحويلية الى الخارج .

الدخل التصرفي = الاستهلاك الخاص + الادخار الخاص .

الفصل الثاني

بعض المشكلات النظرية والعملية في حسابات الدخل القومي

سنتناول في هذا الفصل بحث وتوضيح بعض المواضيع الهامة والضرورية من اجل امكان توحيد الاساس النظري والعملي المستخدم عند القيام باحتساب الدخل والناتج القومي .

البحث الاول : حدود الانتاج

ذكرنا في الفصل الاول عند تعريفنا للدخل القومي لبلد ما بانه يمثل مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان الوطن خلال فترة زمنية محددة . لكن هذا التعريف يتطلب اطار عام يحدد بوضوح السلع والخدمات التي تدخل في مفهوم الانتاج . فهناك حالات كثيرة يواجه القائم باحتساب الدخل القومي بعض المشاكل المتعلقة مثلا بكيفية معاملة الانتاج المستهلك ذاتيا او مباشرة من قبل المنتج دون تبادله في السوق وقد شرحنا في الفصل الاول مايتعلق باحتساب الانتاج المستهلك من قبل الفلاح .

وهناك حالات اخرى ، تثور حولها المشاكل تتعلق بالخدمات وكيفية معاملتها او تقييمها عند احتساب الدخل القومي .

ان الدول المختلفة ، وكذلك المهتمين بالحسابات الاقتصادية القومية تواجههم ازاء تلك المشاكل مفاهيم ثلاث تتعلق بتحديد اطار الانتاج والسلع والخدمات التي تقع داخل ذلك الاطار. وهذه المفاهيم هي :

١ـ الانتاج الشامل

٢ـ الانتاج المادى

٣ـ الانتاج المتبادل (السوقي)

٤ـ مفهوم الانتاج حسب توصيات الدائرة الاحصائية لهيئة الامم المتحدة .

١ـ الانتاج الشامل :

الانتاج حسب هذا المفهوم هو ذلك النشاط الاقتصادى الذى يستهدف خلق منافع لها قيمة اقتصادية او اشياء لها قابلية اشباع حاجات الناس ولها سعر، او كلفة اقتصادية قابلة للتقدير. وقد تكون هذه المنتجات مادية او غير مادية . فالخدمات يمكن ان تشبع حاجات الإنسان ، مثلها مثل الاشياء المادية .

نستنتج من ذلك بأن مفهوم الانتاج الشامل يدخل ضمن الدخل القومي جميع السلع المنتجة حديثا (اى المنتجة خلال السنة) وكذلك الخدمات شريطة توفر الشروط التالية :

آ ـ ان تكون منتجة من قبل عمل بشرى ورأسمال .

ب ـ قابلة لاشباع حاجات الانسان بصورة مباشرة او غير مباشرة .

ج ـ نادرة نسبيا ، ولذلك نحتاج الى الاقتصاد فيها ، ولها قيمة اقتصادية .

د ـ ان يكون لها اما قيمة نقدية محددة ، او كلفة معينة ، او يمكن احتساب قيمتها النقدية او كلفتها .

لو تفحصنا هذا المفهوم لوجدنا انه ينسجم، من الناحية النظرية ، مع المفهوم العام للانتاج . الا انه يصطدم من الناحية العملية بعقبات كثيرة فمثلا لو أخذنا الخدمات الشخصية ، كخدمات ربات البيوت ، نجد ان لهذه الخدمات قيمة اقتصادية اذ ان المتطلبات المنزلية لابد من القيام بها

اما من قبل ربة البيت او من قبل الخادمة ، وفي الحالة الاخيرة لابد من دفع أجر لها. اما في الحالة الاولى فلا بد من ايجاد طريقة لتقدير خدمات ربة البيت . غير ان تقدير او تسعير الخدمات الشخصية لايكون بالبساطة التي يتصورها الشخص . فهي لكثر تعقيدا اذا علمنا بأن خدمات ربة البيت لايقتصر على ماتقوم به الخادمة فقط اذ لو اقتصر الامر على ذلك لامكن تقدير خدمتها بمقدار الاجر الذى كان سيدفع لها لو قامت بتلك الاعمال. فربة البيت تعني بأطفالها وتسهر على العناية بالمرضى منهم الى غير ذلك من الخدمات والجهود التي لايمكن ايجاد قيمة تقديرية لها. ثم ان الخدمات الشخصية لا تقتصر على خدمات ربات البيوت بل تتعداها الى الهوايات وخدمات الجار لجاره او الشخص لنفسه .

ان كل هذه التعقيدات وغيرها تجعل من مفهوم الانتاج الشامل مفهوما غير قابل للتطبيق ، نظرا للصعوبات الكثيرة الناجمة من كيفية تقدير او تسعير قيمة بعض السلع والخدمات التي لم يدفع لها مقابل .

ولابد من التنبه بأن عدم ادخال قيمة خدمات ربات البيوت في الدخل القومي سيؤثر تأثيرا كبيرا على حجم الاقتصاد القومي ويعطي صورة غير صحيحة للتغير في مستوى الدخل القومي عند مقارنته خلال فترتين زمنيتين تغيرت فيهما تقاليد البلد الاجتماعية .

فلو فرضنا مثلا ان البلد (آ) في سنة ١٩٥٠ كانت له تقاليد تمنع المرأة من العمل خارج المنزل . فاذا اتبعنا طريقة استثناء الخدمات التي ليس لها قيمة نقدية ، فان الدخل القومي لهذا البلد سوف لا يشتمل على قيمة تلك الخدمات .

ولكن لو افترضنا بأن تقاليد هذا البلد قد تغيرت بعد ثلاثين عاما بحيث سمح للمرأة بالاشتغال خارج المنزل (في الوظائف الحكومية وشتى

مجالات الانتاج الاخرى). اما الاعمال المنزلية فقد عهد بها الى الخادمات . فالدخل القومي للبلد (آ) سنة ١٩٨٠ مثلا سيزداد عما كان عليه سنة ١٩٥٠، بمقدار الاجور المدفوعة لربات البيوت اللواتي دخلن مجالات الانتاج وكذلك بمقدار الاجور المدفوعة للخادمات في حين ان الخدمات المنزلية المنتجة في السنتين واحدة .

نستخلص من ذلك أنه اذا أردنا مقارنة الدخل القومي في بلد معين لفترتين متباعدتين تغيرت خلالها الظروف الاجتماعية فان عدم تقدير قيمة للخدمات الشخصية غير المتبادلة في السوق قد يؤدى الى مقارنة مضللة .

٢- الانتاج المادى :

بالنظر لما للمفهوم المادى للانتاج من أهمية في الوقت الحاضر وما يثيره من مناقشات حول حدود الانتاج المحتسب ضمن الحسابات القومية فاننا سنبحث هذا الموضوع آخذين بالاعتبار التسلسل التاريخي لمفهوم الانتاج المادى منذ آدم سميث فكارل ماركس .

لقد آمن آدم سميث بما ورد على لسان الفيزيوقراط من تمييز بين العمل " المنتج " وبين العمل " غير المنتج " مع اجراء تعديل من شأنه ان يؤدى الى ادخال كل أنواع العمل المشتغلة بانتاج السلع المادية تحت فئة العمل " المنتج " . وبالتالي فان آدم سميث قد نقد الفيزيوقراط (الطبيعيون) لانهم صنفوا الصناعة التحويلية ، والتجارة والنقل كمهن عقيمة لا تنتج الناتج الصافي[1] ، وأكد على ان هذه الفروع الاخرى من " الانتاج المادى للسلع " قادرة هي الاخرى على تحقيق دخل صافي للمنتجين

(١) راجع تاريخ الوقائع والافكار الاقتصادية المؤلف حيث نجد ان الفيزيوقراط اعتبروا المنتجين الزراعيين هم وحدهم الذين يمكن اعتبار عملهم الزراعي " عملا منتجا " لانه يخلق الناتج الصافي .

كما هو الحال في الزراعة ،وان الدخل الصافي المتحقق في هذه الفروع الاخرى يتخذ شكل الارباح، في حين ان الدخل الصافي من الزراعة يتخذ شكل الريع الصافي .

ووفقا لذلك فقد صنف آدم سميث العمال الى منتجين وهم المشتغلون بالزراعة ، والصناعة التحويلية ، والتجارة ، ونقل السلع ، بينما وضع الافراد العاملين في الوظائف الحكومية وفي القوات المسلحة ، وأصحاب المهن والخدم ، وغيرهم من المشتغلين بأداء الخدمات الشخصية وخدمات المساكن في مصاف العمال " غير المنتجين ". وعلى ذلك فقد اعتبر الناتج القومي مكونا من السلع وحدها ، والدخل القومي (او الايراد الصافي) مكونا من الاجور، والريع ، والربح (وبضمنه الفائدة) وهي العوائد المشتقة من انتاج هذه السلع . اما الاجور والرواتب والارباح وغيرها من اشكال الدخل المكتسب عن طريق آداء الخدمات فهي لا تكون جزءا من " الايراد الصافي " للدولة . باعتبار ان هذه الدخول هي ايرادا مشتقا من الايراد الذى حققه العمل المنتج ، ولا تمثل سوى مجرد انفاق من قبل العمل المنتج. كذلك فان خدمات الاسكان شأنها في ذلك شأن السلع المستخدمة للاستهلاك المباشر ، ليست هي الاخرى جزءا من الدخل القومي ، طالما ان هذه الخدمات لا تعود بأى ايراد أو ربح .

ان كارل ماركس هو أول من أوضح بأن شكل الناتج - ماديا كان اوغير مادى - ليس له علاقة في التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج . فقد أكد انه اذا كانت للسلعة قيمة استعمالية اكثر دواما من الخدمة فهذا لا يعني ان العمل الذى اشتغل بانتاج هذه السلعة هو عمل منتج .

ان طبيعة العمل ، كما يقول ماركس ، ومن ثم ناتج العمل ، لا تلعب أى دور في تقسيم العمل الى منتج وغير منتج . فروءساء الطهاة ،والقائمون بخدمة مرتادى المطاعم والمقاهي ، مثلا، هم عمال منتجون ،بمعنىان عملهم

يتحول الى رأسمال لصاحب عملهم ... ان العمل يكون منتجا اذا انتج رأس المال .

وفي نظرية " فائض القيمة " فان ماركس اكد على انه في ظل النظام الرأسمالي فان العمل وحده يكون " منتجا " حيث ينتج الارباح ورأس المال للمنظم .

ورغم ان ماركس قد أدرك بأن الخدمات بالاضافة الى السلع يمكن انتاجها في ظل النظام الرأسمالي بشكل تعود على المنظم بالارباح ورأس المال ويمكن اذن لهذه الخدمات ان تنطوى على " عمل منتج " ، فانه ، مع ذلك اتجه في كل كتاباته التالية الى ربط العمل المنتج بخلق السلع المادية وحدها .

لقد قلل ماركس من أهمية المدى الذى تصل اليه الخدمات في السير بانتاجها وفقا للصورة الرأسمالية في عصره (خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية والبواخر، وخدمات البريد والبرق والهاتف) . وقد كتب في ذلك قائلا :

" ... في حالة كل الاعمال الموءداة من قبل الحرفيين ، والممثلين وأساتذة الجامعات ، والاطباء ، والاشخاص ، الخ ... فان الانتاج الرأسمالي محدود جدا ، ولا يحدث الا في مجالات معينة . ففي معاهد التعليم ، مثلا فان اساتذة الجامعات يمكن ان يكونوا مجرد عمال أجراء يستأجر المنظم خدماتهم . ان مثل هذه المعامل القائمة على التعليم عديدة في انكلترا . بالنسبة للمنظم فهم عمال منتجون ، وان لم يكونوا كذلك ازاء الطلاب . ان مدير المعهد يستبدل رأسماله بقوة عملهم ، وهو بهذه العملية يثرى نفسه . وينطبق نفس الشيء على المنتجين في النشاط المسرحي والموسيقي ... ان الممثل هو عامل منتج بالنسبة لمنتج المسرحية ، ولكن كل هذه المظاهر المعبرة عن الانتاج الرأسمالي ضئيلة بالمقارنة بالوضع الكلي لهذا الانتاج . ومن ثم يمكن لنا ان نغض النظر كلية عن هذه المظاهر"(١) .

(١) كارل ماركس . نظرية فائض القيمة . ص ٣٢٧ .

لقد نحى ماركس الى ان يغض النظر عن هذه المظاهر، نظرا لانه كان في مقدوره ان يطور نظريته عن مادية فائض القيمة الى رأسمال بصورة اكثر سهولة في حالة السلع منها في حالة الخدمات . وفي دفاعه عن الفكرة المادية للانتاج وفقا لما نادى به من قبله آدم سميث ازاء النقاد من الاقتصاديين الذين نادوا بالمفهوم الشامل للانتاج ، يقول ماركس بأن السلعة هي أكثر الاشكال البدائية للثروة البرجوازية .

والجدير بالملاحظة ان الماركسيين لا يدخلون الخدمات في الانتاج . وبالنسبة لهم فان " الانتاج المادى " انما يعني انتاج السلع المادية فقط وهي الوحيدة التي تسمى بالانتاج . وان كانوا في الوقت الحاضر يضيفون عند حسابهم للدخل القومي الى الانتاج المادى (والذى هو حصرا انتاج كل من قطاع الصناعة والزراعة) انتاج الخدمات التي تتعلق بالانتاج المادى وتعتبر كمرحلة لاحقة للانتاج المادى (ومثال ذلك قطاع النقل والتجارة والتخزين ... الخ) .

وبالتالي فان الاطار العام للحسابات القومية في الدول الاشتراكية يقع ضمن المفهوم الماركسي والذى يستبعد من الحساب الدخول المتولدة من الخدمات الحكومية والشخصية وكذلك خدمات دور السكن باعتبارها دخول مشتقة ناتجة عن اعادة توزيع الدخول الاولية او الاصلية .

ومن الناحية النظرية يظهر المفهوم الماركسي بأنه أضيق اطارا من المفهوم المتبع في الدول الاخرى التي تطبق التوصيات المقترحة من قبل الدائرة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة . وان كان من الصعب عمليا قياس الفرق بين الدخل المحتسب وفق المفهوم الماركسي وذلك المحتسب وفق التعاريف التي توصي بها الدائرة الاحصائية في الأمم المتحدة . ويرى معظم الاقتصاديين والاحصائيين بأن هذا الفرق يتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٥ ٪ . وبتعبير آخر فانه لو تم احتساب الدخل القومي للاتحاد السوفييتي مثلا وفق المفهوم

الماركسي ووفق توصيات الامم المتحدة لكان الاول اقل من الثاني بنسبة لا تتجاوز ٢٥ ٪ . فالاقتصادى السوفييتي بتروف يقول بأن احتساب الدخول المتولدة في الخدمات في الدخل القومي الامريكي قد ضخم تلك الارقام بنسبة تقارب الـ ١٥٪[1]. ومما يدعم هذا الرأى هو أن التقديرات الرسمية للدخل القومي اليوغسلافي المحتسب وفق المفهوم المادى للانتاج تبين انه في حالة اجراء التقدير وفق توصيات الامم المتحدة فان من الضرورى عندئذ اضافة نسبة ١٥٪ الى المجموع عن قيمة الخدمات المستبعدة من الدخل القومي المحتسب وفق المفهوم الماركسي للانتاج .

٣ـ الانتاج المتبادل (السوقي):

يعتبر هذا المفهوم توفيقا بين المفهومين السابقين . فهو يتفق مع المفهوم الشامل للانتاج على ضرورة ادخال السلع والخدمات في الانتاج القومي. ولكنه يرى ضرورة اقتصار ذلك على السلع والخدمات القابلة للبيع في السوق.

اما نقطة التقاء هذا المفهوم مع مفهوم الانتاج المادى فهي اتفاقهما على استثناء خدمات الحكومة وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي ليس لها سوق .

والمعيار الرئيسي المستعمل لادخال سلعة او خدمة ما ضمن اطار الانتاج القومي هو قابلية تلك السلعة او الخدمة للبيع في السوق حيث يتم هناك تحديد السعر لها بفعل تأثيرات العرض والطلب .

ولكنه يعاب على مفهوم الانتاج السوقي بأنه يجعل المقارنة بين الانتاج القومي لبلد معين في فترتين متباعدتين ، تغيرت خلالها الظروف والمعايير الاقتصادية ، او المقارنة بين بلدين مختلفين في ظروفهما الاقتصادية مقارنة مضللة غير صحيحة .

(١) آ . ي بتروف . الدخل القومي .

فلو أخذنا سورية مثلا وقارنا انتاجها الزراعي سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٨٠، وكانت قيمة ذلك الانتاج مثلا سنة ١٩٤٠ تساوى مليار ليرة سورية وكان نصف هذا المقدار يستهلك استهلاكا مباشرا من قبل المزارعين أنفسهم ودون ان يباع في الاسواق والنصف الاخر يدخل السوق للتبادل، وان انتاج ١٩٨٠ مثلا كان ايضا بقيمة مليار ليرة سورية الا ان نسبة الاستهلاك المباشر منه كان ٢٥ ٪ والمتبادل ٧٥ ٪ ، فهنا تكون الكمية التي دخلت السوق للتبادل قد ازدادت عما كانت عليه سنة ١٩٤٠ ، وبما ان مفهوم الانتاج المتبادل يدخل في حساب الدخل القومي الكميات التي دخلت السوق فقط ، فان قيمة الانتاج الزراعي الذى احتسب في الدخل القومي لسنة ١٩٤٠ ستكون نصف مليار ليرة سورية ، ولسنة ١٩٨٠ ثلاثة ارباع المليار، رغم ان كمية الانتاج الزراعي متماثلة في السنتين المذكورتين .

٤- مفهوم الانتاج حسب توصيات الدائرة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة :

لو نظرنا الى المفاهيم الثلاث للانتاج لرأينا بان لكل منها مزايا ومساوئ من الناحيتين النظرية والعملية. لذا كان لابد من ايجاد صيغة متفق عليها لتحديد مفهوم الانتاج لاغراض حسابات الدخل القومي ، وهذا ماقامت به الدائرة الاحصائية بهيئة الأمم المتحدة حيث شكلت لجنة من خبراء احصاء الدخل القومي في العالم وعهدت اليها بمهمة دراسة الطرق المختلفة لاحتساب الدخل القومي ووضع مفهوم واحد ، وطرق موحدة للاحتساب . وقد تم ذلك فعلا وصدرت تلك التوصيات في نشرات خاصة بهيئة الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بتوصية الأمم المتحدة بكيفية تحديد حدود الانتاج فانها اقترحت مايلي :

آ - بالنسبة للمشتغلين الاولين :

أى الذين يشتغلون في الزراعة والغابات وصيد الاسماك والمناجم والمقالع

بالنسبة لهؤلاء جميعا يدخل في حساب الدخل القومي جميع انتاجهم الاولي سواء تم تبادله في السوق او لم يتم ذلك .

اما بالنسبة لانتاجهم غير الاولي فيدخل في حساب الدخل القومي الجزء المتبادل منه فقط .

مثال :

لنفرض ان فلاحا يقوم بزراعة القمح وكان انتاجه في السنة خمسة اطنان وان سعر الطن الواحد (٥٠٠) ل.س . وعلى فرض ان هذا الفلاح قد استهلك مع عائلته طنا واحدا من انتاجه وباع الباقي في السوق . وبالتالي فان الانتاج الاولي لهذا الفلاح هو القمح . ولكن على فرض انه اضافة الى انتاجه الاولي يقوم هذا الفلاح بصناعة البسط وينتج سنويا (٢٠) بساطا سعر الواحد منها (١٠٠) ل.س ، وانه يستعمل بساطا واحدا في منزله والباقي وعددهم (١٩) بساطا يتم تبادله وبيعه في السوق . وحيث ان صناعة البسط تدخل تحت بند الصناعة التحويلية ، فان هذا الانتاج يعتبر انتاجا غير اولي بالنسبة للفلاح .

وتكون مساهمة الفلاح في الدخل القومي حسب توصية الامم المتحدة كما يلي:

الانتاج الاولي (القمح): قيمة الانتاج المتبادل + قيمة الانتاج غير المتبادل = ٤ × ٥٠٠ + ١ × ٥٠٠

= ٢٠٠٠ + ٥٠٠ = ٢٥٠٠ ليرة سورية .

الانتاج غير الاولي (البسط): قيمة الجزء المتبادل منه فقط =

١٩ × ١٠٠ = ١٩٠٠ ليرة سورية .

∴ مجموع مساهمة الفلاح في الدخل القومي ٢٥٠٠+١٩٠٠= ٤٤٠٠ليرة سورية .

ب ـ بالنسبة للمنتجين الاخرين :

أى المنتجين في القطاعات الاخرى غير الزراعية والغابات والصيد والاسماك

والمقالع والمناجم ، فان الانتاج الاولي لهوءلاء المنتجين (اذا كانوا ينتجون انتاجا أوليا) يدخل جميعه في الدخل القومي سواء تم تبادل هذا الانتاج في السوق او استهلك مباشرة من قبلهم .

اما بالنسبة لانتاجهم غير الاولي فيقسم الى قسمين :

١- يدخل في الدخل القومي جميع انتاجهم غير الاولي في حقل صناعتهم الخاص سواء تم تبادله او لم يتم ذلك .

٢- اذا كان لهوءلاء انتاج غير أولي في غير حقل صناعتهم الخاص فيدخل في الدخل القومي الجزء المتبادل منه فقط .

مثال :

على فرض ان هناك صاحب مصنع للمعلبات . أى أن انتاجه غير الاولي في حقل صناعته الخاص هو المأكولات المعلبة وان صافي قيمة انتاجه المتبادل في السوق تبلغ (١٠٠ر٠٠٠) ليرة سورية . ويقوم بارسال كمية من المعلبات الى منزله لاستهلاك عائلته تبلغ قيمتها (٥٠٠) ليرة سورية .

وعلى فرض ان صاحب المصنع يملك حديقة في منزله يزرع فيها اشجار الفواكه . وأن قيمة هذه الفواكه تبلغ (٢٠٠٠) ليرة سورية سنويا يبيع منها ماقيمته (١٠٠٠) ليرة والباقي يستهلك مباشرة من قبل عائلته .

وبافتراض ايضا بأن صاحب المصنع قام شخصيا بانجاز بعض الاعمال الكهربائية والتمديدات الصحية في منزله تبلغ كلفتها (٢٠٠) ليرة سورية .

وحسب توصية الأمم المتحدة فان نشاط صاحب المصنع في الانتاج هو الاتي :

١- الانتاج غير الاولي

- الحقل الخاص في الانتاج هو المعلبات ويدخل في الدخل القومي القسم المتبادل والقسم غير المتبادل ويساوى :

١٠٠ر٠٠٠ + ٥٠٠ = ١٠٠٥٠٠ ليرة سورية .

ـ الحقل غير الخاص في الانتاج هو الاعمال الكهربائية والتمديدات الصحية ولا يدخل في الدخل القومي مقدار مساهمته البالغة (٢٠٠) ليرة سورية لعدم تبادله في السوق .

٢- الانتاج الاولي

ان انتاج صاحب المصنع الاولي هنا هو الفواكه اذ يدخل في الدخل القومي الجزء المتبادل وغير المتبادل من ذلك الانتاج حسب توصية الامم المتحدة أي ١٠٠٠ + ١٠٠٠ = ٢٠٠٠ ليرة سورية .

وعليه فان مساهمة صاحب المصنع في الدخل القومي ستساوى :

١٠٠٥٠٠ + ٢٠٠٠ = ١٠٢٥٠٠ ليرة سورية .

وبالتالي يمكن ان نستخلص من التوصية الثانية للامم المتحدة مايلي:

" يحذف من الانتاج القومي القيمة الصافية لجميع الانتاج غير الاولي المنتج من قبل المنتجين غير الاوليين خارج حقل صناعتهم الخاص والمستعمل للاستهلاك الذاتي ، اى غير المتبادل " .

٥ ـ تحديد مفهوم الانتاج من الناحية القانونية :

ان رسم حدود الانتاج التي تكلمنا عنها آنفا تثير مشكلة اخرى وهي مشكلة المعيار القانوني للنشاطات الاقتصادية الداخلة في حسابات الدخل القومي . فالبعض يقترح استثناء النشاط الاقتصادى غير القانوني من الانتاج المحتسب (وهذا ماأكدنا عليه سابقا) . فعلى فرض ان شخصا افتتح محلا للعب القمار وأن هذا المحل قد در دخلا على صاحبه . فان كانت قوانين البلد الذى افتتح فيه المحل تحرم لعب القمار فان الدخل المتحقق من تقديم تلك الخدمة يجب ان يستبعد ، حسب هذا المفهوم ، من الدخل القومي على اساس انه نشاط غير قانوني . ونفس الشيء ينطبق على عمليات البيع والشراء في

السوق السوداء . فالدخول المتولدة عنها يجب استبعادها من الدخل القومي حسب هذا المعيار .

لكن مايوءخذ على هذا المعيار عدم ملاحيته بسبب تغيره من بلد الى آخر وفي نفس البلد من وقت لاخر. فلو أن القمار كان محرما في بلد مامثلا سنة ١٩٥٠ وكان الدخل المتولد منه آنذاك (١) مليون ليرة ، ثم أبيح لعب القمار سنة ١٩٨٠ وكان الدخل المحصل منه (١) مليون ليرة في تلك السنة فان المفهوم الذى يتخذ من " قانونية " الشيء معيارا لتحديد حدود الانتاج سيوءدى الى تقليل الدخل في هذا البلد سنة ١٩٥٠ بمقدار مليون ليرة وزيادته في سنة ١٩٨٠ بمقدار مليون ليرة في حين ان الخدمة هي ذاتها في السنتين .

ولاجل التغلب على هذه الصعوبات وتسهيلا لمقارنة الدخول القومية فقد اقترحت الاءمم المتحدة اتباع المعيار الآتي : " لا يدخل في الانتاج الا النشاطات التي تكون فيها الايرادات قد حصلت من دافعها بمحض ارادته وبدون اكراه له " .

البحث الثاني : السلع الوسيطة والسلع النهائية

لقد عرفنا سابقا الدخل القومي بانه عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة من قبل المقيمين في الوطن خلال فترة زمنية محددة (سنة عادة) .

ولا بد هنا من التمييز بين نوعين من السلع والخدمات عند احتسابنا لقيمة الناتج (او الدخل) القومي :

أولا : السلع والخدمات الوسيطة : وهي السلع والخدمات التي تتم عليها وبواسطتها عمليات الانتاج من اجل الحصول على البضائع النهائية . فمثلا القطن هو سلعة وسيطة للحصول على غزل القطن وغزل القطن هوسلعة وسيطة لانتاج القماش . والقماش سلعة وسيطة لصناعة الملابس وهكذا .

ثانيا : السلع والخدمات النهائية : وهي السلع والخدمات التي تستعمل لاغراض الاستهلاك النهائي والاستثمار . فمثلا القطن الذى تشتريه الاسرة لاستعماله في حشو الفراش والوسادات هو سلعة نهائية حيث لم يعد هناك عمل يتم عليه وانما تم استعماله النهائي . ولكن نفس القطن لو بيع الى شركة للغزل والنسيج لاصبح القطن مادة وسيطة .

ونحن بالطبع نهتم بالسلع والخدمات النهائية فقط وذلك كي لايقع تكرار في حساب قيم السلع والخدمات الوسيطة . ذلك لان الاخيرة قد أدخلت ضمن قيمة السلع والخدمات النهائية .

يعتبر التمييز بين المنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية من الامور المهمة عند احتساب الدخل القومي . اذ على دقة وصحة هذا التمييز تتوقف النتائج النهائية وتحليلاتها . وتظهر أهمية هذا التمييز عند احتساب الناتج القومي وتقسيم الاقتصاد القومي الى قطاعات عديدة (كالزراعة

التعدين ، الصناعة التحويلية ، ... الخ).

ان أى خطأ في تقسيم السلع والخدمات الى وسيطة ونهائية قد يؤدى الى تضخيم ارقام الدخل القومي او انكماشها. فالحالة الاولى تحدث عند اعتبار سلع وسيطة سلعا نهائية. اما الحالة الثانية فتكون عندما نفعل العكس اى عندما نعتبر بعض السلع النهائية سلعا وسيطة .

ويمكن القول بأنه بعد رسم حدود الانتاج في الاقتصاد المتبادل فان السلع والخدمات التي تتدفق عبر هذه الحدود تعتبر، بشكل عام ،منتجات نهائية .اما التي تبقى ضمن تلك الحدود فتعتبر منتجات وسيطة .

غير ان الاخذ بهذه القاعدة واطلاقها على جميع الحالات لايعطي نتائج دقيقة في جميع الحسابات . فهناك مؤسسات تنتج سلعا نهائية. قسم منها يتخطى حدود الانتاج الى المستهلك او المستثمر النهائي فتعتبر سلعانهائية وقسم آخر يستهلك داخل المؤسسة من قبل افرادها ويعتبر جزءا من نفقات الانتاج . فمثلا تقوم معظم شركات استخراج الفحم بتزويد عمالها بكمية من الفحم مجانا ، ولكن قيمته لاتظهر في حسابات هذه الشركات كجزءمن الدخول العينية ، بل تضاف الى قيمة الفحم المستخدم في العمليات الداخلية اى تعتبر جزءا من المستخدمات .

في مثل هذه الحالة والحالات المشابهة يجب اعتبار قيمة الفحم جزءا من الاجور المدفوعة لعمال المنجم ، اى اضافة قيمته الى الاجور النقدية المدفوعة . ثم ادخال نفس الرقم في حساب الانتاج للشركة باعتباره فحما مباعا الى العمال .

ان هذه العملية الحسابية ستؤدى الى اعتبار الفحم الممنوح الى العمال سلعة نهائية (بعد ان كان سلعة وسيطة) ، اى ان مجموع اقيام السلع النهائية قد ازداد بالمقدار المسجل في حساب الانتاج كفحم مباع الى العمال.

وقد يحدث عكس الحالة المشار اليها ، اى قد يتم قلب سلعة نهائية الى سلعة وسيطة بالرغم من عبور تلك السلعة حدود الانتاج المرسومة له . ففي بعض عقود العمل مثلا وخاصة عقود العمل في المناجم يكون العامل مسوءولا عن شراء بعض المعدات والمتفجرات التي يستخدمها في المنجم من الاجر الذى يتقاضاه . وتعتبر هذه المعدات والمتفجرات في الاصل سلعا نهائية بينما هي في هذه الحالة سلعة وسيطة لانها تستخدم في انتاج الفحم ، وبمعنى اخر لولا وجود نص في عقد العمل يلزم العامل بشرائها من اجره الخاص لكان رب العمل ملزما بتزويدها للعمال ، وفي هذه الحالة تعتبر المعدات والمتفجرات المستخدمة في انتاج الفحم سلعا وسيطة .

ان هذه الحالات تستدعي تعديل حساب الانتاج باضافة قيمة المعدات والمتفجرات الى السلع الوسيطة الاخرى المستخدمة في الانتاج ، وكذلك تستدعي تعديل حساب الرواتب والاجور وذلك بطرح قيمتها من الاجور المدفوعة الى العمال .

وكقاعدة عامة لايتم تعديل ارقام الانتاج بنقل سلع نهائية الى وسيطة او بالعكس الا في الحالات التي يمكن اعتبارها مهمة وواضحة وذات تأثير كبير على الحسابات النهائية للدخل القومي وتعود بالفوائدعلى العامل من ناحية الاجور (كحالة منح العامل فحما مجانيا) او في الحالات التي يترتب فيها اقتطاع جزء من دخل العامل لشراء حاجات ليست لها منفعة مباشرة له (كقيام العامل بشراء معدات العمل) .

اما في الحالات الاخرى كقيام رب العمل بالانفاق على تحسين المستوى الصحي لعماله او عند تحمل العامل نفقات تنقله من المسكن الى المعمل ، فلا يتم تعديل ارقام الانتاج او الدخل ، لاننا لو اخذنا بذلك لعمدنا الى تعقيد العمليات الحسابية للدخل القومي بشكل يضيع الفائدة المتوخاة من الحسابات نفسها لاحتمال وقوع الباحث في اخطاء حسابية كثيرة يكون ضررها

اكثر بكثير مما لو ترك الامر على حاله .

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد هو أن مشكلة التمييز بين المنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية جلية في حالة المصروفات الحكومية . فالحكومة ، كما نعلم ، تقوم بأنواع مختلفة من الانفاق تعود بالفوائد على المنتجين وعلى المستهلكين معا . فهل نعتبر ماتصرفه الحكومة على السلع والخدمات مصروفا نهائيا على سلع وخدمات نهائية ؟ ام علينا تجزئة ذلك الانفاق فنعتبر الجزء الذى يستفيد منه المنتجون مصروفا وسيطا (اى انه يدخل ضمن القيمة النهائية للسلع والخدمات التي ينتجها اولئك المنتجون) . والجزء الذى يستفيد منه المستهلك النهائي مصروفا على سلع وخدمات نهائية ؟ .

للاجابة على هذه الاسئلة لابد من التمييز بين المشاريع الحكومية ذات الطابع التجارى وبين الادارة الحكومية العامة . فالمشاريع الحكومية ذات الطابع التجارى تعامل مصروفاتها وايراداتها معاملة المشاريع المماثلة في القطاع الخاص والتي تنطبق على منتجاتها من سلع وخدمات القاعدة التي سنذكرها بعد قليل . اما الادارة الحكومية العامة وكيفية معاملتها في الدخل القومي فسنأتي اليها في فصل لاحق من هذا الكتاب .

القاعدة العامة للتمييز بين السلع والخدمات الوسيطة والنهائية :

في الاقتصاد المتبادل يتم التمييز بين السلع النهائية والسلع الوسيطة على أساس تتبع تدفق السلع والخدمات من مراحل انتاجها الاولي الى ان تتخذ شكلها النهائي . ثم بعدئذ نطبق مايلي :

" اذا بيع المنتوج (سواء كان سلعة أم خدمة) من قبل موءسسة الى اخرى لغرض اعادة بيعه ، واذا كانت كلفة هذا المنتوج قد احتسبت ضمن سعر السلعة التي تبيعها الموءسسة الاخيرة فان المنتوج يعتبر منتوجا

وسيطا. اما اذا بيع المنتوج لالغرض اعادة بيعه بل للاستهلاك الشخصي او الاستثمار فانه يعتبر منتوجا نهائيا" .

ومايقال عن المؤسسات الاهلية يقال عن المؤسسات الحكومية ذات الطابع التجاري والتي تتقاضى سعرا لخدماتها او بضائعها يغطي جميع نفقات الانتاج او جزءا كبيرا منها. أي انه اذا كان ماتبيعه هذه المؤسسات من سلع وخدمات لغرض اعادة البيع، كانت السلعة او الخدمة المباعة وسيطة اما اذا كان البيع لغرض الاستهلاك النهائي او الاستثمار فان المنتوج يعتبر نهائيا.

وعليه فان خدمات البريد المباعة الى المؤسسات التجارية والصناعية وكذلك الماء او الكهرباء المزود الى مثل هذه المؤسسات من قبل مؤسسات الماء والكهرباء الحكومية تعتبر كلها انتاجا وسيطا. اما خدمات البريد والماء والكهرباء المباعة الى الافراد والمنازل فتعتبر منتجات نهائية .

ويجب ان نلاحظ بأنه لا يمكن تطبيق القاعدة السابقة تطبيقا دقيقا على المشاريع الحكومية التي لا تغطي كافة خدماتها او سلعها بالاسعار التي تتقاضاها عن تلك الخدمات والسلع، بل يتم تغطية الكلفة - كلا او جزءا - من مصادر التمويل الاخرى كالضرائب العامة والرسوم . كما لايمكن تطبيق القاعدة السابقة على المؤسسات الحكومية التي تبيع خدماتها وسلعها الى مؤسسات وهيئات حكومية اخرى او تزودها بها دون مقابل .

البحث الثالث : الحكومة ومعاملتها في حسابات الدخل القومـــــــي

قبل الحديث عن الموضوع لابد من الاشارة مسبقا الى ان المقصود بالحكومة هنا المؤسسات والهيئات الحكومية التي تقدم الخدمات لمواطنيهـا دون ان تتقاضى أجورا عنها او انها تتقاضى اجورا زهيدة جدا لا توازى التكلفة الحقيقية لتلك الخدمات .

اما المؤسسات الحكومية ذات الطابع الانتاجي فان معاملتها لا تختلف عن المؤسسات المشابهة لها في قطاع الاعمال . اذ ان هذه المؤسسات تزاول اعمالها بقصد الربح وتغطي كلفة انتاجها من بيع تلك المنتجات للجمهور.

وسنتناول في هذا البحث المواضيع التالية :

أولا : الخدمات الحكومية

ثانيا : الضرائب

ثالثا : الاعانات

رابعا : الضمان الاجتماعي والتقاعد .

اولا : الخدمات الحكومية

قبل الولوج في الموضوع لابد من الاشارة الى ان اهم الطرق المتبعة في تقدير الناتج (الدخل) القومي ثلاث وهي[1] :

1- طريقة الدخل (او طريقة عوائد عوامل الانتاج). وهذه الطريقة ناتجة من نظرتنا للدخل القومي على انه مجموع الدخول المدفوعة لمختلف عوامل (عناصر) الانتاج .

(١) سوف نشرح وبشكل مفصل هذه الطرق في الفصل القادم .

٢- طريقة الانفاق : وهي نتيجة لنظرتنا الى الدخل القومي على انه مجموع المبالغ المنفقة على الناتج القومي .

٣- طريقة المصدر الصناعي (طريقة القيمة المضافة) وكما تسمى احيانا طريقة (الانتاج). وهي ناجمة عن نظرتنا للدخل القومي على انه مجموع الناتج في كل القطاعات الاقتصادية .

فاذا تم احتساب الدخل القومي بطريقة الدخل ، فان الخدمات الحكومية تقيم بالدخول (أى الاجور والرواتب) التي يستلمها الموظفون والمستخدمون والعمال العاملون في القطاع الحكومي والذين يقومون بتأدية تلك الخدمات زائدا الايجارات التي تحصل عليها الحكومة من املاكها .

اما اذا احتسب الدخل القومي بطريقة الانفاق ، فان الخدمات الحكومية يمكن ان تقدر باسلوبين .

آ - مجموع الرواتب والاجور المدفوعة زائدا قيمة مشتريات الحكومة من القطاعات الاخرى .

ب - مجموع ماتنفقه الحكومة على مختلف واجباتها العامة كالتعليم والصحة والدفاع والامن والضمان الاجتماعي ... الخ .

اما اذا تم احتساب الدخل القومي بطريقة المصدر الصناعي ، فان الخدمات تظهر بقيمتها المضافة التي تتمثل في الاجور والرواتب التي تتمثل في الاجور والرواتب التي تدفعها الحكومة للموظفين والمستخدمين والعمال القائمين بتأدية تلك الخدمات .

والجدير بالملاحظة هنا . ان بعض الدول تعتبر الفوائد المدفوعة عن الدين العام او الفوائد المدفوعة عن ذلك الجزء من الدين العام المستخدم في اغراض انتاجية جزءا من قيمة الخدمات الحكومية المحتسبة ضمن حسابات الدخل القومي .

والقاعدة العامة المتبعة عند تقدير الخدمات الحكومية في حسابات الدخل القومي هي اعتبار مصرف لانتاج تلك الخدمات مساويا لقيمتها، سواء كان مصدر تمويل هذه المصروفات الضرائب او الرسوم او القروض. وبعبارة اخرى فان قيمة الخدمات الحكومية تقاس بكلفتها. والحجة التي تستند عليها هذه القاعدة هي أن هذه الخدمات لم تنتج ولم تقدم من قبل الحكومة للافراد الا بعد تقييم صحيح لفوائدها الاجتماعية.

لكن عندما يراد التمييز بين ماهو وسيط وما هو نهائي بالنسبة للخدمات الحكومية، خاصة المجانية منها، فانه تثار مشاكل عديدة. وذلك نظرا لان هذه الخدمات مجانية وبالتالي لا يوجد سوق لتبادل هذه الخدمات. وهذا يؤدى الى تعذر معرفة المشترين لها. فهي تقدم لكافة الافراد سواء اكانوا مستهلكين أم منتجين، مما يجعل من الصعب تطبيق أية قاعدة عملية لتحديد ذلك الجزء من الخدمات الحكومية التي يستفيد منه المستهلك لتعتبر هذه الخدمات سلعة نهائية، او تحديد الجزء الذى يستفيد منه المنتج لتعتبر الخدمات سلعا وسيطة تدخل ضمن كلفة انتاجه.

وفي هذا الصدد هناك ثلاثة آراء مختلفة في كيفية معاملة الخدمات الحكومية في الحسابات القومية. الرأى الاول يدعو الى اعتبار كافة الخدمات الحكومية خدمات وسيطة يقابله رأى مضاد ينادى بضرورة اعتبارها خدمات نهائية. اما الرأى الثالث، وهو الاتجاه المعاصر، يقسم الخدمات الحكومية الى قسمين، قسم منها يعتبر انتاجا وسيطا يستبعد من الدخل القومي والقسم الاخر يعتبر انتاجا نهائيا يدخل ضمن الدخل القومي ويؤدى الى زيادته. وقد استند مؤيدوا هذا الاتجاه الى كون ان معظم الخدمات المقدمة من قبل الحكومة هي في الحقيقة للمحافظة على الاطار الاجتماعي وانها تشبه الى حد كبير اعمال الترميم والصيانة التي لا تنتج بحد ذاتها عائدا اقتصاديا وبالتالي فان معظم الخدمات الحكومية هي خدمات وسيطة.

اما الخدمات الحكومية التي يمكن اعتبارها بشكل عام سلعا نهائية فهي مايلي :

آ – الخدمات المباشرة التي تقدمها الحكومة للمستهلكين النهائيين كخدمات المستشفيات الحكومية .

ب – تكوين رأس المال الحكومي كأبنية المؤسسات والدوائر الحكومية المختلفة .

ثانيا : الضرائب

تقسم الضرائب بصورة عامة الى الانواع التالية :

(١) الضرائب غير المباشرة

(٢) الضرائب المباشرة ، وتقسم الى :

آ – الضرائب المباشرة على الاعمال

ب – الضرائب المباشرة على الافراد .

وتختلف معاملة الضرائب في الدخل القومي باختلاف الفلسفة التي تبنى عليها فكرة الانتاج ، وسنتناول بالبحث معاملة الضرائب في ظل مفهوم الانتاج الشامل ثم ظل المفهومين المادى والمتبادل للانتاج .

آ – معاملة الضرائب في ظل مفهوم الانتاج الشامل :

الطريقة المتبعة في معاملة الضرائب في ظل هذا المفهوم هي ان نأخذ دخول عناصر الانتاج مشتملة على الضرائب المباشرة على دخول الافراد وان نهمل الضرائب غير المباشرة . ويمكن تعليل هذا بما يلي :

١– ان ادخال الضرائب المباشرة على دخول الافراد هو امر طبيعي خاصة وان هذه الدخول تسجل دائما بشكل اجمالي ، أى تسجل قبل استقطاع الضريبة منها .

٢- اما ادخال الضرائب المباشرة على قطاع الاعمال فيتوقف على القائم باحتساب الدخل القومي ذلك لان صافي ارباح الشركات تسجل اما قبل دفع الضريبة او " بعدها ". وعليه فان لاحصائي الدخل القومي الخيار في ان يحتسب هذه الدخول صافية من الضريبة المشار اليها او مشتملة عليها. وفي حالة لجوئه الى الطريقة الاولى فانه يتعين عليه اضافة الضريبة بعدئذ. الا ان المتبع حاليا هو احتساب هذه الدخول قبل استقطاع الضريبة منها.

٣- اما الضرائب غير المباشرة فانها تثير بعض المشاكل في حسابات الدخل القومي اذ انها تؤثر على مستوى دخول الافراد بشكل غير مباشر عن طريق زيادة الاسعار أي عن طريق تقليص القوة الشرائية للفرد بدلا من تقليص مقدار دخله النقدي .

ونظرا لان هذه الضرائب تفرض على السلع الاستهلاكية ، فهي لا تشكل جزءا من دخول الافراد ، ولا تظهر في أحيان كثيرة ضمن اجمالي دخول الشركات . ولهذا فانها تكون قد استبعدت بشكل طبيعي من الدخل القومي المحتسب بطريقة الانتاج او بطريقة الدخل .

اما اذا كانت الضرائب غير المباشرة قد احتسبت ضمن الدخل الاجمالي للشركات فلا بد من استبعادها من الدخل القومي او الناتج القومي . وفي الحقيقة ان معظم حسابات الدخل القومي تهمل الضرائب غير المباشرة عندما يكون الاحتساب بسعر تكلفة عناصر الانتاج على اساس انها لا تمثل مكافأة لعناصر الانتاج . اما اذا أريد التوصل الى الدخل القومي بسعر السوق فان هذه الضرائب تضاف الى الدخل القومي المحتسب بسعر تكلفة عناصر الانتاج .

ب - معاملة الضرائب في ظل المفهوم المادى والمفهوم المتبادل للانتاج :

في ظل هذين المفهومين تدخل الضرائب المباشرة والضرائب غيرالمباشرة

في حسابات الدخل القومي ، في حين تستبعد الرواتب والاجور المدفوعة لموظفي ومستخدمي الدولة الذين يقومون بتأدية ما أسميناه سابقا " بالخدمات الحكومية " على اساس ان هذه الضرائب هي ثمن لتلك الخدمات .

ج - تقسيم الضرائب حسب توصيات الامم المتحدة :

الضرائب غير المباشرة .

استنادا الى التوصيات التي وضعتها الدوائر الاحصائية التابعة للامم المتحدة ، فان جميع الضرائب على السلع والخدمات والتي تعتبر جزءا من نفقات قطاع الاعمال ، وكذلك الضرائب المفروضة على تملك او استعمال السلع والخدمات من قبل القطاع العائلي تعتبر ضرائب غير مباشرة . وعليه فيمكن تصنيف هذا النوع من الضرائب الى مايلي :

(١) رسوم الاستيراد

(٢) الضريبة المفروضة على التصدير.

(٣) الرسوم المفروضة على الملاهي والسينمات والمقاهي وماشابهها من محلات .

(٤) ضريبة المراهنات

(٥) ضريبة المبيعات

(٦) رسوم العمل

(٧) رسوم الطابع

(٨) رسوم السيارات واجازات السوق

(٩) رسوم تشغيل الراديو والتلفزيون

(١٠) الارباح التي تحققها المؤسسات التجارية المحتكرة من قبل الدولة كانحصار التبغ في سوريا مثلا

(١٢) ضريبة الارض والعقار.

الضرائب المباشرة :

الضرائب المباشرة حسب توصيات الامم المتحدة ،هي تلك التي تفرض خلال فترات منتظمة على :

(١) ارباح الشركات والحرف والجمعيات التعاونية .

(٢) رأسمال الشركات والحرف والجمعيات التعاونية .

(٣) دخول الشركات او فائض الارباح .

(٤) الارباح غير الموزعة للشركات والموءسسات الاخرى .

(٥) دخول الافراد والموءسسات الخيرية .

اما مايفرض على رأس المال من ضرائب خلال فترات غير منتظمة فلا تعتبر ضرائب مباشرة بل مجرد تحويلات رأسمالية .

ثالثا : الاعانات الانتاجية

يقصد بالاعانات المساعدات النقدية او العينية التي تدفع من قبل الدولة الى المنتجين المحليين لغرض تخفيض أسعار السلع والخدمات التي يقومون بانتاجها الى مستوى يقل عن سعر السوق الاعتيادى لها. ويمكن اعتبار هذه الاعانات ضرائب غير مباشرة سالبة ، ولهذا يجب طرحها من مجموع الضرائب المستحقة على المنتجين قبل ادخال الاخيرة ضمن حسابات الدخل القومي . وتأخذ الاعانات ثلاثة أشكال رئيسية هي :

١- الاعانات النقدية التي تدفعها الحكومة للمنتجين . وجميع هذه الاعانات تضاف الى الدخل القومي المحتسب بتكلفة عناصر الانتاج .

٢- مشتريات الحكومة للسلع من القطاع الخاص اما بسعر السوق او بسعر أعلى منه ثم اعادة بيعها الى المستهلكين بسعر يقل عن سعر الشراء. ويعتبر الفرق بين سعر الشراء وسعر اعادة البيع اعانة مدفوعة للمنتجين

يجب ادخالها في الدخل القومي بسعر تكلفة عناصر الانتاج .

٣- منح التصدير المدفوعة للمنتجين . وتعامل هذه المنح معاملة النوعين السابقين .

وتجدر الاشارة هنا الى ان الخسارة الناجمة عن عمليات بعض المؤسسات الحكومية ذات الطابع التجاري تعتبر في بعض الاحيان منحا معطاة لهذه المؤسسات ولذلك لاتطرح من الدخل القومي . فمثلا في احصاء الدخل القومي السوفييتي لعام ١٩٣٠ اعتبرت الخسارة المتحققة في الصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية منحة ، بينما بقيت الخسارة المتحققة في الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية على ماهي عليه وتم طرحها من الدخل القومي .

ويرى كوزنتز بأن الاعانات اذا كانت ممولة من الضرائب أيا كان نوعها ، فلا يجوز اضافتها او طرحها من الدخل القومي المحتسب بطريقة الدخل، اما اذا كان تمويل الاعانات من مصدر آخر غير المصدر الضريبي ففي هذه الحالة يجب طرحها من الدخل القومي المحتسب بطريقة الدخل .

رابعا : الضمان الاجتماعي والتقاعد

١- تدخل في حسابات الدخل القومي بتكلفة عناصر الانتاج مساهمة رب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي والتقاعد على أساس ان الحصة التي يساهم بها رب العمل هي جزء متمم للاجور والرواتب المدفوعة للموظفين والمستخدمين والتي تكون قد دخلت في كلفة السلع والخدمات المنتجة .

٢- اما مايدفع للمستفيدين من صندوق الضمان الاجتماعي والتقاعد فلا يدخل في الدخل القومي باعتباره قد احتسب مرة (في الفقرة الاولى)ولايجوز احتسابه مرتين .

البحث الرابع : المؤسسات المالية ومشكلة معاملتها في حسابات الدخل القومي

ان البنوك وشركات التأمين ، وغيرها من المؤسسات المالية التي تشكل جزءا مهما من الهيكل الاقتصادي للبلد ، تتطلب معاملة خاصة عند تقييم خدماتها لاغراض الدخل القومي . فهذه المؤسسات تقوم بمهمة الوسيط بين مجموعة مالكي رأس المال من جهة وبين المستفيدين منه من جهة اخرى . فهي - أي المؤسسات المالية - تقدم الخدمات لكلتا المجموعتين بشكل يجعل من الصعب ، في أحيان كثيرة ، تحديد المستفيد منها بصورة واضحة . وسبب هذه الصعوبة ان تلك المؤسسات لا تتقاضى في أغلب الحالات أجورا مباشرة عن الخدمات التي تقدمها للمودعين ، بل تحتفظ لنفسها ببعض او بكل الفوائد التي تحصل عليها عن القروض التي تقدمها للغير . وطبيعي ان ملكة هذه الفوائد تعود في الاصل للمودع الذى أودع ماله في هذه المؤسسات .

ومما يزيد المشكلة تعقيدا هو ان طبيعة العمليات المالية التي تمارسها هذه المؤسسات تجعل من الصعب معرفة علاقة الانتاج والدخول المتولدة فيها بالانتاج والدخول الناجمة في القطاعات الاخرى اضافة الى صعوبة قياس آثارها على مجموع الناتج القومي او الدخل القومي .

ونظرا لكون المشكلة المتعلقة بالمؤسسات المالية تظهر جلية في حالة البنوك وشركات التأمين على الحياة ، فسنتناول أدناه مشكلة قياس وتصنيف الدخل والانتاج الناجمين في او المتدفقين من البنوك وشركات التأمين على الحياة .

أولا : البنوك

ان مشكلة تثمين وتصنيف دخول ومنتجات المؤسسات المالية تظهر

جلية ومعقدة في حالة البنوك ، وخاصة التجارية منها ، وذلك لتشعب النشاطات التي تقوم بها هذه الموءسسات في الاقتصاد القومي . ويمكن القول بأن كل ماهو متداول من نقود في الكيان الاقتصادى يأتي من خلال النشاط المصرفي بشكل او بآخر. كما ان جميع الموءسسات التجارية والهيئات الحكومية وجزءا كبيرا من القطاع العائلي تسدى اليه الخدمات التي تقدمها البنوك وذلك عن طريق ايداع الاموال لديها- أى لدى البنوك - ثم استخدامها كوكيل لتوزيع النقود على الغير... وكذلك الاقتراض منها. وتتقاضى البنوك عادة اجورا معينة من مودعي المال لديها عن جزء من الخدمات التي تقدمها لهم . اما كلفة الجزء الاخر من خدماتها مضافا اليه ارباحها ، فتحصل عليها من الفوائد المترتبة على اقراضها أموال المودعين للغير اضافة الى الدخول التي تحصل عليها من استثمارتها التي تمولها أصلا من الاموال المودعة لديها.

ويمكن تجزئة الفوائد المترتبة على الاموال التي تقرضها البنوك الى عنصرين :

آ - الفائدة الحقيقية

ب - كلفة ادارة القروض .

الا انه يصعب معرفة مقدار كل جزء على انفراد من القيود الحسابية التي تظهرها سجلات البنوك . وهذا يجعل من الصعب ان لم نقل من المستحيل تحديد قيمة الخدمات المقدمة الى مجموعة المودعين ومجموعة المقترضين اضافة الى صعوبة معرفة قيمة الخدمات المجانية التي تقدمها البنوك لعملائها . كل هذه التعقيدات تجعل من الصعب جدا تحديد الانتاج الناجم في القطاع المصرفي تحديدا عمليا ينسجم ومفهوم الدخل القومي . وبما ان الفوائد المستلمة من قبل البنوك هي دخول عناصر انتاج متولدة في قطاعات اخرى غير القطاع المصرفي ، وهي غالبا تكون اكبر من دخول عناصر الانتاج الناجمة

في القطاع المصرفي (الرواتب والاجور، الفوائد المدفوعة للمودعين ، صافي الايجار، الارباح) فان صافي دخول عناصر الانتاج الناجمة في القطاع المصرفي (أى الفرق بين الاثنين) حسب حسابات البنوك ، سيكون سالبا . وبعبارة اخرى ، لو اعتمدنا على سجلات البنوك لمعرفة القيمة المضافة في القطاع المصرفي ، فاننا سنحصل على قيمة مضافة سالبة تجعل من البنوك عالة على الدخل القومي بدلا من ان تكون مساهمة فيه . وهذا بطبيعة الحال امر غير منطقي . وسبب هذه المشكلة كلها هي الخدمات التي تقدمها البنوك للمودعين دون ان تأخذ مقابلا نقديا عنها .

ولقد حاولت عدة دول تفادى هذه المشكلة بطرق مختلفة . فالمانيا ،مثلا تجنبت المشكلة في تقدير دخلها القومي، للفترة ، ماقبل الحرب العالمية الثانية ، بأن احتسبت الدخل القومي بطريقة الدخل دون توزيع النتائج حسب الصناعات المختلفة ، اما بريطانيا فكانت تحتسب مساهمة القطاع المصرفي في دخلها القومي معتمدة على سجلات المصارف والبنوك .. أى ان الرقم المعطى كان كمية سالبة . اما اوستراليا فقد حذفت القطاع المصرفي من دخلهاالقومي للفترة (١٩٠١ - ١٩٣٧/١٩٣٨). ان الامثلة التي أوردناها اعلاه لم تكن حلا للمشكلة بل تهربا منها .. وكان لابد من ايجاد طريقة صحيحة تحتسب بموجبها مساهمة القطاع المصرفي في الدخل القومي . وقد اقدمت عصبة الامم عام ١٩٤٧ بوضع طريقة تقيم بواسطتها مساهمة البنوك في الدخل القومي تقييما صحيحا يعكس نشاط هذه المؤسسات المتشعب في الكيان الاقتصادى دون ان يكون هناك أى ازدواج في القيود . وتتلخص هذه الطريقة فيمايلي :

١- يعاد ترتيب حسابات البنوك بشكل يجعل البنوك وكأنها تدفع الى المودعين جميع الفوائد التي تحصل عليها نتيجة اقراض اموالهم للغير، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان الحسابات ترتب بشكل يجعل البنوك تتقاضى من المودعين أجورا لقاء كل الخدمات التي تقدمها لهم بدلا عن جزء منها .

وبعبارة أخرى : يكون دخل البنك قد ازداد بمقدار مخمن لاجورالخدمات التي قدمها وهذا المقدار المخمن يساوى الفرق بين الفوائد النقدية التي استلمها البنك والفوائد النقدية التي دفعها البنك للمودعين .

٢- اما مصروفات البنك في الجهة المقابلة من الحساب فستزداد بمقدار يساوى الفائدة التقديرية المدفوعة للمودعين . والتي تساوى الفرق بين الفوائد النقدية المستلمة من قبل البنك والفوائد النقدية المدفوعة من قبله للمودعين . وهاتان العمليتان سوف لا يغيران بطبيعة الحال من مقدار الربح الذى يحققه البنك .

٣- ان الدخل الناجم في قطاع البنوك ، بموجب هذه الطريقة ، سيساوى مجموع الرواتب والاجور المدفوعة زائدا الارباح المتحققة في القطاع المصرفي. ويتم تقسيم الدخل الى انتاج نهائي وانتاج وسيط على أساس نسبة الودائع الشخصية ونسبة الودائع التجارية . ويستند هذا التقسيم الى حجتين :

أولهما: ان الخدمات المصرفية تقدم بشكل رئيسي الى المودعين وبشكل عرضي الى المقترضين .

وثانيهما: ان الخدمات المصرفية المقدمة الى قطاع الاعمال ستمتص في مراحل الانتاج المختلفة. بينما تعتبر مثل هذه الخدمات جزءا من الاستهلاك للافراد .

٤- ان الفوائد النقدية والمقدرة المدفوعة من قبل البنوك تعتبر دخولا ناجمة في القطاعات الاقتصادية الاخرى غير القطاع المصرفي وتجزأ هذه الفوائد الى انتاج نهائي وانتاج وسيط بنسبة الودائع الشخصية والودائع التجارية التي أشرنا اليها في الفقرة (٣) أعلاه .

٥ - ان اجور الخدمات - الفعلية والمقدرة - التي تتقاضاها البنوك من عملائها تقسم الى جزئين : خدمات نهائية - وخدمات وسيطة ، بنسب الودائع

الشخصية والودائع التجارية المطبقة في تقسيم الفوائد التي ذكرناها في الفقرة السابقة .

٦- ان نتيجة العمليات المذكورة في الفقرات السابقة تكون كمايلي :

آ - تبقى الارباح التي يحصل عليها قطاع الاعمال دون أي تغيير ذلك لان قيد الفائدة التقديرية المدفوعة لهم (انظر الفقرة ٤) سيقابله قيد مماثل للاجور المدفوعة من قبل قطاع الاعمال الى البنوك لقاء خدمات الاخيرة المجانية التي تقدمها لقطاع الاعمال .

ب - تعتبر الفائدة التقديرية المدفوعة الى المودعين من الافراد دخل عناصر انتاج تؤدى الى زيادة دخولهم وبالتالي زيادة الدخل القومي.

ج - تعتبر الاجور التقديرية المدفوعة من قبل الافراد الى البنوك لقاء الخدمات المجانية التي حصلوا عليها من تلك المؤسسات جزء من مصروفاتهم الشخصية . أي انها تؤدى الى زيادة في الانفاق القومي.

ولابد من الاشارة هنا الى ان تقسيم الفوائد التقديرية وكذلك أجور الخدمات المجانية للبنوك بين القطاع العائلي وبين قطاع الاعمال قد يكون باحدى الطرق المذكورة ادناه :

آ - الطريقة المثلى في التقسيم تكون حسب نسب الودائع الشخصية والودائع التجارية وقد أشرنا الى هذه الطريقة سابقا.

ب - في حالة عدم توفر معلومات عن مقدار الودائع الشخصية والودائع التجارية فقد يلجأ الى تقسيم الفوائد والاجور المشار اليها في الفقرة (أ) باستعمال نسب ملائمة كأن يتم التوزيع على أساس المناصفة أو بنسبة $\frac{1}{3}$ للودائع الشخصية و $\frac{2}{3}$ للودائع التجارية او أية نسبة معقولة أخرى .

وطبيعي ان نسب التوزيع لابد ان تكون على اساس مقدار الاستفادة من التسهيلات المصرفية .

ج - بالنسبة لتوزيع أجور الخدمات التقديرية للبنوك بين الصناعات المختلفة ضمن قطاع الاعمال فانه يمكن ان يتم على اساس نسبة ودائع كل صناعة الى المجموع الكلي لودائع قطاع الاعمال . فاذا تعذر معرفة ذلك فيمكن ان نلجأ الى استعمال نسبة مساهمة كل صناعة في مجموع الدخل القومي كأساس للتوزيع .

ثانيا: شركات التأمين على الحياة

ان المشكلة التي تثيرها شركات التأمين على الحياة تشابه ، جزئيا المشكلة التي تثيرها البنوك عند تقييم مساهمتها في الدخل القومي ،ولكنها تختلف عن البنوك في انها تقدم الخدمات بشكل رئيسي الى حملة بوليصة (وثيقة) التأمين ، وبشكل عرضي الى المقترضين والمستثمرين . ولاتتقاضى هذه الشركات أية أجور عن الخدمات التي تقدمها للمؤمن لهم ولكنها تغطي نفقاتها عن طريق الاحتفاظ بجزء من الفوائد التي تستلمها عن القروض التي تقدمها للغير ومن ريع استثماراتها. وبديهي ان الاموال التي تستخدمها هذه الشركات في الاقراض او الاستثمار هي في الاصل أموال المؤمن لهم والفعاليات الرئيسية لهذه الشركات هي استحصال اقساط التأمين من حملة وثائق التأمين ثم دفع التعويضات عند وفاة المؤمن او دفع مبلغ التصفية عند الغاء البوليصة (الوثيقة).

والمشكلة التي تعترضنا هي ان الاعتماد على ماتظهره سجلات هذه الشركات من قيود لاحتساب القيمة المضافة فيها لايعكس لنا الدخول الناجمة في او المتدفقة من شركات التأمين على الحياة وهي نفس المشكلة التي واجهناها في حالة البنوك والمؤسسات المصرفية . وللتخلص من هذه المشكلة ، وبغية احتساب

مساهمة هذه الشركات في الدخل القومي احتسابا صحيحا ، فقد أوصت عصبة الامم عام ١٩٤٧ ومن ثم الدائرة الاحصائية التابعة للامم المتحدة اتباع طريقة مشابهة لتلك التي أوصت بها بالنسبة للبنوك والتي تتلخص في النقاط التالية :

١- تعتبر شركات التأمين على الحياة كجمعيات يتألف أعضاؤها من الافراد المؤمن لهم لديها. وتعتبر اقساط التأمين المستلمة من والتعويضات المدفوعة الى ، حملة وثائق التأمين تحويلات لرؤوس الاموال فيما بين هؤلاء الاعضاء وبذلك تستبعد من الدخل القومي .

٢- تعتبر الفوائد ودخل الاستثمارات التي احتفظت بها هذه الشركات ولم تدفعها للمؤمن لهم وكأنها مدفوعة كليا اليهم. أي اننا نجعل هذه الشركات وكأنها تدفع الى المؤمن لهم جميع الفوائد التي حصلت عليها على الاموال التي اقرضتها للغير او استثمرتهاوهذه الحالة مشابهة لحالة البنوك عندما اعتبرت البنوك وكأنها تدفع الى المودعين جميع الفوائد التي حصلت عليها نتيجة اقراض أموال المودعين للغير.

٣- في جهة المصروفات من حسابات هذه الشركات نضع رقما مساويا لمجموع الفوائد ودخل الاستثمارات التي حصلت عليها والتي اعتبرناها وكأنها مدفوعة الى المؤمن لهم. وهذا الرقم يعتبر بمثابة دخل عناصر الانتاج يستحقه المؤمنون وبذلك سيزداد الدخل القومي بهذا المقدار.

٤- في جهة الايرادات من حسابات هذه الشركات نضع رقما يمثل مدخولاتها عن الخدمات المجانية التي قدمتها للمؤمن لهم لديها ويكون هذا الرقم مساويا لجميع النفقات التي دفعتها هذه الشركات والتي تتألف من الرواتب والاجور والعمولات المدفوعة لموظفيها ووكلائها زائدا كلفة مشترياتها من المؤسسات الاخرى ... الخ ويعتبر هذا الرقم جزءا من الاستهلاك الشخصي عند احتساب الانفاق القومي .

٥ ـ ونتيجة لهذه العمليات نتوصل الى مايلي :

آ ـ ان الخدمات المقدمة من قبل شركات التأمين على الحياة للموءمن لهم لديها تعتبر انتاجا نهائيا .

ب ـ ان الفوائد ودخل الاستثمارات المدفوعة الى الموءمن لهم نقدا من قبل هذه الشركات وكذلك الفوائد ودخل الاستثمارات التقديرية التي اعتبرناها وكأنها مدفوعة للموءمن لهم تعتبر انتاجا نهائيا .

ج ـ ان خدمات شركات التأمين تعتبر خدمات متولدة في الشركات اما الفوائد ودخول الاستثمارات (النقدية والتقديرية) فتعتبر متولدة في قطاعات اخرى .

د ـ ان مجموع الدخل القومي سيزداد بمقدار الفوائد ودخل الاستثمارات التي تم تقديرها واضافتها لدخل الموءمن لهم .

*

الفصل الثالث

طرق تقدير الدخل (الناتج) القومي

ذكرنا سابقا بأن هناك ثلاث طرق لتقدير الدخل (الناتج) القومي وهم :

١- طريقة الدخل (طريقة موائد عوامل الانتاج ، كما تسمى ايضا طريقة الحصص الموزعة)

٢- طريقة الانفاق

٣- طريقة المصدر الصناعي (طريقة القيمة المضافة او الانتاج) .

وسنشرح في هذا الفصل الطرق الثلاث مع شرح تفصيلي للبنود الواردة في كل طريقة .

وسيقتصر شرحنا لتلك الطرق على القواعد والاسس التي وضعتها الدائرة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة .

البحث الاول

تقدير الدخل (الناتج) القومي بطريقة الدخل

قلنا عند تعريفنا للدخل القومي في البحث الثاني من الفصل الاول بأن الدخل القومي يساوى مجموع دخول عناصر الانتاج وبانه يتم التوصل الى الدخل القومي من البنود التالية :

١- مكافآت المستخدمين

٢- الدخل الخاص من المزارع والمهن والمشاريع الفردية

٣- الدخل من الملكية

٤- مدخرات الشركات

٥- الضرائب المباشرة على الشركات

٦- دخل الحكومة من الملكية والمشاريع

٧- (ناقصا) فوائد الدين العام

٨- (ناقصا) فوائد الدين الاستهلاكي

لكن وقبل الخوض في تفصيلات الطرق الحسابية حسب توصيات الدائرة الاحصائية للامم المتحدة لابد ان نبين بأن حساب الدخل القومي بطريقة الدخل يمكن ان يتخذ شكلين : الشكل الاول يكون باحتساب الدخل القومي من زاوية الدخول المدفوعة . والشكل الثاني من زاوية الدخول المستلمة .فالدخول المدفوعة تقيس لنا جميع انواع الدخول النقدية والعينية المدفوعة الى رأس المال والعمل من قبل الوحدات والمشروعات والحكومة وغيرها من المؤسسات والهيئات التي تستخدم ذلك العمل ورأس المال .

اما الدخول المستلمة فهي مقياس لجميع انواع المقبوضات ، النقدية والعينية ، من قبل الافراد وغيرهم ممن يقدمون العمل او رأس المال .

وحيث انه يصعب الاعتماد على شكل واحد فقط فان اكثر الدول تعتمد

في حساباتها على النوعين . فتحسب بعض عناصره من زاوية الدخول المدفوعة وبعض عناصره الاخرى من زاوية الدخول المستلمة . ففرنسا مثلا اعتمدت على طريقة الدخول المستلمة لاحتساب الارباح المتحققة من الفعاليات غير الزراعية واستخدمت لذلك مصادر ضريبة الدخل ، واعتمدت طريقة الدخول المدفوعة لاحتساب مكافآت المستخدمين في بعض الصناعات كما اظهرتها السجلات الحسابية لتلك الصناعات .

وطبيعي ان كل طريقة من هاتين الطريقتين تعتمد على بيانات تختلف عن البيانات التي تحتاجها الطريقة الاخرى . فطريقة الدخول المدفوعة مثلا تعتمد بشكل اساسي على البيانات المستخرجة من الحسابات والتقارير المالية للوحدات المستخدمة للعمل ورأس المال كحسابات الحكومة وحسابات الشركات ومصالح وهيئات نقل الركاب والسكك الحديدية وشركات التأمين وحسابات المصارف والمؤسسات المالية الاخرى اضافة الى اعتمادها على البيانات المتوفرة في صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي ودوائر الضريبة .

اما طريقة الدخول المستلمة فتعتمد على تقديرات المدخولات الفردية من أجور ورواتب وأرباح اضافة الى اعتمادها على مصادر ضريبة الدخل .

ومن الناحية النظرية فان الدخل القومي المحتسب بطريقة الدخول المدفوعة او المستلمة يجب ان يكون واحدا في كلتا الحالتين . غير ان تقسيمات الدخل حسب أنواعه ومصادره تختلف في طريقة الدخول المدفوعة عنها في طريقة الدخول المستلمة . ففي الحالة الاولى تظهر دخول عناصر الانتاج حسب انواعها ، اى رواتب ، أجور ، فوائد وعوائد وارباح وايجار . اما في الحالة الثانية فان الدخول لا تظهر بنفس التقسيم والتفصيل بل تكون مجرد الدخول الخاضعة للضريبة زائدا الاضافات اللازمة عن الدخول غير الخاضعة للضريبة او المتهربة منها . وبعد الوصول الى المجموع المحتسب بطريقة الدخول المدفوعة يجب اضافة صافي الدخل المتأتي من بقية أنحاء العالم بشكل فوائد

وعوائد وايجارات وارباح غير موزعة ... الخ . ويكون هذا التعديل مشابها للتعديل الذى يجرى عند احتساب الدخل القومي بطريقة الانفاق مع فارق واحد هو ان الفوائد والعوائد والارباح الخاصة بفروع الشركات العاملة في الخارج لاتحتاج الى اضافة لانها تكون قد ادخلت ضمن ارباح الشركات الاصلية (الشركات الام).

اما المجموع المحتسب بطريقة الدخول المستلمة فلا يحتاج الى مثل هذا التعديل حيث يفترض ان يكون الدخل المستلم شاملا لما تم استلامه من الخارج ايضا. وبديهي ان ذلك يتوقف على درجة كبيرة على البيانات الاولية التي استقيت منها المجاميع وما اذا كانت تشمل الدخول المتأتية من الخارج. وحيث ان المصدر الرئيسي للبيانات في هذه الحالة هو سجلات الضريبة فان شمول تلك السجلات للدخول المتأتية من الخارج ومدى خضوعها للضريبة يعتمد على الاتفاقات الدولية بشأن الضريبة. غير ان ماتجدر ملاحظته في هذه الحالة هو ضرورة تعديل الارقام بالنسبة للدخول المدفوعة الى غير المقيمين (الاجانب) والفوائد وغيرها المستلمة من قبل الحكومة حيث لا تكون سجلات الضريبة مشتملة عليها.

سنحاول في الصفحات القليلة القادمة تبيان الطرق الحسابية المتبعة في التوصل الى الدخل القومي بطريقة الدخل متخذين من الدخول المدفوعة اساسا للحساب باعتبار انها تعطي تفصيلات اكثر عن انواع الدخول المذكورة ، لذا فان بحثنا هنا سيكون وفق الترتيب الذى ذكر في بداية هذا البحث .

اولا : مكافآت المستخدمين

تضم هذه الفقرة الرواتب والاجور والانواع الاخرى من المكافآت النقدية والعينية المدفوعة الى العمال والمستخدمين الذين يعتبرون مقيمين طبيعيين في البلد قبل استقطاع الضرائب والحصص التقاعدية وحصص الضمان الاجتماعي.

وتضم الفقرة ايضا رواتب ومخصصات القوات المسلحة المعسكرة خارج البلد والدبلوماسيين العاملين في الخارج والعاملين في الخارج والعاملين على البواخر والطائرات الوطنية مادام هؤلاء مقيمين طبيعيين للبلد المعني . ويمكن تقسيم هذه الفقرة الى ثلاثة عناصر رئيسية هي :

١ - الاجور والرواتب :

تشير الى مايتقاضاه المستخدمون من أجور ورواتب نقدية اضافة الى العمولات ، البقشيش ، العلاوات والاجور. ويدخل هنا ايضا الاقساط المدفوعة من قبل رب العمل مساهمة منه في صناديق التقاعد الخاصة للمستخدمين والعمال . وفي حالة كون هذه المساهمات متقطعة وغير منتظمة فان الحصص التقاعدية المدفوعة الى العمال يمكن اعتبارها مكافأة او تعويضا لخدمات سبق تقديمها من قبلهم .

ويعتبر جزء من الاجور والرواتب المنافع العينية للعمال والمستخدمين في المزارع والفنادق والمطاعم والمؤسسات والبواخر والطائرات وافراد القوات المسلحة وغيرهم. ويتم احتساب مقدار هذه المنافع بكلفتها على رب العمل حسب توصيات الامم المتحدة .

ومن الجدير بالذكر بأنه عند حساب الاجور والرواتب المشار اليها هنا لابد من مراعاة القواعد التالية :

آ - لا يعتبر جزءا من الاجور والرواتب مايدفع الى المستخدمين تعويضا لنفقات تحملوها نتيجة مزاولة اعمالهم كنفقات السفر للاغراض التجارية .

ب - يطرح من الاجر او الراتب كلفة الادوات والمعدات وبدلة العمل التي يشتريها المستخدم من دخله . وكنتيجة منطقية فان كلفة الادوات

والمعدات وملابس العمل المجهزة مجانا من قبل رب العمل لا تعتبر جزءا من الدخول العينية للمستخدمين .

٢- الرواتب والمخصصات المدفوعة لافراد القوات المسلحة :

تشير هذه الفقرة الى مايدفع الى أفراد القوات المسلحة من رواتب ومخصصات بصرف النظر عن نوع الخدمة ومدتها . اما مايدفع لهم من تعويضات ومكافآت الحرب او التقاعد او مكافآت نهاية الخدمة وماشابهها فلا تدخل في هذه الفقرة بل تعتبر مجرد تحويلات . وتعتبر الدخول والمنافع العينية جزءا من رواتبهم ، علما بان هذه الدخول هي عبارة عن الطعام والبزة العسكرية في الغالب .

٣- مساهمة رب العمل في الضمان الاجتماعي والتقاعد :

تشير هذه الفقرة الى مايدفعه رب العمل نيابة عن مستخدميه من حصص نقدية الى صناديق التقاعد ومؤسسات الضمان الاجتماعي .

طرق احتساب مكافآت المستخدمين :

قلنا سابقا بأن طريقة الدخل او الحصص الموزعة تعتبر من الطرق المتقدمة في الحسابات القومية ولايمكن تطبيقها بشكل دقيق وتفصيلي على الدول النامية لاعتمادها على مصادر احصائية تفتقدها هذه الدول . ان مصادر البيانات الرئيسية لتقدير مكافآت المستخدمين هي سجلات الضمان الاجتماعي الاحصاءات الصناعية ، احصاءات الضرائب واحصاءات السكان . وحيث ان نطاق شمول اغلب هذه الاحصاءات لايكون كاملا في اغلب الاحيان لابد اذن من اعتماد بعض المعلومات المكملة الاخرى .

ففي البرازيل مثلا تحتسب مكافآت المستخدمين (عدا العمال الزراعيين)

بالاعتماد على احصاءات الضمان الاجتماعي . اما بالنسبة للمستخدمين غير المشمولين بهذه الاحصاءات او المستخدمين الذى تتجاوز مدخولاتهم الحد الاعلى المشمول بالضمان فيتم حساب مكافآتهم بواسطة عينة احصائية مصممة لهذا الغرض . اما مكافآت خدم المنازل فيتم تقديرها بضرب الحد الادنى القانوني لاجورهم في عددهم المستقى من احصاءات السكان . اما رواتب وأجور المستخدمين لدى الحكومة وأفراد القوات المسلحة فان المصدر الرئيسي عن مقدارها هي قوائم الرواتب والحسابات الحكومية .

اما بالنسبة للبقشيش وما شاكله من مدفوعات فان اغلبها لا ترد في أى احصاء رسمي يمكن الركون اليه ، لذا فان اغلب الدول تلجأ الى تقدير معدل لما يحصل عليه عمال المطاعم والمقاهي والكازينوات وغيرها من هذه الدخول مضروبا في عددهم .

ثانيا : الدخل الخاص من المزارع المهن والمشاريع الاخرى الفردية

يشير هذا البند الى الدخول النقدية والعينية قبل دفع الضرائب المباشرة المستحقة على الافراد من ملكيتهم للمشاريع الفردية ، بما في ذلك الجزء المستبقى للاستثمار داخل المشروع . اما الدخول المستلمة كعوائد للملكية من الاراضي والابنية والموجودات المالية فلا تدخل في هذا البند بل في البند رقم (٣) . وعليه فان الدخول التي يضمها هذا البند هي في الحقيقة مكافآت العمل ورأس المال المجهزة من قبل المنظم او صاحب المشروع فيماله علاقة بمشروعه . ويسمى هذا الدخل بالدخل المختلط لكونه يمثل دخلا للعمل ورأس المال في آن واحد .

طرق الاحتساب :

يمكن تقسيم الطرق والمصادر الحسابية المتبعة في تقدير الدخل الخاص من المزارع والمهن والشاريع الفردية الاخرى الى الاقسام التالية :

١- الدخل من المزارع

٢- دخل المشاريع الفردية والمهن .

وفيما يتعلق بالدخل الزراعي فسنشرحه عند بحثنا القيمة المضافة في القطاع الزراعي ومكونات تلك القيمة وأهم الطرق المتبعة في احتسابها وذلك عند احتسابنا للدخل القومي بطريقة المصدر الصناعي (القيمة المضافة).

اما بالنسبة للدخول المتولدة من نشاطات أصحاب المهن والحرف ومما شاكلهم فان الطريقة الشائعة في أغلب البلدان هي تقسيم هؤلاء حسب نوع المهنة كالاطباء والمحامين وأطباء الاسنان وغيرهم ، ومن ثم ضرب هذا العدد بمعدل محتسب لمقدار دخلهم السنوي . وتتبع هذه الطريقة في كندا اليابان ، العراق والولايات المتحدة ودول أخرى .

وطبيعي ان البيانات المطلوبة في هذه الحالة ستكون عدد الاشخاص في كل مهنة او حرفة ومعدل الايراد السنوي للشخص الواحد في المهنة التي يقع ذلك الشخص في اطارها . وتعتبر احصاءات السكان ، وخاصة الحديثة منها ، أفضل المصادر الاحصائية لمعرفة ذلك العدد اضافة الى الاحصاءات الدورية الاخرى وسجلات النقابات والجمعيات والهيئات وغرف التجارة والصناعة وغيرها التي ينتمي اليها في العادة اصحاب كل حرفة ومهنة . اما معدل الكسب فيمكن الاعتماد في استخراجه على المصادر الضريبية وغيرها من المصادر الاحصائية المختلفة في كميتها ونوعيتها ومدى شمولها .

كما ان هناك طرقا مختلفة يمكن ان يتبع ايضا في حساب الدخول المتحققة لمختلف أصحاب المهن والحرف والشاريع الاخرى . فمثلا بالنسبة

لمحلات البيع بالمفرق يمكن اعتماد بعض المؤشرات الخاصة بحجم السلع المنتجة والسلع المستوردة والمصدرة ونسبة الربح الى المبيعات وعدد الاشخاص المتعاطين لتجارة المفرق لتقدير الدخول المتحققة لهم .

ثالثا : دخل الملكية المستلم من قبل القطاع العائلي

يشير هذا البند الى جميع الدخول المستحقة للافراد والمؤسسات التي لا تقوم على أساس الربح (المؤسسات الخيرية) من ملكيتهم للموجودات المالية والاراضي والابنية . والدخل هنا يشمل الدخول الفعلية والدخول المحتسبة .

وتجدر الملاحظة بأن الدخول المتحققة للمالكين من ممارسة مهنتهم ،بما في ذلك الموجودات المستخدمة هناك ، لاتدخل في هذا البند بل في البند السابق المتعلق بالدخل من المزارع والمهن ... الخ .

ويمكن تقسيم دخل الملكية الى أربعة انواع هي : الايجار ، الفوائد أرباح الموجودات المالية ، تحويلات من الشركات .

ا- الايجار:

تشير هذه الفقرة الى صافي دخل الافراد والمؤسسات الخيرية من ملكيتهم للاراضي والابنية والعقارات الاخرى بما في ذلك القيمة الايجارية المحتسبة للمساكن التي يسكنها أصحابها .

وصافي الايجار هنا يعني القيمة الايجارية ناقصا كلفة التشغيل التي تضم في العادة اقساط التأمين ، نفقات الادامة والترميم ، ضريبة العقار رسوم الماء ، عمولات السماسرة ، فوائد الديون المترتبة على العقار واحتياطي الاندثار (الاستهلاك) .

وتشمل هذه الفقرة ايضا ريع براءة الاختراع وحقوق الطبع والتاليف وحقوق الموارد الطبيعية .

٢- الفوائد :

تعرف الامم المتحدة ومنظمة التعاون الاوربية الدخول المتولدة من الفوائد على انها تتضمن جميع مايدفع من فوائد فعلية الى الافراد والمؤسسات التي لاتقوم على اساس الربح زائدا الفوائد المحتسبة على وثائق التأمين على الحياة والودائع المصرفية بما في ذلك فوائد السندات الحكومية والفوائد المتحققة من فعاليات المؤسسات المالية الوسيطة .

وبالرغم من ان هذا التعريف هو الامثل من الناحية الحسابية ، فان التطبيق العملي له في كثير من الدول لا ينسجم مع التعريف . فتقديرات الفوائد المستلمة من قبل الافراد تختلف باختلاف الاحصاءات المتوفرة في البلد وما اذا كانت تلك التقديرات تستبعد احتمالات الازدواج الحسابي. فالازدواج يحدث مثلا في حالة الافراد الذين يكونون دائنين ومدينين في آن واحد . فكونهم دائنين سيستلمون فوائد على مبالغهم المستثمرة وكونهم مدينين سيدفعون فوائد على القروض التي حصلوا عليها . ولتجنب الازدواج يجب احتساب صافي الفوائد المستلمة ، اى بعد استبعاد الفوائد المدفوعة من مجموع الفوائد المستلمة .

وفي كثير من الدول نجد ان الفوائد المتحققة للقطاع العائلي لا تظهر بشكل منفصل عند تقدير الدخل القومي ، كالمملكة المتحدة ونيوزيلاند حيث تحتسب أرباح قطاع الاعمال قبل استبعاد الفوائد المدفوعة للقطاع العائلي وان عدم الاستبعاد هذا سيجعل منها دخولا متحققة لعوامل الانتاج داخل قطاع الاعمال .

٣- أرباح الاسهم والسندات المالية :

في حسابات الدخل القومي يكون هذا النوع من الدخول مقتصرا فقط على ما يدفع للافراد وللحكومة وللموءسسات الخيرية من أرباح لقاء مساهمتهم في الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية وماشابهها . اما مايتم دفعه بين الشركات والموءسسات فلا يدخل في الحساب .

ان أرباح الاسهم والسندات وغيرها من الموجودات المالية المدفوعة من قبل الشركات المساهمة وذات المسوءولية المحدودة والجمعيات التعاونية يكون احتسابها عند احتساب أرباح تلك الموءسسات . وفي الغالب يتم احتسابها من ثلاثة مصادر رئيسية هي :

آ - تقارير ضريبة الدخل .

ب - تقارير الضريبة الخاصة على تلك الاسهم والسندات .

ج - حسابات الموءسسات او حسابات عينة منها .

٤- التحويلات من الشركات :

تشير هذه الفقرة الى المنح المدفوعة من الشركات الى الافراد والموءسسات الخيرية مثل منح الابحاث الى هيئات وموءسسات عاملة في خدمة المجتمع . كما وتشمل الفقرة أيضا احتياطي الديون المعدومة الذى ترصده الشركات في ميزانياتها لمواجهة الديون المترتبة بذمة الافراد والتي قد لا تدفع فعلا . اما المنح والمكافآت المدفوعة الى المستخدمين فلا تدخل هنا بل في البند الاول المتعلق بمكافآت المستخدمين .

طرق الاحتساب

ان الطرق المتبعة في تقرير دخل الملكية المتحقق للافراد والموءسسات التي لا تقوم على أساس الربح تختلف باختلاف الدول ودرجة تطورها وباختلاف

المصادر الاحصائية ونطاق شمولها . وهناك اختلاف ايضا في نوع الملكية . فالايجارات تختلف طرقها الحسابية ومصادرها الاحصائية عن الفوائد وعوائد الموجودات المالية . فبالنسبة للنوعين الاخيرين يكون الاعتماد على البيانات المحصلة من الجهة التي تدفع تلك الفوائد او الارباح ، او الجهات التي يمارس النشاط من خلالها . اما الايجارات فعلى الباحث ان يستخدم مصادر احصائية مباشرة وغير مباشرة كعدد الدور السكنية ومعدلات القيمة الايجارية لكل مجموعة حسب موقعها الجغرافي وطبيعة ونوعية البناء . أما الابنية غير السكنية كالعمارات والمخازن والمكاتب وغيرها فان تقدير قيمتها الايجارية وتكلفة تشغيلها تعتمد بالدرجة الاولى على مدى توفر البيانات المباشرة كضريبة الدخل او ضريبة العقار او احصاءات الخدمات والمهن . وطبيعي ان يحتاج الباحث ، في استخدامه تلك المصادر الى اجراء بعض التعديلات والتصحيحات التي قد تتطلبها طبيعة تلك الاحصاءات ودرجة دقتها . فمثلاعند حساب الفوائد لاغراض الدخل القومي تعتمد أغلب الدول على بيانات ضريبة الدخل . وحيث ان الفوائد المستحقة للافراد لايمكن قياسها مباشرة نظرا لقلة المعلومات عنها فانها تحتسب على أساس الفرق بين الفوائد المدفوعة الى والمستلمة من قبل المجموعات التي تدفع تلك الفوائد . وبتعبير آخر فان تقدير الفوائد المدفوعة الى الافراد يكون أولا بجمع مجموع الفوائد المدفوعة من قبل قطاع الاعمال والافراد المقيمين في البلد ، زائدا الفوائد التي يستلمها المقيمون من غير المقيمين ، ناقصا مجموع الفوائد المستلمة من قبل قطاع الاعمال المقيم ، ناقصا الفوائد المدفوعة الى غير المقيمين (أي الى الخارج) .

رابعا : مدخرات الشركات

يشير هذا البند الى مدخرات او الارباح غير الموزعة للشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الخاص وشركات ومؤسسات القطاع العام التي تمارس فعالياتها على أساس تجاري ولا تعتبر جزءا من النشاط الاعتيادي للادارة العامة .

وتعرف المدخرات لاغراض الدخل القومي بأنها ذلك الجزء من الدخل المكتسب الذي يتبقى داخل الشركة بعد دفع الضرائب وأرباح المساهمين والفوائد وغيرها . وتدخل هنا ايضا مدخرات الجمعيات التعاونية وكذلك التغيرات في المبالغ الاحتياطية التي تحتفظ بها بعض الشركات والمؤسسات لمواجهة التقديرات الضريبية في المستقبل .

وحيث ان تعريف الارباح لاغراض الدخل القومي تختلف عما هو متعارف عليه في النظم الحسابية التجارية أو لاغراض ضريبة الدخل فان تعديلات متعددة يجب ان تجرى على الارقام المستخرجة من سجلات الشركات والمؤسسات او من سجلات ضريبة الدخل لمواءمتها مع التعريف المستخدم في المحاسبة القومية .

طرق الاحتساب :

ان طرق احتساب مدخرات الشركات الخاصة والعامة ، شأنها في ذلك شأن بقية عناصر الدخل القومي ، تعتمد على طبيعة الاحصاءات المتوفرة والقوانين السائدة في البلد المعني . ففي كثير من البلدان تلتزم جميع الشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة والتضامنية وشركات المحاصة بتقديم حساباتها السنوية المدققة او المعتمدة الى دائرة تسجيل الشركات والى دوائر ضريبة الدخل . وفي هذه الدول تكون تلك الحسابات مصدرا مهما

لاحتساب فائض الارباح المحتسب كمدخرات .

وبالرغم من اختلاف تقدير المدخرات واختلاف مصادر المعلومات فان الدول تعتمد في تقديرها لتلك المدخرات على حجم الارباح التي تحققها تلك الشركات . غير أن أسس تقدير الارباح المتبعة لاغراض الدخل القومي تختلف عن الاسس المتبعة للاغراض التجارية البحتة . وعليه لابد من مراعاة النقاط التالية لتصحيح حجم الارباح التي تظهرها السجلات التجارية بما ينسجم وتعريف الارباح لاغراض المحاسبة القومية .

١- عندما تلجأ الشركات الى اعتماد احتياطي استنفاذ او نضوب المناجم وحقول البترول وغيرها من الموارد الطبيعية فان مقدار هذا الاحتياطي يجب ان يضاف الى رقم الارباح المبين في الحسابات التجارية لان المحاسبة القومية لا تعتبر نضوب المورد الطبيعي استهلاكا لرأس المال .

٢- جميع الارباح او الخسائر الرأسمالية الوهمية يجب استبعادها من الارباح المعطاة في السجلات التجارية لانها لاتمثل دخولا ناجمة من الفعاليات الاقتصادية الجارية للمنشأة .

٣- في حالة احتساب احتياطي استهلاك رأس المال الثابت لاغراض الحسابات القومية بطريقة تختلف عن الطريقة المتبعة في المحاسبة التجارية فان ذلك يتطلب تعديل رقم الارباح بمقدار الفرق بين التقديرين .

٤- حيث ان تقييم المخزون لاغراض المحاسبة القومية يختلف عن أسس التقييم المتبعة في المحاسبة التجارية فان ارقام الارباح يجب ان تعدل ايضا كما سنشير في فصل لاحق .

٥ - يجب استبعاد جميع الارباح المستحقة للاجانب من الارباح المعطاة في الحسابات التجارية .

٦- حيث ان اكثر الارباح المعطاة في السجلات التجارية تكون قبل توزيع

حصة المساهمين منها فانه يجب استبعاد هذه الحصة لانها احتسبت ضمن الانواع الاخرى من الدخول المتحققة للافراد والمشروعات .

٧- يجب تعديل الارباح بما يجعلها مشتملة على صافي العوائدالمستلمة من بقية أنحاء العالم .

خامسا: الضرائب المباشرة على الشركات

الضرائب المباشرة هي التي تفرض بفترات منتظمة على أرباح ورأسمال الشركات والتي يعتمد احتسابها على مركز الممول الشخصي ، وتتضمن الضرائب على الارباح سواء كانت ارباحا موزعة او غير موزعة ، والضرائب على الارباح الاستثنائية وعلى رأسمال الشركة ،والجمعية التعاونية .

اما مايفرض من ضرائب لا تكرر بفترات منتظمة سواء على رأس المال او غيره فلا تدخل في هذا البند بل تعتبر مجرد تحويلات رأسمالية .

وحيث ان فرض الضريبة ،والمطالبة بها ،ومن ثم دفعها فعلا لايتم في وقت واحد وسنة واحدة ، بل ان فترة الدفع الفعلي تختلف عن الفترة الزمنية التي تحقق فيها الدخل الخاضع للضريبة ، لذا فان مشكلة مهمة ستثور في الحسابات القومية وهي مشكلة تسجيل وقت الضريبة على الدخل .

فمن الناحية النظرية يجب اعتبار الضريبة متحققة وقابلة للدفع في نفس التاريخ الذى يكسب فيه الدخل ، غير انه لايمكن من الناحية العملية تطبيق هذا المبدأ لتأثيره المباشر على حسابات الحكومة . أى أن تطبيق المبدأ النظرى يتطلب تعديل حسابات الحكومة بحيث تعتبر الضرائب مدفوعة لها خلال نفس الوقت الذى تحقق فيه الدخل الخاضع للضريبة . وحيث ان ذلك سيواجه بصعوبات عملية كثيرة لذا فان القاعدة المتبعة هي اعتبارالضرائب

مستحقة عند الطلب . وبما ان وقت الطلب قد لايقع في نفس السنة التي تحقق فيها الدخل ولاحتمال تغير النسب الضريبية بين وقت تحقق الدخل ووقت المطالبة بالضريبة المستحقة عليها فانه يفضل احتساب احتياطي اضافي لما قد يدفع من ضريبة . ويضاف هذا الاحتياطي الى المدخرات .

سادسا : دخل الحكومة من الملكية والمشاريع

يشير هذا البند الى الدخول التي تحصل عليها الحكومة بالاشكال التالية :

١- أرباح المؤسسات والشركات والمشاريع العامة .

٢- صافي الايجارات والفوائد والعوائد من ملكية العقارات والموجودات المالية .

* ان الارباح التي تحصل عليها الحكومة من فعالياتها الاقتصادية في حقول الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها تشابه في تعريفها تلك التي يحصل عليها القطاع الخاص من مزاولته للفعالية المماثلة .

وفي حالة احتكار الحكومة لبعض الفعاليات الاقتصادية كاحتكار تجارة التبوغ وبعض السلع الاخرى فان الارباح المتولدة من هذه الفعاليات تعتبر ضرائب غير مباشرة ، اما الخسائر فتعتبر اعانات . وتجدر الملاحظة بأن بين الاحتكار الكلي لبعض النشاطات الاقتصادية وبين منافسة القطاع الخاص في فعالياته تقع بعض الفعاليات الاقتصادية الحكومية التي لايمكن تصنيفها ضمن النشاط الاحتكاري او ضمن النشاط التنافسي . ويكون الحل الامثل لهذه الحالات هي أن ننظر الى فائض ذلك النشاط عبر عدد من السنين ، فاذا وجد بأن هذا الفائض يتسم بالثبات يكون من الافضل عندئذ اعتباره ضريبة غير مباشرة بدلا من اعتباره ارباحا . اما اذا كان الفائض سالبا فيعتبر اعانة من الحكومة الى ذلك المشروع وليس خسارة .

ان هذه القاعدة ليست عامة ،وتختلف تطبيقات الدول بشأنها. فمثلا الفائض المتحقق من نشاط البريد والبرق والهاتف يعتبر ربحا حقيقيا في بعض الدول (كندا مثلا)، ويعتبر ضريبة غير مباشرة في دول اخرى (انكلترا مثلا) .

* الايجارات والفوائد وارباح الموجودات المالية المستحقة للحكومة تشابه تلك المستحقة للافراد والموءسسات الخيرية والتي سبقت الاشارة اليها. فالايجارات تشمل الايجارات النقدية والمحتسبة صافية من كلفة التشغيل للابنية والعقارات التي تمتلكها الدولة وتوءجرها للغير او تشغلها مؤسسات الدولة المدنية . وكذلك تشمل الريع الذى تستلمه الحكومة عن مواردها الطبيعية .

وانسجاما مع القواعد الحسابية المتبعة في الحسابات القومية فان القيمة الايجارية المحتسبة هنا تقتصر على أبنية دوائر الدولة والمدارس والمستشفيات ولا تشمل الابنية الاثرية والمتاحف وماشابهها. وتمشيا مع هذا المنطق فان الانفاق الاستهلاكي الحكومي يشمل هذه القيمة الايجارية قبل استقطاع كلفة التشغيل .

طرق الاحتساب :

ان طرق احتساب الدخل المستحق للحكومة من ملكية الابنية والعقارات والموجودات المالية والمشروعات لا تختلف من الطرق الحسابية المتبعة في القطاع الخاص ، غير ان مصادر البيانات والمعلومات هنا اكثر وضوحاوتوفرا فالحسابات الحكومية وتقارير أجهزة الدولة المختلفة وميزانيات المشروعات تشكل المصدر الرئيسي في هذا المجال .

سابعا: فوائد الدين العام

يقصد بفوائد الدين العام الفوائد المستحقة للقطاع الخاص ولبقية انحاء العالم على الديون الحكومية بكافة اشكالها ومستوياتها. وحيث ان هذه الفوائد قد احتسبت أصلا ضمن دخل الملكية المتحقق لتلك القطاعات فلا بد اذن من طرحها كمجموع للتوصل الى الدخل القومي صافيا من هذه الفوائد .

وتجدر الملاحظة بأن الدين العام لا يشمل القروض التي تعقدها موءسسات الدولة الانتاجية ذات الاستقلال الذاتي التي تمارس نشاطها وفقا للمعايير الاقتصادية المتعارف عليها والتي سبق أن أشرنا اليها في فصول سابقة.

ثامنا: الفوائد على الديون الاستهلاكية

يشير هذا البند الى الفوائد المترتبة على كافة اشكال وأنواع ديون الافراد والموءسسات التي لا تقوم على أساس الربح (الموءسسات الخيرية) بصفتهم مستهلكين . وحيث أن هذه الفوائد قد احتسبت ضمنا في فقرات اخرى من فقرات الدخل القومي فلا بد من طرحها من المجموع ، كما في حالة فوائد الدين العام ، وصولا الى الارقام النهائية لمجموع الدخل القومي المحتسب بطريقة الدخل او الحصص الموزعة .

ولابد من الاشارة في هذا الصدد بأن أغلب الدول في الوقت الحاضر لا تستبعد هذه الفوائد من الدخل القومي مثل كندا والنرويج .

البحث الثاني

تقدير الدخل (الناتج) القومي بطريقة الانفاق

ذكرنا عند تعريفنا للدخل القومي ايضا بأن الدخل القومي عبارة عن مجموع المبالغ المنفقة من قبل كافة الافراد والجماعات والحكومة على شراء السلع والخدمات النهائية خلال السنة .

كما أشرنا الى انه يتم احتساب الدخل القومي من البنود الرئيسية التالية :

١- الانفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية (الانفاق الاستهلاكي) سواء من قبل الافراد او الحكومة .

٢- الانفاق على شراء السلع والخدمات الانتاجية (الانفاق على الاستثمار) سواء من قبل القطاع الخاص او الحكومي مع الاخذ بعين الاعتبار التغير في المخزون .

٣- صافي التعامل مع العالم الخارجي .

وسنشرح في هذا البحث بالتفصيل هذه البنود الواردة اعلاه مع تبيان طرق احتسابها .

اولا : الانفاق الاستهلاكي

سيقسم هذا الموضوع الى مايلي :

آ - الانفاق الاستهلاكي الخاص وطرق احتسابه :

١- الانفاق على شراء السلع

٢- الانفاق على شراء الخدمات .

ب ـ الانفاق الاستهلاكي الحكومي وطرق احتسابه والتحويلات الحكومية :

آ ـ الانفاق الاستهلاكي الخاص

يتضمن هذا البند الانفاق النهائي للقطاع العائلي (الافراد)والمؤسسات الخاصة التي لاتقوم على اساس الربح على سلع الاستهلاك الجارى والخدمات ناقصا منها صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة زائدا صافي قيمةالهداياالعينية التي يستلمها الافراد من بقية أنحاء العالم .

ويقصد بالانفاق على سلع الاستهلاك الجارى مشتريات هذا القطاع من جميع أنواع السلع ، مهما كانت مدة ديمومتها ، ما عدا المشتريات الاراضي والابنية .

وبما ان هذه الفقرة تشير الى ماينفقه الافراد المقيمون فقط مصروفاتهم خارج بلد اقامتهم تدخل هنا ايضا. اما مصروفات غير المقيمين من الزائرين والسواح فلا تدخل ضمن هذه الفقرة .

وبغية احتساب الانفاق الاستهلاكي الخاص بشكل دقيق لابد من البت في أمرين :

أولهما : تعيين أى من السلع التي حصل عليها الافراد هي سلع نهائية وأى منها سلع وسيطة .

وثانيهما : كيفية توزيع الانفاق النهائي بين القطاعات المختلفة .

وبقدر تعلق الامر بالموضوع الاول فانه سبق ان بينا الاسس التي تتبع في تحديد السلع النهائية والسلع الوسيطة وتعيين حدود الانتاج . اما بالنسبة للموضوع الثاني فان المشكلة تبدو واضحة عندما يراد تقسيم بعض أنواع الانفاق على السلع والخدمات بين القطاع العائلي وبين القطاع الحكومي. ففي كثير من الحالات ينفق احد القطاعين ، وخاصة الحكومي منها ، بعض

المصروفات التي يكون القطاع الاخر هو المستفيد منها . والقاعدة العامة المتبعة في مثل هذه الحالات هي احتساب تلك المصروفات على القطاع الذى قام بالصرف فعلا .

فمثلا عندما لايكون في البلد نظام الطب الموءمم فان الادارة الحكومية تقوم أحيانا بتقديم بعض الخدمات الطبية المجانية لافراد المجتمع . وفي هذه الحالة تحتسب كلفة مايعطى للافراد مجانا من أدوية وعقاقير ضمن الانفاق الاستهلاكي الحكومي بالرغم من ان المستفيد منها هو القطاع الخاص . اما اذا كانت الخدمات الطبية موءممة فان المشكلة يكتنفها بعض التعقيد . ويكون حلها على النحو التالي :

١- اذا كانت الحكومة تدفع اعانات نقدية للافراد مباشرة لتغطية نفقاتهم الصحية ، فان مجموع كلفة الخدمات الطبية والمستشفيات يدخل ضمن الانفاق الاستهلاكي الخاص ، وتعتبر الاعانات المشار اليها تحويلات جارية من الحكومة الى الافراد (القطاع العائلي) .

٢- اما اذا كان القطاع العائلي لا يدفع الا اجورا اسمية لقاءالخدمات الطبية التي يحصل عليها في نظام الطب الموءمم ، فان هذه الاجور تعتبر تحويلات جارية من القطاع العائلي الى القطاع الحكومي بينما تعتبر كلفة الخدمات الصحية جزءا من الانفاق الاستهلاكي الحكومي .

ويمكن تطبيق الاسس المذكورة اعلاه على كثير من الرسوم والاجور التي تستوفيها الحكومة من القطاع العائلي (الافراد). وبشكل عام يمكن تصنيف الرسوم التي تتقاضاها الحكومة الى ثلاث مجموعات .

المجموعة الاولى : تتضمن مايدفعه الافراد الى الحكومة لقاءبعض المشتريات منها كالبطاقات البريدية التي تبيعها المتاحف والمعارض وكبعض المجلات والكتب السياحية . وبما ان الشراء في مثل

هذه الحالات يكون بمحض ارادة الفرد واختياره ، فان قيمة تلك المشتريات تحتسب ضمن الانفاق الاستهلاكي الخاص .

المجموعة الثانية : تتضمن مايدفعه الافراد لقاء حصولهم على خدمات معينة تدخل في نطاق السياسة العامة للحكومة . مثال ذلك الرسوم التي تدفع عند طلب الحصول على جواز السفر ، او تلك التي تدفع عند تقديم طلب معين للمحاكم ، وكذلك اجور المدارس الحكومية ورسوم الخدمات الطبية العامة ورسوم المطار .

ان جميع الاجور والرسوم الداخلة ضمن المجموعة الثانية تعتبر تحويلات جارية من القطاع العائلي الى القطاع الحكومي وبذلك لا تدخل ضمن الانفاق الاستهلاكي الخاص .

المجموعة الثالثة : تتضمن مايدفعه الافراد الى الحكومة دون ان يكون لها خدمة مقابلة من قبل الحكومة بل تعتبر مصدرا من مصادر الايرادات الحكومية . مثال ذلك رسوم تسجيل وسائط النقل ضريبة الدخل ، ضريبة الضمان الاجتماعي .

ان هذه الرسوم تعامل في حسابات الدخل القومي معاملة الضرائب المباشرة عندما يدفعها الافراد وتعتبر جزءا من الانفاق الاستهلاكي الخاص . اما اذا دفعت من قبل الوحدات او النشاطات المنتجة فانها تعامل معاملة الضرائب غير المباشرة .

ولابد ان نشير هنا بأن هناك بعض الرسوم التي تستوفيها الحكومة من الافراد مشابهة في طبيعتها للرسوم التي تتضمنها هذه المجموعة ، ومع ذلك لا يمكن اعتبارها " ضريبة مباشرة " بل ثمنا لقاء خدمة . فمثلا اذا كانت

الدول تستوفي رسوما على حيازة أجهزة الراديووالتلفزيون وكانت هي في نفس الوقت تقوم بتقديم الخدمات الاذاعية والتلفزيونية ، فان الرسوم المدفوعة في هذه الحالة لاتعتبر " ضريبة مباشرة " يدفعها الافراد بل ثمنا لقاء الخدمة الاذاعية والتلفزيونية .

طرق احتساب الانفاق الاستهلاكي الخاص :

يمكن تجزئة شرحنا لطرق احتساب الانفاق الاستهلاكي الخاص الى قسمين رئيسيين : الانفاق على السلع والانفاق على الخدمات .

آ - الانفاق على السلع :

هنالك عدة طرق يمكن التوصل بواسطتها الى مجموع الانفاق الخاص على السلع الاستهلاكية وهذه الطرق هي :

١- طريقة تدفق السلع

٢- طريقة قيمة مبيعات المفرق

٣- طريقة ميزانية العائلة .

طريقة تدفق السلع :

تقوم هذه الطريقة أساسا على تتبع المنتجات المحلية الصناعية والزراعية منذ تركها المصنع او المزرعة لمعرفة القنوات التي تسلكها هذه السلع . اذ من المعروف بأن المجالات التي يمكن تصريف المنتجات فيها هي: الاستهلاك الاستثمار، التصدير. فاذا ما تتبعنا مجالات تصريف هذه المنتجات تمكنا من معرفة السلع المباعة الى القطاع العائلي لغرض الاستهلاك الشخصي . ويمكن مبدئيا تلخيص هذه الطريقة بالخطوات التالية :

آ ـ مجموع الانتاج المحلي من السلع

ب ـ زائدا استيرادات البلد من السلع

ج ـ ناقصا السلع المصدرة والمعاد تصديرها

د ـ ناقصا السلع الرأسمالية الداخلة في تكوين رأس المال

هـ ـ ناقصا الزيادة في المخزون من السلع لدى المنتجين وتجار الجملة والمفرق .

ان تطبيق هذه الطريقة بصورة صحيحة للحصول على النتائج الدقيقة المرجوة منها يتطلب توفر معلومات كثيرة كالاحصاء الصناعي ، الاحصاء الزراعي ، احصاءات عن تغير المخزون ، احصاءات التجارة الخارجية ،معلومات عن معدل ما يتقاضاه المستوردون من أرباح على السلع المستوردة اضافة الى المعلومات اللازمة عن أسعار المفرق لكل نوع من انواع السلع الداخلة ضمن الاستهلاك الشخصي .

ويمكن القول بأن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذى يستخدم هذه الطريقة ويحصل على نتائج دقيقة للانفاق الاستهلاكي الخاص . حيث استخدمت لاوّل مرة عند احتساب الانفاق الخاص للفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩ وذلك باتباع الخطوات التالية :

١ـ استخدام الاحصاء الصناعي لاحتساب قيمة المنتجات الكاملة الصنع من السلع الاستهلاكية وطرح منها الزيادة في المخزون لدى المنتجين لهذه السلع ثم اضيف اليها ماباعه المنتجون من السلع الجاهزة غير المصنوعة كالطعام مثلا.

٢ـ اضيفت كلفة النقل الى المجموع الذى حصلنا عليه في الفقرة (١)، وبعدئذ قسم المجموع بين : التصدير، تجارة الجملة ، تجارة المفرق والمستهلكين الذين يشترون من المنتجين مباشرة .

٣ـ بالنسبة لتجار الجملة فان الحصة التي اصابتهم من الفقرة (٢) اعلاه

قد تم تعديلها على النحو التالي :

" الحصة كما في (٢) اعلاه ± التغير في مخزونهم + أرباح تجارةالجملة ـ الصادرات = مبيعاتهم في السوق المحلية " .

وبعدئذ جزئت مبيعاتهم في السوق المحلية بين المبيعات الى تجارالمفرق والمبيعات المباشرة الى المستهلكين .

٤ـ اما بالنسبة لتجار المفرق فقد تم التوصل الى مبيعاتهم للمستهلكين كما يلي :

" الحصة التي حصلوا عليها من الفقرة (٢) اعلاه + مشترياتهم من تجار الجملة ± التغير في مخزونهم من البضائع + أرباح تجارة المفرق = مبيعاتهم الى المستهلكين " .

٥ ـ والخطوة الاخيرة هي الحصول على مجموع ما اشتراه المستهلكون من السلع ، والتي تساوى مشترياتهم من المنتجين مباشرةومن تجار الجملة وتجار المفرق .

وهناك دول أخرى غير الولايات المتحدة تستخدم طريقة تدفق السلع في احتساب الانفاق الاستهلاكي ففي الدانمارك والنرويج مثلا تستخدم جداول المدخلات ـ المخرجات لمعرفة مقدار الانتاج المحلي والاستيرادات المتدفقة من كل صناعة عبر قنوات التصدير والاستثمار والاستهلاك .

ومما تجدر الاشارة اليه هي ان هذه الطريقة تعطينا مجموع الانفاق الاستهلاكي للقطاعين الخاص والحكومي معا . لهذا فان التوصل الى مجموع الانفاق الاستهلاكي الخاص يتم بطرح الانفاق الحكومي (والذى نحصل عليه عادة من الحسابات الحكومية) من المجموع .

طريقة قيمة مبيعات المفرق :

تنقسم هذه الطريقة في احتساب الانفاق الاستهلاكي الى قسمين منفصلين ويفترض ان يؤدى أى منهما الى نفس النتيجة التي نحصل عليها من الاخر.

١- القسم الاول : طريقة تسعير مشتريات المفرق :

وبموجب هذه الطريقة يحتسب الانفاق الاستهلاكي الخاص بضرب كميات سلع الاستهلاك المشتراة من قبل المستهلكين بأسعار المفرق لها.

وقد استخدمت هذه الطريقة بشكل واسع في تقديرات الدخل القومي الفرنسي للفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. حيث كانت المؤسسات التجارية تزود الجهات القائمة بالاحصاء بالمعلومات المتعلقة بالكميات المباعة من المواد الغذائية بينما استخدمت بحوث ميزانيات العائلة لمعرفة الكميات المستهلكة من مختلف اصناف المواد الاخرى الداخلة في استهلاك الفرد.

اما سلع الاستهلاك الدائمة - كالثلاجات والطباخات والاثاث - فقد احتسبت على ضوء المبيعات منها في سنة أساس معينة ومن ثم قدرت كميات وانيام المباع منها في سنين أخرى باستعمال الارقام القياسية للانتاج والاسعار.

وتتبع السويد هذه الطريقة معتمدة على البيانات التي تزودها بها المؤسسات التجارية عن كميات السلع الاستهلاكية المشتراة من قبل المستهلكين وكذلك على احصاءات الانتاج (بعد طرح الكميات المصدرة ومقدار الزيادة في مخزون هذه السلع واضافة الاستيرادات من تلك السلع). اما اسعار المفرق فتحصل عليها من البيانات المستخدمة في تكوين الارقام القياسية لاسعار المفرق (الرقم القياسي لنفقة المعيشة)، وكذلك من المعلومات التي تقدمها المؤسسات التجارية والدوائر ذات العلاقة .

وتجدر الاشارة الى انه في حالة تعذر تطبيق هذه الطريقة كليا فانه يمكن استخدامها لاحتساب جزء من الانفاق الاستهلاكي . فالولايات المتحدة مثلا استخدمت الطريقة هذه لاحتساب ما يقارب $\frac{1}{8}$ مجموع الانفاق الاستهلاكي الخاص لعامي ١٩٣٩ و ١٩٤٧ ولازالت تتبعها (منذ عام ١٩٢٩) في تقدير الانفاق الخاص على النقل بواسطة سيارات الركاب وعلى الوقود والزيوت .

٢- القسم الثاني : طريقة مبيعات المفرق

وهي لا تختلف كثيرا عن طريقة تسعير مشتريات المفرق الا في كونها تستخدم البيانات المتعلقة بمبيعات السلع الاستهلاكية في سوق المفرق. وقد طبقتها كندا عام ١٩٤١ لاحتساب الانفاق الاستهلاكي الخاص على السلع حيث استقيت المعلومات الخاصة بهذا الانفاق من احصاءات تجارة الجملة والمفرق وبعض المصادر الاخرى على النحو التالي :

١- مجموع مبيعات المفرق من السلع

٢- (ناقصا) قيمة المبيعات من السلع المستعملة

٣- (ناقصا) قيمة السلع المباعة بالمفرق لاغراض غير الاستهلاك الشخصي

٤- (ناقصا) قيمة الخدمات

٥- (زائدا) مشتريات الافراد من الاستهلاك من المؤسسات التي لا تتعاطى تجارة المفرق .

٦- (زائدا) قيمة تقديرية للانفاق الشخصي على بعض السلع التي لم تدخل اصلا في احصاء التجارة .

٧- (زائدا) بعض الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية والتي لم تدخل اصلا في احصاء التجارة .

المجموع = الانفاق الاستهلاكي الخاص للمقيمين وغير المقيمين داخل حدود البلد .

٩- (ناقصا) انفاق غير المقيمين (السواح وماشابههم) على السلع الاستهلاكية .

١٠- (زائدا) انفاق المقيمين على السلع الاستهلاكية خارج البلد .

المجموع = الانفاق الاستهلاكي الخاص على السلع لرعايا البلد .

ويمكن القول بأن اتباع طريقة قيمة مبيعات المفرق بقسميها ،يعطي من الناحية النظرية على الاقل ، احسن النتائج وأدقها للانفاق الاستهلاكي الخاص على السلع ، شريطة ان تكون جميع السلع المباعة للمستهلكين النهائيين مشتملة على جميع الاقيام المضافة لتلك السلع في كافة مراحل انتاجها وتوزيعها .

اما من الناحية العملية ، فان الاحصاءات المتوفرة في كثير من الدول عن مبيعات المفرق لا تشمل على كل السلع الداخلة في الانفاق الاستهلاكي اضافة الى ان هذه الاحصاءات ، حتى وان اتسع نطاق شمولها لجميع السلع فانه يصعب في أحيان كثيرة التمييز بين بعض أنواع السلع والتي تدخل في الاستهلاك النهائي للافراد وتلك التي تدخل كسلع وسيطة في انتاج سلع اخرى . لذلك فانه حتى في حالة توفر احصاءات شاملة عن مبيعات المفرق فان كثيرا من الدول تلجأ في نفس الوقت الى استخدام طريقة تدفق السلع لاحتساب الانفاق الاستهلاكي على بعض أنواع السلع التي لا يمكن تحديد الانفاق عليها بشكل دقيق من البيانات المعطاة في احصاءات مبيعات المفرق .

وأخيرا لابد من الاشارة الى ان طريقة تسعير مشتريات المفرق - وهي القسم الاول من طريقة قيمة مبيعات المفرق المشار اليها اعلاه - لها بعض المزايا على طريقة مبيعات المفرق من الناحية الاحصائية ، خاصة في الدول النامية اذ انها تعتمد ، كما قلنا ،على كميات السلع المشتراة من قبل المستهلكين (او الكميات المباعة من قبل البائعين) وان اعطاء المعلومات

عن الكميات المباعة يكون اكثر دقة من اعطاء المعلومات عن قيمة المبيعات .

طريقة بحث ميزانية العائلة :

تقوم اغلب الدول في الوقت الحاضر باجراء بحوث على ميزانيات العوائل لغرض معرفة نمط صرفها على مختلف المواد المعيشية ومن ثم استعمال هذا النمط في تكوين مايسمى بالرقم القياسي لاسعار المستهلك او الرقم القياسي لاسعار المفرق .

وقد يقتصر بحث الميزانية هذا على طبقة معينة من العوائل ، خاصة ذات الدخل الواطئ ودون المتوسط منها ، لانها الطبقة التي لها الاهمية الكبرى في الحياة الانسانية ، او قد تجرى بحوث متعددة كل منها يخص طبقة معينة .

وعلى الرغم من كون الغرض الرئيسي من هذه البحوث هو استعمالها كأساس في تكوين الرقم القياسي لاسعار المستهلك وليس لغرض تقدير الانفاق الاستهلاكي الخاص ، فان بعض الدول تلجأ الى الاعتماد عليها لاحتساب قيمة او كمية بعض المواد الداخلة في استهلاك الافراد ، وذلك عند عدم توفر مصادر مباشرة للبيانات المطلوبة .

وطريقة ميزانية العائلة تعتبر ، في الواقع ، من أقل الطرق دقة اذ انها ليست الا طريقة غير مباشرة لتقدير ما يتعذر تقديره من استهلاك الافراد بالطرق المباشرة . وقد استخدمت في السابق في الدول النامية ، ولم تزل تستخدم في بعضها الان ، عندما لا تتيسر المصادر الاحصائية المباشرة . ففي الهند مثلا احتسب الانفاق الاستهلاكي للفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، اعتمادا على مصروفات عينة من العوائل التي تسكن الارياف وعينة اخرى للعوائل التي تسكن المدن .

ومن الدول النامية الاخرى التي استخدمت ولازالت تستخدم بحوث ميزانيات العائلة لاحتساب الانفاق الاستهلاكي ، كلا او جزءا ، مصر ، بورتوريكو الفلبين ، روديسيا ، وجمايكا .

وتعتبر اليابان من اكثر الدول المتقدمة اعتمادا على بحث ميزانية العائلة خاصة وانها تقوم بهذا البحث بشكل مفصل وبنوعين . البحث الاول يخص العوائل الزراعية ويحتوى على ٦٠٠٠ عائلة مختارة بطريقة العينة الطبقية حيث تجمع منها المعلومات التفصيلية عن دخولها ومصروفاتها مصنفة الى دخل ومصروف زراعي ودخل ومصروف غير زراعي وكذلك صافي دخل هذه العوائل ومقدار انفاقها على الامور المعيشية .

والبحث الثاني يتعلق بالعوائل التي تسكن المدن حيث اختيرت اربعة آلاف عائلة ضمن عينة طبقية ذات ثلاث مراحل تجمع منها البيانات الخاصة بحجم وتكوين انفاقها ومدخولاتها .

وفي عام ١٩٤٦ قامت اليابان باحتساب الانفاق الاستهلاكي الخاص من ناحيتين : ناحية الطلب على السلع الاستهلاكية ، وناحية العرض للسلع الاستهلاكية . فمن ناحية الطلب استخرج اولا معدل انفاق الفرد الواحد (من العوائل الزراعية) على كل نوع من انواع السلع ثم ضرب هذا المعدل في مجموع السكان الزراعيين للحصول على مجموع انفاق السكان الزراعيين على السلع الاستهلاكية . وبعدئذ استخرج مجموع انفاق السكان غير الزراعيين على السلع الاستهلاكية وذلك بضرب معدل انفاق الفرد الواحد على السلع الاستهلاكية (المستخرج من بحث ميزانية عوائل المدن المشار اليه) بمجموع سكان المدن . ومن ثم اضيف جمع المجموعتين معا للحصول على مجموع الانفاق الاستهلاكي الخاص .

اما احتساب الانفاق الاستهلاكي الخاص من ناحية العرض فقد جرى اعتمادا

على مصادر كثيرة تتعلق بانتاج السلع الاستهلاكية وبيعها في الاسواق . ومما سهل امر الحصول على هذه البيانات الاجراءات التي اتخذتها الحكومة اليابانية في السيطرة على الاقتصاد الياباني خلال فترة الحرب العالمية الثانية واستمرار هذه السيطرة لفترة مابعد الحرب .

وبمقارنة مجموع الانفاق الاستهلاكي الخاص المحتسب من ناحية الطلب مع المجموع المحتسب من ناحية العرض ظهر ان المجموع الاول يقل عن الثاني بمقدار ٧ ٪ مما يعزز قولنا السابق من ان طريقة ميزانية العائلة هي اقل الطرق دقة في نتائجها .

ب ـ الانفاق على الخدمات

يتصف احتساب الانفاق الاستهلاكي الخاص على الخدمات ببعض الصفات المميزة التي لا تتوفر في مثل هذا الانفاق على السلع . فمنتجو الخدمات هم أكثر عددا قياسا من منتجي السلع الاستهلاكية . كما وانه لايوجد عادة وسيط بين منتج الخدمة ومستهلكها فأغلب الخدمات تشترى من المنتج مباشرة دون ان يكون هناك تاجر جملة او مفرق كما هو الحال بالنسبة للسلع اضافة الى ان اكثرية هذه الخدمات لاتشترى الا من قبل المستهلك النهائي (القطاع العائلي) .

وبالرغم من ان كثرة عدد منتجي الخدمات له بعض المساوىء من الناحية الاحصائية ، فان هذه المساوىء تعوض بمزية عدم وجود الوسيط بين المنتج والمستهلك النهائي وعدم وجود مشكلة الاستيراد والتصدير[1] ، او مشكلة

(١) عدا مايتعلق بمشتريات الاجانب الزائرين من هذه الخدمات داخل البلد ومشتريات مواطني البلد من الخدمات خارج بلدهم، حيث يطرح الاول ويضاف الثاني الى مجموع الانفاق الاستهلاكي الخاص على الخدمات كما هو الحال بالنسبة للسلع والتي سبقت الاشارة اليها .

تغير المخزون التي نواجهها بالنسبة للسلع .

ويمكن احتساب انفاق الافراد على الخدمات في نفس الوقت الذى يجرى فيه احتساب انفاقهم على السلع ، خاصة اذا كانت الطريقة المتبعة في احتساب الاخير هي طريقة ميزانية العائلة او طريقة قيمة مبيعات المفرق.

وتبين احصاءات الدخل القومي في الولايات المتحدة للفترة ١٩٢٩ - ١٩٥٠، بأن ٢٥ ٪ من مجموع الانفاق الاستهلاكي على الخدمات قد احتسب اعتمادا على التقارير السنوية التفصيلية التي تقدمها الدوائر الحكومية وبعض المؤسسات الخاصة ، و ٥٤ ٪ من مجموع هذا الانفاق قد احتسب استنادا على بعض الاحصاءات الدورية كاحصاءات السكان واحصاءات النشاط التجارى ، و١٢ ٪ استنادا على نتائج عينية احصائية و ٩٪ من مصادر متفرقة اخرى .

ومن حسن الصدف ان كثيرا من المصروفات على الخدمات المهمة لها ما يقابلها مباشرة عند احتساب منابع الدخول فمثلا المصروف على الايجار، بما في ذلك الايجار المحتسب يرتبط ارتباطا واضحا بدخول القطاع العائلي من ايجارات العقارات (مع ملاحظة ان المصروف على الايجار اى الايجار المدفوع الذى يدخل في الانفاق الاستهلاكي الخاص هو اجمالي الايجار المدفوع عن دور السكن) وكذلك مايدفع الى الخدم لقاء خدماتهم في المنزل (بما في ذلك المدفوعات العينية) يقابله - من الناحية الحسابية - الدخول التي يستلمها هؤلاء الخدم .

اما مصروفات الافراد على الخدمات الطبية والقانونية وماشابهها فيمكن احتسابها ايضا من العلاقة بين صافي واجمالي دخول الاطباء والمحامين وغيرهم مع ملاحظة كون مايدخل في الانفاق الاستهلاكي الخاص هو اجمالي المصروف .

ويمكن اعتبار الطريقة التي تتبعها الولايات المتحدة في احتساب

الانفاق الاستهلاكي على هذا النوع من الخدمات من الطرق الاحصائية الحديثة في هذا المضمار، حيث يجرى احصاء دورى على المهن المختلفة عن طريق ارسال استمارة خاصة لكل شخص يزاول مهنة معينة (طب محاماة ... الخ) ويقوم الشخص بملء الاستمارة مبينا فيها مجموع دخله الصافي والاجمالي ونسبة الدخل المستلم من كل الموءسسات الحكومية والموءسسات التجارية والافراد الى المجموع .

اما المصروفات التي لايمكن معرفتها من منابع دخول ذوى العلاقة بصورة واضحة ، كوضوح دخول المهن الطبية والقانونية فان كثيرا من الدول تلجأ الى احصاءات الخدمات التي تجرى بشكل دورى مستعملة اجمالي مدخولات الموءسسات ضمن هذه الاحصاءات كموءشرات مباشرة لاجمالي مصروفات الافراد على الخدمات التي تقدمها تلك الموءسسات . وعند عدم توفر مثل هذه الاحصاءات في جميع السنين ، فانه يمكن القيام بعمل استنباطات لما هو متوفر منها وذلك بايجاد العلاقة المباشرة او غير المباشرة لاجمالي مدخولات تلك الموءسسات مع مقدار الاجور والرواتب المدفوعة من قبلها او مع عدد المستخدمين لديها او مع أى موءشر مناسب آخر .

ولابد أن نشير الى ان كثيرا من هذه الخدمات التي تدخل ضمن الانفاق الاستهلاكي الخاص والتي تقوم الحكومة " ببيعها " يمكن استقاء المعلومات عنها من التقارير السنوية التي تنشرها الموءسسات التي تقوم بتأدية تلك الخدمات . مثال ذلك خدمات النقل والمواصلات وخدمات البرق والبريدوالهاتف .

اما الخدمات التي يحصل عليها الافراد مجانا او بمقابل أجر زهيد فيتم تقييمها – وبالتالي ادخالها في انفاقهم الاستهلاكي – عن طريق كلفة تلك الخدمات للموءسسات التي تقوم بتأديتها . مثال ذلك خدمات المساجد والكنائس ، خدمات المستشفيات الخيرية الخاصة ، خدمات الموءسسات التعليمية الخاصة وما شابهها . اما مصادر المعلومات اللازمة لهذا الغرض فغالبا ماتكون

التقارير الدورية التي تصدرها دوائر الاحصاء المختصة عن نشاط امثال هذه المؤسسات .

تصنيف الانفاق الاستهلاكي الخاص

قد يكون من المفيد ان ندرج في ادناه أهم السلع والخدمات التي تدخل في الانفاق الاستهلاكي الخاص . لنعطي فكرة عامة للقارىء عن مقومات هذا الانفاق . ومتى عرفنا مفردات هذا الانفاق ، فنتمكن من التوصل الى معرفة المصادر الاحصائية التي يمكن الحصول منها على المعلومات المطلوبة مباشرة او بصورة غير مباشرة ، عن كمية او قيمة السلع والخدمات ، كلا او جزءا ، الداخلة في الانفاق الخاص .

١ـ الاغذية :

تتضمن جميع انواع الاغذية سواء تم تناولها في المنزل اوفي المطاعم الفنادق المدارس او النوادى مقيمة بمعدل سعرها بالمفرق .

وتدخل ضمن هذه الفقرة الاطعمة التي يتم استهلاكها في المزارع والحقول مقيمة بسعرها في المزرعة او الحقل ، وكذلك وجبات الطعام التي تزودها الحكومة لقواتها المسلحة مسعرة بكلفتها على الحكومة .

٢ـ المشروبات :

تتضمن هذه الفقرة جميع أنواع المشروبات بما في ذلك المشروبات الروحية سواء اشتراها الشخص لتناولها في منزله او تناولها في محلات الشرب ، او الفنادق او النوادى ، ويكون تقييمها بمعدل سعرها بالمفرق .

٣- التبـــوغ :

تتضمن جميع أنواع التبوغ من سكاير والانواع الاخرى المشتراة للاستهلاك الشخصي، بما في ذلك التبوغ التي تشترى من المطاعم والفنادق والنـــــوادى وغيرها من المحلات المماثلة ، مسعرة جميعها بمعدل سعرها بالمفرق .

٤- الملابـــس :

تشتمل هذه الفقرة على جميع أنواع الملابس والامتعة الشخصية بما فـــي ذلك المجوهرات المقتنـاة لاغراض شخصية مقيمة جميعها بمعدل سعرها بالمفـرق وتشمل الفقرة ايضا الملابس التي تمنحها الحكومة لافراد قواتها المسلحـــة وقوات الشرطة وبعض مستخدمي الدولة مسعرة بالكلفة التي تتحملها الحكومة .

٥ - الايجار ، ضريبة العقار ، اجور الماء:

يدخل ضمن هذه الفقرة مجمل الايجار (النقدى والمحتسب) المدفوع عن دور السكن على اختلاف أنواعها ، والضرائب المدفوعة عن هذه الدور كضريبـــة العقار مثلا ، وكذلك أجور استهلاك الماء والتدفئة المركزية . وفي حالة الدور الموءجرة مع أثاثها فان المبلغ المدفوع كايجار عن استخدام الاثـــــاث لا يدخل ضمن فقرة الايجار هنا بل في الفقرة (٨/ب) التالية :

ويدخل ضمن هذه الفقرة كلفة الترميمات البسيطة التي تجرى على المساكن بما في ذلك الصبغ وورق الجدران والديكورات وماشابهها . وكذلك تشتمل هذه الفقرة الايجار المدفوع عن سكنى الغرف والشقق التي يسكنها الافراد . امـــا أجور الاقامة في الفنادق فلا تدخل هنا بل في الفقرة (١١/ج) التالية .

٦- الوقود والضيـاء :

تشتمل هذه الفقرة على كافة أنواع المواد المستهلكة في المنزل لاغراض

الوقود والانارة كالفحم والزيوت وخشب المواقد والقوة الكهربائية والغـــاز ... الخ .

٧- سلع الاستهلاك المعمرة :

كالثلاجات والطباخات وأدوات المطبخ والمائدة بأنواعها والات الخياطة والاثاث وأجهزة الراديو والتلفزيون والساعات ... الخ .

٨ - الخدمات واللوازم المنزلية :

آ - الخدمات المنزلية : تدخل ضمن هذه الاجور والرواتب المدفوعة الى الخدم والموظفين .

ب - مصروفات أخرى : يدخل هنا انفاق الافراد على مختلف المواد التي يحتاجها المنزل كمواد التنظيف والمطهرات والمصابيح الكهربائية والشموع وكذلك كلفة تصليح سلع الاستهلاك المعمرة المذكورة في الفقرة (٧) أعلاه . وكذلك صافي الاقساط المدفوعة عن تأمين الدار ضد الحرائق والحوادث .

٩- العناية الشخصية والمصاريف الصحية :

تشتمل الفقرة هذه على مايشترى من مواد لاستعمالها في المرافق الصحية للمنزل وكذلك على مايدفع للحلاقين وصالونات التجميل ومايدفع للاطباء وأطباء الاسنان والممرضات لقاء خدماتهم الى الافراد .

كما يدخل في هذه الفقرة ايضا اقساط التأمين على الصحة وضد الحوادث الشخصية .

١٠- خدمات النقل :

آ - وسائط النقل الشخصية

ويقصد بها مايشتريه الافراد، لاستعمالهم الشخصي ، من وسائل للنقل كالسيارات والدراجات البخارية والهوائية والعربات .

ب - تشغيل وسائط النقل الشخصية

ويقصد بها مايشتريه الافراد من أدوات احتياطية ووقود لتشغيل وسائط النقل التي يمتلكونها، بما في ذلك كلفة تصليح هذه الوسائط وتشتمل هذه الفقرة ايضا على صافي أقساط التأمين المدفوعة عن وسائط نقلهم وكذلك رسوم السوق (القيادة) التي تدفع للحكومة .

ج - أجور النقل

وتشتمل على مايدفعه الافراد من أجور لتنقلهم بالقطارات والسيارات والعربات والبواخر والطائرات بما في ذلك أجور نقل او خزن الامتعة الشخصية .

د - أجور المواصلات

وتشتمل على مايدفعه الافراد عن خدمات البرق والبريد والهاتف .

١١ - الضيافة والتسلية :

آ - مصروفات الافراد على المسارح والسينمات والسباقات وغيرها من محلات اللهو والتسلية .

ب - مصروفات الافراد على اقتناء الكتب والمجلات والصحف والقرطاسية وماشابهها .

ج - مصروفات الافراد في الفنادق والمطاعم . وتشتمل هذه الفقرة على

مايدفعه الافراد زيادة على الكلفة الاعتيادية للطعام والمشروبات والتبوغ المستهلكة في هذه المحلات أي تتضمن كلفة الخدمة التي تقدم في هذه المحلات . اذ أن مايباع في هذه المحلات من أطعمة ومشروبات تكون غالبا بسعر أعلى من أسعار المفرق الاعتيادية لها وان الفرق بين مايدفع هنا وبين سعر المفرق هو كلفة الخدمة التي تقدمها هذه المحلات . كما وتدخل هنا أجور الاقامة في الفنادق .

د ـ مصروفات الافراد على هواياتهم كالطيران الخاص والتجذيف والصيد والتصوير، بما في ذلك كلفة شراء الطائرات والقوارب الخاصة وقيمة بنادق الصيد وأدواته ورسوم اجازات الكلاب وقيمة الالات الموسيقية وآلات التصوير.

١٢ـ التعليم والابحاث :

يدخل ضمن هذه الفقرة جميع الاجور والمصاريف التي يدفعها الافراد للمدارس والجامعات الخاصة بما في ذلك المدارس التابعة للموءسسات الخيرية الخاصة التي لا تقوم على أساس الربح، أجور الخدمات القانونية ،رسوم الاشتراك في الجمعيات والنقابات ... الخ .

١٣ـ الخدمات المالية :

تشتمل هذه الفقرة على مايدفعه الافراد (نقدا او تقديرا) من مصاريف لقاء الخدمات المصرفية والاستشارات المالية ، وكذلك كلفة النفقات الادارية لشركات التأمين على الحياة (راجع في ذلك الفصل المتعلق بالموءسسات المالية الوسيطة وكيفية معاملتها في الدخل القومي).

١٤- الخدمات الاخرى :

تشتمل هذه الفقرة على مصروفات الافراد على الفعاليات المتنوعة الاخرى كالفعاليات السياسية والدينية ومصاريف التعازى ودفن الموتى ومصاريف الاعلان والدعاية ... الخ .

١٥- مصروفات المقيمين الشخصية في الخارج :

تشتمل هذه الفقرة على المصروفات الشخصية للافراد في خارج بلد اقامتهم كنفقات النقل والمواصلات والطعام والفنادق وكذلك مايصرفه أعضاء السلك الدبلوماسي عند تعيينهم في الخارج . او افراد القوات المسلحة في الخارج .

غير ان هذه الفقرة لا تشتمل على المصروفات ذات الطابع التجارى لرجال الاعمال المسافرين الى الخارج لاغراض تتعلق بتجارتهم .

١٦- (ناقصا) المصروفات الشخصية لغير المقيمين في البلد :

تشتمل هذه الفقرة على المصروفات الاستهلاكية الشخصية للافراد غير المقيمين الموجودين في البلد لاغراض السياحة والاصطياف بما في ذلك نفقات أعضاء السلك الدبلوماسي الاجانب وأفراد القوات المسلحة التابعة لبلد آخر.

١٧- (ناقصا) قيمة الهدايا الشخصية المرسلة من الخارج :

تشتمل هذه الفقرة على قيمة الهدايا العينية المرسلة الى خارج البلد من قبل الافراد والمنظمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح سواء كانت الهدايا بشكل سلع او خدمات من الانواع التي تضمنتها الفقرات من ١-١٤ أعلاه .

اما قيمة الهدايا العينية (سلع او خدمات) المستلمة من الخارج فتدخل في الفقرات السابقة (من ١ - ١٤) .

ب – الانفاق الاستهلاكي الحكومي

يتضمن هذا البند مصروفات الحكومة على السلع والخدمات المستخدمة لاغراض الاستهلاك الجاري ، وتتمثل في الاجور والرواتب التي تدفعها الحكومة زائدا صافي مشترياتها من قطاع الاعمال ومن بقية أنحاء العالم .

ويقصد بصافي المشتريات ماتشتريه الحكومة من السلع والخدمات ناقصا ما تبيعه منها الى قطاع الاعمال والقطاع العائلي .

اما تعبير" الحكومة " فيضم جميع مرافق الحكومة المركزية والهيئات المحلية المتعلقة بخدمات عامة كالادارة والدفاع والصحة والتعليم. ان هذا التعبير لا يشتمل على المؤسسات الحكومية ذات الطابع التجاري .

ومن المهم جدا ان نقرر، عند تحديد نطاق الانفاق الاستهلاكي الحكومي أي نوع من المصروفات الحكومية يعتبر انفاقا جاريا وأي نوع يعتبر انفاقا رأسماليا ، وفي هذا الصدد تقترح الامم المتحدة القاعدة التالية :

آ – جميع المصروفات الحكومية للاغراض العسكرية (عدا الدفاع المدني) سواء اتسمت بطابع استثماري او بطابع جار تعتبر مصروفات جارية تدخل ضمن الانفاق الاستهلاكي الحكومي .

ويستثنى من ذلك مصروفات الحكومة على انشاء دور السكن لافراد القوات المسلحة اذ تعتبر هذه المصروفات ذات طابع استثماري تدخل في حساب تكوين رأس المال الثابت .

ب – تستبعد جميع المصروفات الحكومية ذات الطابع الاستثماري للاغراض المدنية من الانفاق الاستهلاكي وتدخل في حساب تكوين رأس المال الثابت .

التحويـــلات :

آ ـ جميع التحويلات النقدية من الحكومة الى بقية انحاء العالم لا تدخـــل ضمن الانفاق الاستهلاكي الحكومي بل تعتبر تحويلات دولية تجـــــرى تسويتها في حساب ميزان المدفوعات .

ب ـ التحويلات العينية من الحكومة الى بقية أنحاء العالم تدخل في حســـاب التجارة الخارجية ضمن حقل الصادرات .

ج ـ التحويلات العينية من بقية أنحاء العالم الى الحكومة تدخل في حســـاب التجارة الخارجية ضمن حقل الاستيرادات وتعتبر جزءا من الانفـــاق الاستهلاكي الحكومي .

د ـ التحويلات النقدية المستلمة او المدفوعة من أو الى بقية أنحاء العالـم تعتبر جزءا من التحويلات الدولية وليس جزءا من الانفاق الاســتهلاكي الحكومي .

هـ ـ وهناك استثناء للقواعد الاربعة أعلاه فيما يتعلق بالمعدات العسكرية التي تشتريها الحكومة وتهديها الى حكومة دولة اخرى ويمكن تلخيـــص هذا الاستثناء فيما يلي :

١ـ تدخل قيمة هذه المعدات ضمن الانفاق الاستهلاكي للحكومة التي تقـوم بالشراء أي الحكومة المتبرعة وليس في حساب التجارة الخارجية لاسباب تتعلق بسرية مثل هذه الامور.

٢ـ لا تدخل في أي حساب من حسابات الحكومة المستلمة لهذه المعـــدات أي أن قيمة هذه المعدات تهمل كليا في حسابات الحكومة المتبرع لها .

مصادر وطرق احتساب الانفاق الاستهلاكي الحكومي

تعتبر حسابات الحكومة وميزانياتها من أهم المصادر التي تستقى منها المعلومات المتعلقة بمصروفات الحكومة . غير أن طبيعة هذه الحسابات وكونها منظمة بشكل يتمشى والاهداف الادارية للاجهزة الحكومية ، يتطلب بالضرورة اجراء بعض التعديلات على تنظيم هذه الحسابات لجعلها متمشية مع متطلبات الدخل القومي . كما وأن احتساب الانفاق الحكومي لجميع الوحدات الحكومية قد يواجه ببعض الصعوبات التي يمكن اجمالها بما يلي :

١- الصعوبة الاولى تتعلق باحتساب الانفاق الاستهلاكي للوحدات الحكومية المحلية ومعرفة معاملات الصرف والايراد لهذه الوحدات مع بعضها البعض من ناحية وبينها وبين القطاعات الاخرى من ناحية ثانية .

فغالبا لايوجد مصدر موحد لجميع هذه المعاملات وعلى الباحث اللجوء الى مصادر متعددة . وبشكل عام يمكن تجاوز الصعوبة على النحو التالي :

آ - بالنسبة للوحدات الحكومية الكبيرة (المحافظات مثلا) يتم استقاء المعلومات من الميزانيات الخاصة بتلك الوحدات .

ب - بالنسبة للوحدات الحكومية الصغيرة (كالاقضية والنواحي) تستقى المعلومات من حسابات هذه الوحدات مباشرة اذا كان عددها قليلا والمعلومات متوفرة لجميعها. اما اذا كان عددها كبيرا جدا ولم تتوفر المعلومات لجميعها فيتم اللجوء عادة الى طريقة العينات وذلك بأخذ عينة من هذه الوحدات وذلك بالاستناد الى موءشرات مناسبة ،كعدد السكان في كل وحدة ادارية .

٢- اما الصعوبة الثانية فتبرز عند تصنيف الموءسسات والوحدات الحكومية الى " موءسسات حكومية تجارية " والى " وحدات حكومية ادارية ". اذ ان،

الانفاق الحكومي الذى نحن بصدده هنا هو ماتنفقه أجهزة الدولة الواقعة ضمن القسم الثاني وهو مايسمى بالحكومة او الادارة العامة . وعليه فمن الضرورى استبعاد انفاق المؤسسات الحكومية الانتاجية من هذا الجزء وكذلك استبعاد جميع المصروفات الحكومية ذات الطابع الاستثمارى اذ ان الاخيرة تدخل في حساب تكوين رأس المال .

ولاجل التوصل الى حساب موحد للانفاق الاستهلاكي الحكومي لابد من ملاحظة النقاط التالية :

١- يجب استبعاد معاملات الصرف والقبض (المدفوعات المتبادلة) التي تتم بين الدوائر الحكومية بعضها مع البعض الاخر .

٢- يجب التمييز بين الانفاق الاستهلاكي وبين ماتدفعه الحكومة من فوائد واعانات ومانقوم به من تحويلات الى القطاع العائلي والى المؤسسات التي لا تقوم على أساس الربح .

٣- يجب التمييز بين مصروفات الحكومة التي تكون بشكل رواتب واجور مدفوعة الى موظفيها ومستخدميها وبين مصروفاتها على شراء السلع والخدمات من القطاعات الاخرى او من الخارج .

٤- من المهم جدا اجراء التعديلات اللازمة على حسابات الحكومة لتحويلها من حسابات تعود لسنة مالية الى حسابات تعود الى سنة تقويمية اذ ان ارقام الدخل القومي تشير في الغالب الى السنة التقويمية . ويمكن التوصل الى هذه النتيجة اذا تم الحصول على المصروفات الشهرية للحكومة . اما اذا تعذر ذلك فيمكن اللجوء الى مؤشرات مباشرة للحصول على النتيجة المطلوبة . ففي النرويج مثلا يؤخذ الوسط الحسابي لسنتين ماليتين متعاقبتين اذ ان السنة المالية هناك تبدأ في اليوم الاول من شهر حزيران من كل سنة وتنتهي في نهاية شهر أيلول من السنة اللاحقة .

٥ – والملاحظة الاخيرة والمهمة في هذا الصدد هي ضرورة تحويل حسابات الحكومة من الاساس النقدى الى مايسمى في العرف الحسابي بقاعدة الاستحقاق اذ ان فقدان عنصر الربح كهدف للتصرفات المالية في الدولة أدى الى نشوء مبدأ محاسبي يعتمد على حركة الصندوق أساسا لتقرير السنة المالية التي يجب ان تحمل بمصروفات معينة او ايرادات معينة . فالاساس النقدى اذن هو تحميل الحساب الختامي للدولة بالنفقات التي دفعت خلال تلك السنة بغض النظر عما اذا كانت هذه النفقات تعود الى نفس السنة او سنة سابقة اوسنة لاحقة .

والاساس النقدى على نقيض من مبدأ الاستحقاق . فالمبدأ الاخير يتضمن تحميل الحساب الختامي لايّة سنة بالنفقات او الايرادات التي نشأت خلال تلك السنة بغض النظر عما اذا كانت هذه النفقات قد سددت او لم تسدد بعد او دفعت مقدما عن سنة لاحقة ، والايرادات قد قبضت فعلا او لم تقبض بعد .

وبما ان حسابات الدخل القومي تعكس نشاط فترة معينة فلا بد اذا من اجراء بعض التعديل على حسابات الحكومة لتحويلها من الاساس النقدى الى اساس الاستحقاق لنفس الفترة التي يشير اليها الدخل القومي .

ثانيا : الانفاق على الاستثمار(تكوين رأس المال الثابت)

لتقديرات تكوين رأس المال الثابت أهمية خاصة في الاقتصاد القومي لاى بلد، اذ ان توفر مثل هذه الاحصاءات يعد ضرورة من ضرورات وضع الخطط الاقتصادية بصورة صحيحة وموضوعية .

ويعرف تكوين رأس المال بأنه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الانية الموجهة الى انتاج السلع الرأسمالية بغية زيادة طاقة البلد الانتاجية

كالمكائن والالات ، وسائط النقل ، الانشاءات والابنية على اختلاف انواعها عدا الانشاءات المستخدمة لاغراض عسكرية بحتة .

وبمعنى آخر فان تكوين رأس المال " يقوم على حقيقة كون المجتمع لا يجند كل طاقته الانتاجية لخلق سلع الاستهلاك المباشر، بل انه يحول قسما من تلك الطاقة لصناعة وانتاج السلع الرأسمالية . أي ان تعبير تكوين رأس المال يتحدد من الناحية العملية بتراكم رأس المال المادي .

وتكوين رأس المال يكون اجماليا اذا لم يتم طرح استهلاك الموجودات الثابتة منه ، ويكون صافيا اذا تم ذلك .

وتعرف الدائرة الاحصائية التابعة للامم المتحدة اجمالي تكوين رأس المال الثابت بانه القيمة النهائية للسلع الرأسمالية الثابتة زائدا قيمة ما يصنعه المنتج من سلع رأسمالية لاستعمالها في مصنعه .

وكلمة المنتج هنا تشتمل على :

* المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية ، الخاصة والعامة
* الحكومة (الادارة العامة)
* القطاع العائلي فيما يتعلق بملكيته للعقارات فقط .

اما سلع الاستهلاك المعمرة كالثلاجات والطباخات وآلات الخياطة والاثاث وأدوات المطبخ وغيرها التي يستعملها القطاع العائلي فلا تدخل ضمن تكوين رأس المال الثابت بل تعتبر جزءا من الانفاق الاستهلاكي كما أشرنا الى ذلك سابقا .

ومما تجدر ملاحظته هو ان السلع غير المنقولة كالابنية مثلا ، تعتبر جزءا من رأس مال البلد الذي تتواجد فيه هذه السلع بغض النظر عن

جنسية اصحابها[1] وما اذا كانوا مقيمين او غير مقيمين حسب التعريف الذى وضعه صندوق النقد الدولي . وعليه فلو قامت الجزائر ببناء سفارة لها في دمشق فان كلفة البناء تعتبر جزءا من تكوين رأس المال الثابت السورى على الرغم من ان الجزائر هي التي تحملت الكلفة .

ويمكن صياغة التعريف الذى أوردته الدائرة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة لاجمالي تكوين رأس المال الثابت بأنه المصروف على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة[2] زائدا الاضافات والتجديدات والتحسينات التي تجرى على السلع الرأسمالية القائمة في القطر الذى يراد احتساب تكوين رأس المال الثابت فيه زائدا قيمة الاعمال الانشائية تحت الانشاء .

---

(١) يمكن الانحراف عن القاعدة العامة لتصنيف رأس المال الثابت من قاعدة " الموقع المادى " الى قاعدة جنسية المالكين في الحالات التي يتطلب فيها الامر ذلك . ففي حالة السفن والطائرات نجد ان بعض الشركات تلجأ الى نقل تسجيلها الى بلد اجنبي تهربا من بعض القيود في البلد الاصلي وقد يصاحب نقل التسجيل نقل الملكية الى شركة اجنبية تابعة ومملوكة كلها للمالك الاصلي ولكنها مأذونة بالعمل في بلد التسجيل . ففي حالات كهذه يعجز معيار الجنسية او الملكية عن التعبير عن ملكية البلد المنتفع . ولاجل ذلك فقد اقترحت الامم المتحدة الاستناد الى جنسية الشركة الام لتقرير البلد الذى تحتسب فيه تلك الطائرات والسفن ضمن حسابات تكوين رأس المال .

(٢) تعتبر السلع المستعملة سلعا جديدة في حالة استيرادها لاول مرة الى البلد فالآلة المستعملة التي يستوردها القطر السورى مثلا من انكلتره تعتبر بحكم الجديدة وتدخل في حساب تكوين رأس المال الثابت السورى .

وكلمة " مصروف " تشتمل على مايصرف فعلا لحيازة السلعة مضافا اليه كافة المصاريف المباشرة الاخرى المتعلقة بالحيازة . فمثلا اذا استورد صاحب مصنع آلة معينة لانتاج سلعة ما فان قيمة الالة عند احتساب تكوين رأس المال الثابت تتمثل في قيمة الشراء (سيف) زائدا الرسم الجمركي عليها زائدا مصاريف نقلها من الجمارك الى المعمل زائدا مصاريف نصبها وتهيئتها للانتاج ، بما في ذلك اجور المهندسين الاستشاريين المشرفين على النصب . ومجموع هذه القيم يمثل كلفة الالة النهائية .

وقبل ان ننتقل الى شرح مفصل لطرق احتساب تكوين رأس المال الثابت لابد من الاشارة الى بعض النقاط الهامة المتعلقة بالموضوع :

- أنواع الاستثمار:

هناك نوعان من الاستثمار يجب ان نفرق بينهما :

الاول : الاستثمار الظاهري :

ويتم هذا الاستثمار عندما يقوم شخص ما بتوظيف أمواله بشراء أسهم الشركات او السندات المالية الخاصة والحكومية او باقراض الاخرين لقاء رهن او شراء معمل قديم .او بناء قديم . ان هذا التوظيف لا يزيد في طاقة الوطن الانتاجية وان كان قد يزيد في الطاقة الانتاجية للمشترى نفسه . فالبائع سوف تنقص قدرته الانتاجية بنفس مقدار الزيادة لدى المشترى . ولهذا فمن الوجهة القومية لم يحصل هناك زيادة حقيقية بالطاقات الانتاجية ، ولهذا لم يحصل استثمار حقيقي . وهذا النوع يمكن ان يقسم الى قسمين :

آ - الاستثمار المالي وهو كل استثمار يتعلق بالسندات والاسهم والاوراق المالية .

ب - الاستثمار في مختلف الموجودات الثابتة المستعملة .

الثاني : الاستثمار الحقيقي :

ويتم هذا الاستثمار عندما يقوم الشخص بتوظيف أمواله بشراء البضائع والخدمات الانتاجية الجديدة (التي من شأنها ان تؤدى الى زيادة الطاقة الانتاجية للوطن) كأن يؤسس معملا " جديدا " او يبني عقارا " جديدا " او يشترى آلات جديدة او يزيد المخزون لديه من البضائع والسلع الجديدة .

وهذا النوع من الاستثمار هو موضوع هذا البحث .

- زيادة الطاقة الانتاجية ومفهوم تكوين رأس المال :

ان المفهوم الذى أوردناه أعلاه ، وهو المفهوم الاعم والشائع ، يقيس بالحقيقة الزيادة الكمية في البضائع الانتاجية للوطن وبالتالي زيادة الطاقة الانتاجية القومية . ولكن الطاقة الانتاجية القومية لا تزداد فقط بزيادة الآلات والاجهزة والمعامل والابنية وغيرها من البضائع والخدمات الانتاجية وانما هناك عوامل اخرى تؤدى الى زيادة الطاقة الانتاجية للوطن . فمثلا تزداد الطاقة الانتاجية للوطن اذا ازدادت مهارة العمال ، او تقدم العلم وازدهرت الاختراعات الحديثة ، او ارتفع مستوى الشعب وهكذا ... فهل تعتبر هذه العوامل ايضا من التكوين الرأسمالي للوطن ؟ من الوجهة النظرية والمنطقية ليس هناك من فرق بين قيمة الآلة التي تزيد الانتاج وبين الانفاق على العامل ليزداد مهارة فيزيد انتاجه . كلاهما نفقة أدت الى زيادة الانتاج والمنطق يقضي ان تعتبر كلا منهما نفقة من نفقات الترسمل والاستثمار الحقيقي . ولكن من الوجهة العملية يصعب في أغلب الاحيان تقدير هذه النفقات ومقدار زيادة الانتاج الناتجة عنها . فمثلا قد تنفق الشركة مبالغ طائلة في البحث العلمي دون جدوى لفترة من الزمن ريثما تستطيع ان تحصل على اختراع او تحسين في أدوات الانتاج السابقة . وقد تكون نتيجة الاختراع شيئا هاما جدا او لا تكون . وقد يدر دخلا كبيرا وقد لا يدر

ولذلك فان العرف المحاسبي يدرج هذه النفقات ضمن الانفاق الجاري وليس ضمن الانفاق الرأسمالي وذلك لاعتبارين :

الاول - امكانية اقتطاع هذه النفقات من الدخل الجاري واعتبارها نفقات جارية دون الانتظار سنوات عديدة كي يتم اطفاؤها .

والثاني - هو صعوبة الربط بين الدخل الناشيء عن الاختراع وبين ما انفق على البحث العلمي بحد ذاته .

ومفهوم تكوين رأس المال الذى أوردناه يقتصر فقط على الطاقة الانتاجية التي تتأمن للمنتجين وليس للمستهلكين . فالبضاعة الانتاجية التي تباع للمنتج تعتبر تكوينا رأسماليا اما اذا بيعت الى القطاع العائلي فهي بضاعة استهلاكية فمثلا البراد الذى يشتريه السمان لحانوته بضاعة رأسمالية تزيد في الطاقة الانتاجية . اما البراد الذى يشتريه لمنزله - رغم ان البراد سيؤدى نفس الخدمة - فهو بضاعة استهلاكية ولا تعتبر تكوينا رأسماليا . وهذا التفريق ينطبق على جميع البضائع المعمرة التي يشتريها المستهلكون ماعدا البناء السكني الذى يعتبر تكوينا رأسماليا .

ومن الوجهة النظرية المنطقية ليس هناك من فرق بين البناء وبين السيارة الخاصة او البراد مثلا . فكلاهما يؤدى الى صاحبه خدمة اقتصادية . واعتبار البناء تكوينا رأسماليا والسيارة او البراد انفاقا استهلاكيا انما أملاه الواقع وذلك لصعوبة تقدير قيمة الخدمات الناتجة عن هذه البضائع المعمرة وحساب اهتلاكها .

ومن المفيد أن نذكر أن هذا المفهوم الذى يقتصر تكوين رأس المال على البضائع الانتاجية ومايتبعها من خدمات لازمة لها حتى تصبح قابلة للانتاج يختلف عن مفهوم الثروة القومية للوطن ولا يطبق من أجل تقدير هذه الثروة ، حيث ان مفهوم الثروة القومية للوطن أكثر شمولا من مفهوم

الاستثمار الحقيقي . فمثلا البترول الموجود في الارض هو جزء من الثـــروة القومية ولكنه لا يعتبر جزءا من رأس المال وكذلك الاختراعات التي هـــي موجودات غير مادية غير ملموسة تدخل في الثروة القومية دون ان تحســـب ضمن تكوين رأس المال .

وهناك العديد من هذه الامثلة كالموارد الطبيعية واللوحات الفنيـــة النادرة او المستويات المختلفة الكفاءات العلمية والمهارات الفنية في اليـــد العاملة والقوة البشرية في الوطن كلها تعتبر نوعا من الثروة القومية بينما لا تدخل قطعا في حساب الاستثمار الحقيقي للوطن .

والمبدأ في ذلك هو أننا عند تقديرنا للثروة القومية ندخل فـــي التقدير جميع الموجودات والاصول المادية وغير المادية التي لها مســـاس بمستوى الشعب او انتاجه ، بينما عندما نقدر الاستثمار الحقيقي لا ندرج فيه الا قيم البضائع والخدمات الانتاجية بالاضافة الى جميع التغيرات فـــي المخزون .

- الانفاق الاستثماري والانفاق الجاري :

من الوجهة النظرية يجب ان تعتبر جميع النفقات التي تتعلق بزيـــادة الطاقة الانتاجية انفاقا استثماريا وتدخل عندئذ في حساب تكويـــن رأس المال . ولكن الصعوبات العملية تدعونا الى تفريق الانفاق الذى يزيد الطاقة الانتاجية الى قسمين :

آ - الانفاق الذى لا يتعلق مباشرة بالاصول المادية للمشروع اوللموءسسة

ب - الانفاق الذى يتعلق مباشرة بالاصول المادية للمشروع اوللموءسسة .

اما بالنسبة للنوع الاول كالانفاق على الابحاث والمخترعات ، اوتعليم العمال فانه قد يوءدى بطريقة غير مباشرة الى زيادة الانتاج ، الا انـــه في كثير من الاحوال يصعب الربط المباشر بين هذا النوع من الانفاق وبيـــن

زيادة الانتاج. لذلك فان هذا النوع من الانفاق لا يعتبر تكوينا رأسماليا اذ انه لا يتعلق مباشرة بالاصول المادية للمشروع .

اما النوع الثاني من الانفاق فهو الذى يشكل بمجموعه قيمة الاستثمار القومي . وهنا تواجهنا صعوبة عملية ايضا. فهناك كثير من الانفاق الذى يتم خلال السنة من شأنه ان يزيد الطاقة الانتاجية أثناء السنة ولكن البضاعة الانتاجية التي أدت الى زيادة الطاقة الانتاجية تستهلك بنفس السنة وادخال هذه البضائع في حساب تكوين رأس المال ثم انقاصها منه بصورة اهتلاك رأس المال يعقد العمليات المحاسبية كثيرا. ان المبدأ المحاسبي المتفق عليه يعتبر الانفاق على شراء أية بضاعة انتاجية انفاقا استثماريا اذا كان عمر البضاعة الانتاجية يزيد عن مدة الدورة المحاسبية (عادة سنة) وكل انفاق من اجل شراء بضائع انتاجية عمرها يقل عن مدة الدورة المحاسبية يعتبر انفاقا جاريا.

غير انه في بعض الاحيان ولاسباب مختلفة لايعتمد المحاسب على مبدأ عمر البضاعة الانتاجية لتصنيفها ضمن الانفاق الاستثمارى او الجارى فالعدد والادوات او قطع الغيار والالات الثانوية غالبا ماتعتبر انفاقا جاريا وتستهلك في نفس السنة . ولا يهمنا كثيرا ان بعض هذه النفقات يخرج من حساب تكوين رأس المال بقدر مايهمنا ان يكون هذا التعامل سائدا بشكل عام لدى مختلف المحاسبين كي تكون الاحصاءات متجانسة والمعلومات متماثلة مبنية على أسس موحدة . لكن عند اختلاف التعامل حول هذا الموضوع سواء داخليا او دوليا فان المقارنة والحصول على مجاميع قومية ذات معنى اقتصادى موحد تصبح امرا صعبا وتحتاج الى ادخال كثير من التعديلات على الاحصاءات والمعلومات ولهذا فانه يستحسن ان تقلل الى أصغر حد ممكن حالات عدم تطبيق مبدأ عمر البضاعة الانتاجية للتفريق بين الانفاق الجارى وتكوين رأس المال .

- تداول البضائع الانتاجية المستعملة :

لقد ميزنا سابقا بين الاستثمار الحقيقي على انه يمثل الطاقات الانتاجية الجديدة التي أضيفت الى طاقات الوطن السابقة ، وبين الاستثمار الظاهري الذي يمثل في الواقع تداول البضائع الانتاجية المستعملة التي كانت موجودة في الوطن سابقا . وهذا النوع من التداول لايزيد في طاقات الوطن الانتاجية . فالطاقات هي نفسها وانما تغير اربابها وأصحابها ولكن هذا التداول للاصول والموجودات يؤدي الى تغير في الطاقات الخاصة بالافراد والمؤسسات ولذلك فانه يستحسن أن يظهر حساب الاستثمار العائد لكل مؤسسة الموجودات والاصول حسب كونها جديدة او مستعملة سواء عند بيعها او شرائها .

وتبقى الطاقات الانتاجية للاقتصاد كما هي اذا بقي تداول البضائع الانتاجية المستعملة محصورا بين مؤسسات قطاع الاعمال (الحكومي والخاص) . ولكن اذا باع قطاع الاعمال قسما من بضائعه الانتاجية الى القطاع العائلي ، فان انتقال هذه البضائع يعتبر تخفيضا للطاقات الانتاجية بما يعادل القيمة الاسمية المتبقية من قيمة البضائع الانتاجية المتداولة . اما اذا باع القطاع العائلي بعض البضائع الانتاجية العائدة له الى قطاع الاعمال ، فان قيمة البيع تعتبر تكوينا رأسماليا جديدا .

ويجب التنبيه الى ان النفقات التي ترافق عمليات تداول البضائع الانتاجية كأجور المحامين وأتعاب السماسرة ورسوم التسجيل والبيع والتحويل والوضع موضع الاستثمار تدخل كلها في حساب تكوين رأس المال .

- الانفاق على التعديل والتحسين والتصليح والترميم :

ان من المسلم به أن كل انفاق يطيل في عمر البضاعة الانتاجية

(سواء كانت جديدة او قديمة) يعتبر انفاقا استثماريا ويدخل في حساب تكوين رأس المال . فالانفاق على تحسين البضاعة الانتاجية ، او على اضافة أجزاء اليها ، او اعادة بنائها ، وتركيبها يعتبر من الانفاق الرأسمالي . اما نفقات الصيانة والتشحيم والتزييت وقطع الغيار الثانوية او القطع التي لا تعيش لمدة أطول من الدورة المحاسبية مهما يكن حجمها فهي تعتبر انفاقا جاريا . اما نفقات التصليح والترميم فهي انفاق جار مالم تؤدى هذه النفقات الى زيادة عمر البضاعة الانتاجية او زيادة طاقتها الانتاجية .

ومن المفيد ان نفرق بين التصليح والترميم وبين التعديل والتحسين في الالبسة والتشييد . فالاولان هما من الانفاق الجاري مالم يؤديان الى زيادة عمر البناء . والآخران هما من الانفاق الرأسمالي . ولكن هناك كثير من الالبسة والتشييدات التي لو اجريت لها عمليات صيانة مستمرة لعاشت أبد الدهر ، فهل تعتبر هذه النفقات من الانفاق الرأسمالي ؟ . ان من المستحسن ان يعتبر انفاقا استثماريا كل انفاق يؤدى الى تغير في هيكل البناء او التشييدات او في الخدمات التي تنتج عنه (مثلا تحويل طابق سكن الى مكاتب) ، اما بقية النفقات فتعتبر نفقات جارية .

- شراء الاراضي :

تعتبر الاراضي من البضائع الانتاجية الثابتة ولكنها تعامل معاملة البضائع الانتاجية المستعملة . وبما ان تكوين رأس المال يشمل في النهاية البضائع الانتاجية الجديدة ، لذلك فان شراء الاراضي وانتقالها لايدخل في تكوين رأس المال القومي . اما التكاليف التي تنفقها في استصلاح الاراضي والتحسينات والاضافات مثل منشآت الري والصرف وعمل المدارج وغيرها من التحسينات فهي تدخل في حساب تكوين رأس المال القومي على اعتبار انها

تزيد من طاقة الوطن الانتاجية . كما ان التكاليف التي ندفعها من اجل تداول الاراضي كرسوم التسجيل والبيع والفراغ وأتعاب المحامين تدخل في حساب تكوين رأس المال القومي .

ـ السفن والناقلات الدولية :

كثيرا ما تؤجر بعض السفن والناقلات من دولة لاخرى بعقد اجارة طويل الاجل . فما هو وضع هذه السفن بالنسبة للدولة المستأجرة وهل تعتبر من التكوين الرأسمالي او من الانفاق الجارى ؟ للاجابة على هذا السؤال يجب ان ننظر الى الهدف الذى من اجله يراد حساب تكوين رأس المال . فاذا كان السبب معرفة امكانيات تشغيل العمال وايجاد اعمال لهم ، فان هذه السفن بدون شك ، تؤمن اعمالا لبعض العمال . وضمن هذا التحديد يمكن اعتبار السفن المستأجرة كأداة رأسمالية وتدخل في التكوين الرأسمالي للوطن ، ولكن نظرا للاستعمالات المتعددة التي يستعمل فيها تقدير حجم الاستثمار القومي وكذلك للصعوبات التي قد تعترض امكانية تحديد قيمة رأسمالية لهذه السفن لذلك فانه من المستحسن ان تعتبر هذه السفن تكوينا رأسماليا في اقتصاد الدول التي يرفع علمها على هذه السفن ، مع التحفظ أنه في بعض الحالات يجب ان نتأكد من ان هذه السفن لا تعود الى شركات فرعية تمتلكها شركات اجنبية . اذ ان كثيرا من شركات الملاحة تسجل سفنها باسم شركات فرعية تؤسسها في دول صغيرة حيث لا تفرض قيود كثيرة من حيث الشكليات او الضرائب . فمثلا قسم كبير من السفن الامريكية مسجل في دولة ليبريا الافريقية . وللخلاص من هذا التعقيد يستحسن ان نعتبر السفن تكوينا رأسماليا في اقتصاد الدول التي تتبع لها الشركات الام .

بعض القواعد الاساسية في احتساب اجمالي تكوين رأس المال الثابت :

ان تعريف تكوين رأس المال الثابت الذى أوردته الامم المتحدة اكثر

التعاريف تطبيقا في جميع الحسابات القومية لانه يتسم بطابع عملي في عملية الاحتساب ويحافظ على الموازنة الحسابية اضافة الى انه يستبعد الثروة التي لا يمكن قياسها رقميا. ان تطبيق هذا التعريف يتطلب مراعاة القواعد التالية التي تقضي باستبعاد الفقرات المدرجة ادناه من مفهوم تكوين رأس المال الثابت :

١- كافة الموجودات غير الملموسة كحقوق الامتياز وبراءات الاختراع والسمعة او الشهرة التجارية .

٢- جميع المصروفات على الابحاث والخدمات الصحية والثقافية.

٣- مشتريات القطاع العائلي من السلع المعمرة عدا دور السكن والابنية.

٤- كافة الثروات المعدنية وغير المعدنية الموجودة في باطن الارض كالمناجم وآبار البترول .

٥ - موجودات المتاحف من الآثار وكذلك الرسوم الفنية وماشاكلها.

٦- الادوات الاحتياطية للمكائن والآلات والمعدات الانتاجية .

٧- جميع المصروفات والانشاءات العسكرية والاسلحة والمعدات الحربية ويستثنى من ذلك دور السكن التي تشيد لافراد القوات المسلحة .

٨ - جميع المصروفات على الترميمات والادامة .

طرق احتساب تكوين رأس المال الثابت :

يمكن احتساب تكوين رأس المال الثابت باحدى طريقتين رئيسيتين :

طريقة الانتاج او تدفق السلع ، وطريقة الانفاق . الا ان قلة البيانات الاحصائية الاولية تحول عادة دون امكانية احصاء رأس المال بطريقة واحدة ، وعلى الباحث عندئذ محاولة تطبيق الطريقتين معا لاستخلاص النتائج

النهائيـــة .

وهنـاك طريقة ثالثة يطلق عليها اسم " تراكم التمويل الرأســـــمالي) غير انها طريقة تعبر عن مفهوم مسبق للاستثمار لامفهوم لاحق والذى هـــو في الاصل تدفق للاصول المهيئة لتكوين رأس المال . وبمعنى آخر فـــــان الطريقة الثالثة تحتسب تكوين رأس المال الثابت بطريقة غير مباشرة والتـــي لايمكن بواسطتها معرفة مقدار الاضافات السنوية على كل نوع من أنـــواع الاستثمار (أبنية ، مكائن ، ومعدات ، وسائط نقل ... الخ) اذ ان هذه المعرفة لا تكون الا بعد قيام الاستثمار الفعلي ، أى بعد القيام بعمليـــة الانفاق الرأسمالي فعلا ، وعليه فان الطريقتين الاولى والثانية ، همـــــا المعول عليهما في الوقت الحاضر.

آ ـ طريقة الانتاج (تدفق السلع)

تتلخص طريقة الانتاج لاحتساب تكوين رأس المال الثابت في المعادلـــة التالية :

١ـ الانتاج المحلي من السلع الرأسمالية (آلات ومعدات ، ابنيـــــة انشاءات أخرى ، وسائط نقل) .

٢ـ (زائدا) استيرادات البلد من السلع الرأسمالية .

٣ـ (ناقصا) السلع الرأسمالية التي تباع الى القطاع العائلي (عدادور السكن والابنية الاخرى) .

٤ـ (ناقصا) الصادرات واعادة التصدير من السلع الرأسمالية .

٥ـ (زائدا) قيمة الاعمال تحت الانشاء .

وحيث ان تكوين رأس المال الثابت يتم بحيازة الموجودات الماديـــــة

طويلة الاجل من قبل المنتفعين النهائيين ، لذا يصبح من الضروري تعديل احصاءات الانتاج المحلي من السلع الرأسمالية للتغيرات في مخزون المنتجين ومخزن الموزعين لتلك السلع . وتتم التعديلات ، عمليا ، باضافة النقصان او طرح الزيادة في المخزون وصولا الى الرقم الذي يمثل تدفق السلع الرأسمالية الى المنتفعين النهائيين .

ان تطبيق طريقة الانتاج تتطلب توفر معلومات احصائية كثيرة اهمها :

١- الاحصاءات الصناعية ، على ان تتضمن احصاءات تغير المخزون .

٢- احصاءات التجارة الخارجية التفصيلية .

٣- معلومات عن كلفة نقل المكائن والآلات الى محل نصبها مع مصاريف النصب .

٤- الارباح التي يتقاضاها المستورد للسلع الرأسمالية .

٥- أية معلومات أخرى متعلقة بكلفة السلعة وذلك بغية تقييمها بكلفتها النهائية للمستعمل النهائي .

ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد هو أن الدول النامية تستورد الجزء الاعظم مما تحتاجه من آلات ومعدات انتاجية لانها لا تنتج الا قليلا من العدد اليدوية ، خاصة المستعملة في الزراعة . كما وانها لا تصدر سلعا انتاجية او تعيد تصدير ما استوردته . وعليه فان أهم مصدر لجمع المعلومات عن استثمار البلد في المكائن والمعدات ووسائط النقل هو الارقام المنشورة عن التجارة الخارجية التي يمكن اعتبارها أهم وأدق احصاء تقوم به مثل هذه الدول .

وحيث ان مقدار الاستثمار يقاس بالكلفة النهائية او الكلية فان استعمال احصاءات التجارة الخارجية يجابه عادة بمشكلة احتساب تلك الكلفة بالنسبة للمشتري النهائي نظرا لنقص المعلومات التكميلية عن مصاريف

الوسطاء ومصاريف النقل والنصب .

ويتم التغلب على هذه المشكلة في البلدان النامية باضافة مبلغ معين الى قيمة استيراد السلعة (سيف (C I F) تغطية لنفقات النقل والنصب وربح المستورد ، ويكون هذا المبلغ عادة نسبة مئوية من قيمة الاستيراد وتتفاوت هذه النسبة مع طبيعة السلعة الرأسمالية المستوردة . ففي حالة المكائن والمعدات الثقيلة التي تحتاج الى عملية نصب تكون النسبة أعلى من تلك التي تحتسب للعدد والآلات اليدوية . ففي أقطار مثل بورما وسيلان والفيليبين مثلا ، تزاد قيمة السلع الرأسمالية المستوردة (سيف) بنسبة ٥٠ ٪ و ٣٠ ٪ و ٥٠ ٪ على التوالي . اما البرازيل فانها ترفع ثلثي القيمة (سيف) بنسبة ٢٠ ٪ وترفع الثلث الباقي بنسبة ٧٠ ٪ باعتبار ان الجزء الاول يمثل استيرادات الشركات مباشرة دون وجود وسيط ، والجزء الثاني يمثل مشتريات الشركات والموءسسات من المستوردين .

ب ـ طريقة الانفاق

ان معظم تقديرات تكوين رأس المال الثابت في الوقت الحاضر تتم بطريقة الانفاق التي يمكن تلخيصها في " انها المصروفات السنوية من قبل الحكومة والشركات والموءسسات والهيئات الاخرى على حيازة السلع الرأسمالية المستعملة في الانتاج " .

اما مفهوم الانتاج هنا فيضم الانتاج الصناعي والزراعي والخدمات على اختلاف انواعها . وأما المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في الحصول على البيانات المطلوبة فهي حسابات الحكومة وحسابات الشركات ، واحصاءات التجارة الخارجية ، واحصاء اجازات البناء والترميم والاحصاء الانشائي وغير ذلك مما يمكن الاستفادة منه في هذا الصدد .

مزايا وعيوب الطريقتين :

١- ان تطبيق طريقة الانتاج (تدفق السلع) في احتساب تكوين رأس المال الثابت يسمح للاحصائي :

آ - بتقسيم تكوين رأس المال حسب نوع الاستثمار والصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية .

ب - بتعريف السلع الداخلة ضمن الاحصاء تعريفا يعتمد بالدرجة الاولى على الاحصائي نفسه ، بعكس الحال لو طبقنا طريقة الانفاق حيث ان التعريف سيستند الى حد كبير على مايعتبره المحاسبون مصروفا رأسماليا .

٢- اما اذا طبقنا طريقة الانفاق فان هذا يعني تسليمنا مبدئيا بما هو متعارف عليه في أصول الحسابات عند التمييز بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الجارية . وعليه فان استخلاص المصروفات الرأسمالية من سجلات الحسابات تعطينا نتائج :

آ - تعكس قرار المحاسبين فيما هو موجود وماهو مطلوب .

ب - تضمن نوعا من الانسجام الداخلي في الحسابات القومية شريطة ان تكون المفاهيم المحاسبية قد استعملت في تعريف الارباح واحتياطي الاندثارات .

ج - تتجنب الشروح المطولة لمفهوم المصروفات الرأسمالية الواجب ادراجها في الاستمارات الاحصائية اذا ما أريد جمع البيانات من المستثمرين بواسطة العدادين .

٣- ومن الناحية الاخرى فان الاعتماد على المفاهيم المحاسبية والعرف المحاسبي في تعريف المصروفات الرأسمالية ، عند احتساب تكوين رأس المال الثابت انما ينطوي على العيوب التالية :

آ ـ ان المعلومات المستقاة من السجلات الحسابية قد تؤدى الى نوع من عدم التجانس في تعريف المصروفات الرأسمالية بين المؤسسات وذلك تبعا لكبر او صغر حجم المؤسسة . فمثلا تعتبر الشركات الكبيرة انفاقها على العدد اليدوية مصروفا تجاريا ، بينما تعتبر المؤسسات الصغيرة مصروفا رأسماليا .

ب ـ ونتيجة للانتقاد الاول ، فان الاعتماد الكلي على سجلات المحاسبين قد ينتج احصاء لرأس المال الثابت أقل من الاحصاء الفعلي .

ان اتسام كل طريقة من طرق احتساب تكوين رأس المال الثابت ببعض المزايا والعيوب لا يعني امكانية الاعتماد على طريقة واحدة دون اخرى لان الواقع العملي يفرض على الباحث استخدام الطريقتين في آن واحد خاصة في الدول النامية وذلك لسببين رئيسيين :

الاول : هو قلة المعلومات الاحصائية لتطبيق طريقة واحدة فقط في جميع القطاعات الاقتصادية . وحتى لو توفرت تلك المعلومات فانها ستكون مبعثرة وموزعة بشكل يصعب جمعها وتنسيقها بالشكل المطلوب .

والسبب الثاني : هو وجود بعض المعاملات التي لاتدخل في مجال التبادل النقدى ، خاصة في المناطق الريفية حيث يقوم تكوين رأس المال الثابت في كثير من الاحيان على أساس المساهمة المباشرة للعمل والمواد المحلية . وحتى في القطاع الحضرى هنالك مصروفات استثمارية لايمكن معرفتها مباشرة لعدم توفر سجلات حسابية لدى الجهات القائمة بذلك الانفاق .

وبسبب هذه الصعوبات فان الدول النامية تلجأ الى استخدام الطريقتين معا ، طريقة الانتاج وطريقة الانفاق ، لتقدير تكوين رأس المال الثابت . فطريقة الانتاج (او تدفق السلع) تساعد في احتساب تكوين رأس المال في المكائن والمعدات والآلات ووسائط النقل لان تلك السلع تكون في الغالب

مستوردة وان المصدر الرئيسي للمعلومات عنها هو احصاءات التجارة الخارجية .

اما طريقة الانفاق فتستخدم لاحتساب تكوين رأس المال في الابنية والانشاءات الاخرى . بشكل عام ، ولاحتساب تكوين رأس المال في القطاع العام (الحكومي) بشكل خاص لان مصادر المعلومات في هذه الحالة ستكون ميزانيات الدولة .

تصنيف الجداول الرئيسية لتكوين رأس المال الثابت :

بالنظر لاهمية حسابات تكوين رأس المال الثابت في عملية التخطيط الاقتصادي فان الدائرة الاحصائية التابعة للامم المتحدة توصي بتقسيم ارقام اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى ثلاثة اقسام رئيسية هي :

- التقسيم حسب نوع الاستثمار
- التقسيم حسب نوع المشتري
- التقسيم حسب الاستعمال الصناعي (النشاط الاقتصادي) .

والجداول التالية تبين هذه التقسيمات مع توضيح لمكونات كل نوع من أنواع الاستثمار.

اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الاستثمار

١- الابنيـة :
آ - دور السكن .
ب - الابنية الاخرى (غير السكنية).
٢- الانشاءات الاخرى (التشييد).
٣- المكائن والالات والمعدات والاجهزة .
٤- وسائط النقل .
٥- الاصول الاخرى .
المجموع = اجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي

دور السكن :

تشتمل هذه الفقرة على المصروفات السنوية على الانشاءات الجديدة لدور السكن والعمارات ذات الشقق السكنية ، كما وتشتمل على ماينفق سنويا لاجراء تحسينات وتبديلات جوهرية على الدور القائمة اضافة الى قيمة الاعمال تحت الانشاء لهذا النوع من الابنية .

وكلمة " المصروف " تعني جميع مايصرف على الدار الجديدة لجعلها قابلة للسكن أي كلفة البناء زائدا كلفة الشوابت الدائمة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الدار كمجاري المياه القذرة ووسائل التدفئة المركزية وأحواض الغسيل والطلاء الداخلي والخارجي . اما قيمة الارض التي أنشيء عليها البناء فلا تدخل في الحساب . وتعتبر احصاءات اجازات البناء والترميم أهم مصدر للمعلومات من هذا النوع من الاستثمار اضافة الى معلومات مكملة اخرى

كالانتاج والاستيراد من المواد الانشائية ومواد البناء الاخرى كالحديد والاسمنت والاخشاب وأنابيب المياه والكهرباء ... الخ .

الابنية الاخرى :

تمثل هذه الفقرة المصروفات السنوية على انشاء وتحسين جميع أنواع الابنية (عدا دور السكن المشار اليها في الفقرة السابقة) التي تنشأ لاغراض مدنية من قبل الحكومة والموءسسات العامة والشركات والافراد والموءسسات الخيرية . فهي تضم الابنية الصناعية والمدارس والمعاهد والدكاكين ومحلات الخزن وبنايات الدوائر والفنادق والمطاعم والابنية الزراعية ومحلات العبادة والمستشفيات وماشابهها .

ومن أهم المصادر الاحصائية لهذا النوع من الاستثمار هو الحسابات الختامية للموءسسات وميزانيات الدولة اضافة الى احصاء اجازات البناء والترميم والاحصاء الانشائي وغير ذلك من المصادر الاحصائية .

الانشاءات الاخرى (التشييد):

تضم هذه الفقرة جميع المصروفات من قبل الحكومة والموءسسات والمشاريع العامة والخاصة والافراد على جميع الانشاءات التي لايمكن تصنيفها في الفقرتين السابقتين ، ونعطي أدناه أمثلة للانشاءات التي تشملها هذه الفقرة :

- خطوط السكك الحديدية (عدا العربات والقاطرات) .
- الطرق الداخلية والانفاق والمعابر والقناطر .
- الانشاءات البحرية (عدا بناء السفن) .
- الارصفة والموانيء وقنوات الملاحة الاخرى .
- الحقول الرياضية والحدائق والمتنزهات العامة وماشابه ذلك .

- انابيب المياه والخزانات ومجارى المياه القذرة ومجارى الامطار.
- خطوط نقل القدرة الكهربائية بما في ذلك أعمدة الكهرباء .
- محطات وأنابيب الغاز (عدا الآلات الداخلة في المحطات) .
- انابيب نقل وتوزيع النفط الخام والغاز .
- شبكات الهاتف والتلغراف ووسائل المواصلات السلكية واللاسلكية الاخرى بما في ذلك أبراج الراديو والتلفزيون .
- صوامع الحبوب (السايلوات) .
- المطار ومرائب الطائرات (عدا بناية المطار) .
- الطرق والجسور والمجارى والشوارع والقنوات .
- مشاريع الرى والصرف والمصروفات على استصلاح الاراضي الزراعية والمسوحات الجوية والعامة على الاراضي الزراعية .
- مشاريع السدود والخزانات وزرع الغابات والآبار الارتوازية وما شابه ذلك .

المكائن والالات والمعدات والاجهزة :

تشتمل هذه الفقرة على المكائن والمعدات التي تشتريها الحكومة والموءسسات العامة والخاصة لاستخدامها في الاغراض الانتاجية وتقديم الخدمات كالمكائن الزراعية ومكائن التعدين والآلات الصناعية والمولدات الكهربائية والاجهزة العلمية وأجهزة توليد القوة وغير ذلك من المعدات التي تستخدم عادة في عمليات انتاج السلع والخدمات .

وتشتمل هذه الفقرة ايضا على الاثاث والثوابت والآلات الطابعة وغيرها المستخدمة من قبل دوائر الدولة المختلفة والموءسسات التجارية والصناعية وغيرها (عدا الاثاث المقتنى من قبل القطاع العائلي للاستخدام في المنازل) .

وسـائط النقل :

تضم هذه الفقرة جميع المصروفات من قبل دوائر الدولة المدنيـــــة والموءسسات العامة والخاصة على حيازة البواخر والسيارات وطائرات نقـــل المسافرين والبضائع واللوريات والعجلات النارية والعجلات الاخرى المستخدمة في أنظمة النقل والتراكتورات المستخدمة في نقل البضائع والقاطـــرات والمقطورات وماشابه .

وتجدر الملاحظة بأن السيارات الخاصة التي يقتنيها الافراد لاغراضهـــم الخاصة لا تدخل ضمن هذه الفقرة لانها تعتبر اصلا ضمن الانفاق الاستهلاكي.

الاصول الاخرى :

وهي جميع الانفاقات الاخرى على موجودات لا تدخل في البنود السابقة .

اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع المشترى

آ ـ الموءسسات الخاصة والموءسسات التي لاتقوم على اساس الربح
١ـ الابنية والانشاءات الاخرى .
٢ـ الآلات والمعدات ووسائط النقل .
ب ـ الموءسسات العامة .
١ـ الابنية والانشاءات الاخرى .
٢ـ الآلات والمعدات ووسائط النقل .
ج ـ الحكومة (الادارة العامة)
١ـ الابنية والانشاءات الاخرى
٢ـ الآلات والمعدات ووسائط النقل
المجموع = اجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي

ان الجدول أعلاه يقسم الاقتصاد القومي ، من زاوية تكوين رأس المال الثابت ، الى ثلاث مجموعات رئيسية تقوم بعملية الاستثمار، وهذه المجموعات هي القطاع الخاص ، المؤسسات والشركات الحكومية ذات الطابع الانتاجي والادارة الحكومية العامة .

ان الاستثمارات الثابتة للمجموعة الاولى تمثل في مجموعها تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص ، اما الاستثمارات الثابتة للمجموعتين الثانية والثالثة فتمثل في مجموعها تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام .

ولقد رسمت الدائرة الاحصائية للأمم المتحدة حدود كل مجموعة من المجموعات الثلاث على نحو يحقق الانسجام والاتساق مع بقية مفردات الحسابات القومية ، على النحو التالي :

آ ـ المؤسسات الخاصة والمؤسسات الخاصة التي لاتقوم على اساس الربح :

المؤسسات الخاصة تضم كافة أنواع الفعاليات الاقتصادية التي يقوم بها القطاع الخاص سواء تم ذلك من قبل المؤسسات الفردية او اصحاب الحرف والمهن او الشركات المساهمة او ذات المسؤولية المحدودة او التضامنية او اى نوع من انواع الشركات .

ان عبارة " الفعاليات الاقتصادية " تضم كافة أنواع الفعاليات الاقتصادية لانتاج السلع او الخدمات لغرض البيع بسعر يغطي على الاقل تكلفة الانتاج .

اما المؤسسات التي لا تقوم على أساس الربح والتي يطلق عليها احيانا المؤسسات الخيرية فتدخل هنا باعتبارها مالكة للعقار فقط .

وحيث ان " ملكية دور السكن " تعتبر قطاعا اقتصاديا قائما بذاته حسب توصيات الدائرة الاحصائية التابعة للامم المتحدة ، ولان هذه الدور

لا يشغلها الا الافراد فان مايصرف من مبالغ على انشاء دور السكن يعتبر جزءا من تكوين رأس المال الثابت للمجموعة الاولى بصرف النظر عن مصدر تمويل هذا الاستثمار .

ب ـ الموءسسات العامة :

تضم هذه المجموعة كافة المشاريع والشركات والموءسسات الحكومية التي تساهم مباشرة في الفعاليات الانتاجية المشابهة لتلك التي يقوم بها القطاع الخاص او يمكن القيام بها من قبله ، كالمصانع والمتاجر وشركات التأمين والبنوك والمزارع التي تعود ملكيتها الى الدولة .

وبذلك فهي تختلف عن الهيئات الحكومية الاخرى التي تضمها المجموعة الثالثة لانها تتقاضى ثمنا لما تقدمه من خدمة او سلعة وقد يكون هذا الثمن أعلى من الكلفة او مساويا لها او أقل منها .

ويجب ان نلاحظ بأن " النية في تحقيق الربح " لايمكن ان تكون مقياسا للتمييز بين الموءسسات التي تضمها المجموعة الثانية وتلك التي تضمها المجموعة الثالثة .

اذ قد تمارس بعض موءسسات المجموعة الثانية فعالياتها دون ان يكون في نيتها تحقيق الربح بل تحقيق خسارة متعمدة كما هو الحال في دوائر البريد والبرق والهاتف في كثير من الدول ، ليس هذا فحسب ،بل ان المجموعة الثانية تضم ايضا الموءسسات الحكومية التي تمارس نشاطا تجاريا او صناعيا لا لغرض البيع للجمهور بل لتزويد موءسسات المجموعة الثالثة بمنتجاتها مثال ذلك المصانع الحربية لانتاج السلاح او مصانع السفن الحربية التي تقوم بصنع مستلزمات القوات البحرية التابعة للدولة ، او معامل صيانة الالات والمعدات الملحقة ببعض دوائر الدولة .

وبشكل عام يمكن تقسيم الوحدات التي تضمها المجموعة الثانية الـــــى ثلاثة أقسام :

١- المؤسسات الحكومية التابعة .

٢- المؤسسات الحكومية المستقلة .

٣- المشاريع المختلطـــة .

فالمؤسسات التابعة : هي مشاريع حكومية تمارس نشاطها على اســـس تجارية ولكنها لاتحتفظ بحسابات مستقلة عن ميزانية الدولة الاعتيادية .

اما المؤسسات المستقلة : فهي التي تمارس نشاطها الاقتصادى وفق الاسس المتبعة عادة في المؤسسات والشركات المماثلة لها في القطاع الخاص وتكـون حساباتها مستقلة تماما عن ميزانية الدولة الاعتيادية كالمؤسسات العامة للصناعة والشركات الصناعية الحكومية وماشاكلها .

اما المشاريع المختلطة : فيقصد بها المشاريع الانتاجية ، وخاصـــــة الصناعية ، التي تنشأ برأسمال مشترك بين القطاع الخاص والقطاع العام .

والسؤال الذى يثار هنا هو: هل تعتبر استثمارات هذه المشاريع جزءا من استثمارات القطاع العام ام القطاع الخاص ؟ او هل يقسم الاستثمار السنوى بين القطاعين بنسبة مساهمة كل قطاع في رأس المال .

ان الدائرة الاحصائية للامم المتحدة ترى اعتبار تكوين رأس المـــال في المشاريع المختلطة جزءا من استثمارات القطاع العام اذا كان الاخيـــر يمارس ادارتها وتوجيه سياستها بشكل فعال . وطبيعي ان هذه الممارسة لا تكون الا اذا كانت حصة القطاع العام في رأسمال المشروع اكبر من حصـــة المساهمين من القطاع الخاص . وهذا يعني ضمنا بأنه لو كان القطاع الخـــاص هو الذى يمارس رسم سياسة المشروع وادارته بشكل رئيسي فان تكويـــــن

رأس المال في المشروع يعتبر في هذه الحالة جزءا من استثمارات القطاع الخاص .

وفي رأينا ان القاعدة التي تنومي الامم المتحدة اتباعها عند احتساب تكوين رأس المال الثابت في المشاريع المختلطة هي قاعدة غير عملية اذ قد تكون أغلب المشاريع الانتاجية الموجودة في بلد ما قائمة على أساس المشاركة بين القطاعين العام والخاص . وعلى ذلك فان اتباع هذه القاعدة سيعكس صورة غير صحيحة لاستثمارات كل قطاع على انفراد ، لهذا فنحن نرى بأن افضل طريقة هي تقسيم تكوين رأس المال الثابت السنوي في المشاريع المختلطة بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسبة مساهمة كل قطاع في رأس المال المدفوع على أساس ان الحصة المدفوعة فعلا من رأس مال المشروع هي المعيار الامثل لتحديد مقدار المساهمة الفعلية لكل قطاع في فعاليات المشروع .

ج ـ الحكومة (أي الادارة العامة):

لقد عرفنا الحكومة بأنها المؤسسات والهيئات الحكومية التي تقوم بتقديم الخدمات للمواطنين دون ان تتقاضى أجورا عنها او انها تتقاضى أجورا لا توازي الكلفة الحقيقية لتلك الخدمات .

وبعبارة اخرى لو استبعدنا من " القطاع العام " جميع المؤسسات والشركات الحكومية ذات الطابع الانتاجي التي تكلمنا عنها في الفقرة السابقة فان ما يتبقى هو مايطلق عليه بـ" الادارة العامة " وعليه فان المجموعة الثالثة الوارد ذكرها في الجدول اعلاه تضم الهيئات الحكومية التي تقوم بمهمة تنظيم شؤون الدولة في مجالات الادارة والتعليم والصحة وخدمات الشرطة والجيش والامن القومي وغيرها . وهي مهمات تهدف الى المحافظة على تسيير

شؤون الدولة ولا يمكن اداؤها من قبل أية جهة اخرى غير الحكومة لان عملية الاداء لا تكون الا من خلال ممارسة السلطة في تطبيق القوانين والانظمة .

ان المعيار الاساسي الذى يميز " المؤسسات العامة " عن " الادارة العامة " هو مصدر تمويل نفقات او تكلفة تسييرها . ففي حالة المؤسسات العامة يكون مصدر التمويل الرئيسي ثمن بيع انتاجها في السوق ذلك الانتاج الذى يحصل عليه الافراد بمحض ارادتهم . اما في حالة الادارة العامة فان مصدر التمويل يكون في الغالب موارد الدولة من الضرائب والرسوم وغيرها التي تجبى من الافراد وفق القوانين والانظمة ودون ان يكون لها مقابل مباشر من الحكومة . لذا فان المصروفات الرأسمالية للحكومة على انشاء مشاريع الرى والصرف والطرق والجسور والمدارس والمستشفيات وابنية السجون والمحاكم تعتبر جزءا من استثمارات " الادارة العامة " . اما المصروفات الرأسمالية على انشاء او شراء المصانع وسيارات نقل الركاب ومحطات الكهرباء والماء وناقلات البترول والطائرات المدنية ومصافي النفط والقطارات وماشابهها ، فتعتبر جزءا من استثمارات " المؤسسات العامة " .

تكوين رأس المال الثابت حسب الاستعمال الصناعي (النشاط الاقتصادى)

نوع الاستثمار / القطاع	الابنية	الانشاءات الاخرى	المكائن والآلات	وسائط النقل	المجموع
١- الزراعة					
٢- المناجم والمقالع					
٣- الصناعة التحويلية					
٤- التشييد والبناء					
٥- الكهرباء، الماء الغاز					
٦- النقل والمواصلات والخزن					
٧- تجارة الجملة والمفرق					
٨- البنوك ،التأمين المكاتب العقارية					
٩- ملكية دور السكن		×	×	×	
١٠- الادارة العامة					
١١- الخدمات					
المجموع					

يمثل الجدول اعلاه تقسيم الاقتصاد القومي الى أحد عشر قطاعا حسب توصيات الامم المتحدة. ويكون هذا التقسيم مشابها للتقسيمات المتعلقة

(×) بالنسبة لقطاع ملكية دور السكن فانه يشتمل فقط على الاستثمارات السنوية في بناء دور السكن كما ورد تعريفها في الفقرة (١-آ) من الجدول السابق.

بحسابات الانتاج القومي، ولكنه يختلف عنها في ناحية واحدة وهي ان التقسيم القطاعي لاغراض حسابات الناتج القومي يستند على قاعدة الانتاج المتولد في كل قطاع أى المصدر الصناعي للانتاج . فمثلا الفوائد التي تحصل عليها البنوك من القروض الممنوحة لبعض الصناعيين لا تعتبر دخولا متولدة في القطاع المصرفي بل متولدة من فعاليات القطاع الصناعي .

اما بالنسبة لتكوين رأس المال الثابت فان التقسيم القطاعي المشار اليه في الجدول يستند على مبدأ " الاستعمال الصناعي " للسلع الرأسمالية وليس على أساس ملكية او مصدر تلك السلع . فمثلا في حسابات الانتاج القومي يعتبر اجمالي انتاج قطاع التشييد والبناء انتاجا متولدا في ذلك القطاع بينما في حسابات تكوين رأس المال الثابت توزع قيمة هذا الانتاج على مختلف القطاعات المستفيدة من الابنية والانشاءات التي يقوم بانشائها قطاع التشييد والبناء . فانشاء الطرق والجسور والمطارات وموانع الحبوب تعتبر جزءا من تكوين رأس المال الثابت في القطاع رقم (٦) من الجدول اعلاه وهو قطاع النقل والمواصلات والخزن بعكس الحال في حسابات الناتج القومي اذ تعتبر المصروفات على انشاء مثل تلك المشاريع جزءا من قيمة انتاج قطاع التشييد والبناء، وهي الصناعة التي تقوم بعملية الانشاء الفعلي أى قطاع المقاولات .

ان التطبيق العملي لتوصيات الامم المتحدة في التقسيم القطاعي لتكوين رأس المال الثابت تفرض على الباحث اجراء تعديلات معينة على بعض التوصيات والتي لا يكون لها تأثير كبير على مجموع تكوين رأس المال الثابت فالامم المتحدة توصي اعتبار " خطوط انابيب نقل النفط الخام جزءا من استثمارات قطاع النقل والمواصلات على أساس ان عملية نقل النفط بواسطة الانابيب هي نشاط منفصل عن عملية استخراج النفط . هذا صحيح نظريا ولكن الواقع العملي لا يمكن الباحث من اتباع تلك التوصية خاصة وان عمليات

استخراج النفط ونقله وتسويقه متداخلة في حساب شركات النفط بشكل يصعب معه فصل استثمارات تلك الشركات في خطوط الانابيب عن بقية فعالياتها . ليس هذا فحسب بل ان خطوط نقل النفط الخام تعتبر جزءا مكملا لعملية استخراج النفط وان جميع شركات النفط في العالم تستثمر مبالغ طائلة في انشاء شبكات أنابيب نقل البترول حيث ان استبعاد هذه الاستثمارات من قطاع الصناعة الاستخراجية (وهو قطاع المناجم والمقالع في الجدول اعلاه) سوف لا يعكس النشاط الاستثماري لتلك الشركات بشكل صحيح ويجعله مقتصرا على استثماراتها في الآلات والمعدات المستخدمة في حقول النفط .

وعليه فنحن نرى ضرورة ابقاء ماينفق على انشاء خطوط انابيب نقل النفط الخام في قطاع المناجم والمقالع (قطاع رقم ٢) بدلا من قطاع النقل والمواصلات واعتباره اما استثمارا في " وسائط النقل " العائدة لقطاع المناجم والمقالع او استثمارا في " الانشاءات الاخرى " في ذلك القطاع .

وبشكل عام يمكن تقسيم تكوين رأس المال الثابت في جميع القطاعات المذكورة في الجدول اعلاه ـ عدا قطاع ملكية دور السكن ـ حسب نوع الاستثمار (أي الأبنية ، الانشاءات الاخرى ، المكائن والآلات ووسائط النقل) .

اما في قطاع ملكية دور السكن فان تكوين رأس المال الثابت يمثل فقط قيمة دور السكن الجديدة والتي تحت الانشاء خلال فترة الاحتساب .

التغير في المخزون

عند حساب تكوين رأس المال يجب التمييز عادة بين عنصرين : الاول هو تكوين رأس المال الثابت والذى تناولناه بالشرح في البحث السابق . والثاني هو التغير في المخزون .

والمخزون يقصد به السلع التي ستستخدم في عمليات الانتاج المقبلة (الخامات) والبضائع الجاهزة (أى الانتاج التام) والبضائع تحت التشغيل (الانتاج غير التام) الموجودة جميعها بالمخازن او في ساحات العمل اوفي الطريق في نهاية السنة .

وبعبارة اخرى ، يمثل المخزون تلك السلع والخامات المنتجة اوالمستوردة التي لم توضع موضع الاستعمال النهائي (الاستهلاك ، الاستثمار، التصدير) خلال الفترة الزمنية التي تشير اليها حسابات الدخل القومي . مثال ذلك الفحم الذى ينتظر استهلاكه كوقود في مراحل الانتاج ، او البضائع التامة الصنع الموجودة في المخازن والمصانع والتي ينتظر شراؤها من قبل الغير.

والمخزون المحتسب في الحسابات القومية يشير عادة الى مخزون المؤسسات والشركات والمصانع وماشابهها من الوحدات الانتاجية .

اما مصروفات الافراد والمؤسسات التي لا تمارس نشاطا انتاجيا يستهدف الربح وكذلك مصروفات قطاع الحكومة (الادارة العامة) على السلع فتعتبر انفاقا جاريا يدخل ضمن الانفاق الاستهلاكي ولاتعتبر الزيادة الحاصلة في البضائع الموجودة بحوزة هؤلاء الافراد او تلك المؤسسات في نهاية السنة زيادة في المخزون حتىوان لم يضعوا تلك السلع موضع الاستخدام الفعلي خلال تلك الفترة .

ويستثنى من هذه القاعدة مشتريات الحكومة من السلع والموادالستراتيجية

التي تحتفظ بها لاغراض الامن القومي كعمليات تخزين الحبوب واللحوم والمواد الاولية لاستخدامها في اوقات الحروب والازمات الاقتصادية اذ يعتبر التغير فيها تغيرا في المخزون وبالتالي جزءا من تكوين رأس المال .

من ذلك نستنتج بأن صافي الزيادة (او التغير) في المخزون لاغراض الحسابات القومية تعني صافي التغير في " كمية المخزون " من :

آ ـ الخامات او المواد الاولية .

ب ـ البضائع التامة الصنع (أى الانتاج التام) .

جـ ـ البضائع نصف المصنوعة (أى الانتاج غير التام).

ولابد ان نلاحظ بأن طريقة تقييم التغيير في المخزون لاغراض المحاسبة القومية تختلف اختلافا جوهريا عن الطريقة المتبعة في المحاسبة التجارية وهذا ما سنبحثه أدناه .

تقييم التغيير في المخزون :

ان التقييم الصحيح للتغير في المخزون يثير بعض المشكلات من الناحيتين النظرية والعملية . ففي أوقات ارتفاع معدلات الاسعار تظهر المصادر التي تستقى منها المعلومات عن المخزون ـ وهي السجلات او الحسابات التجارية ـ ارقاما مرتفعة لتكوين رأس المال في المخزون . وبنسحب تأثير هذا الارتفاع ، بطبيعة الحال ، على الارباح التي تظهرها تلك الحسابات اذتكون عالية ايضا . اما في حالات انخفاض معدلات الاسعار فان الحسابات التجارية تظهر ارقاما لتكوين رأس المال في المخزون تقل عن الواقع محدثة اثرها على الارباح فتخفضها عن الارباح الحقيقية .

وفي كلتا هاتين الحالتين لا تكون قيمة التغير في المخزون ومقدار الارباح او الخسائر منسجمة مع مفهوم الحسابات القومية . ذلك لان الحسابات

التجارية تعكس " التغير في القيمة الدفترية للمخزون " التي تتأثر بعاملين اساسيين هما : الكمية والسعر. بينما الحسابات القومية لاتعتمد الاعلى قيمة " التغير الكمي في المخزون ". أى انها تأخذ التغير في كمية المخـــــزون مقومة بالاسعار السائدة خلال الفترة الزمنية التي تشير اليها ارقام الدخـــل القومي .

وبعبارة اخرى ، فان الطريقة المحاسبية لتقييم المخزون اما ان تظهر ارباحا غير متحققة فعلا في حالة ارتفاع معدلات الاسعار خلال الســـــــنة او تظهر خسارة غير متحققة فعلا في حالة انخفاض مستويات الاسعار.

لهذا لابد من طريقة لتعديل الارقام التي تظهرها الحسابات التجاريـــة لجعلها أكثر انسجاما مع مفاهيم الحسابات القومية واستبعاد تأثيـــــــر تقلبات الاسعار على التغير في المخزون وعلى حجم الربح او الخسارة. وهـذا التعديل يتطلب ما يلي :

١- في حالة ارتفاع معدلات الاسعار تطرح كمية ثابتة من الارباح ومن التغير في قيمة المخزون كما تظهره الحسابات التجارية .

٢- في حالة انخفاض معدلات الاسعار تضاف كمية ثابتة الى الارباح والـــ التغير في قيمة المخزون كما تظهره الحسابات التجارية .

والسوءال الذى يثار الآن هو كيف يمكن التوصل الى هذه الكمية الثابتـــة التي تطرح من او تضاف الى الارقام المستخرجة من الحسابات التجارية.

اما الجواب فيمكن في الرجوع أولا الى تعـريف الدخل القومي .

لقد عرفنا الدخل القومي في الفصول السابقة بأنه الموارد المهيـــــأة او المنتجة خلال السنة من قبل المقيمين لاغراض الاستهلاك او الاستثمار. وقلنـــا ايضا بأن جزءا من عملية الاستثمار هي الزيادة في المخزون الذى يمثـــــل

في الحقيقة ، صفقات غير متحققة او مكتملة وهذا يعني عدم امكان تقييم هذه الزيادة بصورة دقيقة لعدم وجود تعامل سوقي او متبادل متحقق فعلا بعكس الحال في تقييم الانفاق النهائي على السلع والخدمات حيث تقيم بأسعار بيعها في السوق وفق الاسس التي تكلمنا عنها في فصول سابقة .

ويمكن وضع هذه المشكلة بصيغة اخرى . فمثلا ان فائض المعاملات التجارية للموءسسة الصناعية هو مقدار مبيعاتها ناقصا تكلفة التشغيل . ولكن كيف يمكن تقييم او تسعير ذلك الجزء من كلفة التشغيل المتمثل بالمواد الاولية المستخدمة في عملية الانتاج ، خاصة وان استخدام تلك المواد في العمليات الداخلية لا يتضمن تعاملا سوقيا لها بل تحويلات داخلية من المخازن الى مراحل الانتاج المختلفة . أى ان هذه التحويلات هي في الحقيقة وهمية او نظرية وان تسعيرها بسعر معين سيوءثر بالتالي على حجم الارباح المتحققة للموءسسة وعلى قياس التغير في المخزون . اى ان المشكلة تدور حول كيفية تقييم الخامات المستخدمة والتي توءثر على الارباح وكيفية تقييم التغير في المخزون . وهي مشكلة معروفة لدى المحاسبين في الموءسسات التجارية والصناعية والمهتمين بحسابات الدخل القومي على حد سواء .

فلغرض الحسابات التجارية يقيم المخزون من الخامات ومن البضائع تحت التشغيل والبضائع التامة الصنع بسعر السوق او بالتكلفة أيهما اقل وعلى اساس أن المخزون الموجود في نهاية المدة يمثل الكميات الواردة الى المخازن في أقرب تاريخ الى نهاية المدة . أى ان اغلب الموءسسات تستخدم الطريقة المعروفة في الحسابات التجارية " الوارد اولا يصرف اولا " . وهي تعني ان تسعير كل كمية تصرف من المخازن تكون بسعر اقدم كمية وردت للمخازن . واذا ما انتهت هذه الكمية دفتريا تسعر كل كمية تصرف بعد ذلك بسعر الكمية التي تلي الاولى في الاقدمية وهكذا... وفي نهاية المدة يكون

تسعير بضاعة آخر المدة بأسعار احدث الكميات التي وردت للمخازن والتي تكون عادة مقاربة لسعر السوق .

وعليه فان قيمة الخامات في حساب التشغيل تمثل كلفتها عند الشراء زائدا (في حالة انخفاض الاسعار) الخسارة الناجمة من الخامات غير المستخدمة خلال الفترة الواقعة بين وقت الشراء ووقت تسعيرها بالاسعار الجارية . ويمكن التوصل الى نفس النتيجة على النحو التالي .

الارباح = المبيعات ـ نفقات التشغيل + المخزون في آخر المدة بسعر السوق او بسعر التكلفة أيهما اقل ـ المخزون في اول المدة بسعر السوق او بسعر التكلفة أيهما أقل .

وهنا يمكن اعتبار المخزون في اول المدة مشتريات من الفترة الحسابية السابقة واعتبار المخزون في آخر المدة مبيعات الى الفترة الحسابية اللاحقة .

ان تأثير الطريقة التجارية في تقييم تغير المخزون هو انه في حالة اتجاه معدلات الاسعار نحو الارتفاع خلال السنة فان الخامات المستخدمة ستقيم بأسعار تقل عن معدل اسعار الخامات التي تحل محلها في تلك الفترة . ويحدث العكس في حالة اتجاه الاسعار نحو الهبوط ، اذ تكون الخامات غير المستخدمة مسعرة بأسعار تقل عن كلفتها الاصلية . ليس هذا فحسب ، بل ان كلفة الخامات المستخدمة فعلا خلال السنة تزيد عن كلفة الخامات التي تحل محلها .

وفي تقييم التغير في المخزون في الحسابات القومية لابد من خلق الموازنة بينها وبين تقييم جميع العناصر الاخرى سواء كانت حقيقية او محتسبة والتي تسعر عادة بالاسعار السائدة خلال الفترة الزمنية للاحتساب ولهذا يجب اعتبار كافة المصروفات اللازمة للمحافظة على كمية المخزون تكلفة جارية . وهكذا فان المواد والخامات التي يجرى تحويلها داخل

المؤسسة من المخازن الى عملية الانتاج يجب ان تسعر بالاسعار السائدة خلال الفترة والتي تعني ضمنا بأن الارباح ستمثل الفائض المتحقق بعد طرح نفقات التشغيل من المبيعات آخذين بنظر الاعتبار تسعير المواد الداخلية في المنتجات المباعة بسعر المواد التي تحل محلها خلال الفترة أي سعر الاستبدال أي أن الارباح تحتسب بعد تحميل حساب التشغيل بتكلفة استبدال المخزون من أجل المحافظة على " كميته " . وهذه الطريقة تختلف عن الطريقة المتبعة في الحسابات التجارية التي تسعى للمحافظة على " قيمة " المخزون .

من ذلك نستنتج بأن الحسابات القومية تتطلب تسعير كل تغير في المخزون بالسعر الجارى للاستبدال ، أى بالقيمة الاستبدالية ، والتي تمثل مقدار المال اللازم لشراء المواد بالاسعار الجارية لتحل محل المواد التي يتم استعمالها خلال الفترة التي يجرى فيها حساب الدخل القومي . وفي هذه الحالة فقط يكون التغير في قيمة المخزون مساويا لتغيره الكمي . وبهذا الشكل فان الزيادة في المخزون نتيجة زيادة الاسعار سوف لا تمثل سوى ارباح رأسمالية غير متحققة فعلا وليس دخلا حقيقيا .

وبالعكس فان أى انخفاض في المخزون نتيجة انخفاض الاسعار سوف لا يمثل خسارة فعلية بل خسارة غير متحققة ولا تطرح من مجموع ارباح المؤسسة المحتسب لاغراض الحسابات القومية .

وتجدر الاشارة هنا الى أن تقييم مخزون أول المدة ومخزون آخر المدة بالقيمة الاستبدالية في الحسابات القومية سوف يساوى من الناحية النظرية الرقم المستخرج من الحسابات التجارية في حالة انخفاض معدلات الاسعار خلال الفترة . اما في حالة ارتفاع معدلات الاسعار فسيظهر فرق بين القيمتين، ويعتمد حجم هذا الفرق على مدى الزيادة الحاصلة في مستويات الاسعار خلال فترة الاحتفاظ بذلك المخزون .

طرق تقييم التغير في المخزون في الحسابات القومية :

١- طريقة مباشرة :

تعتمد الطريقة المباشرة لتقييم التغير الكمي في المخزون على احتساب الفرق بين الاضافات الاجمالية للمخزون خلال السنة مقومة بسعر الشراء او بكلفتها على الموءسسات المنتجة في حالة اجراء بعض مراحل التصنيع عليها والمسحوبات الاجمالية خلال السنة مقومة بالاسعار السائدة وقت السحب .

وبعبارة أخرى فان النظام الامثل للحسابات القومية يتطلب تقييم كافة المعاملات بالاسعار السائدة وقت حدوثها . فالخامات المستخدمة في الانتاج يجب تسعيرها بالاسعار السائدة وقت اجراء عملية تحويل تلك الخامات من المخازن الى عملية الانتاج . وكذا الحال بالنسبة للبضائع التي تخرج من عملية الانتاج وتحول الى المخازن اذ يجب تسعيرها بالاسعار السائدة وقت حدوث التحويل الفعلي .

فاذا كان بالامكان تسجيل جميع هذه العمليات وقت حدوثها فان الزيادة في المخزون والمسحوبات منه سوف لا تثير أية مشكلة في نهاية السنة وستكون الارقام المبينة في السجلات التجارية مساوية للرقم المطلوب في الحسابات القومية .

غير ان الطريقة ستواجه بصعوبات كثيرة عند التطبيق العملي نظرا لتنوع وتعدد عمليات الاضافة والسحب من المخزون اضافة الى تنوع البضائع والمواد المخزونة واختلافها من صناعة الى اخرى ومن قطاع لآخر. ولابد اذن من طريقة اخرى توصلنا الى نفس النتيجة بأقل خطأ وأقل تكلفة ، خاصة وان التغير في المخزون في الدول النامية لا يشكل عنصرا كبيرا في الحسابات القومية .

٢- طريقة غير مباشرة :

تعتمد هذه الطريقة على تقييم المخزون في اول المدة والمخزون في آخر المدة بمعدل الاسعار السائدة خلال السنة التي يجرى فيها حساب الدخل القومي وذلك عن طريق استخدام الارقام القياسية لمعدلات اسعار السوق للمواد المخزونة . ويكون الفرق بين القيمتين (أى مخزون آخر المدة - مخزون أول المدة) مساويا لصافي التغير في المخزون بالاسعار الجارية .

ولابد من التأكيد بأن الطريقة غير المباشرة لا تعطي نفس النتائج التي نحصل عليها بالطريقة المباشرة ، بل يمكن اعتبارها أفضل طريقة لاعطاء أقرب النتائج الى الدقة خاصة عندما تجرى الاضافات الى والمسحوبات من المخزون بمعدلات منتظمة خلال الفترة الحسابية .

ان تطبيق أى من هاتين الطريقتين سينتج ارقاما للتغير في المخزون تختلف عن الارقام التي نحصل عليها من الحسابات التجارية للمنشآت وبالتالي ستختلف أرقام الارباح (او الخسائر) التي تظهرها تلك الحسابات عن تلك التي تحتسب لاغراض الدخل القومي . وسيمثل مقدار الفرق بين التغير في المخزون المحتسب لاغراض الدخل القومي والتغير الذى تظهره الحسابات التجارية زيادة في قيمة المخزون والتي يسميها المحاسبون أحيانا بالمكاسب المادية على رأس المال والتي قد تكون موجبة او سالبة .

بعض القواعد العامة في حساب التغير في المخزون :

توصي الدائرة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة بضرورة مراعاة بعض القواعد والاسس العامة عند احتساب قيمة التغير الكمي في المخزون لاغراض الحسابات القومية . وهذه الاسس هي :

١- حيث ان حسابات الدخل القومي تشير الى النشاط الاقتصادى للمقيمين

حسبما يعرفهم صندوق النقد الدولي ، لذا فان احتساب التغير في المخزون يجب ان ينسجم مع الخطوات الحسابية المتعلقة بهذا التعريف وذلك باضافة التغير في مخزون المقيمين الموجود خارج البلد واستبعاد التغير في مخزون غير المقيمين الموجود داخل الحدود الاقليمية للبلد .

٢- تدخل الزيادة الصافية في الذهب المكتنز من قبل الافراد في حساب التغير في المخزون وليس في حساب الاستثمارات الاجنبية (١).

٣- يدخل في حساب التغير في المخزون التغيرات التي تطرأ على السلع الموجودة في الحقل كالحبوب والمواشي . ولا تدخل الزيادة في الموارد الطبيعية كالنمو الطبيعي للغابات او الغلة الزراعية غير المحصودة .

٤- لايدخل في حساب التغير في المخزون الاكتشافات الجديدة في باطن الارض كالنفط والفحم والغاز والحديد .

٥ - في الحالات التي تقوم فيها الحكومة (الادارة العامة) ببيع كميات كبيرة مما لديها من السلع المشتراة أصلا لغرض الاستهلاك الجارى " فان هذه المبيعات تعتبر مبيعات استثنائية تمثل تغيرا سالبا في المخزون الحكومي وتطرح من حساب الانفاق الاستهلاكي الجارى لتفادى اعطاء صورة غير صحيحة لحجم الانفاق الحكومي في حسابات الانفاق القومي .

---

(١) في الحقيقة هنالك تناقض في رأى الامم المتحدة بشأن معاملة الزيادة الصافية في الذهب . ففي عام ١٩٥٥ أوصت الدائرة الاحصائية بعكس ماقلناه أعلاه والمستند على رأيها في سنة ١٩٦٤ و ١٩٦٨ .

تصنيف المخزون

يصنف التغير في المخزون ، حسب توصيات الامم المتحدة الى نوعين : الاول هو التصنيف حسب نوع النشاط الاقتصادى للمالك . والثاني هو التصنيف حسب نوع المخزون . وبعبارة أخرى فان التصنيف الذى توصي به الامم المتحدة هو مقياس تغير المخزون حسب النوع في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية التي يقسم اليها الاقتصاد القومي ، كما هو موضح في الجدول التالي :

Damascus University

تصنيف المخزون حسب النوع والقطاع

القطاع	نوع المخزون
١- القطاعات السلعية : وهي الزراعة والغابات والصيد المناجم والمقالع الصناعات التحويلية الكهرباء والغاز والماء الانشاء والتعمير.	آ - المخزون من المواد الاولية والتجهيزات تشمل هذه الفقرة جميع أنواع المواد الاولية وقطع الغيار والتجهيزات المخزونة لغرض الاستعمال في استخراج ،صنع ،تجميع ،او ترميم وصيانة السلع او لغرض القيام بالاعمال الانشائية . وتضم الفقرة ايضا الزيوت والوقود المشتراة لغرض استعمالها في العمليات الانتاجية لتلك القطاعات ، وكذلك المخزون من الاسمدة والمواد الكيماوية والبذور وماشابهها من المواد المستخدمة في الانتاج الزراعي . ويدخل هنا ايضا كافة أنواع مواد التزييت والسلع غيرالمعمرة ومواد التغليف والحفظ والتجهيزات الاخرى المستخدمة في المصانع والمكاتب والموءسسات. ب - الانتاج غير التام تضم هذه الفقرة السلع نصف المصنوعة ونصف المجمعة المخزونة في الموءسسات المنتجة لها والتي لاتباع ، او تشحن او ترسل الى موءسسات اخرى دون اجراء عمليات تصنيعية عليها .

القطـاع	نوع المخـزون
	غير ان هذه الفقرة لاتشمل الاعمال الانشائيـــة كالابنية والطرق والجسور والسدود والمطارات وماشابهها غير المكتملة البناء لان مثل هذه الاعمال تدخل فـي حساب تكوين رأس المال الثابت . ج ـ المواشي (عدا المخصصة لاغراض تحسين النسل والتوليد وانتاج الحليب ومشتقاته): تضم هذه الفقرة المواشي التي تربى لغرض ذبحهـا وبيع لحومها ،كافة أنواع الدجاج والطيور التي تبـاع عادة لغرض الاكل . اما المواشي المستخدمة لغرض انتاج الحليـــب ومشتقاته وتلك المستخدمة في سحب العربات وتسـيير النواعير والمحاريث او المخصصة لتحسين النســـل والتوليد اوالمواشي التي تربى من اجل اصوافها فـلا تدخل في هذه الفقرة بل تعتبر جزءا من تكويـن رأس المال الثابت . د ـ السلع تامة الصنع : تضم هذه الفقرة السلع في حوزة الموءسسات المنتجة لها والتي تكون جاهزة للبيع او الشحن بمافي ذلـك

القطاع	نوع المخزون
	السلع التي تباع من قبل المؤسسات بشكلها الذي اشتريت به دون ان تمر بمراحل الصنع الاخرى .
٢- قطاع تجارة الجملة والمفرق	تشتمل هذه الفقرة على السلع الموجودة في مخازن تجار الجملة وتجار المفرق لغرض البيع بما في ذلك الوقود والتجهيزات الموجودة لغرض استعمالات القطاع نفسه .
٣- القطاعات الاخرى :	تضم هذه الفقرة السلع الموجودة لدى القطاعات الاقتصادية الاخرى غير المذكورة في الفقرتين السابقتين كالمخزون من الفحم والبترول والوقود ومواد الادامة والصيانة والتصليح والتجهيزات المكتبية ومواد التغليف والحفظ وغيرها في قطاع النقل والمواصلات وقطاع البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين وغيرها مما لم يرد ذكرها في مكان آخر .
٤- قطاع الحكومة (الادارة العامة) :	تحت هذا العنوان يدخل المخزون من السلع الاستراتيجية وخاصة الحبوب التي تحتفظ بها الدولة لاستخدامها في أوقات الحروب والازمات .

ثالثا : الصادرات والواردات في الحسابات القومية

من التعريف الذى أوردناه للدخل القومي في الفصول السابقة من هـــذا الكتاب يتضح بأن الانتاج او الانفاق او مكافئات عناصر الانتاج المحتسبة في الاطار العام للحسابات القومية تشير جميعها الى النشاط الاقتصـــادى للافراد والموءسسات والشركات والهيئات المقيمة في البلد، وهي بهذا المعنى تختلف عن الانتاج او الانفاق او الدخل المتولد ضمن الحدود الاقليمية لذلك البلد .

ومن هذا نستنتج بأن المعاملات الدولية في اطار الصادرات والواردات ، هي تلك التي تجرى بين المقيمين في البلد وبين غير المقيمين ، سواء كان غير المقيمين موجودين خارج الحدود الاقليمية لذلك البلد او داخلها وان نتيجة هذه المعاملات الدولية هي التي يظهرها ميزان المدفوعات .

وكقاعدة عامة ، يتم تسجيل المعاملات الدولية في ميزان المدفوعات عند انتقال ملكية السلع والموجودات او عند تقديم الخدمات من قبل طرف لآخر، وهذا يطابق قاعدة الدفع والاستلام او قاعدة الاستحقاق المتبعة في الحسابات القومية ، وان اتباع هذه القاعدة في المحاسبة القومية امر تحتمه ضرورات التناسق بين مختلف عناصر تلك الحسابات . غير ان هذه القاعدة لايمكن تطبيقها باستمرار في حسابات ميزان المدفوعات خاصة في تسجيل المعاملات المتعلقة بالصادرات والواردات ، ففي ميزان المدفوعات هنالك ثلاثة حسابات رئيسية هي :

آ ـ الحساب الجارى : ويشتمل على الصادرات والواردات المنظورة وغيرالمنظورة .

ب ـ حساب رأس المال: ويشتمل على حركة رأس المال الخاص والقروض والالتزامات الحكومية طويلة الامد ،وروءوس الاموال

الحكومية طويلة الامد .

ج ـ حساب الحركة النقدية : ويشتمل على حركة الموجودات الاجنبية والذهب وغيرها من المعاملات المالية .

يشتمل الحساب الجارى على معاملات قد تدخل في حساب الانتاج او في حساب الانفاق او في حساب الدخل او في حساب رأس المال في اطار الحسابات القومية . فمثلا الواردات من السلع التي تدخل الحساب الجارى لميزان المدفوعات قد تكون سلعا وسيطة او سلع استهلاك جار او آلات ومعدات انتاجية . وبديهي ان النوع الاول يدخل حساب الانتاج في الانتاج القومي والنوع الثاني يكون في حساب الانفاق الاستهلاكي والثالث يدخل في حساب تكوين رأس المال الثابت .

وبشكل عام يمكن القول بأن صافي الصادرات (أى الصادرات ناقصا الواردات) في الحسابات القومية يمثل قيمة السلع والخدمات المباعة الى بقية أنحاء العالم ناقصا قيمة السلع والخدمات المشتراة من بقية أنحاء العالم . وهذه السلع والخدمات تشمل البضائع وخدمات النقل والتأمين والخدمات الاخرى وكذلك صافي الهبات العينية وغيرها من الصادرات والواردات التي تتم عن طريق التحويلات الدولية ، ولكنها لا تشتمل على قيمة المعدات العسكرية المحولة بين الحكومات .

ان تعريف الصادرات والواردات المستخدم هنا يطابق تماما التعريف الذى يورده صندوق النقد الدولي في الكتيب الذى وضعه لجداول ومفردات ميزان المدفوعات ، فالاطار العام للصادرات والواردات في الحسابات القومية يتضمن الفقرات (١ الى ٥ و ٧ و ٨) المدرجة في الجدول رقم (A) من الكتيب المذكور وهو الجدول الذى يشمل الصادرات والواردات من السلع وخدمات النقل والتأمين عليها مع بعض التعديلات الضرورية التي تتطلبها طبيعة المحاسبة

القوميـــة .

ومن الامور التي يجب ملاحظاتها بامعان عند حساب الصادرات والواردات في الحسابات القومية ، هي ان اغلب البيانات الاحصائية عن هذه الفقرة تعتمد أساسا على الارقام المنشورة في احصاءات التجارة الدولية ، وان وقت التسجيل المستخدم في تلك الاحصاءات يستند على الحركة المادية للبضائع عبر الحدود الجمركية للبلد ، وهي غير قاعدة نقل الملكية .

وليس هناك مايمنع من استخدام اى من هاتين القاعدتين ؛ قاعدة الحركة المادية عبر الحدود وقاعدة نقل الملكية ، شريطة تنسيق وقت التسجيل مع بقية عناصر الحسابات القومية . فمثلا عند استخدام قاعدة الحركة المادية للسلع عبر الحدود الجمركية لابد من تعديل ارقام المخزون من السلع الداخلة في التجارة الخارجية والتي لم تعبر الحدود بعد فيما يتعلق بالمبيعات الى او المشتريات من بقية انحاء العالم . وهذا يتطلب اعتبار المبالغ المستلمة عن تلك المبيعات او المبالغ المدفوعة لتلك المشتريات دفعات مقدمة من او الى بقية انحاء العالم .

اما عند تطبيق قاعدة نقل الملكية في تسجيل الصادرات والواردات فانه من الضرورى تعديل أرقام التجارة الدولية لاضافة السلع المباعة (الصادرات) الى دولة اخرى والتي لم تعبر الحدود بعد ، واضافة السلع المشتراة (الواردات) والتي لم تصل الحدود الجمركية بعد .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد بأن استخدام احدى الطريقتين السابقتين في تسجيل الصادرات والواردات سيواجه صعوبات عدة فيما يتعلق بالبيانات اللازمة عن مبيعات ومشتريات البلد من السلع من العالم الخارجي والتي تكون قد دخلت في حسابات القطاعات الاقتصادية المختلفة ولم تسجل بعد في احصاءات التجارة الدولية ، او تكون قد سجلت في تلك الاحصاءات دون ان

تسجل في حسابات القطاعات المختلفة لانها مرسلة الى الخارج او مستلمة منه على أساس بضاعة الامانة لغرض البيع او التصنيع . ولاجل التغلب على هذه الصعوبات فان الامم المتحدة توصي بما يلي :

١- افتراض نقل الملكية بالنسبة للبضائع المرسلة الى او المستلمة من الخارج على اساس الامانة لخلق الاتساق بين حسابات القطاعات الاقتصادية واحصاءات التجارة الدولية .

٢- عدم افتراض نقل الملكية بالنسبة للبضائع المرسلة الى او المستلمة من الخارج لغرض التصليح والترميم بالرغم من ظهور كامل اقيامها في احصاءات التجارة الدولية ، بل يتم تسجيل تكلفة التصليح والترميم فقط ضمن صادرات البلد الذى يقوم بخدمة التصليح والترميم ، وضمن واردات البلد المالك للسلعة . ان هذا الاجراء يتفق وتوصيات صندوق النقد الدولي في تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات .

وبصرف النظر عن القاعدة المتبعة في تسجيل السلع المصدرة او المستوردة فان طبيعة الحسابات القومية تطلب معلومات مكملة لاحصاءات التجارة الدولية من اجل معرفة جميع المعاملات في السلع والخدمات بين المقيمين وغير المقيمين . فمثلا لابد من الحصول على معلومات عن الوقود والتجهيزات المزودة الى البواخر والطائرات الاجنبية داخل حدود البلد والى بواخر وطائرات البلد في الخارج. وكذلك معلومات عن الآلات والمعدات والبواخر والطائرات الموجودة داخل حدود البلد الاقليمية للبلد والمستخدمة في عمليات استخراج النفط والغاز والتي تعود ملكيتها لغير المقيمين .

ومن الامور الاخرى التي يجب مراعاتها في الحسابات القومية والتي لاتظهر في احصاءات التجارة الدولية هي مشتريات المقيمين من السلع والخدمات عند وجودهم خارج بلدهم ، وكذلك مشتريات الاجانب من السوق المحلية للبلد

اذ تعتبر الاولى واردات لبلد المقيم وتعتبر الثانية صادرات ذلك البلد.

ولابد من استبعاد بعض الارقام من احصاءات التجارة الدولية لجعلها اكثر انسجاما من متطلبات الحسابات القومية ، فبالاضافة الى ماذكرناه أعلاه لابد من استبعاد قيمة الآلات والمعدات والسلع المرسلة من بلد لآخر بموجب عقود الايجار الطويلة او القصيرة اذ ان ما يحتسب في الحسابات القومية وفي ميزان المدفوعات هو المبالغ المدفوعة او المستلمة عن الايجار فقط وليس قيمة تلك البضائع .

تقييم الصادرات والواردات لاغراض الحسابات القومية :

كقاعدة عامة ، يكون تقييم كافة المعاملات في الحسابات القومية ،بما في ذلك الصادرات والواردات على اساس القيمة السائدة في السوق وقت التعامل . وهذه هي القاعدة المستخدمة في احصاءات التجارة الدولية وفي ميزان المدفوعات .

ويكون تقييم الصادرات على أساس القيمة عند تسليم البضاعة على ظهر السفينة ،وهي التي يعبر عنها بالقيمة (فوب (F.O.B) وهي مشابهة للقيمة عند الحدود الجمركية للبلد المصدر . وتشتمل هذه القيمة على العناصر التالية :

آ ـ كلفة البضاعة المصدرة .

ب ـ تكلفة نقل البضاعة من المعمل الى الحدود الجمركية للبلد المصدر.

ج ـ رسوم التصدير .

د ـ تكلفة تفريغ البضاعة على ظهر واسطة النقل ، الا اذا كان الناقل هو الذى يتحمل هذه الكلفة .

اما في تقييم الواردات فتكون القيمة (سيف) (SIF) عند الحدود

الجمركية للبلد المستورد . وتتألف هذه القيمة من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

آ ـ كلفة البضاعة .

ب ـ رسوم التأمين .

ج ـ كلفة الشحن .

اما الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة واعانات الاستيراد المدفوعة لمستوردى بعض أنواع السلع فلا تدخل في القيمة (سيف). كذلك لا تشتمل هذه القيمة على تكلفة تفريغ البضاعة من على ظهر واسطة النقل الا اذا كان الناقل هو الذى يتحمل هذه الكلفة .

نستنتج من هذا بأن القيمة (سيف) للبضائع المستوردة تنقسم الى قسمين رئيسيين : القسم الاول يتضمن تكلفة البضاعة نفسها ، والقسم الثاني يتضمن تكلفة خدمات النقل والتأمين بصرف النظر عن محل اقامة منتجي تلك الخدمات . ويتبع ذلك بأن تكلفة خدمات النقل والتأمين التي يؤديها المقيمون في البلد المستورد يجب ان تدخل ايضا ضمن ارقام صادرات ذلك البلد على اساس انها خدمة مصدرة ومستوردة في آن واحد .

وحيث ان من المفضل في الحسابات القومية ، كما في ميزان المدفوعات اظهار الحجم الكلي للصادرات والواردات من خدمات التأمين والنقل فان الدائرة الاحصائية للأمم المتحدة توصي بتسجيل الصادرات والواردات من البضائع على اساس القيمة (فوب) وتسجيل الصادرات والواردات من خدمات النقل والتأمين ضمن الصادرات والواردات غير المنظورة .

البحث الثالث

طريقة تقدير الدخل (الناتج) القومي بطريقة المصدر الصناعي (طريقة القيمة المضافة او الانتاج)

ذكرنا سابقا بأن من طرق تقدير الدخل القومي الشائعة هي طريقة المصدر الصناعي (القيمة المضافة) التي تقوم على اساس أن الدخل القومي يساوى مجموع قيم السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة من قبل المقيمين في الوطن خلال فترة زمنية محددة (سنة عادة) .

وتلجأ الدول (خاصة النامية) الى استخدام هذه الطريقة باعتبار ان الطريقتين السابقتين تتطلبان معلومات احصائية كثيرة غالبا مالا تتوفرفي الدول المتخلفة . وتقوم هذه الطريقة على فكرة معرفة صافي قيمة انتاج القطاعات الاقتصادية التي يتكون منها الاقتصاد القومي للبلد . فاذا ماجمع الانتاج في الزراعة والصناعة والتجارة ... الخ . حصلنا على الانتاج القومي ولكن حسب المصدر الصناعي الذى نشأ فيه .

وتسمى طريقة المصدر الصناعي ايضا طريقة القيمة المضافة وذلك لاتباع هذه النظرية في تقويم الناتج العائد لكل قطاع او مرحلة من مراحل النشاط الاقتصادى .

القيمة المضافة :

ان المنتج يشترى موادا او سلعا ثم يقوم بعمليات صناعية عليها ثم يبيعها الى المشترين بأثمان (في العادة) أعلى مما اشتراها به والزيادة هذه بعد طرح النفقات العائدة للانتاج تسمى بالقيمة التي اضافها ذلك المنتج على المواد التي اشتراها .

أى ان القيمة المضافة لقطاع (صناعة) ماهي الفرق بين قيمة البضائع التي ينتجها (قيمة الانتاج) وبين قيمة مستلزمات الانتاج (مـــــواد اولية ـ مواد نصف مصنوعة ـ مواد مساعدة ـ خدمات مشتراة من قطاعـــات اقتصادية اخرى) التي يستعملها في الانتاج . فلو اخذنا مثلا صناعةالغزل والنسيج لبلد ما ولنفرض انالقيمة التي أنتجتها هذه الصناعة خلال عام١٩٨١ بلغت (٣٠٠) مليون وحدة نقدية . ومن مراجعة حساب هذه الصناعة تبيـــن لنا انه صرف مبلغ (٢٠٠) مليون وحدة نقدية ثمنا للقطن والصـــــوف المستعمل في النسيج كما صرف مبلغ (٣٠) مليون وحدة نقدية ثمنـــــا للاصبغة والادوية المستعملة و (١٥) مليون ثمنا للوقود والكهرباء والماء فان القيمة المضافة من قبل صناعة الغزل والنسيج تحسب كمايلي :

قيمة الانتاج في عام ١٩٨١	٣٠٠ مليون وحدة نقدية
ـ ناقصا مستلزمات الانتاج :	
قيمة قطن وصوف	٢٠٠ مليون
قيمة أصبغة وأدوية	٣٠ مليون
قيمة وقود وكهرباء وماء	١٥ مليون
مجموع قيمة مستلزمات الانتاج	ـ ٢٤٥
القيمة المضافـــة	٥٥

ولو أمعنا النظر في هذا المثال لوجدنا أنه يعتمد على ثلاث خطـوات أساسية هي :

الخطـوة الاولى :

هذه الخطوة هي حساب قيمة اجمالي الانتاج المحلي (الجغرافي) فـــي مختلف فروع الانتاج .

الخطوة الثانيـة :

هي حساب تكلفة مستلزمات الانتاج من المواد الاولية والسلع غيرالتامة الصنع والمواد المساعدة وكذلك تكلفة الخدمات المشتراة من فروع الانشـــطة الاقتصادية الاخرى .

الخطوة الثالثـة :

هي طرح الكلفة المحتسبة في الخطوة الثانية من القيمة المحتسبة فـــي الخطوة الاولى . ويكون الناتج عندئذ القيمة المضافة الاجمالية . فـــاذا ما اضيف الى هذا الناتج صافي الدخل الانتاجي من بقية أنحاء العالم نحصـل على اجمالي الناتج القومي ، او مايطلق عليه " الناتج القومي الاجمالـي " وكلمة اجمالي تعني بأن المجموع يتضمن استهلاك رأس المال الثابت الذى اذا طرح من ذلك المجموع نحصل على صافي الناتج القومي وذلك بسعر الســـوق واذا طرحنا من صافي الناتج القومي بسعر السوق (صافي القيمة المضافة) صافي الضرائب غير المباشرة فاننا نحصل على القيمة المضافة بسعر كلفـة عوامل الانتاج (صافي الناتج بسعر التكلفة) .

ولو أمعنا النظر في الرقم الذى نحصل عليه من الخطوة الثالثة لرأيناه مساويا للدخول المتولدة في فروع النشاط الاقتصادى المختلفة . وبتعبيـر آخر فان القيمة المضافة في قطاع او نشاط او صناعة معينة يساوى مجمـوع العناصر التالية :

((الاجور والرواتب النقدية والعينية + الفوائد + الارباح + صافـــي الايجار المدفوع)) .

وعليه اذا كانت القيمة المضافة المحتسبة وفق الخطوات الثلاث المذكـورة أعلاه تساوى مجموع الدخول المتولدة في النشاط الاقتصادى ، فان ذلك يعنـي

امكانية تقدير تلك القيمة في كل نشاط مباشرة عن طريق جمع البيانات الاحصائية اللازمة عن العناصر المكونة للقيمة المضافة عند توفرهادون الحاجة الى اللجوء الى الطريقة غير المباشرة المشار اليها في الخطوات الثلاثة أعلاه .

غير انه يصعب من الناحية العملية اتباع الطريقة المباشرة في معظم الدول النامية التي تعتمد طريقة الانتاج في تقدير دخلها القومي لعدم توفر البيانات الاحصائية عن مقدار الدخول والارباح التي تعتمد أساسا على الاحصاءات الضريبية كمصدر رئيسي لها. لذا فان اغلب هذه الدول تتبع الطريقة غير المباشرة في تقدير القيمة المضافة في الانشطة الاقتصادية المختلفة باتباع الخطوات التي ذكرناها أعلاه .

ويتم تقدير اجمالي قيمة الانتاج في كل نشاط اقتصادى ، وهي الخطوة الاولى من خطوات الطريقة غير المباشرة ، باحدى طريقتين : (اولاهما) هي حساب مجموع كميات الانتاج من السلع والخدمات ومن ثم ضربها بأسعارها السائدة في فترة الاحتساب . (وثانيتهما) هي الاعتماد على حسابات تلك الانشطة باستخراج قيمة المبيعات من السلع والخدمات مع اضافةالتغيرات الحاصلة في المخزون السلعي حسب الطريقة المشار اليها سابقا واستبعادتكلفة الانتاج .

وعليه فان المهم في الطريقة الاولى هو الحصول على معلومات عن جميع السلع والخدمات المنتجة في كل نشاط ومن ثم ضرب كمياتها بأسعارها. وهذا يعني حتما الاعتماد بدرجة كبيرة على المصادر الاحصائية لتلك المعلومات وهي الاحصاءات الزراعية والصناعية واحصاءات الخدمات واحصاءات التجارة الداخلية والخارجية وغيرها. وحيث ان اغلب هذه المصادر الاحصائية لا تتصف بصفة الشمول في معظم الدول لانها تستبعد في أحيان كثيرة المؤسسات الصغيرة والصناعات البيتية ، فلابد اذن من الاعتماد ايضا على مصادر احصائية مكملة .

اما بالنسبة للطريقة الثانية فان المعلومات الاحصائية عن قيمة المبيعات وقيمة الانتاج قد تكون كثيرة ولكنها تتسم ، خاصة في الدول النامية ، بعدم الدقة مقارنة بما تتطلبه الطريقة الاولى من احصاءات . لان تزويد أجهزة الاحصاء بمعلومات عن " الكميات " يكون اكثر دقة من المعلومات المزودة عن " المبيعات " لعوامل نفسية متعددة وبسبب عدم انتشار الوعي الاحصائي وللتخوف المستمر من احتمال استخدام تلك الاحصاءات لاغراض الضريبة والرسوم .

وقبل ان نختتم هذا الفصل لابد من التأكيد بأن حساب الدخل القومي بطريقة الانتاج (القيمة المضافة) هي الاكثر شيوعا في الدول النامية التي يشكل القطاع الزراعي فيها نسبة عالية من الناتج القومي . وان تطبيق هذه الطريقة يتم باحتساب القيمة المضافة حسب القطاعات التي تتولد فيها تلك القيمة ، وهي القطاعات الاحد عشر التالية :

١- الزراعة ، الغابات وصيد الاسماك .
٢- المناجم والمقالع .
٣- الصناعة التحويلية .
٤- التشييد .
٥- الكهرباء ، الغاز ، الماء .
٦- تجارة الجملة والمفرق .
٧- النقل والخزن والمواصلات .
٨- الادارة العامة والدفاع .
٩- البنوك ، التأمين ، والمكاتب العقارية .
١٠- ملكية دور السكن .
١١- الخدمات .

وعلى الرغم من تشابه الاسس الحسابية للقيمة المضافة في كافة القطاعات

المذكورة فان هنالك ابتعادا رئيسيا عن الطريقة الاعتيادية الحساب في قطاعين هما قطاع ملكية دور السكن وقطاع الادارة العامة والدفاع حيث سنأتي على ذكرهما بعدئذ ، الا أن تركيزنا سيكون في شرح الطرق المتبعة في حساب القيمة المضافة في القطاع الزراعي في البحث التالي . اما القطاعات الاخرى فسنفرد لها بحثا مستقلا هو البحث الخامس حيث سنذكر بايجاز حدود كل قطاع وأهم المصادر الاحصائية التي يمكن الاعتماد عليها للحصول على البيانات المطلوبة . أما سبب تركيزنا على القطاع الزراعي دون غيره فيعود لعاملين ، هما :

١- ان أغلب الدول التي تعتمد في حساباتها دخلها القومي على طريقة الانتاج هي الدول التي يشكل القطاع الزراعي فيها ركنا اساسيا من أركان اقتصادها القومي .

٢- ان كثيرا من الصعوبات التي تكتنف حساب القيمة المضافة في مختلف القطاعات الاقتصادية مشابهة للصعوبات الموجودة في القطاع الزراعي ، لذا فان توضيح ذلك لهذا القطاع هو في الحقيقة توضيح القطاعات الاخرى . فبالرغم من أن مشكلة احتساب وتقويم الانتاج المستهلك ذاتيا او مايسمى بالانتاج الضمني ، مثلا تتكرر في جميع القطاعات الا انها تظهر بشكل أوضح وأوسع في القطاع الزراعي ، وان في معالجتها معالجة لما يشابهها في القطاعات الاخرى .

٣- ان شرحنا للطرق المتبعة لحساب القيمة المضافة في القطاع الزراعي سيكون دليلا لما يجب اتباعه في القطاعات الاخرى نظرا لتنوع الانتاج الزراعي وتعدده اضافة الى تنوع وتعدد مصادره الاحصائية المباشرة وغير المباشرة .

البحـــث الرابـــع

القيمة المضافة في القطاع الزراعي

اولا: حدود القطاع الزراعي

لابد من التوضيح أولا بأن كلمة الزراعة هنا لاتعني الزراعة الحقليـــة بمعناها الضيق بل تشمل كذلك الغابات ، الصيد ، وصيد الاسماك والقنـــص . وبمعنى آخر فان حدود هذا القطاع يضم جميع الفعاليات المذكورة للزراعـــة في التصنيف الصناعي القياسي الدولي لجميع الفعاليات الاقتصادية وتعديلاتـــه والمتضمنة جميع الوحدات والموءسسات التي تعمل في النشاطات التالية :

ا- الانتاج الزراعي والحيواني :

تضم هذه الفعالية جميع المزارع بصرف النظر عن نوع ملكيتها اوطريقة ادارتها. وتعرف المزرعة لغرض التصنيف الصناعي المتبع في الحسابات القومية بأنها جميع الاراضي المستخدمة كلا او جزءا للانتاج الزراعي .

ويقصد بالانتاج الزراعي كافة الفعاليات المتعلقة بانتاج المحاصيـــل الزراعية والفواكه ، البذور ،الجوز واللوز والبندق والفستق وماشاكلهـــا والخضروات بكافة انواعها ، الازهار، حقول الشاى والقهوة والمطاط كمـــا وتشمل هذه الفعالية ايضا تربية المواشي ، الحليب ، الصوف ، لحوم الدجـاج الطيور ، البيض ، العسل ، تربية الارانب والحيوانات ذات الفراء وشـــرانق الحرير الطبيعي وماشابهها .

كما وتشمل هذه الفقرة ايضا كافة الخدمات الزراعية ذات العلاقة كحلـج الاقطان وكبسها ، فصل الحبوب عن قشرتها ، حزم التبن والقش ، درس الحبـــوب كافة الخدمات الخاصة بتربية الحيوانات (عدا الخدمات الطبية البيطريـــة)

الخدمات الخاصة بالبستنة وقطع الاشمار وتغليف وتعبئة الفواكه وتقليـــــم وتشذيب الاشجار وكذلك تشغيل وسائل الرى .

٢- الغابات وقطع الاخشـاب :

* الغابات تشمل زراعة الغابات وعمليات المحافظة عليها ، جمع المواد المزروعة ، كالمواد الصمغية التي تسيل من بعض الاشجار عند قطعها والمطـاط والمواد السائلة الاخرى من الاشجار والحشائش والفواكه البرية ولحاء الاشجار وأوراقها والقصب والطحالب والفحم الخشبي المستحضر من حرق الغابـات .

* قطع الاخشـاب تشمل الفعاليات المتعلقة بقطع الاشجار والاخشـــــاب بما في ذلك نقل جذوع الاشجار، مقاولو اجمع الاخشاب ، مقطعوا الاخشـــــاب المختصين بالدرجة الاولى بقطع الاخشاب وانتاج أخشاب الغابات .

٣- الصيد ، القنص وتكثير حيوانات الصيد :

تشمل الفقرة كافة أنواع الصيد لجميع أنواع الحيوانات والطيـــــور وغيرها للاغراض التجارية البحتة . ولايدخل هنا رياضة وهواية الصيد .

٤ - صيد الاسـماك :

تشمل هذه الفعالية صيد الاسماك التجارى في المحيطات ، في الســـواحل بعيدا عن الشواطيء وفي مصبات الانهار بما فيها أساطيل صيد الاســـــماك والسفن والمراكب المختصة بصيد الاسماك . وهذه تشمل صيد الاســـــــماك والحيوانات ذوات القشور ، وعجل البحر ، وجمع الاحراش البحرية والاصـــداف واللؤلؤ والمخار والاسماك الصدفية والسلاحف والاسفنج وغيرها من منتجـــات المحيطات والمنتجات الساحلية . ويدخل ضمن هذه الفقرة ايضا تشغيل حقـــول وأحواض تفريخ الاسماك وحفظها ،حقول الضفادع والاسماك الذهبية ومهاد تربيـــــ"

المحـــار .

من الفقرات الاربعة اعلاه يتضح لنا بأن الانتاج الزراعي يضم انتـــاج كافة الحقول والمزارع والمصايد ومخيمات قطع الاشجار وغيرهامن الموءسسات والانشطة التي تصنف فعالياتها ضمن الفقرات الاربعة المذكورة أعلاه سواءكان تسييرها وادارتها يتم من قبل القطاع الخاص او القطاع العام، ويجب ، عند حساب الانتاج الزراعي لاغراض الحسابات القومية ، ملاحظة النقاط المهمـــة التاليـة :

آ ـ يدخل في الحساب الانتاج الزراعي الضمني للقطاع العائلي من الزراعة والصيد وصيد الاسماك ... الخ .

ب ـ يدخل في الحساب الانتاج الزراعي لجميع المنتجين الذين يعملـــون في مجالات الانتاج الاخرى غير الزراعية .

ج ـ يدخل في الحساب الانتاج الزراعي لجميع المنتجين الزراعيـــــن والمنتجين غير الزراعيين بصرف النظر عما اذا كان ذلك الانتاج لغرض البيع في السوق او لغرض الاستهلاك المباشر .

د ـ يدخل في القطاع الزراعي القيمة المضافة لفعالية انشاء بعـــض الابنية والمنشآت الزراعية (عدا دور السكن) وليس في قطاع التشـــييـد اذا كان الفلاحون هم الذين يقومون بذلك العمل لحسابهم الخاص اما اذا كـان البناء عن طريق العمال المأجورين والمقاولين (أي بعقود) فان القيمـــة المضافة الناجمة عن هذه الفعالية تدخل في قطاع التشييد وليس القطاع الزراعي

هـ ـ على الرغم من أنه يفضل أن يستبعد من الناتج الزراعي جميـــع السلع والخدمات التي تعتبر اضافية او ملحقة للفعالية الرئيسية لهذا القطاع (كحلج الاقطان ونشر الاخشاب) فان الانتاج الاضافي او الملحق يعتبـــر

جزءا من الانتاج في القطاع الزراعي .

وتختلف أنواع الانتاج الملحق في هذا القطاع باختلاف درجة تطور الاقتصاد . ففي الاقتصاد المتخلف حيث يفتقد التخصص فان المزارع يقوم عادة بتأدية خدمات شتى كخزن ونقل انتاجه وحياكة السلال وغيرها من الاعمال التي تسهل عملية ايصال الناتج الى السوق . في حين نجد ان هذه الفعاليات في البلدان المتطورة تقوم بها موءسسات متخصصة في عمليات الخزن او النقل او التوزيع . ومن هذا نستنتج بأن تقسيم الدخل القومي حسب القطاعات المختلفة التي يتولد فيها الدخل ، يتأثر بدرجة كبيرة بالصفة التنظيمية للفعاليات الاقتصادية داخل القطاع الواحد من ناحية ، وبين القطاعات المختلفة من ناحية ثانية .

ثانيا : مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي

ان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي تتمثل بمجموع القيمة المضافة في الزراعة ، وانها تساوى قيمة اجمالي الانتاج ناقصا مجموع مايشترى من السلع الوسيطة من القطاعات الاخرى والمستعملة في مراحل الانتاج . وهذا يساوى مجموع الاجور والارباح والانواع الاخرى من الدخل المستحقة لعوامل الانتاج المستخدمة في الزراعة ، أى الدخل المتولد في القطاع الزراعي .

وقد تكون القيمة المضافة او الدخل المتولد مشتملة على احتياطي استهلاك رأس المال الثابت او صافية منه . كما ويمكن ان تكون القيمة المضافة او الدخل المتولد بسعر تكلفة عناصر الانتاج او بسعر السوق .

واذا اهملنا هنا صافي الدخل الانتاجي من بقية انحاء العالم المتحقق

لهذا القطاع والقطاعات الاخرى فان مجموع القيمة المضافة سيمثل عندئذ الناتج المتحقق ضمن الحدود الاقليمية للبلد ، وهو مايطلق عليه بالناتج المحلي (الجغرافي) .

واستنادا الى توصيات الدائرة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة فان الناتج المحلي بسعر تكلفة عناصر الانتاج هو الذى يتم تقسيمه حسب القطاعات الاحد عشر المذكورة في الجدول المذكور ضمن البحث الثالث وليس الناتج القومي حيث ان الاخير يمثل ، كما اشرنا الى ذلك في فصول سابقة مجموع الناتج داخل البلد وخارجه المتولد من مساهمة عناصر الانتاج المزودة من قبل المقيمين .

وتجدر الاشارة بان احتساب القيمة المضافة الاجمالية ، أى قبل طرح استهلاك رأس المال الثابت ، يسهل كثيرا التقسيم القطاعي للدخل والناتج . لان محاولة احتساب القيمة المضافة الصافية على المستوى القطاعي يعني مواجهة الصعوبات المتعلقة بعملية الاحتساب ذاتها ومايرافقهامن مشكلات نظرية وعملية اضافة الى الصعوبات المتعلقة بكيفية توزيع هذا الاستهلاك بين القطاعات المختلفة . كما ان احتساب القيمة المضافة الاجمالية يعطي نتائج أدق من احتسابها صافية وتسهل عمل المقارنات الدولية ذلك لاننافي هذه الحالة سنتفادى الاختلافات النظرية في المفهوم الحسابي لاستهلاك رأس المال الثابت . وبشكل عام يجب مراعاة بعض القواعد عند حساب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي والتي يمكن ان نجملها فيما يلي :

١- اذا كان المنتج الزراعي يبيع انتاجه من بعض انواع الحاصلات الزراعية الى مؤسسة حكومية تقوم بدورها باعادة البيع الى الجمهور بأسعار تقل عن سعر الشراء فان الفرق بين السعرين يعتبر اعانة مستلمة من قبل المؤسسة الحكومية وليس المنتج الزراعي . وبعبارة اخرى فان

قيمة انتاج هذا المنتج يكون بالاسعار المستلمة من قبله فعلا .

٢- ان اغلب الضرائب غير المباشرة المدفوعة من قبل المنتجين الزراعيين تتمثل في ضرائب العقار وضريبة الارض وضريبة الماء والضرائب المدفوعة على وسائط النقل المستخدمة للاغراض الزراعية .

٣- عند حساب القيمة المضافة او الدخل المتولد في القطاع الزراعي يجب التمييز بين هذا الدخل وبين مايستلمه الافراد المشتغلون في مهنة الزراعة من دخول . اذ بالرغم من أهمية معرفة مقدار الدخول المستلمة بصرف النظر عن القطاع الذى تولد فيه الدخل لبعض التحليلات الاقتصادية كمعرفة مستويات دخول السكان المشتغلين بالزراعة والسكان المشتغلين في الانشطة الاقتصادية الاخرى ، فان هذا التقسيم سوف لايعكس لنا قيمة الانتاج حسب فروع النشاط الاقتصادى الذى نعنيه عند تقسيم الناتج المحلي حسب القطاعات التي يتولد فيها ذلك الناتج .

فاذا افترضنا ان مجموعة من الافراد يعملون في القطاع الزراعي أيام الحصاد ويستلمون مقابل ذلك أجورا معينة . وبعد انتهاء الموسم يذهبون للعمل في بعض المصانع فان دخلهم السنوى سيكون مجموع الاجور المستلمة من القطاعين الزراعي والصناعي . غير ان دخلهم هذا لاغراض حسابات الناتج المحلي حسب فروع النشاط الاقتصادى الذى نحن بصدده الآن وكما هو مذكور في الجدول السابق ، يعتبر متولدا في قطاعين : الزراعة والصناعة .

٤- القاعدة الرابعة هي انه يدخل في حساب الناتج القومي الانتاج الزراعي بكافة أشكاله سواء تم تبادله في السوق أو لم يتم ذلك ،وسواء كان الانتاج من قبل المنتجين الزراعيين او من غيرهم . وهذا يعني بأن الانتاج الزراعي لغرض الاستهلاك المباشر يدخل في الحساب . غير ان المشكلة

التي نشور حول هذه النقطة هي كيفية تسعير الكميات المستهلكة استهلاكا مباشرا وهذا ما سنبحثه بعدئذ .

٥ - الموجودات الثابتة المنتجة من قبل الموءسسة او المشروع لغرض الاستعمال داخل الموءسسة او المشروع يجب ان تعتبر، كما أشرنا الى ذلك سابقا، جزءا من انتاج تلك الموءسسة ويجب ان تكون بسعر التكلفة الحقيقية للمواد الاولية زائدا مقدار الاجور المدفوعة فعلا للقيام بذلك العمل . أى أنه في حالة عدم دفع أجور فلا يجوز اضافة أجور مخمنة على الكلفة . ولاجل الوصول الى القيمة المضافة يتم طرح قيمة المواد الاولية المشتراة من قيمة الانتاج .

واذا نظرنا الى هذا الانتاج من زاوية تكوين رأس المال فان قيمة ذلك تقاس بالكلفة على المنتجين . وعليه فان المساكن التي يقوم بانشائها المزارعون انفسهم تسعر بتكلفتها عليهم ولكن القيمة المضافة في هذه الحالة لا تدخل في قطاع الزراعة بل في قطاع التشييد .

وطبيعي أن تقييم الموجودات التي يقوم بصنعها او انشائها المزارعون أنفسهم قد يكون بطرق اخرى غير ماذكرناه أعلاه . فمثلا هناك بعض الدول التي لا تحتسب قيمة المواد الاولية والاجور المدفوعة فحسب بل تضيف مبلغا مخمنا كأجور للعمل المجاني . او ان يتم تقييم هذه الموجودات بكلفة موجودات مماثلة تم بناوءها او صنعها تجاريا. غير ان اتباع هذه الطريقة الاولى المستندة على استبعاد كلفة الاعمال المجانية وهوما اوصت به الاءمم المتحدة .

٦- ان حساب القيمة المضافة او الدخل المتولد في القطاع الزراعي يتطلب استبعاد القيمة المضافة المتحققة من فعاليات أخرى يقوم بها المزارعون . فمثلا اذا كان المزارع يقوم بنقل انتاجه الى السوق المحلية للبيع فان هذا

المزارع يقوم في الحقيقة بعملية النقل والتوزيع اضافة الى نشاطه الزراعي وان الطريقة المثلى هي فصل القيمة المتولدة من عملية النقل وادخالها في قطاع النقل والمواصلات ، وفصل القيمة المضافة من عملية التوزيع وادخالها في قطاع تجارة الجملة والمفرق . ولكننا في الواقع لانستطيع ان نفصل هاتين الفعاليتين عن نشاط المزارع الاصلي وهو الزراعة ، اذ ان عملية الفصل تتطلب من الباحث كثيرا من الافتراضات التي قد توقعه في اخطاء لامبرر لها .

ثالثا : الطرق العملية لاحتساب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي

لتقدير مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي المتمثلة في القيمة المضافة او الدخل المتولد في ذلك القطاع يمكن اتباع طريقتين : اولاهما هي طريقة الدخل ، وثانيتهما هي طريقة الانتاج .

الطريقة الاولى : طريقة الدخل

ان اتباع هذه الطريقة يتطلب توفر مصادر احصائية دقيقة عن الدخول وهذه المصادر هي السجلات الحسابية للمزارع وسجلات ضريبة الدخل والانواع الاخرى من الضرائب اضافة الى المعلومات الاحصائية المكملة لها . لذا فان اتباع هذه الطريقة مقتصر على الدول المتقدمة ويصعب تطبيقها على الدول النامية حيث تنخفض فيها مستويات الدخول وترتفع فيها معدلات الاعفاء الضريبي قياسا بتلك المستويات وبالتالي تفقد الطريقة مصدرا احصائيا مهما لتطبيقها الا وهي سجلات الضريبة . ويمكن تلخيص الاسس الحسابية المتبعة عمليا في بعض الدول المتقدمة بالنقاط التالية :

١- دخل المنظم الزراعي :

ويعتبر هذا الدخل من الدخول الصعبة القياس نظرا لتعدد انواعه وكثرة المعاملات غير النقدية التي يحتويه . ويمكن ان نميز في التطبيق ثلاث طرق للتوصل الى هذا الدخل :

آ - الطريقة الاولى هي استخدام الاحصاءات الضريبية ان امكن .ولكننا يجب ان نتذكر باستمرار احتمال اختلاف تعريف الدخل للاغراض الضريبية وتعريفه لاغراض المحاسبة القومية . فمتى ما استخدمت الاحصاءات الضريبية لابد من تعديل الارقام لجعلها منسجمة مع تعريف الدخل المتولد في القطاع الزراعي من الفعاليات الزراعية وليس مجموع الدخل الخاضع للضريبة والذى قد يكون جزء منه متولدا من نشاط قام به المزارع في قطاع آخر .

ب - الطريقة الثانية وهي المتبعة في الولايات المتحدة وكندا ، تتضمن تركيب حساب يبين مدخولات ومصروفات المزارع مستخدمين كافة الاحصاءات المتوفرة وخاصة الاحصاءات الزراعية وغيرها من البيانات ذات العلاقة بالانتاج والتوزيع بما في ذلك استخدام الاستمارات الاحصائية المرسلة الى المزارعين والتجار .

ج - الطريقة الثالثة تعتمد على احتساب معدل للدخل الناجم في القطاع الزراعي لكل مالك او موءسسة او شركة تعمل في الحقل الزراعي ومن ثم ضرب هذا المعدل بعدد الملاك او الموءسسات او الشركات ذات العلاقة . وتعتبر الاحصاءات الزراعية واحصاءات السكان أهم مصدر لمعرفة عدد الموءسسات والشركات والملاك العاملين في الحقل الزراعي .

٢- الاجور والرواتب :

تعتبر احصاءات ضريبة الدخل والاحصاءات الخاصة بالضمان الاجتماعي اهم المصادر لمعرفة مجموع الاجور المدفوعة للعمال الزراعيين . غير ان اغلب الدول النامية لا تتوفر فيها مثل هذه المعلومات لعدة أسباب أهمها انخفاض مستويات الدخول الزراعية عن الحد الادنى للاعفاء الضريبي وعدم شمول الضمان الاجتماعي للعمال الزراعيين . لذلك فان الاجور والرواتب المدفوعة في مثل هذه الحالات يتم احتسابها بضرب عدد العمال الزراعيين بمعدل محتسب للاجر .

٣- الايجار الصافي ، الفوائد ، احتياطي استهلاك رأس المال :

لاجل الوصول الى مجموع الدخل المتولد من الفعاليات الزراعية لابد من اضافة صافي الايجار والفوائد واحتياطي استهلاك رأس المال الى النوعين السابقين من الدخول الزراعية ، كما ويجب ملاحظة النقاط التالية عند حساب هذه الفقرة :

آ - الايجار هنا يشمل فقط الدخل الناجم من استعمال الاراضي والابنية في الزراعة ،ولاتشمل القيمة الايجارية للمساكن الزراعية سواء تم ايجارها او اشغلت من قبل صاحبها المزارع لان ايجارات دور السكن بكافة اشكالها تدخل ضمن القطاع المسمى " ملكية دور السكن " .

ب - وكنتيجة لما ورد في الفقرة (آ) فان الفوائد المدفوعة عن رهن دور السكن الزراعية لا تعتبر دخولا متولدة في الزراعة .

ج - الايجارات والفوائد التي يستلمها الملاك الزراعيون من القطاعات الاخرى تشكل جزءا من الدخول المتولدة في تلك القطاعات وليس القطاع الزراعي.

وان هذا الامر يتسق تماما مع معاملتنا للايجارات والفوائد المدفوعة الى القطاعات الاخرى عن استخدام الاملاك والقروض في قطاع الزراعة ، حيث تعتبر هذه المبالغ دخولا متولدة في القطاع الزراعي وليس القطاعات المستلمة لها .

د - وكنتيجة لما ورد أعلاه فان كلفة الترميم والتصليح وأجور التأمين والضرائب والاندثار المتحققة على دور السكن الزراعية يجب ان تدخل في قطاع " ملكية دور السكن " وليس في القطاع الزراعي . اما اكلاف الترميم والتصليح واجور التأمين والضرائب والاندثار المتحققة على الاملاك الزراعية (عدا دور السكن) فتدخل في القطاع الزراعي بالرغم من ان من تحملها قد لا يكون مالكا زراعيا .

ان أهم المصادر الاحصائية لحساب الايجارات هي المسوحات الزراعية والاحصاءات الزراعية الدورية والمسوحات التي تجرى لمعرفة كلفة الانتاج وكذلك احصاءات الملكية والملاك اضافة الى البيانات الضريبية ذات العلاقة .

اما بالنسبة للفوائد فان احتسابها يتم عادة عن طريق ضرب مقدار الديون بمعدلات أسعار الفائدة . ويتم معرفة مقدار الديون من مصادر احصائية عديدة كالعينات او الاحصاءات الزراعية الفعلية وتقارير المصارف وغيرها .

الطريقة الثانية : طريقة الانتاج

تعتبر طريقة الانتاج ، وهي التي أشرنا اليها في البحث السابق ، من اكثر الطرق شيوعا واستعمالا في حساب الدخل المتولد من الفعاليات الزراعية حيث يتم اولا حساب القيمة الاجمالية للانتاج لكل نوع من انواع الانتاج الزراعي سواء كان ذلك الانتاج محاصيل زراعية او انتاجا حيوانيا او انتاج الغابات او الصيد وغير ذلك من انواع الانتاج الزراعي . وبعد

ذلك يتم حساب كلفة المستخدمات من المواد الاولية المستخدمة في الانتاج لتطرح من القيمة الاجمالية للانتاج وصولا الى القيمة المضافة .

وجدير بالاشارة بأن نطاق استخدام هذه الطريقة في احتساب القيمة المضافة تختلف من بلد لآخر تبعا لمدى توفر البيانات الاحصائية والفترات الزمنية التي تغطيها والطرق التكنيكية المطبقة في حساب الانتاج والمستخدمات ولكنه وبشكل عام، يمكن تلخيص أهم الاسس الحسابية المتبعة في تطبيق هذه الطريقة بالنقاط التالية :

ا- احتساب القيمة الاجمالية للانتاج :

في احتساب القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي يمكن تمييز ثلاث طرق هي:

T - الطريقة المباشرة لحساب كميات او قيمة الانتاج :

تتبع هذه الطريقة الدول المتقدمة في حساب كميات او القيام بعض انواع السلع الزراعية عندما تكون تلك السلع جميعها او القسم الاعظم منها اما خاضعة لسيطرة الحكومة او خاضعة لضرائب معينة او تكون معدة للتصدير او تمر خلال بعض القنوات التجارية المعروفة .

وفي هذه الحالة تكون احصاءات التجارة الخارجية والتجارة الداخلية وحسابات الحكومة أهم المصادر التي تستقى منها المعلومات ، فمثلا يتم تقدير كميات او القيام اللحوم الحيوانية من خلال المجازر التي تستقبل الحيوانات للذبح ، او تقدير كميات واقيام بعض انواع الفواكه عندما تكون جميعها او معظمها معدة للتصدير فقط .

ب – طريقة الاعتماد على التعدادات الزراعية والمسوحات الاحصائية :

تحتسب قيمة الانتاج في كثير من الدول ، وبالاخص الدول النامية بالاعتماد على التعدادات الزراعية التي تجرى بين حين وآخر. وكذلك بالاعتماد على الاحصاءات الزراعية المستندة على العينات الاحصائية. حيث تحتوى تلك التعدادات والاحصاءات على معلومات تفصيلية عن مساحة الاراضي المزروعة ومعدل انتاج الدونم او الهكتار من المحاصيل الحقلية المختلفة ومعدلات سقوط الامطار وطريقة الرى المستخدمة وعدد المواشي والاشجارالمثمرة ومعدل الانتاج السنوى لكل شجرة ، الى غير ذلك من المعلومات التي تشكل قاعدة جيدة للحساب . ولقد اتبعت دول كثيرة طرقا غير مباشرة في تقدير بعض أنواع الانتاج الزراعي والانتاج الحيواني نظرا لعدم توفر المصادر الاحصائية المباشرة . ففي حسابات الدخل القومي الاسباني لعامي ١٩١٤ و ١٩٢٣ وحسابات الدخل القومي اليوناني لسنة ١٩٢٩ اعتبرت قيمة الانتاج الحيواني مساوية لنصف قيمة تلك المواشي .

ج – طريقة الاعتماد على بحوث ميزانية العائلة :

تستخدم هذه الطريقة عند عدم توفر البيانات المباشرة عن بعض انواع منتجات القطاع الزراعي اذيحتسب معدل استهلاك الفرد الواحد او العائلة الواحدة من منتوج معين ثم يضرب في عدد السكان او عدد العوائل وصولا الى الكمية المستهلكة . فمثلا تستخدم ميزانيات العائلة في تقدير كمية البيض واللحوم والحليب والبطاطا المستهلكة من قبل السكان وبعدئذ يتم تعديل الكميات المستهلكة للتغير في المخزون السلعي وللاستيرادات والصادرات منها وكذلك الكميات الداخلة في تعليب الاغذية وغيرها .

٢- احتساب كلفة المستخدمات :

لاجل الوصول الى القيمة المضافة في القطاع الزراعي يجب علينا احتساب كلفة المستخدمات وطرحها من القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي على ان تكون تلك المستخدمات هي المواد الاولية المستخدمة في الانتاج الزراعي للفترة الزمنية التي يغطيها حساب الناتج القومي وهي سنة غالبا . وبعبارة اخرى فان المستخدمات التي تطرح من القيمة الاجمالية هي المستخدمات المستعملة خلال الاثني عشر شهرا التي يشير اليها الدخل القومي ، وهذا يعني:

آ - ان كلفة المستخدمات المستعملة في فترة سابقة لانتاج السنة الحالية لا تؤخذ بنظر الاعتبار .

ب - ان كلفة المستخدمات المستعملة في الفترة الحالية لانتاج السنة القادمة تؤخذ بنظر الاعتبار وتعتبر جزءا من مستخدمات الانتاج الحالي .

ان هذه الطريقة الحسابية في معاملة المستخدمات قد تثير بعض المشكلات البسيطة في الحالات التي لا تتطابق فيها السنة الزراعية مع السنة الحسابية ، غير ان ذلك لايؤثر كثيرا على دقة الارقام النهائية بالاخص عندما يتسم النمط الزراعي بالاستقرار. ويمكن ان نميز طريقتين لتقدير كلفة المستخدمات :

آ - استخدام البيانات الاحصائية المنشورة في التعدادات الزراعية عن كلفة المستخدمات .

ب - احتساب النسبة المئوية لكلفة المستخدمات من القيمة الاجمالية للانتاج في ضوء المعلومات السابقة .

ملاحظات عامة :

١- ان الطرق التي ذكرناها اعلاه عن تقدير القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي انصبت معظمها على الانتاج الزراعي من المحاصيل الحقلية . غير انه لابد من التأكيد بأن تطبيقها ينسحب ايضا على الفعاليات الاخرى التي يشتمل عليها القطاع الزراعي كالغابات والانتاج الحيواني وصيد الاسماك . ولكن تطبيق الطرق اعلاه لتقدير قيمة المحاصيل الحقلية يعطي نتائج اكثر دقة من النتائج التي نحصل عليها عند تطبيقها على بقية فعاليات القطاع خاصة فيما يتعلق بالصيد وصيد الاسماك ، حتى ان بعض الدول تلجأ في تقدير القيمة الاجمالية لصيد الاسماك الى طرق مبسطة جدا تنحصر في ضرب عدد صيادي السمك في المعدل السنوي لقيمة مايصطاده الصياد الواحد .

٢- ان حساب صافي التغير في المخزون السلعي من المنتجات الزراعية يتم وفق الاسس الموضحة سابقا مع بعض الاستثناءات البسيطة ومنها ان الزيادة في حجم الغابات نتيجة النمو الطبيعي لا تدخل في حساب تغير المخزون ، كما ان المحاصيل الحقلية غير المحصودة لا تعتبر جزءا من المخزون .

٣- ان الاسعار التي تستخدم في تقييم كميات الانتاج يجب ان تعكس قدر المستطاع الاسعار الفعلية التي يستلمها المنتج الزراعي . وفي التطبيق فان اغلب الدول تختلف في اختيار معدلات الاسعار وفقا لطبيعة القطاع الزراعي والعلاقات الاقتصادية السائدة فيه . الا ان المبدأ الرئيسي يجب ان يكون ضرورة اختيار معدلات الاسعار السائدة في جميع انحاء القطر خلال السنة .

رابعا : تقويم الانتاج الضمني

الانتاج الضمني يقصد به الانتاج المستهلك مباشرة من قبل المنتجين . وحيث ان الاستهلاك المباشر يعني عدم دخول الانتاج السوق للتبادل فانه لغرض اكتمال شمولية الحسابات لابد من تقويم او تسعير ذلك الانتاج وادخال صافي قيمته في الناتج القومي .

وتظهر أهمية هذا الامر في القطاع الزراعي بشكل خاص وفي الدول النامية بشكل جلي حيث يكون الانتاج الضمني نسبة عالية من مجموع الانتاج في القطاع الزراعي . ويمكن القول مبدئيا بأن تقويم الانتاج الضمني يتم باحدى طريقتين :

آ ـ تقويم الكميات المستهلكة بالاسعار التي كان المزارع سيحصل عليها فيما لو باع انتاجه . وهذا السعر غالبا هو السعر السائد خارج حدود المزرعة .

ب ـ تقويم الكميات المستهلكة بالاسعار التي كان المزارع سيدفعها فيما لو اشترى ذلك الانتاج من السوق . وهي غالبا ماتكون أسعار البيع بالمفرق .

لقد طبقت الطريقتان المذكورتان في كثير من حسابات الناتج القومي للدول النامية مثل نايجيريا ولبنان ومصر والعراق . غير انه يمكن تمييز طريقة ثالثة للتقويم تقف بين الطريقتين السابقتين وهي استعمال اسعار الحصاد ، اى الاسعار السائدة للانتاج المستهلك مباشرة وقت الحصاد في أقرب سوق يرسل اليه الفلاحون انتاجهم للبيع ، والتي تمثل في الواقع اسعار الجملة لذلك الانتاج .

ويجب ان نلاحظ بأن اسعار المفرق وأسعار الجملة لا ينسجمان مع

طريقة التسعير المعيارية المستخدمة في التقويم حاليا والتي توصي بهـــا الدائرة الاحصائية للأمم المتحدة . وسبب عدم الانسجام يعود الى عـــدة عوامل منها أن تقويم الانتاج الضمني بالاسعار السائدة خارج حدود المزرعة لا تعكس الكلفة الحقيقية لذلك الانتاج فيما لو اضطر المزارع شراء الانتاج من السوق حيث ان السعر يشمل ايضا كلفة النقل وحصة الوسطاء وغيرها . كما ان سعر حدود المزرعة قد لايكون له أي وجود في أغلب الدول النامية حيث يقوم المزارع نفسه بنقل انتاجه الى اقرب سوق دون ان يتمكن الباحث من فصل كلفة النقل وغيره من سعر حدود المزرعة .

وبشكل عام فان الدائرة الاحصائية للأمم المتحدة توصي بتقويم الانتاج المستهلك مباشرة بالاسعار التي يبيع بها المنتج ، وان لم يكن ذلك المنتج بائعا فبالاسعار التي يبيع بها منتج آخر للسلع المماثلة في نفس المنطقة او في مناطق مجاورة .

خامسا : المشكلات الرئيسية في تقدير انتاج المحاصيل الحقلية في الدول النامية

تلجأ الدول النامية في حساب الانتاج الزراعي وبالاخص المحاصيل الحقلية الى اتباع طريقة الانتاج التي تكلمنا عنها أعلاه وذلك لعدم امكانيـــة تطبيق طريقة الدخل للاسباب التي سبق ذكرها . ولكن حتى في تطبيقهـــا لطريقة الانتاج فانها تواجه صعوبات كثيرة تتركز حول طبيعة البيانـــات الاحصائية المتوفرة عن انتاج المحاصيل الحقلية والتي يمكن اجمالها فـــي ثلاث مشاكل رئيسية هي :

١- المشكلة الاولى تتعلق بدرجة دقة احصاءات الانتاج الزراعي .

٢- المشكلة الثانية هي مدى شمول احصاءات الانتاج الزراعـــي .

٣- المشكلة الثالثة هي عدم توفر الاحصاءات لبعض أنواع الانتاج الزراعي .

* درجة دقة الاحصاءات :

لمواجهة الصعوبات الناشئة عن عدم دقة البيانات الاحصائية يلجأ محاسبو الدخل القومي في الدول النامية الى محاولات عديدة للتوصل الى مجموع الانتاج باستخدام موءشرات مباشرة وغير مباشرة . غير ان المشكلة الاولى هي من المشاكل التي لا يعتبر حلها بالبساطة التي قد يتصورها البعض فبخلاف الدول المتقدمة يعتبر الغرض الاول من انتا مواد الغذائية في الدول النامية الاستهلاك المباشر لها وهذا يعني بطبيعة الحال عدم مرور ذلك الانتاج خلال قنوات التسويق التي يمر بها الانتاج المماثل في الدول المتقدمة . ليس هذا فحسب بل أن الجزء المسوق من ذلك الانتاج لا يتم من خلال موءسسات تسويقية كبيرة بل بواسطة عدد كبير جدا من الوسطاء او المزارعين أنفسهم مما يجعل من مسألة توفر المعلومات او امكانية جمع تلك المعلومات أمرا صعبا جدا . لذا فان المعلومات الرسمية المتوفرة عن الانتاج الزراعي (المحاصيل الحقلية) لا تعكس بصورة دقيقة حجم الانتاج الفعلي ، ولابد للباحث اللجوء الى مصادر مختلفة لتدقيقها وتقدير صحتها . ومن هذه المصادر استخدام المعلومات المتوفرة عن الاستهلاك ومقارنتها ببيانات الانتاج . غير ان هذه الطريقة لا تعتبر، من وجهة نظرنا، طريقة صحيحة لثلاثة أسباب هي :

١- السبب الاول هو عدم دقة احصاءات كميات الانتاج أصلا يجعلنا نشك في صحة احصاءات الاستهلاك من حيث الشمول .

٢- ان قياس الانتاج يختلف عن قياس الاستهلاك ، سواء من حيث القيمة

او الكمية ،لان الاخير يتضمن الاستيرادات والاول يشتمل على الجزء المصدر من الانتاج الى الخارج . وطبيعي ان الكميات المستوردة لا تنعكس في احصاءات الانتاج كما أن الكميات المصدرة لا تظهر في احصاءات الاستهلاك . يضاف الى ذلك فان جزءا من الانتاج المحلي قد يذهب الى الصناعات الغذائية ولا ينعكس في أرقام الاستهلاك المباشر .

٣- عندما تكون احصاءات الانتاج معتمدة على القيمة فقط وليس على الكميات فان على الباحث ان يتذكر دوما بأن هذه القيمة تعكس الاسعار التي يستلمها المزارعون في حين تعكس احصاءات الاستهلاك الاسعار التي يدفعها المشترون . وهنالك فرق بين السعرين يتمثل في تكلفة النقل والتخزين والتوزيع ، كما ان وجود الضرائب غير المباشرة والاعانات على الانتاج سيزيد من الفرق بين السعرين . فالضرائب غير المباشرة على الاستهلاك ستزيد الفرق بين سعر البيع بالمفرق وسعر حدود المزرعة . اما الاعانات المدفوعة للمزارعين فستجعل الفرق بين السعرين أقل من الفرق الحقيقي .

ولابد من الاشارة الى ان المعلومات الاحصائية المتوفرة عن حجم الاستهلاك من المواد الغذائية تستقى في معظمها من بحوث ميزانيات العائلة التي تجرى بين حين وآخر. غير ان الاعتماد على مثل هذه الميزانيات كمؤشر لقياس حجم الانتاج له بعض العيوب التي يمكن تلخيصها بالآتي :

آ - ان بحوث ميزانيات العائلة تقتصر على طبقة معينة من السكان ومن مستوى معين من الدخل ، كأن يكون البحث مقتصرا على العمال والموظفين الذين يستلمون دخولا شهرية لاتتجاوز مبلغا معينا ، او قد تكون مقتصرة على منطقة معينة ، وهي في كلتا الحالتين لا تشمل كافة طبقات الشعب ولا جميع مناطق القطر .

ب - ان الهدف الرئيسي من بحوث ميزانيات العائلة هو الحصول على اوزان

لتركيب الارقام القياسية لاسعار المفرق ، وهي لذلك لا تجرى في فترات زمنية منتظمة . وهذا يعني بأن بيانات ميزانيات العائلة لا تشير الى نفس الفترة الزمنية التي يشير اليها الدخل القومي .

ج ـ ان مصروفات العائلة التي تجمع عنها البيانات تشير الى فترة زمنية محددة وهي غالبا ماتكون مصروفات فصلية قد لا تتطابق فتراتها مع الفترات التي يحتسب الانتاج الزراعي لها .

* مدى شمول الاحصاءات الزراعية او عدم توفرها :

ان المشكلة الثانية والثالثة التي تعاني منها الاحصاءات الزراعية في البلدان النامية هي عدم شمولها لجميع أنواع الانتاج الزراعي او عدم شمولها للانتاج من بعض أنواع المحاصيل الزراعية او لجميع المساحات المزروعة من ذلك الانتاج . فمثلا قد تكون الاحصاءات مشتملة على محصول الحنطة لثلاثة أرباع مساحة القطر وليس القطر كله لسبب من الاسباب ، او انها تشمل جميع المساحات المزروعة ولكن أرقام الانتاج لاتشمل جميع تلك المساحات . وفي هذه الحالات لابد للباحث من اللجوء الى بعض الوسائل الاحصائية والحسابية للتوصل الى أرقام مجمل الانتاج . ومن هذه الوسائل :

آ ـ الحصول على معدل كمية انتاج الهكتار الواحد من محصول معين وذلك بالرجوع الى البيانات السابقة ، او بالاعتماد على آراء الخبراء والفنيين ومن ثم ضرب هذا المعدل في مساحات المناطق التي يشملها الاحصاء ثم ضرب الناتج بمعدل سعر الطن الواحد من ذلك الانتاج .

ب ـ محاولة الحصول على معدل قيمة انتاج الهكتار الواحد من محصول معين ومن ثم ضرب معدل القيمة في المساحات التي لم يشملها الاحصاء .

جـ - بالنسبة لانتاج اللحوم يحتسب معدل استهلاك الفرد الواحد من اللحوم مضروبا بعدد السكان ثم تعديل الرقم للصادرات والواردات المبينة في احصاءات التجارة الخارجية . اما الاسماك فيتم احتساب الانتاج بطريقة غير مباشرة هي ضرب مساحة المياه المعدة لصيد الاسماك في معدل الصيد في المساحات سنويا ، او معدل استهلاك الفرد الواحد من الاسماك مضروبا بعدد السكان . وقد استخدمت هذه الطرق جميعها في حسابات الدخل القومي الهندى للفترة ٠٩٢٥ - ١٩٢٩ وللفترة ١٩٣١ - ١٩٣٢ .

ان بحثنا للصعوبات التي تواجهها الدول النامية في حساب قيمة الانتاج الزراعي لبعض المحاصيل الحقلية او للانواع الاخرى من انتاج القطاع الزراعي لا يعني عدم امكانية التوصل الى حساب القيمة المضافة ولو تقديرا ، لذلك القطاع المهم اذ ان وجود احصاءات تقديرية هي خير من عدم توفرها ولكن المهم في الامر هو التأكيد المستمر على أهمية جمع البيانات الدورية عن أنواع الانتاج المختلفة ومقارنتها مع مصادر أخرى زيادة في الدقة ووصولا الى نتائج أقرب الى الواقع .

البحث الخامس

القيمة المضافة في القطاعات الاخرى(١)

ان طرق احتساب القيمة المضافة في القطاع الزراعي التي تناولناها بالشرح في البحث السابق يمكن ان تعتبر دليلا يسترشد به في القطاعات الاقتصادية الاخرى ، مع بعض التعديلات البسيطة المتعلقة بطبيعة القطاع ونطاق شموله وطبيعة المعلومات الاحصائية المتوفرة عن اجمالي الانتاج والمستخدمات في كل قطاع على انفراد .

وعليه فطريقة الدخل في حساب المساهمة القطاعية في الناتج القومي او المحلي والتي أشرنا اليها في البحث السابق تدلنا على كيفية استخدام البيانات المماثلة في صناعات اخرى وخاصة في وحدات انتاج الخدمات . ليس هذا فحسب بل يمكن تطبيق هذه الطريقة في الصناعات الصغيرة حيث تقل عنها او تنعدم الاحصاءات الدقيقة فيما يتعلق باجمالي الانتاج ومستخدماته ففي كثير من الدول كسيلان والهند تستخدم طريقة الدخل لتقدير القيمة المضافة في تلك الصناعات وذلك بضرب عدد الاشخاص العاملين فيها بمعدل القيمة المضافة لكل فرد .

ان تطبيق طريقتي الدخل والانتاج في حساب القيمة المضافة للقطاعات المختلفة عدا الزراعة تتوقف بطبيعة الحال على طبيعة المصادر الاحصائية المتعلقة بكل قطاع وهي التي تحدد الباحث في اتباع احداهما او كليهما . وفي هذا الفصل سنتناول باختصار الطرق العملية المتبعة في حساب القيمة المضافة للقطاعات المختلفة مبينين حدود كل قطاع حسب توصيات الامم المتحدة وفق الترتيب التالي :

(١) نقصد بالقطاعات الاخرى ، القطاعات الوارد ذكرها سابقا عدا قطاع الزراعة الذى تكلمنا عنه في البحث السابق .

اولا : قطاع التعدين والمقالع .

ثانيـــا : قطاع الصناعة التحويلية .

ثالثـــا : قطاع التشييد والبنـــاء .

رابعـــا : قطاع الكهرباء والماء والغاز .

خامســا : قطاع النقل والمواصلات والتخزين .

ســادســا : قطاع التجارة .

ســابعـــا : قطاع الادارة العامة والدفـــاع .

ثامنـــا : قطاع البنوك والصيرفة والتأمين والاعمال العقارية .

تاســعا : قطاع ملكية دور السكن .

عاشـــرا : قطاع الخدمـــات .

اولا : قطاع التعدين والمقالع

يضم هذا القطاع الفعاليات الاقتصادية المذكورة في التصنيف القياســـي الدولي والتي تشمل مايلي :

آ ـ استخراج الفحم الحجرى .

ب ـ استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي .

ج ـ استخراج خامات الحديد .

د ـ قلع الاحجار والطين والصخور وحفر الرمال .

هـ ـ استخراج الملـح .

و ـ أنواع أخرى من التعدين وقلع الاحجار غير المصنفة في مكان اخر.

ان الدول التي يلعب قطاع التعدين والمقالع فيها دورا كبيرا في الانتاج القومي تكون الاحصاءات عن الانتاج والاستخدام متوفرة فيها وشاملة . وفي

الدول النامية المنتجة للنفط تكون النسبة العظمى من فعاليات قطاع التعدين والمقالع مقتصرة على انتاج النفط الخام مع نسبة ضئيلة للانواع الاخرى من الانتاج . وفي العادة تقوم الشركات المنتجة للنفط هناك بنشر الاحصاءات الكثيرة عن كميات النفط المستخرج والمصدر والمستهلك محليا مع أسعار الطن الواحد ومقدار الاجور والرواتب المدفوعة في الداخل والخارج ، وغير ذلك مما يتطلبه العمل الحسابي من معلومات .

ثانيا : قطاع الصناعة التحويلية

الصناعة التحويلية يقصد بها التحويل الميكانيكي او الكيماوي للمواد العضوية وغير العضوية الى مواد اخرى جديدة سواء تمت هذه العملية بواسطة المكائن او يدويا ، وكذلك سواء تمت في المصانع او في البيوت ، وسواء بيعت هذه المنتجات بالجملة او بالمفرق .

وتعتبر عمليات تجميع الاجزاء المصنوعة للحصول على منتج صناعي صناعة تحويلية باستثناء الحالات التي تدخل ضمن قطاع التشييد مثل تجميع بعض الاجزاء التي سبق صنعها وتحويلها الى جسور او خزانات للماء وتركيب أنابيب المجاري والتدفئة المركزية وغيرها مما سيأتي ذكرها عند الكلام عن قطاع التشييد وبشكل عام يجب ملاحظة النقاط التالية عند تصنيف الفعاليات الخاصة بالصناعة التحويلية لاغراض الحسابات القومية :

١ـ لا تعتبر فعاليات المؤسسات المختصة بتركيب وتصليح المعدات المنزلية الرئيسية كالموالد والثلاجات والغسالات وغيرها صناعة تحويلية بل تدخل في قطاع الخدمات ضمن مجموعة خدمات التصليح .

٢ـ في حالة تجميع وتركيب الآلات والمعدات التي تنجز بصورة خدمات

ملحقة ببيع البضائع بواسطة المؤسسات المختصة في الصناعات التحويلية أو تجارة الجملة او المفرق فتصنف مع الفعاليات الرئيسية للمؤسسة التي تقوم بذلك .

اما فيما يتعلق بالمؤسسات المختصة بتصليح الآلات والمعدات الصناعية والتجارية والمكتبية ومايماثلها فتصنف بصورة عامة بنفس المجموعة من الصناعات التحويلية .

٣- خدمات التصليح التي تنجز بواسطة المؤسسات المختصة بصناعة معينة تدخل في نفس مجموعة الصناعة المختصة بالبضاعة المعينة ذاتها . اما اذا صاحب التصليح تغيير كبير او تعديل جوهري او شمل اعادة الانشاء لاي نوع من أنواع البضاعة فانها تعتبر فعالية صناعة تحويلية وليس فعالية تصليح .

عند حساب القيمة المضافة في الصناعة التحويلية فانه يمكن تقسيم المصادر الاحصائية المتوفرة عن القطاع الصناعي في معظم الدول النامية الى صنفين : احصاءات دورية منتظمة عن الصناعات التي يشتغل فيها عشرة عمال او عشرون عاملا فاكثر، والصناعات التي يعمل فيها عامل واحد الى تسعة عمال اضافة الى الصناعات البيتية الصغيرة . وبالرغم من قلة عدد الوحدات الصناعية في المجموعة الاولى فان مساهمتها في الانتاج الصناعي تفوق الى حد كبير مساهمة الوحدات التي تضمها المجموعة الثانية . ويتم حساب القيمة المضافة للمجموعة الاولى من الاحصاءات الصناعية الدورية التي تشتمل على اكثر البيانات اللازمة . وجدير بالذكر هنا بأن هذه الاحصاءات لا تشمل فقط الصناعات التحويلية حسب التعريف الدولي لها بل تشمل كذلك قطاعات الكهرباء والماء والغاز وقطاع التشييد . أي أن الاحصاء الصناعي يعتبر ايضا من المصادر المهمة في حساب القيمة المضافة لهذه القطاعات اضافة لقطاع الصناعة التحويلية . كما ان كون أغلب هذه الصناعات كبيرة

يهيىء مصدرا للمعلومات غير الاحصاءات الصناعية ألا وهي الميزانيات السنوية لتلك الصناعات . ومما يسهل العمل الحسابي من زاوية توفر المعلومات كون هذه الصناعات تقام وتدار من قبل القطاع العام في أغلب الدول .

اما بالنسبة للصناعات الصغيرة فيمكن التوصل الى القيمة المضافة بعدة طرق تكمل بعضها البعض . فمثلا تتوفر بعض الاحصاءات عن تلك الصناعات لفترات زمنية متباعدة اضافة الى امكانية اللجوء الى طريقة العينات لايجاد العلاقة بين اجمالي الانتاج وصافي الانتاج ، ومن ثم احتساب معدل القيمة المضافة للعامل الواحد مضروبا في عدد العمال في تلك الصناعات . ويمكن معرفة عدد العمال من مصادر مباشرة في حالة وجود قانون لتقاعد العمال كما هو الحال في العديد من الدول او من سجلات الضمان الاجتماعي في حالة خضوع العمال له .

ولا يغيب عن البال هنا أهمية حساب التغير في المخزون في هذا القطاع علما بأن هذا التغير لا يلعب دورا كبيرا في الدول النامية لان منتجات أغلب الصناعات لا تكاد تكفي الطلب المحلي السنوي .

ثالثا : قطاع التشييد والبناء

هذا القطاع يشمل كافة الفعاليات الانشائية المذكورة في التصنيف الصناعي القياسي الدولي لجميع الفعاليات الاقتصادية . وتشمل الفعاليات التي يضمها قطاع التشييد نشاط المقاولين الذين يعملون في المقاولات الانشائية كما تشمل الوحدات المتخصصة في المؤسسات للعمل الانشائي الخاص بالمؤسسات الاصلية شريطة توفر البيانات المستقلة عن هذا النشاط .

ويمكن القول بأن الفعاليات التي يقوم بها المقاولون هي انشاء واصلاح وتعديل وهدم المباني وكذلك بناء وتغيير واصلاح الطرق والشوارع والجسور

وأعمال المجارى وشبكات خطوط الماء والكهرباء والغاز ومد قضبان السكك الحديدية والانفاق والممرات المائية وأرصفة الموانيء والقنوات والمطارات وانشاء الملاعب والمسابح ووسائل المواصلات مثل خطوط الهاتف وغيرها .

ان المصادر الاحصائية اللازمة لتقدير القيمة المضافة في قطاع التشييد تشابه الى حد كبير المصادر الاحصائية اللازمة لحساب تكوين رأس المال الثابت ، وأهم هذه المصادر هي :

١- احصاءات اجازات البناء والترميم .
٢- احصاءات السكن .
٣- الاحصاءات الانشائية .
٤- الحسابات الحكومية .
٥- عقود المقاولات وسجلات المقاولين .
٦- احصاءات التجارة الخارجية .
٧- احصاءات العمل والاجور .
٨- العينات الاحصائية الخاصة بعمليات البناء في المدن والارياف .
٩- أية احصاءات أخرى ذات علاقة بعمليات الانشاء والتعمير .

رابعا : قطاع الكهرباء والماء والغاز

يضم هذا القطاع فعاليات توليد ونقل الطاقة الكهربائية للبيع للمنازل او للاستعمالات الصناعية والتجارية . وتدخل ضمنها فعاليات محطات توليد الطاقة الكهربائية التي تقوم ببيع كميات كبيرة من الكهرباء للاخرين اضافة للكهرباء المنتج لاغراض المؤسسة الام شريطة توفر البيانات المستقلة عن ذلك النشاط .

كما ويشمل القطاع فعاليات انتاج الغاز وتوزيع الغاز الطبيعي والصناعي

للاستعمالات المنزلية او الصناعية او التجارية . ويشمل ايضا المؤسسات التي تقوم خصيصا بانتاج وتوزيع البخار والماء الساخن للتدفئة او لاغراض القوى المحركة او لاغراض اخرى . ويدخل ضمن هذا القطاع ايضا جمع وتصفية وتوزيع الماء للاستعمالات المنزلية والصناعية والتجارية باستثناء عمليات أجهزة الرى للاغراض الزراعية .

ان المصادر الاحصائية المعتمدة في تقدير القيمة المضافة في هذا القطاع لا تختلف كثيرا عن المصادر المعتمدة للقطاعات الاخرى وبالاخص قطاع الصناعة التحويلية .

خامسا : قطاع النقل والمواصلات والتخزين

هذا القطاع يشمل فعاليات نقل المسافرين والبضائع بوسائط النقل البرى والمائي والجوى ، كما يشمل فعاليات خزن السلع والبضائع وخدمات البريد والبرق والهاتف . غير ان تطبيقات الدول تختلف في هذا المجال من حيث شمول القطاع لجميع الفعاليات المذكورة في التصنيف الدولي خاصة فيما يتعلق بنقل البترول الخام بأنابيب النفط . حيث ان توصية الأمم المتحدة هي اعتبار هذه الفعالية ضمن قطاع النقل والمواصلات وليس ضمن قطاع المقالع والتعدين الذى يشمل الفعالية الاساسية لشركات النفط وهي استخراج النفط الخام . غير ان طبيعة حسابات شركات النفط لا تسمح في الغالب بفصل النشاط الاستخراجي عن نشاط النقل لان ادارة الانابيب لاتكون مستقلة اصلا وبالتالي يصعب تجزئة عناصر الكلفة بين استخراج النفط وبين نقله بواسطة الانابيب ولاجل ذلك فان اغلب الدول ، ومنها العراق ، يستبعد نقل البترول بالانابيب من قطاع النقل والمواصلات ويبقيه ضمن قطاع التعدين والمقالع .

وتختلف المصادر الاحصائية لحساب القيمة المضافة في هذا القطاع باختلاف

الفعالية وطبيعتها . فبالنسبة للنقل الجوى والنقل بواسطة السكك الحديدية ووسائط النقل العامة الاخرى يتم حساب القيمة المضافة بطريقة الدخل نظرا لتوفر المعلومات . اما النقل بواسطة التاكسيات وسيارات الاجرة الاخرى ووسائط النقل الخاصة فان الطريقة المتبعة هي طريقة الانتاج وذلك بتقدير اجمالي ما يستلمه الناقل ناقصا الكلفة المقدرة . اما بالنسبة لفروع النقل الاخرى كالنقل النهرى وفروع شركات الطيران والحمالة (الشياليين) فيمكن استخدام عدد العاملين في هذه الحقول كموءشر جيد لاحتساب القيمة المضافة وذلك بضرب هذا العدد بمعدل مقدر للقيمة المضافة لكل شخص يعمل في تلك الفعاليات .

سادسا : قطاع التجارة

يمكن تصنيف الفعاليات التي يضمنها هذا القطاع حسب التصنيف القياسي الدولي المشار اليه على النحو التالي :

آ ـ تجارة الجملة :

تشمل اعادة بيع (بيع بدون اجراء تغيير في شكلها) السلع الجديدة والمستعملة لتجار المفرق وللمعامل ، التجار او الحرفيين او تجار جملة آخرين او الى ممثلين عن العملاء عند شراء السلع او اعادة بيع السلع سواء للاشخاص او الشركات .

ان انواع الفعاليات التي تدخل ضمن هذه المجموعة هي نشاط تجار الجملة وهم الذين يملكون السلع التي يبيعونها مثل تجار الجملة للمنتجات الصناعية الموزعين ، المصدرين ، المستوردين ، جمعيات الشراء التعاونية ، مكاتب وفروع المبيعات (عدا مخازن المفرق) التي تمون من قبل موءسسات صناعية

ومؤسسات التعدين بعيدا عن مؤسساتهم الاصلية وذلك لغرض تسـويق انتاجهم، وسطاء البيع (السماسرة)، وكلاء العمولة، محطات توزيع النفط بالجملة، وكلاء المشتريات والتجميع والجمعيات التعاونية المخصصة لتسويق المحاصيل الحقلية .

وتشمل فعالية تجارة الجملة كذلك بائعي الجملة الذين يقومون بتصنيف السلع وتجميعها وترتيبها في كميات كبيرة وتعبئتها (عدا وضعها في عبوات محكمة) واعادة توزيعها بكميات اقل . كما وتشمل خزن وتبريد وتسليم وتركيب السلع والمساهمة في ترويج المبيعات للعملاء ، كما ويشمل المعادن المستعملة (السكراب) وفضلاتها والسلع المستعملة .

ب ـ تجارة المفرق :

تشمل تجارة المفرق اعادة بيع (بدون اجراء تغيير في شكلها)السلع الجديدة والمستعملة للاستهلاك او الاستخدام الشخصي او العائلي في المخازن الكبيرة والاكشاك ، وعن طريق البريد ، محطات تعبئة النفط ، بائعي السيارات بالمفرق ، بائعي السلع المستعملة ، الجمعيات الاستهلاكية التعاونية المزادات العلنية وغيرها .

واغلب تجار المفرق يملكون السلع التي يبيعونها على ان بعضهم قد يكونون وكلاء مؤسسات مخصصة للبيع للمجموع من تجار معروفين . وقد صنفت في هذه المجموعة المؤسسات التي تبيع بعض المنتجات مثل آلات الطابعة والقرطاسية بالرغم من ان هذه المبيعات ليست للاستهلاك الفردى او العائلي. اما المؤسسات التي تبيع مثل هذه السلع للاستعمال الصناعي او غيره فتصنف في مجموعة تجار الجملة .

ويصنف في تجارة المفرق ايضا المؤسسات المخصصة لتأجير السلع الى المجموع او للاستعمال الفردى او العائلي عدا وسائل التسلية والاستجمام

مثل الزوارق البخارية والدراجات والخيول . ان تأجير سلع التسلية والاستحمام وماشابهها ، تصنف ضمن قطاع الخدمات . اما خدمات التصليح والنصب للموءسسات المخصصة لتجارة المفرق فتدخل ضمن هذه المجموعة ايضا . اما بيع الاغذية والمشروبات للاستهلاك فتصنف في قطاع الخدمات ضمن المطاعم والمقاهي وغيرهـا .

ان الطرق الحسابية المتبعة في حساب القيمة المضافة لفعاليات تجارة الجملة والمفرق تختلف من دولة لاخرى حيث تعتمد الطريقة على حجم تلك الفعاليات ومدى تشعبها اضافة الى مدى توفر المعلومات الدورية عنها . غير انه يمكن التوصل الى القيمة المضافة باحدى الطرق التالية :

اولا :

يتم حساب اجمالي المبيعات او اجمالي المبالغ المستلمة من تجارتي الجملة والمفرق كما تظهرها احصاءات التوزيع او ارقام ضريبة الدخل ، او بواسطة العينات الاحصائية . ومن ثم يضرب الرقم بمعدل مناسب لاستخراج اجمالي الارباح المتحققة من هذه الفعاليات . ومن اجمالي الربح تطرح نسبة معينة تمثل كلفة المواد والخدمات المشتراة من قطاعات اخرى كأجور ممارسة المهنة ومصاريف التأمين والاعلان والكهرباء والهاتف والقرطاسية ... الخ .

ثانيا :

الطريقة الثانية عبارة عن مكمل للاولى حيث تتبع في حالة عدم توفر احصاءات مباشرة عن الموءسسات التي تتعاطى تجارة الجملة والمفرق . فهنا يتم تقدير القيمة المضافة على اساس حجم البضائع التي تدخل في النشاط التجاري . حيث يتم اولا تقدير كلفة البضائع المنتجة كليا (ناقصا الصادرات)

زائدا السلع المستوردة عبر قنوات التجارة . ثم تؤخذ نسبة معينة من هذه الكلفة لتمثل اجمالي الارباح المتولدة في قطاع تجارة الجملة والمفرق ومن هذا الربح يطرح ، كما في الطريقة الاولى ، نسبة معينة عن كلفة المستخدمات المشتراة من خارج القطاع وصولا الى القيمة التي تمثل الاجور والرواتب والايجار والفوائد .

سابعا : قطاع الادارة العامة والدفاع

يضم هذا القطاع خدمات الحكومة المركزية في المحافظات والمدن والارياف وكذلك الحكومات المحلية (ان وجدت) داخل البلد الواحد . ويشمل مؤسسات القوات المسلحة والشرطة والهيئات والمؤسسات التشريعية والقضائية والادارية والوكالات والادارات التي تعمل في ادارة وتنظيم الشؤون الخارجية والضرائب والشؤون المالية والامن العام والضمان الاجتماعي واجهزة الاحصاء المركزية والمحلية .

وبتعبير آخر، فان هذا القطاع يشمل جميع الفعاليات ذات العلاقة بالادارة العامة والنظام، ولايشتمل على فعاليات الحكومة في مجالات النقل والمواصلات والتعليم والصحة والانتاج والتسويق وتشغيل المؤسسات المصرفية والمالية والتي تصنف فعالية كل منها في القطاع المناسب حسب نوعية النشاط .

وحيث انه سبق ان تناولنا بحث موضوع معاملة الحكومة في الحسابات القومية في هذا الكتاب فاننا نشير القارىء الى ذلك .

ثامنا: قطاع البنوك والصيرفة والتأمين والاعمال العقارية

آ - البنوك والصيرفة:

ان هذا القطاع يضم فعاليات البنوك المركزية والتجارية والبنوك الاخرى كما ويضم بنوك الايداع ، موءسسات الائتمان عدا البنوك مثل اتحادات الايداع والقروض وموءسسات الاقراض الصناعية والزراعية ، موءسسات التمويل واعادة الخصم وموءسسات الاقراض الشخصي ، القروض المتبادلة والوسطاء موءسسات الاقراض الاخرى وهيئات الاستثمار والائتمان والوسطاء في تداول السلع والاوراق المالية وكذلك مكاتب الاكتتاب في الاوراق المالية . ويضم القطاع أيضا فعاليات مكاتب استبدال العملة ،مكاتب تبادل الاوراق المالية وسماسرة الاوراق المالية وكذلك تبادل السلع والسبائك كما تشمل تأجير خزائن الايداع .

ب - التأمين :

تشمل هذه الفقرة التأمين بجميع أشكاله وأنواعه كالتأمين على الحياة التأمين ضد الحوادث والحريق والتأمين البحرى والتأمين ضد الكوارث وعلى الامانة والضمان . كما يشمل وسطاء ووكلاء التأمين ووكالات تسوية التأمين وماشابهها .

جـ - الاعمال العقارية:

تشمل الاعمال العقارية الشركات العقارية ودلالي البيوت الذين يقومون بخدمات تأجير وتشغيل العقارات وتقسيم الاراضي الى قطع بما فيها قطع لاقامة المدافن والمساكن والعمارات . وتشمل ايضا وكلاء تأجير الممتلكات

ووكلاء العقار الذين يقومون بالتأجير وبالبيع والشراء وبادارة وتثمين العقار سواء على أساس تعاقدى او نظير أجر معين . غير ان هذه الفقرة لا تشمل فعالية تشغيل الفنادق ودور الاستراحة والبنسيونات والمخيمات وماشابهها حيث تصنف تلك الفعاليات في قطاع الخدمات ضمن خدمات الفنادق وبيوت الاقامة ... الخ .

لقد سبق ان تناولنا في بحث سابق مشكلة معاملة المؤسسات المالية الوسيطة في الحسابات القومية . وحيث ان هذه المؤسسات ما هي الا البنوك وشركات التأمين لذا فان حديثنا هنا سيقتصر على بيان مختصر لاهم المصادر الاحصائية المعتمدة في تقدير القيمة المضافة الناجمة من الفعاليات المشمولة في هذا القطاع .

فبالنسبة للمصارف التجارية والمتخصصة تشكل حسابات البنوك واحصاءات الخدمات وحسابات صناديق التوفير في دوائر البريد أهم المصادر التي يمكن الاعتماد عليها .

اما بالنسبة لفعاليات التأمين فان حسابات الشركات ذات العلاقة تشكل مصدرا رئيسيا لمعرفة مكونات القيمة المضافة من أجور ورواتب وفوائد وايجارات وأرباح وتخصيصات اندثار الموجودات الثابتة . وفي حالة عدم توفر مثل هذه المعلومات فيمكن اللجوء الى طريقة غير مباشرة لتقدير القيمة المضافة معتمدين على النقاط التالية :

١- تقدير مجمل الارباح لشركات التأمين والناتجة عن الاقساط المحصلة . ومجمل الارباح يساوى صافي الاقساط المستلمة ناقصا صافي التعويضات المدفوعة .

٢- تقدير نسبة معينة تمثل القيمة المضافة الى مجمل الارباح المحتسب

وفق الفقرة (١) أعلاه . ويمكن التوصل الى هذه النسبة اما من حسابات سنة معينة لشركات التأمين أو عن طريق التداول والاستشارة مع المعنيين بشؤون التأمين ، مع الاخذ بعين الاعتبار معدلات الزيادة في هذه النسبة اعتمادا على حجم عمليات التأمين وتغيرها من سنة لاخرى حسب أنواع التأمين . فمثلا التأمين على الصادرات والواردات يتغير حجمه بتغير قيمة الصادرات والواردات اضافة الى العلاقة بين بعض الاعتبارات التأمينية الاخرى التي تزيد او تقلل من المخاطر كالمسافة وواسطة النقل وميناء الشحن او التفريغ ومدى توفر المعدات والآلات في عمليات الشحن والتفريغ وغيرها .

اما في تقدير القيمة المضافة الناجمة عن فعاليات أعمال المكاتب العقارية ففي حالة عدم توفر البيانات الاحصائية المباشرة فانه يمكن اللجوء الى موءشرات غير مباشرة كالعلاقة بين عدد الابنية الجديدة اواجازات البناء وبين فعاليات هذه المكاتب . وكذلك على الباحث محاولة معرفة عدد المكاتب والاشخاص الذين يتعاطون هذه الفعاليات مع تقدير معدل القيمة المضافة لكل مكتب او لكل شخص . وطبيعي ان هذه التقديرات المستندة الى مصادر وموءشرات غير مباشرة تعتمد الى درجة كبيرة على حسن تقدير الباحث نفسه في تقييمه لتلك الموءشرات وعلاقتها بفعاليات هذا القطاع .

تاسعا : قطاع ملكية دور السكن

ان قطاع ملكية دور السكن قطاع خاص اقترحت الدائرة الاحصائية للامم المتحدة وجوده في الحسابات القومية ، وليس هناك مايماثله في التصنيف الصناعي القياسي الدولي الذى أشرنا اليه بالنسبة للقطاعات الاخرى .

وسبب هذا الاقتراح يعود أصلا الى أن الحسابات القومية تستخدم الموءسسة كوحدة للتصنيف لبيان مساهمة الحرف المختلفة في الدخل القومي . ومن أجل

ذلك اعتبرت ملكية دور السكن حرفة تدر على صاحبها دخلا نقديا اومحتسبا .

ولاجل ان يكون الدخل المتولد من استعمال دور السكن واضحافي الحسابات القومية فان اقتراح الامم المتحدة هو أن تكون " ملكية دور السكـــــن " قطاعا قائما بذاته في التصنيف الصناعي للناتج المحلي المقترح في نظـــام المحاسبة القومية الموضح سابقا .

ان القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع تتمثل بقيمة الايجـــــار الصافية للسكن ، سواء كانت المساكن موءجرة للغير وتدر ايرادا نقديافعليا على أصحابها او مشغولة من قبل المالك نفسه حيث تقدر لها قيمة ايجارية .

ويقصد بالايجار الصافي قيمة الايجار خالصة من المصاريف الجارية مثـــل التصليحات والترميمات والرسوم البلدية والعمولات والتأمين والاندثار ويمكن التوصل الى القيمة المضافة في هذا القطاع بعدة طرق أهمها :

١ـ الاعتماد على احصاءات الضرائب او تعدادات المساكن لمعرفة اجمالي او صافي الايجارات .

٢ـ الحصول على بيانات تبين قيمة الدور ومن ثم ضرب هذه القيمـــــة بالنسبة المئوية المحتملة للايجار السنوي من هذه القيمة . وبتعبير آخـــر اذا كان المتعارف عليه في البلد بأن ايجارات المساكن تحدد على أســاس نسبة مئوية من قيمتها فان اجمالي او صافي القيمة الايجارية تكون حاصل ضرب هذه النسبة في مجموع اقيام الدور، وعلى الباحث ان يلاحظ المواقـــع الجغرافية لهذه الدور والمناطق السكنية المختلفة حيث ان النسبة المئويـــة تختلف باختلاف الموقع ونوع البناء وتوفر المواصلات وغير ذلك من العوامـــل التي ترفع او تخفض القيمة الايجارية للدار .

٣ـ عند حساب القيمة الايجارية يجب ملاحظة نقطة مهمة وهي استخدام بعض أجزاء الوحدات السكنية في بعض المناطق لاغراض غير سكنية بل كمركـــز

لاداء الاعمال . ومن الامثلة على ذلك العيادات الطبية والقابلات والخياطون وخياطو الالبسة الجاهزة . ان وجود مثل هذه الحالات يتطلب استبعاد جزء من القيمة الايجارية لدور السكن وادخالها في القطاعات التي تعود اليها تلك الاعمال وذلك منعا للازدواج الحسابي .

وطبيعي ان مقدار هذا الازدواج يعتمد على حجم الاعمال التي تدار وتزاول في الوحدات السكنية اذ في كثير من الدول لا يجرى الاستبعادالمشار اليه نظرا لضآلة حجم تلك الاعمال وبالتالي فان الازدواج الحسابي سوف لا يكون له تأثير ملحوظ على النتائج النهائية .

٤- عند حساب القيمة الايجارية المتعلقة بالمساكن الريفية يجب ان نلاحظ مشكلة مماثلة للمشكلة المذكورة في الفقرة الثالثة أعلاه حيث ان اغلب الوحدات السكنية في الريف لا تستخدم لسكن الانسان فقط بل تستخدم والى حد كبير كمحلات لتأدية الاعمال . وحيث ان هذا الجزء من الايجار يدخل ضمنا في ايرادات الفلاحين من انتاجهم فان ادخال كامل القيمة الايجارية للمساكن الريفية في قطاع ملكية دور السكن سيؤدى الى ازدواج وتكرر في الحساب . وحيث ان القطاع الزراعي يشكل نسبة عالية في الاقتصاديات النامية وان اكثر من نصف السكان يسكنون الارياف فان هذه النقطة وادخال كامل القيمة الايجارية في قطاع ملكية دور السكن سيؤثر تأثيرا كبيرا على النتائج النهائية . لذلك لابد من ايجاد طريقة يمكن بواسطتها تقسيم تلك القيمة بين القطاع الزراعي وهذا القطاع .

وتختلف الدول في كيفية هذا التقسيم حسب المعلومات المتوفرة لديهاعن الاستعمال النسبي للمساكن الريفية لكل غرض . غير انه يمكن القول بأن أى تقسيم مهما بلغت درجة الدقة فيه لايكون سوى تقسيم يعتمد بالدرجة الاولى على حسن تقدير الباحث . ففي العراق مثلا جرى تقسيم القيمة

الايجارية للمساكن الريفية مناصفة بين قطاع ملكية دور السكن والقطاع الزراعي ، وان هذه المناصفة لم تعتمد على أسس احصائية ومؤشرات معلومة بل اتخذ بصورة كيفية .

عاشرا: قطاع الخدمات

يشمل هذا القطاع عددا كبيرا ومتنوعا من الفعاليات المذكورة في التصنيف القياسي الصناعي الدولي والتي يمكن اجمالها بما يلي :

١- الخدمات الاجتماعية المقدمة للمجتمع :

وتشمل المؤسسات والهيئات العامة والخاصة التي تقدم خدماتها في المجالات التالية :

آ - خدمات التعليم :

وتشمل كل أنواع المعاهد التعليمية الحكومية والاهلية ،وتتضمن الجامعات والكليات والمدارس بكافة مستوياتها وكذلك رياض الاطفال ومدارس التعليم بالمراسلة وخدمات المدرسين الخصوصيين ، معاهد الصم والبكم والمكفوفين مدارس الفنون والمدارس المهنية ، مدارس الموسيقى والرقص والفنون الاخرى ومدارس تعليم السياقة .

غير ان هذه الفقرة لاتشتمل على خدمات المربيات والمدرسين الخصوصيين الذين يمارسون نشاطهم بالمنزل حيث تصنف خدماتهم ضمن الخدمات المنزلية . اما المدارس الترفيهية مثل مدارس لعبة الشطرنج فيصنفون ضمن خدمات التسلية والترفيه غير المصنفة في محل آخر.

١٤ - ٣

ب ـ الخدمات الطبية والصحية :

تشمل الخدمات الصحية والجراحية وخدمات طب الاسنان والخدمات الصحية الاخرى . وتشمل هذه الفقرة ايضا خدمات المستشفيات والمصحات وبيوت التمريض والمعاهد المماثلة ، عيادات رعاية الامومة والطفولة وكذلك المعرضات والقابلات والمستخدمات في منظمات الخدمات الصحية او العاملات لحسابهن الخاص ، العيادات الاستشارية للاطباء والجراحين وبقية ممارسي مهنة الطب ، وخدمات الاسعاف والمختبرات الطبية ومعامل طب الاسنان التي تقدم خدمات حسب الطلب كجزء من تشخيص ومعالجة الاطباء لمرضاهم . اما صنع طقوم الاسنان والاسنان الاصطناعية بغير طلب كجزء من العلاج فيصنف ضمن القطاع الصناعي .

وتشمل الفقرة ايضا خدمات الطب البيطرى نظير أجر محدد او على اساس تعاقدى ، وممارسة الطب البيطرى والجراحة البيطرية ، وخدمات المستشفيات ومراكز العناية الصحية بالحيوانات .

جـ ـ معاهد الابحاث والمعاهد العلمية :

تشمل الفقرة خدمات المعاهد المتخصصة بشكل رئيسي في البحوث الاساسية العامة في علوم البيولوجي والفيزياء والعلوم الاجتماعية وتشمل كذلك معاهد العلوم الفلكية والظواهر الجوية ومراكز البحوث الطبية عدا المختبرات التي تقوم بالفحوصات والتحاليل والخدمات المشابهة للاطباء بجميع أنواعهم حيث تصنف هذه المجموعة المتعلقة بالخدمات الطبية المشار اليها اعلاه .

د ـ خدمات المنظمات الدينية :

تشمل الفقرة خدمات الكنائس والمساجد والمعابد والمنشآت المشابهة

الاخرى التي تقام بشكل رئيسي لتأدية الشعائر الدينية ونشر الفعاليات الدينية . أما الموءسسات المدارة بواسطة المنظمات الدينية لتقديم الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية او المنظمات التي تقوم بالنشر والطباعة فتصنف في المجموعة المناسبة حسب نشاطها الرئيسي .

هـ - هيئات الانعاش والرعاية الاجتماعية :

تشمل الهيئات التي تهتم بشكل رئيسي بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بما في ذلك الهيئات التي تدار بواسطة الحكومات مثل هيئة الصليب الاحمر والهلال الاحمر ، والمنظمات التي تقوم بجمع وتوزيع التبرعات ، جمعيات مساعدة المسافرين ومساعدة الاطفال وجمعيات دور الحضانة المجانية والمياتم وجمعيات دور المسنين (كبار السن) والمكفوفين ، جمعيات رعاية العائلة الجمعيات الممولة للاستشارات القانونية وغيرها من الجمعيات الخيرية .

و - نقابات واتحادات العمال والمهنيين والمنتجين والغرف التجارية والزراعية :

تشمل اتحادات (منظمات) رجال الاعمال مثل غرف التجارة ومكاتب التجارة والمنظمات التجارية ومنظمات المزارعين ، المنظمات المهنية مثل اتحادات الاطباء والمهندسين والمنظمات المهنية الاخرى ونقابات العمال والمنظمات العمالية المشابهة .

ز - المكتبات والمتاحف وحدائق الحيوان والحدائق النباتية والخدمات الاجتماعية غير المصنفة في مكان آخر :

تشمل جميع المكتبات العامة ومراكز الاعلام والمتاحف على اختلاف

انواعها ، المعارض الفنية ، حدائق الحيوانات وحدائق النباتات والمحلات المماثلة .

٢- الخدمات المقدمة لقطاع الاعمال :

آ - الخدمات القانونية :

تشمل هذه الفقرة مكاتب المحامين على اختلاف تخصصاتهم وكذلك كتاب العدل الذين تقدم خدماتهم الى الافراد والمؤسسات . اما الاجهزة والادارات القانونية الموجودة في المؤسسات الرسمية فلا تدخل في هذه الفقرة بل في القطاعات الخاصة بها . فمثلا دائرة التدوين القانوني في وزارات العدل والمحاكم تدخل في قطاع الادارة العامة المشار اليها سابقا .

ب - خدمات المحاسبة والمراجعة (التدقيق) ومسك الدفاتر:

وتشمل جميع الخدمات المتصلة بالمحاسبة وتدقيق ومسك الدفاتر وجميع مكاتب المحاسبين القانونيين والمجازين والمحاسبين الاخرين .

جـ - الخدمات الهندسية ، المعمارية ، والخدمات الفنية :

تشمل الاستشارات الهندسية ، الخدمات المعمارية ، المسوحات الجيولوجية وخدمات التنقيب للاخرين سواء على اساس العقد او نظير أجر، وكذلك الابحاث الهندسية والتجارية الاخرى ومعامل الاختبار.

وجدير بالاشارة بأن الخدمات الهندسية والفنية المرتبطة بالصناعة التحويلية او التشييد او الانشطة الاقتصادية الاخرى لاتدخل ضمن هذه المجموعة بل تصنف مع الفعاليات الاصلية المناسبة التي تتصل بهاتلك الخدمات

د ـ خدمات الاعلان والخدمات الاخرى المقدمة لقطاع الاعمال :

تشمل تنظيم وتنفيذ الحملات الاعلانية للعملاء باستخدام الوسائط والوسائل المختلفة ، اعداد ونشر الملصقات الجدارية والصور ،وكذلك الخدمات الاعلانية بواسطة الاذاعة والتلفزيون ومايماثلها .

وتضم هذه الفقرة ايضا الموءسسات التي تعمل بصورة رئيسية في تقديم الخدمات التجارية غير المصنفة في محل آخر مثل وكالات اعداد تقارير عن الوضع المالي للموءسسة ، وكالات مراجعة وتحصيل القوائم ، خدمات الاستنساخ والعنونة والطبع والتصوير ، وكذلك مكاتب ادارة الاعمال والاستشارات للموءسسات التجارية ، ومصممو الازياء ووكالات التحريات والبصمات وخدمات الحماية الشخصية .

٣ـ الخدمات الثقافية والترفيهية :

آ ـ الانتاج والعرض والتوزيع السينمائي :

تشمل تصوير الانتاج المسرحي وغير المسرحي بما في ذلك الخدمات المستقلة عن الانتاج السينمائي مثل مكاتب التوظيف السينمائي والتحميض والترجمة والطبع وتحرير (كتابة) الافلام .

كما وتضم الفقرة فعاليات تأجير الافلام السينمائية وادارة دور السينما وجميع الخدمات المتعلقة بالتوزيع السينمائي ووكالات حجز البطاقات .

ب ـ البث الاذاعي والتلفزيوني وخدمات المسارح والخدمات الترفيهية الاخرى :

وتشمل محطات واستديوهات الاذاعة والتلفزيون التي تقوم بشكل رئيسي بانتاج وبث البرامج السمعية والبصرية . وتتضمن كذلك خدمات الحلقات

التلفزيونية المغلقة ومحطات تقوية البث الاذاعي .

وتشمل الفقرة ايضا الخدمات المسرحية ودور الاوبرا والمنظمات الموسيقية وفرق التمثيل والاوركسترا والاسطوانات وكذلك وكالات التوظيف المسرحي ومكاتب الحجز للمسرحيات والحفلات الموسيقية والديكور المسرحي والانارة وغيرها .

جـ ـ خدمات التسلية والترفيه الاخرى :

تشمل ادارة المراقص والاستديوهات ، نوادى البلياردو ، المسابح والبلاجات ، الحدائق العامة ، مراكز التسلية ونوادى السباق والتدريب على الرماية ، مراكز التزحلق والتزحلق على الجليد ، مدارس ركوب الخيل نوادى كرة القدم وغيرها من أنواع الرياضة الاخرى بما في ذلك استئجار القوارب والزوارق للنزهة والتسلية .

هـ ـ الكتاب والمؤلفون والملحنون والموسيقيون وبقية الفنانين :

تشمل خدمات الفنانين والمحاضرين العاملين لحسابهم الخاص مثل الممثلين والموسيقيين والمخرجين للاذاعة والتلفزيون والسينما ، المؤلفين والملحنين الموسيقيين وكتاب الاغنية ، الصحفيين الذين يعملون لحسابهم الخاص ، كتاب القصة والشعراء وبقية المؤلفين والمحاضرين والرسامين والنحاتين .

٤ـ الخدمات الشخصية :

آ ـ الخدمات البيتية :

تشمل الخادمات ، الطباخات ، الغسالات ، المربيات ، السكرتيرات

البستانيين ، المشرفين على المنازل وعمال الصيانة البيتية الاخرى سواء استخدموا مباشرة أو بواسطة وكلاء ومؤسسات الاستخدام .

ب ـ المقاهي ، والمطاعم ، ومحلات اخرى للاكل والشرب :

تشمل هذه الفقرة مؤسسات المفرق لبيع الاطعمة الجاهزة والمشروبات للاستهلاك الآني مثل المطاعم ، المقاهي ومحلات المشروبات الغازية . ويدخل ضمن هذه المجموعة المتعهدون بتقديم الاطعمة وعربات الاطعمة الخاصة بالقطارات ووسائل نقل المسافرين الاخرى اذا كانت تقوم بأعمالها بصورة مستقلة عن فعالية النقل وكذلك الحال بالنسبة لمحلات الاطعمة في المصانع والمؤسسات والتي يمكن فصلها . اما المطاعم التي تعمل مرتبطة مع محلات السكن المؤقتة فلا تدخل هنا بل في الفقرة التالية .

جـ ـ الفنادق وبيوت الاقامة والسكنى ، المخيمات ومحلات السكن الاخرى :

تشمل هذه الفقرة السكن بأجر او تأجير أماكن محددة لاقامة المخيمات سواء كانت مخصصة لاستخدامها من قبل الجمهور او كانت مخصصة لاعضاء منظمة معينة . وتشمل الفقرة ايضا المطاعم الملحقة بالفنادق ومحلات السكن المؤقت .

د ـ محلات تنظيف وغسل وكي وصبغ الملابس :

تشمل محلات التنظيف الميكانيكية واليدوية ،تأجير السلع المنظفة مثل الازياء الرسمية والمعاطف والمناشف والبياضات للاسرة والمناضد ، التنظيف على البخار، الكوى وصبغ الملابس والفراء والاقمشة المنزلية والسجاد، خدمات تصليح الملابس وغيرها .

هـ ـ خدمات الحلاقين ومحلات التجميل على اختلاف انواعها :

و ـ استديوهات الرسم والتصوير :

تشمل الفقرة الخدمات التي تقدمها محلات التصوير الفوتوغرافي للجمهور والتصوير لوكالات الاعلان والناشرين والصناعيين وغيرهم . كما وتضم خدمات تحميض وطبع الافلام وتكبيرها سواء كانت للاغراض التجارية او للجمهور.

اما طبع الافلام السينمائية والتلفزيونية فلا تدخل هنا بل في الفقرة (٣ ـ آ) أعلاه .

ز ـ خدمات شخصية اخرى :

تشمل هذه الفقرة الخدمات الشخصية غير المصنفة في مكان آخر مثل محلات صبغ الاحذية والحمامات التركية ومحلات المساج وخدمات دفن الموتى والمرافقين في المناسبات الاجتماعية وخدمات تنظيف الشبابيك وما يماثلها .

تقدير القيمة المضافي في قطاع الخدمات :

طبيعي ان الاسس المتبعة في تقدير القيمة المضافة في هذا القطاع لا تختلف في جوهرها عن تلك المعتمدة للقطاعات الاخرى المشار اليها اعلاه . فبالنسبة للموءسسات الحكومية التي تقع فعالياتها في اطار قطاع الخدمات تعتبر الحسابات الحكومية أهم مصدر للمعلومات . الا ان المشكلة تثور بالنسبة للموءسسة الخدمية الخاصة نظرا لتعددها وكثرتها اضافة الى شمولها لخدمات أصحاب المهن كالأطباء والمحامين والصيادلة والمطاعم والفنادق والمقاهي والحلاقين ومحلات كوى وغسل الملابس والمصورين وغيرهم .

وتختلف الدول في طرق حساب القيمة المضافة في قطاع الخدمات باختلاف المصادر الاحصائية ومدى شمولها من جهة ، وباختلاف مصادر ضريبة الدخل ومدى دقتها من جهة أخرى . ففي الدول المتقدمة تشكل سجلات ضريبة الدخل مصدرا رئيسيا للحصول على المعلومات اللازمة ، في حين يفتقد هذا المصدر من حيث الدقة والشمول في الدول النامية .

*

الباب الثاني

نظم الحسابات القومية

الفصل الاول

النظام المحاسبي في الحسابات القومية

ضرورة النظام المحاسبي القومي :

ان التحليل الاقتصادى على الصعيد القومي يتطلب معرفة أنواع معينة من المجاميع القيمية كالقيم التي تمثل المفاهيم المعدة للدخل القومي (كمجمل الناتج القومي ، صافي الناتج القومي ، الدخل الشخصي ، الدخل التصرفي ... الخ) ، لدراسة تطورها وتتبع اتجاهاتها والتنبوء بما سيكون عليه وضعها في مختلف الاحوال البديلة او عند تحقق ظروف وشروط معينة وذلك من اجل اقتراح السياسة الاقتصادية الملائمة او تبني الحل المناسب .

وللحصول على هذه المجاميع القيمية لابد لنا من اجراء حسابات قومية تتركز فيها العلاقات المتجانسة والصفقات المتشابهة تعرض ضمن نظام او اطار محاسبي قومي بشكل يسهل دراسة هذه العلاقات ويساعد على اتخاذ القرارات او تبني السياسات الاقتصادية المرغوبة .

شروط الاطار المحاسبي :

يتوقف تكوين النظام المحاسبي القومي على الاهداف التي يراد تحقيقها منه والاستعمالات التي ستخصص لها المعلومات الواردة في هذا النظام. ففي

بلد كسوريا حيث يعتمد التخطيط اسلوبا للعمل على تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا ، يجب ان يوجد لدى هذا البلد اطار محاسبي قومي يبين التدفقات الاساسية اللازمة لربط العمليات التخطيطية وان تكون درجة الشمول والتفصيل في المعلومات التي يقدمها الاطار المحاسبي تنسجم مع متطلبات التخطيط حيث تزوده بما يحتاجه من معلومات اساسية عن الانتاج والدخل القومي ومايتفرع عنها من عناصر ومقومات .

وبوجه عام ان الاطار المحاسبي القومي هو أداة علمية لوصف مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم في الاقتصاد مظهرة تطور الدخل وتغيرات عوامله وتوزيع العوائد على العوامل ملخصة بذلك نتائج النشاط الاقتصادى للوطن وموءدية نفس الدور الذى يقوم به نظام المحاسبة في الموءسسات الفردية .

ولهذا فانه في أى نظام محاسبي قومي يجب ان يتوفر فيه مايلي :

١- ان يكون النظام او الاطار قادرا على تبيان التركيب الهيكلي للاقتصاد واظهار العلاقات الاساسية الموءثرة على نموه وتطوره .

٢- ان يكون النظام واضحا" مبسطا" غير معقد التركيب ، وان يكون كامل الانسجام والترابط والا فقد قيمته وفائدته .

الوحدات المحاسبية في الاطار المحاسبي القومي :

في المحاسبة التجارية يعتبر الفرد او الموءسسة هي الوحدة المحاسبية عند تهيئة الحسابات المتعلقة بكل منهم . اما في حالة تملك شركة او موءسسة لشركة أخرى بكاملها او لجزء منها ، فانه يمكننا ان نعد البيانات المحاسبية الاساسية بشكل موحد ولكن ذلك لايغير من طبيعة الوحدة المحاسبية .

اما في حالة الحسابات القومية ، فانه لايمكننا الابقاء على هذه الوحدات المحاسبية كأساس لاعداد الحسابات اذ ان الدولة تتألف من ملايين الموءسسات الفردية والمشتركة وتقوم هذه بمئات الملايين من الصفقات والعمليات الاقتصادية الامر الذى يجعل دراستها على أساس اعتبار الفرد او الموءسسة وحدة محاسبية امر فوق طاقة المحاسب الاقتصادى كما ان الفائدة من مثل هذه الدراسة ستكون قليلة بالنسبة لاظهار العلاقات المتداخلة بين شتى الظواهر الاقتصادية . ونتيجة لذلك كان لزاما على المحاسب الاقتصادى ان يعيد تصنيف هذه الملايين من العمليات الاقتصادية ضمن وحدات محاسبية جديدة يحصل عليها من تقسيم الاقتصاد الى أجزاء او قطاعات قليلة العدد يوءلف كل منها وحدة محاسبية كبرى تشمل ضمنها حسابات الوحدات الفردية والشركات والموءسسات التي تتوفر فيها صفات معينة وفقا للضوابط والقواعد المتبعة وبذلك تسهل عملية التوحيد ويمكن ابرازالمجاميع الاساسية للقيم الاقتصادية القومية .

تقسيم الاقتصاد الى قطاعات (وحدات محاسبية قومية):

وهناك طرق عديدة لتقسيم الاقتصاد الى قطاعات مختلفة وذلك حسب الهدف المراد تحقيقه من وراء ذلك التقسيم . ويمكننا ان نميز بين اسلوبين اساسيين لتحديد القطاعات القومية في أية اطار محاسبي قومي .

١- الاسلوب الاول ،يعتمد في تحديد القطاعات على الوظيفة الاقتصادية ويتخذها اساسا في توحيد حسابات الوحدات المتشابهة او المتجانسة .

٢- الاسلوب الثاني ،يعتمد على عوامل اجتماعية بالاضافة الى العوامل الاقتصادية من اجل تجميع الوحدات في مجموعات .

القطاعات حسب العوامل الاقتصادية :

ان من أهم الاسباب التي دعت الى نمو استعمال الحسابات القومية هي الحاجة الى معلومات عن تركيب ووظائف الهيكل الاقتصادى نفسه . ومن اجل هذا السبب يصبح من المفيد أن نقسم الاقتصادالى اجزاء متعددة بحيث تظهر لنا العلاقات المتداخلة بين مختلف القوى الاقتصادية في البلد . ويطلق على كل من هذه الاجزاء اسم القطاع . وبالطبع ان مجاميع حسابات هذه الاجزاء او القطاعات يجب ان تمثل او تعكس النشاط الاقتصادى في البلد .

وهناك امكانيات عديدة ومختلفة لتقسيم الاقتصاد الى قطاعات . وليس يوجد من الوجهة النظرية مايحدد أنواع التقسيمات القطاعية . وانمايتوقف ذلك على الهدف المراد تحقيقه . فيمكن بالنسبة لبعض الاهداف ان يكون لدينا قطاعان فقط بينما يتوجب وجود عدد كبير من القطاعات من اجل تحقيق أهداف اخرى . وكذلك بالنسبة للباحث المهتم بالنواحي الاقليمية قد يكون من المفيد لدراسته ان يقسم الاقتصاد حسب المناطق الاقليمية التي تتألف منها الدولة اما بالنسبة للمخطط فان التقسيم الصناعي قد يكون مفيدا جدا لاسيما اذا امكن لهذا التقسيم ان يظهر العلاقات المتداخلة بين مختلف الصناعات .

أما أهم الطرق المتبعة في تقسيم الاقتصاد الى قطاعات حسب العوامل الاقتصادية فهي ثلاث :

١- حسب الفعالية .

٢- حسب المؤسسات .

٣- حسب المصدر الصناعي .

التقسيم حسب الفعاليات :

يبنى هذا التقسيم حول تصنيف الصفقات والعمليات الاقتصادية حسب فعاليتها او وظيفتها الاقتصادية دون الاهتمام بالقائمين بها من موءسسات وأفراد. والفعاليات الاساسية من الوجهة الاقتصادية هي اما انتاج او استهلاك او ادخار او استثمار. والثالثة بالحقيقة ان هي الا رصيد الفعاليتين الاولى والثانية . وكل موءسسة فردية او تضامنية او مساهمة لها نشاط اقتصادى ويمكن ان تصنف عملياتها وصفقاتها ضمن حدود هذه الفعاليات الاساسية. فمثلا صاحب المصنع الذى يشترى مواد أولية وخدمات عمالية يحولها الى بضائع وسلع وخدمات يبيعها الى الناس ويقوم بعدة عمليات اقتصادية كلها تعتبر عند تصنيفها ، حسب المحاسبة القومية ضمن الفعاليات الانتاجية . ولكن نفس الشخص عندما يقوم بشراء مواد غذائية لاسرته فانه يقوم ايضا بعمليات اقتصادية ولكنها تعتبر من الفعاليات الاستهلاكية ، اما اذا قام بانشاء مصنع جديد او بنى بناء جديد فانه يقوم بعملية اقتصادية تدخل ضمن فعالية الادخار والاستثمار.

وقياسا على ماتقدم يمكن تقسيم الاقتصاد الى قطاعين يمثلان حركة الانتاج والاستهلاك هما قطاع المنتجين وقطاع المستهلكين على أن أغلب المحاسبين القوميين يرتأون زيادة قطاع ثالث هو القطاع الحكومي وآخرون يرغبون احداث قطاع رابع للعالم الخارجي يشمل الصفقات والعمليات المتبادلة مع بقية بلدان العالم الاخرى والرأى في اضافة قطاع الحكومة يبرره القول بأن طبيعة الاعمال الحكومية تختلف اختلافا بينا عن طبيعة الاعمال الخاصة. ففي القطاع الخاص يكون الهدف من مزاولة النشاط تأمين أكبر ربح ممكن بينما لا تهدف الاعمال الحكومية الى تحقيق ربح أكبر وانما الى تقديم خدمات للمجتمع ولو كان المشروع الذى تقوم به خاسرا من حيث الموارد والنفقات . ولهذا يتوجب ان يفرد لمجموع النشاط الحكومي قطاع خاص به .

اما احداث قطاع خاص بالعالم الخارجي فيوءيده ان العمليات والصفقات المتعلقة بالعالم الخارجي لا تتأثر فقط باتجاهات المقيمين في الوطن وانما تتأثر بالسلوك الاقتصادى لغيرهم من المنتجين والمستهلكين المقيمين في بقية دول العالم الامر الذى يحدو بالمحلل الاقتصادى لعزل هذه العمليات والصفقات من تلك التي تنبثق محدداتها من واقع الوطن وحده .

وعلى أساس هذا التقسيم حسب الفعالية يكون لدينا في الاقتصاد أربعة قطاعات كما يلي :

١- قطاع المنتجين ، ويضم عمليات جميع الاشخاص الذين قاموا بفعالية انتاجية .

٢- قطاع المستهلكين ، ويضم جميع العمليات المتعلقة بالاستهلاك .

٣- قطاع الحكومة ، ويدخل فيه النشاط الحكومي .

٤- قطاع العالم الخارجي ، ويتضمن جميع العمليات المتعلقة بين المقيمين في الوطن وبين المقيمين في الاوطان الاخرى .

التقسيم حسب المؤسسات :

يدور تقسيم المؤسسات حول تصنيف العمليات وفقا لطبيعة العمليات الاقتصادية . اما القطاعات الاساسية حسب طبيعة القائمين بالنشاط الاقتصادى فهي أربعة :

١- قطاع الاعمال ، ويشمل جميع العمليات التي يقوم بها القطاع سواء كانت العمليات انتاجية او استهلاكية او استثمارية .

٢- القطاع العائلي او المنزلي ، ويشمل جميع العمليات التي تتعلق بالاسر من حيث الدخل والاستهلاك والادخار يضاف اليها المعلومات المتعلقة بالمؤسسات غير ذات الربح كالجمعيات الخيرية مثلا .

٣ـ القطاع الحكومي ، ويشمل النشاط الحكومي .

٤ـ قطاع العالم الخارجي ، ويتضمن جميع العمليات المتعلقة بين المقيمين في الوطن وبين المقيمين في الاوطان الاخرى .

ويمكن زيادة هذه القطاعات وفقا لانواع المؤسسات التي يراد افرادها بقطاع خاص بها . كأن يفرد قطاع خاص بالعمال ليتضمن العمليات الاقتصادية المتعلقة بمن يتلقى دخله عن طريق الاجور والرواتب فقط .

التقسيم حسب المصدر الصناعي :

لقد كنا في الطريقتين السابقتين ننظر اما الى العملية الاقتصادية نفسها او الى طبيعة القائم بهذه العملية . ولكن يمكننا ان نصنف العمليات الاقتصادية وفقا للمصدر الذى نشأت فيه كأن تكون العملية ناشئة في الزراعة او الصناعة مثلا .

اما القطاعات الصناعية فيختلف عددها وفقا لدرجة التفصيل التي نريدها اذ يمكننا ان نقسم الاقتصاد الى ثلاثة قطاعات هي الزراعة والصناعة والخدمات ويمكننا كذلك ان نقسم الاقتصاد الى عشرة او عشرين قطاعا . والغالب في اكثر الدول هو تقسيم الاقتصاد وفقا لهذه الطريقة الى القطاعات التالية :

١ـ القطاع الزراعي
٢ـ القطاع الاستخراجي (المقالع والمناجم والمحاجر)
٣ـ القطاع الصناعي
٤ـ قطاع البناء والتشييد
٥ـ قطاع الكهرباء والماء والخدمات الصحية
٦ـ قطاع النقل والمواصلات والتخزين

٧- القطاع التجارى

٨- القطاع المالي والتأمين وادارة العقارات

٩- قطاع الايجارات

١٠- قطاع الحكومي

١١- قطاع الخدمات

١٢- قطاع العالم الخارجي .

القطاعات والمجموعات حسب العوامل الاجتماعية والاقتصادية :

ان تقسيم الاقتصاد الى قطاعات حسب العوامل الاقتصادية اسلوب مبني على التفسير الذى جاء به اللورد كينز من ان الاقتصاد كمجموعة متجانسة يقوم بوظائف او فعاليات أساسية تتصف بها العمليات الاقتصادية من انتاج واستهلاك واستثمار وتبادل مع العالم الخارجي . وقد سار هذا التفكير في اعداد أنظمة الحسابات القومية في مختلف دول العالم دون ادخال أى تعديل جوهرى حتى جاء عام ١٩٥١ حيث اطلع الاقتصاديون الفرنسيون بطريقة جديدة لاعداد اطار المحاسبة القومية . وهذه الطريقة تنادى بأى يتم تقسيم الاقتصاد حسب التشابه من حيث الوقوع تحت عوامل اجتماعية واقتصادية واحدة بحيث يكون السلوك الاقتصادى للوحدات المدرجة في القطاع هو الاساس في التصنيف وليس الوظيفة التي تتصف بها العمليات الاقتصادية او القائمين بهذه العمليات . ويظهر لنا الفرق بين الاسلوبين من المثال التالي :

لنفرض ان لدينا عدد من المؤسسات التي تقوم بفعاليات اقتصادية واحدة غير ان هذه المؤسسات مختلفة في الحجم . فاذا كان التقسيم المتبع هو التقسيم حسب الوظيفة الاقتصادية فان جميع هذه المؤسسات تدخل في قطاع واحد اما اذا اردنا ان ندخل طبيعة القائمين بالنشاط الاقتصادى فان جميع هذه المؤسسات تدخل في قطاع واحد ايضاء اما اذا اردنا ان

ندخل السلوك الاقتصادى فاننا لن نتمكن من ادراج كل هذه الموءسسات في قطاع واحد لسبب ظاهر هو ان السلوك الاقتصادى لهذه الموءسسات يختلف حسب حجمها وعلى ذلك يجب تقسيم هذه الموءسسات الى عدة قطاعات حسب السلوك الاقتصادى المتشابه لكل قسم منها .

عرض معلومات الحسابات القومية :

من الممكن ان تعرض معلومات الحسابات القومية بواحد من اربعة اساليب

آ - اسلوب الحسابات العادية

ب - اسلوب جدول الميزانية او القائمة

ج - اسلوب المصفوفات

د - اسلوب المعادلات .

وسوف نشرح اسلوب الحسابات العادية باعتباره الاساس بالنسبة للطرق الاخرى .

*

الفصل الثاني

النظام المحاسبي وفقا للتقسيم حسب الفعاليـــــة

ان الفعاليات الاساسية التي رأيناها هي الانتاج ، الاستهلاك ، التبادل مع العالم الخارجي والفعالية الحكومية . وهذا يستدعي وجود أربعة حسابات يصف كل منها كلا من الفعاليات المشار اليها . كما يتوجب ايجاد حساب خاص يشمل حركة الادخار والاستثمار الناتجة عن هذه الفعاليات كلها . لذلك فان من الممكن اذا اتبعنا هذه الطريقة ان نكتفي بخمسة حسابات على الاكثر لاظهار الفعاليات الاقتصادية . وهذه الحسابات كما يلي :

١- حساب الناتج القومي
٢- حساب الدخل والمصروف الشخصي
٣- حساب الحكومـــــة
٤- حساب العالم الخارجي
٥- حساب الادخار والاستثمار .

أولا : تركيب الحساب الاول - حساب الناتج القومي او حساب المنتجين :

ان حساب الناتج ككل حساب يتألف من طرفين : طرف الموارد وطـــــرف الاستخدامات . اما طرف الموارد فيتألف من البنود التالية :

آ - المبيعات الى المستهلكين . وهذا البند ينقسم الى قسمين :

١- الاستهلاك الخاص
٢- الاستهلاك العام

اما الاستهلاك الخاص فيشمل جميع ماينفقه الافراد والاسر والمؤسسات التي لا تستهدف الربح من اجل شراء السلع والخدمات من قطاع المنتجين ماعدا الانفاق على المباني .

اما الاستهلاك العام فيشمل جميع الانفاق الذى تقوم به الحكومة لشراء السلع والخدمات من اجل اعمالها الجارية وليس من اجل تكوين رأسمالي .

ب - المبيعات الى المنتجين من اجل التكوين الرأسمالي وهذا البند يتألف من الاقسام التالية :

١- الاستثمار الخاص

٢- الاستثمار العام

اما الاستثمار الخاص فهو يتمثل في بندين :

١- مجمل تكوين رأس المال الثابت الخاص

٢- التغير في المخزون .

ويشمل مجمل تكوين رأس المال الثابت الخاص جميع ماينفقه المنتجون في فترة معينة على البضائع والخدمات الانتاجية التي تضاف الى الرصيد الموجود لرأس المال لاستعمالها في الانتاج . وهي تشمل انفاق المستهلكين على المباني ايضا كما شرحنا سابقا . اما التغير في المخزون فيشمل الزيادات والنقص في البضائع الاستهلاكية الذى يطرأ على الموجود في المستودعات في اول السنة وفي آخرها .

اما الاستثمار العام فيشمل :

١- الانفاق الحكومي على تكوين المشاريع الانتاجية الحكومية .

٢- التغير في مخزون المشاريع الانتاجية الحكومية .

جـ ـ صافي التبادل مع العالم الخارجي : وهذا البند في الحقيقة يمثل الفرق بين التصدير وعوائد الدخل للمقيمين من الخارج من جهة وبين الاستيراد وعوائد الدخل لغير المقيمين في الوطن .

ومجموع هذه الموارد يشكل مايعرف بمجمل الانفاق على الناتج القومي (م ن ق) اما طرف الاستخدامات فيتألف من البنود التالية :

آ ـ مدفوعات المنتجين للافراد وهذا البند يتضمن الفقرات التالية :

١ ـ تعويضات العمل والاستخدام من :

ـ الاستخدام الاهلي

ـ الاستخدام الحكومي

٢ ـ الفوائد وأرباح الاسهم المدفوعة .

٣ ـ دخل الاستحداث

ـ دخل المزارعين

ـ ريع العقارات

ـ دخل المهن والحرف في القطاع غير المنظم .

ب ـ مدفوعات المنتجين الى الحكومة : ويشتمل هذا البند على الفقرات التالية :

١ ـ عوائد الدولة من املاكها ومشاريعها

٢ ـ ضرائب دخل الشركات المساهمة

٣ ـ ضرائب الاراضي والعقارات (حيث تعتبر هذه الضرائب من الضرائب غير المباشرة مالم تكن بالواقع مجرد وسيلة لتحصيل ضريبة دخل من الافراد) .

٤ـ ضرائب غير مباشرة على البضائع والخدمات

٥ـ ناقصا الاعانات التي تدفعها الحكومة لتبيع الانتاج بأقل من كلفته .

ج ـ المحتجز لدى المنتجين ويشمل هذا البند فقرتين :

١ـ اهتلاك رأس المال أى قيمة ذلك الجزء من رأس المال الذى اهتلك اثناء عملية الانتاج .

٢ـ أرباح يعاد استثمارها وهي تشمل جميع عمليات التمويل الذاتي التي تقوم بها المشاريع والمؤسسات من اجل التكوين الرأسمالي ومجموع هذه الاستخدامات يشمل مايسمى بمجمل الناتج القومي .

د ـ فروق احصائية (ان وجدت) .

ثانيا : تركيب الحساب الثاني ـ حساب الدخل والمصروف الشخصي :

يتألف طرف الموارد في هذا الحساب مما يلي :

آ ـ المدفوع الى الافراد من قبل المنتجين أى من :

١ـ تعويضات العمل والاستخدام

٢ـ فوائد رأس المال وأرباح الاسهم المدفوعة

٣ـ دخل الاستحداث .

ب ـ المحول الى الافراد كاعانات من :

١ـ الحكومة

٢ـ العالم الخارجي

ومجموع هذه الموارد يشكل مايعرف بالدخل الشخصي .

اما طرف الاستخدمات فيتألف من :

آ ـ الانفاق على الاستهلاك الخاص

ب ـ الضرائب المباشرة

جـ ـ الاعانات التحويلية الى العالم الخارجي ـ اذا وجدت

د ـ الادخار او العجز .

ثالثا : تركيب الحساب الثالث ـ الحساب الحكومي :

يتألف طرف الموارد مما يأتي الى الحكومة من الموارد مما يلي :

آ ـ مدفوعات المنتجين الى الحكومة .

١ـ ضرائب دخل الشركات المساهمة

٢ـ ضرائب الاملاك (الاراضي والعقارات)

٣ـ ضرائب غير مباشرة .

ب ـ مدفوعات الافراد من الضرائب المباشرة .

جـ ـ عوائد الدولة من املاكها ومشاريعها .

د ـ المدفوعات التحويلية التي تتلقاها الحكومة من الخارج .

اما طرف الاستخدامات فيمثل كيف استعملت الحكومة هذه الموارد على :

آ ـ مشتريات الحكومة من السلع والخدمات :

١ـ سلع وخدمات استهلاكية (استهلاك عام)

٢ـ سلع وخدمات رأسمالية (استثمار عام)

ب ـ مدفوعات تحويلية كاعانات الى :

١ـ الافراد

٢ـ المنتجين

٣ـ الخـــارج ٠

جـ ـ الادخار الحكومي (اوالعجز) ٠

رابعا: تركيب الحساب الرابع ـ حساب العالم الخارجي :

يتألف طرف الموارد لحساب العالم الخارجي من البنود التالية :

آ ـ استيراد البضائع والخدمات

ب ـ الدخل المتحصل لغير المقيمين في الوطن

جـ ـ المدفوعات التحويلية كاعانات الى الخارج ٠

١ـ من الحكومة

٢ـ من الافراد ٠

ومجموع الموارد يمثل المدفوعات المستحقة للعالم الخارجي على الوطن ٠

اما طرف الاستخدامات فيشمل البنود التالية :

آ ـ تصدير السلع والخدمات

ب ـ الدخل المتحصل للمقيمين من أبناء الوطن في الاوطان الاخرى ٠

جـ ـ المدفوعات التحويلية كاعانات من الخارج :

١ـ الى الحكومة

٢ـ الى الافراد ٠

د ـ صافي الاقتراض (او الاقراض) الى العالم الخارجي ٠

ومجموع هذه الاستخدامات يمثل مجموع المدفوعات المستحقة للوطن على العالم الخارجي ٠

خامسا : تركيب الحساب الخامس ـ حساب الادخار والاستثمار:

يشمل طرف الموارد لهذا الحساب البنود التالية :

آ ـ ادخار الافراد

ب ـ الارباح المعاد استثمارها

ج ـ اهتلاك رأس المال

د ـ الانفاق الحكومي على المشتريات من السلع والخدمات الانتاجية

هـ ـ الادخار الحكومي (او العجز)

و ـ صافي الاقتراض (او الاقراض) من الخارج

ز ـ فروق احصائية .

ويمثل هذا المجموع المدخرات التي استعملت في تمويل الاستثمار.

اما طرف الاستعمالات فيمثل البندين الاتيين :

آ ـ مجمل تكوين رأس المال الثابت :

١ـ في القطاع الخاص

٢ـ في القطاع الحكومي

ب ـ التغير في المخزون .

مثال تطبيقي على عرض الحسابات القومية بطريقة الحسابات حسب الفعالية :

لنفرض ان المنتجين في سوريا باعوا في عام ١٩٨٠ بضائع وخدمات الى المستهلكين بما قيمته (٣٠٠٠) مليون ليرة سورية والى الحكومة بما قيمته (٨٤٠) مليون ليرة سورية منها (١٤٠) مليون بضائع انتاجية كما انهم باعوا بضائع انتاجية أضيفت الى رأس المال الخاص تقدر قيمتها ب (٦٠٠) مليون ليرة سورية وزادت قيمة مستودعاتهم بمقدار(٢٠)مليون

ليرة سورية وصدروا الى الخارج بضائع وخدمات تعادل (٩٠٠) مليون ليرة سورية كما استوردوا بضائع وخدمات تعادل (٩٦٠) مليون ليرة سورية وقد تحقق للمقيمين دخل على العالم الخارجي قدره (١٠٠) مليون ليرة سورية كما تحقق على الوطن لصالح غير المقيمين دخل قدره (٨٠) مليون ليرة سورية ، فيكون مجموع الانفاق على الدخل القومي (٤٤٢٠) مليون ليرة سورية . وهكذا نحصل على طرف المصادر في حساب الناتج .

ولنفرض الآن ان المنتجين استعملوا دخلهم في الوجوه التالية :

(٢٠٠٠) مليون ليرة سورية تعويض استخدام خاص و (٤٠٠) مليون ليرة سورية استخدام حكومي . ودفعوا للمساهمين والمقرضين مبلغ (٢٠٠) مليون ليرة سورية أرباحا موزعة وفائدة عن رأس المال . كما دفعوا للدولة ضرائب عن ربح الشركات قدرها (١٠٠) مليون ليرة سورية وضرائب عن الاملاك (الاراضي والعقارات) قدرها (٨٠) مليون ليرة سورية كما دفعوا مبلغ (٣٦٠) مليون ليرة سورية ضرائب غير مباشرة وبنفس الوقت تلقوا من الحكومة مساعدات قدرها (٦٠) مليون ليرة سورية . كما أنهم عوضوا عما اهتلك من رأس المال بمبلغ (١٤٠) مليون ليرة سورية واستثمروا مبلغ (٢٠٠) مليون ليرة سورية من الارباح التي لم يوزعوها . اما الدخل الذى تبقى لهم نتيجة استحداثهم للانتاج فكان كما يلي : (٢٦٠) مليون للمزارعين و (٥٢٠) مليون لقاء استعمال العقارات والاراضي منها (٢٠) مليون لامّلاك الدولة و (٢٤٠) مليون ليرة سورية دخل المهن الحرة والقطاع غير المنظم . وهكذا نجد ان مجموع عوائد الانتاج قد بلغ (٤٤٤٠) مليون ليرة سورية أى بزيادة قدرها (٢٠) مليون ليرة سورية عن تقدير الدخل السابق . ولما كان يجب ان يتساوى المجموعان فاننا نطرح من عوائد الانتاج المبلغ الزائد وندعوه " فروق التقدير الاحصائي " .

ويصبح الحساب كما يلي :

الحساب الاول ـ حساب الناتج القومي (بملايين الليرات السورية)

الاستخدامات		الموارد	
١ـ المدفوع من المنتجين للافراد		١ـ المبيعات الى المستهلكين	
آ ـ تعويضات العمل والاستخدام		آ ـ الانفاق على الاستهلاك الخاص	٣٠٠٠
٢٠٠٠ ١ـ استخدام خاص		ب ـ الانفاق على الاستهلاك العام	٧٠٠
٤٠٠ ٢ـ استخدام عام		٢ـ المبيعات الى المنتجين	
١٠٠ ب ـ ارباح الاسهم وفوائد رأس المال		آ ـ مجمل تكوين رأس المال الثابت الخاص	٦٠٠
جـ ـ دخل الاستحداث :		ب ـ مجموع تكوين رأس المال الثابت الحكومي	١٤٠
٢٦٠ ١ـ المزارعون		جـ ـ التغير في المخزون	٢٠
٥٠٠ ٢ـ ريع العقارات		٣ـ صافي التبادل الخارجي	
٢٤٠ ٣ـ دخل المهن		آ ـ تصدير البضائع والخدمات	٩٠٠
٢ـ المدفوع من المنتجين للحكومة		ب ـ حساب المقيمين على العالم الخارجي	١٠٠
١٠٠ آ ـ ضرائب الشركات المساهمة		جـ ـ ناقصا استيراد البضائع والخدمات	ـ ٩٦٠
٨٠ ب ـ ضرائب الاملاك		د ـ ناقصا حساب غير المقيمين في الوطن	ـ ٨٠
٢٠ جـ ـ عوائد املاك الدولة			
٣٦٠ د ـ ضرائب غير مباشرة			
٦٠ هـ ـ ناقصا اعانات الانتاج			
٣ـ المحتجز لدى المنتجين			
١٤٠ آ ـ اهتلاك رأس المال			
٢٠٠ ب ـ ارباح يعاد استثمارها			
٤٤٤٠ المجموع			
٢٠ ٤ـ ناقصا الفروق الاحصائية			
٤٤٢٠ مجمل الناتج القومي		مجمل الانفاق على الناتج القومي	٤٤٢٠

اما اذا اردنا ان نشكل الحساب الثاني حساب المستهلكين ، فاننا بالاضافة الى معرفة دخل الافراد في الانتاج نحتاج الى معرفة الاعانات التي تلقوها من الحكومة ومن الخارج ومقدار الضرائب الشخصية التي دفعوها والاعانات التي أرسلوها الى الخارج فاذا فرضنا ان الافراد تلقوا من الحكومة (٢٠) مليون ليرة سورية ومثلها من الخارج ، كما دفعوا (٣٠٠) مليون ليرة سورية ضرائب مباشرة للدولة وحولوا مبلغ (٣٠) مليون ليرة سورية الى الخارج كاعانات لبلد عربي مثلا فان الحساب الثاني يكون كما يلي :

الحساب الثاني ـ حساب الدخل والمصروف الشخصي بملايين الليرات السورية

الاستخدامات		الموارد	
٣٠٠٠	١ـ الانفاق على الاستهلاك الخاص	١ـ تعويضات الاجور والخدمات	
		آ ـ استخدام اهلي	٢٠٠٠
٣٠٠	٢ـ ضرائب مباشرة للحكومة	ب ـ استخدام حكومي	٤٠٠
٣٠	٣ـ اعانات للخارج	٢ـ دخل الاستحداث (ماعدا	
٣١٠	٤ـ الادخار الخاص	الاملاك العامة)	١٠٠٠
		٣ـ ارباح المساهمين الموزعة وفوائد رأس المال	٢٠٠
		٤ـ الاعانات	
		آ ـ اعانات حكومية	٢٠
		ب ـ اعانات خارجية	٢٠
٣٦٤٠			٣٦٤٠

اما حساب الحكومة فان اكثر موارده معروفة لدينا من المعلومات المفروضة سابقا. ولا نحتاج الا لمعرفة ماتلقته الحكومة من الخارج وما دفعته الى الخارج كاعانات ومقدار الوفر او العجز الذى تحقق لديها.

فاذا فرضنا ان الحكومة تلقت من الخارج مبلغ (٣٠) مليون ليرة سورية كاعانات خارجية ، لكنها لم تدفع أية اعانات اليه ، وكان لديها عجز قدره (٣٠) مليون ليرة سورية ، فان الحساب يكون بالشكل التالي :

الحساب الثالث ـ حساب الحكومة (بملايين الليرات السورية)

الاستخدامات		الموارد	
	١ـ مشتريات الحكومة :		١ـ الضرائب التي تلقتها الحكومة :
٧٠٠	آ ـ استهلاك	١٠٠	آ ـ ضرائب شركات
١٤٠	ب ـ استثمار	٨٠	ب ـ ضرائب املاك
	٢ـ اعانات :	٣٦٠	ج ـ ضرائب غيرمباشرة
٢٠	آ ـ للافراد	٣٠٠	د ـ ضرائب مباشرة
٦٠	ب ـ للمنتجين	٢٠	٢ـ عوائد املاك الدولة
ـ ٣٠	٣ـ الوفر الحكومي (عجز)	٣٠	٣ـ اعانات من الخارج
٨٩٠	مجموع الانفاق والتوفيرالحكومي	٨٩٠	مجموع واردات الحكومة

اما بالنسبة لحساب قطاع العالم الخارجي ، فان موارده (طرفه الايسر) تتألف من الاموال التي ندفعها اليه ثمنا لمستوردانتنا منه ، او اجور للاراضي التي يملكها في بلادنا او تعويضات استخدام للاجانب الذين يعملون في أرضنا أو من الاعانات التي نرسلها اليه (اى الى العالم الخارجي) ويستعمل العالم الخارجي موارده ليدفع الينا ثمن صادراتنا من البضائع والخدمات واجورا عن املاكنا في الخارج وتعويضات عن استخدام أبناءنا في الخارج واعانات يقدمها لافرادنا او لحكومتنا ، والفرق بين طرفي الحساب يشكل مايسمى صافي الاستثمار الخارجي (وهذا ما يستعمل في نظام المحاسبة القومية للولايات المتحدة الامريكية) او مايسمى ب صافي الاقراض الى العالم الخارجي (وهذا ما اوصت به هيئة الامم المتحدة في نظامها

للمحاسبة القومية) وان كلا من التعبيرين يكون سالبا اذا زادت مصادر حساب العالم الخارجي عن استعمالاته وموجبا اذا قلت عنها اصطلاحا. وقد اقترح الاستاذ ريشارد ركلز استعمال تعبير " صافي الاقراض من العالم الخارجي " .

وهذا التعبير يدل على قيمة مطلقة مساوية للاصطلاحين السابقين ولكن باشارة مخالفة ولسوف نستعمل في مثالنا هذا اصطلاح الاستاذ ركلز فهو ايسر فهما.

ومتابعة للمثال العددى الذى افترضناه فان حساب العالم الخارجي يكون كما يلي :

استخدامات		موارد	
١- تصدير الخدمات والبضائع بما		١- استيراد الخدمات والبضائع	
١٠٠٠ في ذلك حساب المقيمين في		بما في ذلك حساب الاجانب	
الخارج		واملاكهم في الوطن	١٠٤٠
٢- الاعانات من الخارج :			
٢٠ آ - اعانات الى الافراد		٢- الاعانات من الخارج	
٣٠ ب - اعانات الى الحكومة		آ - من الحكومة	-
٢٠ ٣- صافي الاقتراض من الخارج		ب - من الافراد	٣٠
١٠٧٠ مجموع الوارد من الخارج		مجموع الدفع الى الخارج	١٠٧٠

ولو استعملنا تعبير " صافي الاستثمار الخارجي " او تعبير " صافي الاقراض الى العالم الخارجي " لوجب ان نضع (- ٢٠) في الطرف الايمن كي يتعادل مجموع الطرفين ويصبح (١٠٥٠) بدلا مما هو عليه الآن .

اما الحساب الخامس فيكون كما يلي :

الحساب الخامس ـ حساب الادخار والاستثمار (بملايين الليرات)

	مجمل تكوين رأس المال		
٧٠٠	خاص	١ـ ادخار الافراد	٣١٠
١٤٠	حكومي	٢ـ ارباح اعيد استثمارها	٢٠٠
٢٠	تغيير في المخزون	٣ـ اهتلاك رأس المال	١٤٠
		٤ـ انفاق الحكومة على الاستثمار	١٤٠
		٥ـ وفر حكومي (عجز)	ـ ٣٠
		٦ـ صافي الاقتراض من الخارج	٢٠
		٧ـ فروق احصائية	ـ ٢٠
٧٦٠	مجمل الاستثمار الاهلي	مجمل الادخار	٧٦٠

الحسابات اللازمة في التقسيم حسب المؤسسات :

لقد رأينا ان تصنيف العمليات الاقتصادية حسب طريقة المؤسسات يدور حول طبيعة المؤسسة وليس حسب طبيعة العملية نفسها. ولما كانت اغراض التحليل الاقتصادي تتطلب معرفة العمليات حسب الوظائف التي تقوم بها لذلك يتوجب اعداد ثلاثة حسابات لكل قطاع يمثل الحساب الاول العمليات الانتاجية والحساب الثاني عمليات الاستهلاك او المصروف ، والثالث الادخار والاستثمار. فاذا كان لدينا أربعة قطاعات وجب ان يتوفر لدينا اثنا عشر حساباً لها. ولما كان الانتاج موزعا على مختلف القطاعات كان لابد من اجل الحصول على مجاميع الانتاج على المستوى القومي من اعداد حساب عام للانتاج واخر للادخار والاستثمار. وكلما ازداد عدد القطاعات كلما زاد عدد الحسابات اللازمة .

غير ان كثرة الحسابات ليست امرا مرغوبا فيه ولهذا عمد بعض المستعملون لهذا الاسلوب الى الاستغناء عن حساب الانتاج في كل قطاع وانما اكتفوا بايجاد حساب عام للانتاج . الامر الذى ادى الى اختصار بعض الحسابات . وهذا ماسارت عليه هيئة الامم المتحدة في نشرتها عن نظام المحاسبة القومية (١). وهذا ماتقوم به الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عند اعدادهما لحسابات الانتاج القومي حيث يعد حسابان خاصان للانتاج القومي وللادخار والاستثمار ويشمل جميع عمليات الانتاج في جميع القطاعات (الاعمال ، العائلي ، الحكومي ، العالم الخارجي) وكذلك الاستثمار والادخار. وهذا الحل هو في الحقيقة محاولة للاستفادة من مزايا التقسيم حسب الفعالية وحسب المؤسسات بآن واحد . اذ ان المحلل الاقتصادى يحتاج الى معرفة الدخل حسب طبيعة المؤسسات كما يحتاج الى معرفة الدخل حسب الوظيفة التي قامت بها العمليات الاقتصادية التي أدت الى نشوء الدخل .

وعلى سبيل المثال نأخذ الحسابات التي اقترحتها هيئة الامم المتحدة كنموذج للحسابات اللازمة في التقسيم حسب المؤسسات ، ثم نحاول تطبيق المثال العملي السابق على الحسابات التي اقترحتها هيئة الامم .

*

(١) انظر منشور هيئة الامم المتحدة " نظام المحاسبة القومية مع الجداول الملحقة " نشرة رقم (٢) سلسلة التنقيح الاول ١٩٦٠ .

الفصل الثالث

الحسابات المقترحة في نظام المحاسبة القومية الذى تبنته هيئة الامم المتحدة

ان الحسابات التي تقترحها الامم المتحدة هي :

١- الحساب الاول - الناتج الجغرافي

٢- الحساب الثاني - الدخل القومي

٣- الحساب الثالث - تكوين رأس المال الجغرافي

٤- الحساب الرابع - القطاع العائلي والمؤسسات التي لاتستهدف الربح وهذا الحساب قسمان : احدهما حساب جارى - (استهلاك) والثاني حساب تكوين رأس المال .

٥- الحساب الخامس - القطاع الحكومي . وهذا الحساب قسمان : الاول حساب جارى يمثل النفقات الجارية والموارد المستعملة في تمويلها .
والثاني حساب تكوين رأس المال ، يمثل ما انفقته الحكومة على التكوين الرأسمالي في قطاعاتها والموارد التي تم بها تمويل هذا التكوين الرأسمالي .

٦- الحساب السادس - العالم الخارجي . وهذا الحساب قسمان : الاول جارى ، والثاني يظهر صافي الاستثمار الاجنبي .

تركيب حساب الناتج الجغرافي :

تبدأ حسابات هيئة الامم المتحدة بمفهوم جغرافي ثم تنتقل منه الى مفهوم قومي . ولهذا فأول حساب لها هو الناتج الجغرافي وليس الناتج القومي كما هي الحال في الحسابات السابقة .

اما حساب الناتج الجغرافي فيتألف جانب الموارد منه من الانفاق على الاستهلاك والانفاق من اجل الاستثمار ومن الفرق بين التصدير والاستيراد . وهذه البنود هي كما يلي :

آ ـ الاستهلاك ، هو قسمان :

١ـ نفقات الاستهلاك الخاص

٢ـ نفقات الاستهلاك الحكومي .

ب ـ الاستثمار ، هو قسمان :

١ـ مجمل تكوين رأس المال الثابت

آ ـ مجمل تكوين رأس المال الثابت الخاص

ب ـ مجمل تكوين رأس المال الثابت الحكومي

٢ـ التغير المخزون .

ج ـ الفرق بين التصدير والاستيراد :

١ـ التصدير

٢ـ ناقصا الاستيراد .

والمجموع هو مجمل الانفاق على الناتج الجغرافي . والفرق بين مجمل الانفاق على الناتج الجغرافي ومجمل الانفاق على الناتج القومي كما سبق وشرحناه وكما يتبين من مقارنة تركيبي حساب الناتج الجغرافي هو عدم ادخال حساب المقيمين المتحصل لهم من العالم الخارجي وعدم انقاص حساب

غير المقيمين المتحصل لهم في الوطن اما اسلوب الاستخدامات فيظهر استعمال الموارد للحصول على مجمل الناتج الجغرافي ممثلا في اربعة بنود كما يلي :

آ ـ صافي الناتج الجغرافي بسعر الكلفة .

ب ـ قيمة رأس المال المستهلك اثناء عمليات الانتاج .

ج ـ الضرائب غير المباشرة .

د ـ ناقصا الاعانات الانتاجية .

تركيب حساب الدخل القومي :

يتضمن جانب الموارد من هذا الحساب من البندين التاليين :

آ ـ صافي الناتج الجغرافي بسعر كلفة عوامل الانتاج

ب ـ صافي عوامل الدخل من العالم الخارجي

١ـ دخل المقيمين الآتي من العالم الخارجي

٢ـ ناقصا دخل غير المقيمين المتحصل في الوطن .

اما جانب الاستخدامات فيتضمن :

آ ـ تعويضات العمل والاستخدام (الرواتب والاجور والتعويضات الملحقة بها).

ب ـ الدخل من القطاع غير المنظم (دخل المهن الحرة والزراعية والمشاريع الفردية) .

ج ـ الدخل من الاملاك الخاصة .

د ـ ادخار الشركات .

هـ ـ ضرائب دخول الشركات المساهمة .

و ـ الدخل من الاملاك الحكومية .

ز ـ ناقصا الفوائد على الدين العام .

ح ـ ناقصا الفوائد على دين المستهلكين .

تركيب حساب تكوين رأس المال الجغرافي :

يتألف جانب الموارد من البنود التي استعملت في تمويل الاستثمار الجغرافي وهو قسمان :

الاول ، يتمثل بتمويل استثمارات الشركات ، والثاني ، يمثل بقية الاستثمارات :

آ - تمويل استثمارات الشركات كما يلي :

١- ادخار الشركات

٢- اهتلاك رأس المال في الشركات

٣- صافي التحويلات الرأسمالية للشركات

٤- صافي اقتراض الشركات .

ب - تمويل بقية الاستثمارات كما يلي :

١- تمويل استثمارات القطاع غير المنظم الخاص

٢- تمويل استثمارات القطاع غير المنظم الحكومي .

اما جانب الاستخدامات فيتألف من :

آ - مجمل تكوين رأس المال الثابت

ب - التغير في المخزون .

تركيب حساب القطاع العائلي والمؤسسات التي لا تستهدف الربح :

يتألف الحساب من حسابين فرعيين ، الاول حساب جاري والثاني رأسمالي

اما الحساب الجاري : فيتضمن جانب الموارد منه البنود التالية :

آ - تعويضات العمل والاستخدام (الرواتب والاجوروالتعويضات الملحقة بها) .

ب ـ الدخل من القطاع غير المنظم (الحرف والمهن الحرة والزراعة والمشـــاريع الفردية) .

جـ ـ الدخل من الاملاك الخاصة .

د ـ المدفوعات التحويلية الجارية من الحكومة .

هـ ـ المدفوعات التحويلية الجارية من العالم الخارجي .

اما جانب الاستخدامات من الحساب الجاري فيشمل البنود التالية :

آ ـ الانفاق على الاستهلاك الخاص

ب ـ الفوائد على دين المستهلكين

جـ ـ الضرائب المباشـرة

د ـ المدفوعات التحويلية الجارية الى العالم الخارجي

و ـ الادخار الخاص .

اما الحساب الرأسمالي : الذى يمثل في الحقيقة عملية الادخار وتمويـــــــل الاستثمار فيتألف جانب الموارد منه مما يلي :

آ ـ الادخار الخاص

ب ـ اهتلاك رأس المال في القطاع غير المنظم

جـ ـ صافي التحويلات الرأسمالية من الشـركـات

د ـ صافي التحويلات الرأسمالية من الحكومـــة

هـ ـ صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي

و ـ صافي الاقتراض .

اما جانب الاستعمالات فيمثل بندا واحدا هو مجموع التمويل الذى قـام به القطاع العائلي في عمليات تكوين رأس المال الجغرافي .

ب تركيب الحساب الحكومي :

يتألف هذا الحساب من حسابين فرعيين . الاول حساب جاري ، والثاني حساب رأسمالي . اما الحساب الجاري فيمثل جانب الموارد منه على :

آ ـ دخل الحكومة من أملاكها ومشاريعها

ب ـ ناقصا الفوائد المدفوعة على الدين العام

ج ـ الضرائب غير المباشرة

د ـ الضرائب المباشرة على الشركات المساهمة

هـ ـ الضرائب المباشرة على القطاع العائلي

و ـ التحويلات الاخرى الجارية من القطاع العائلي

ز ـ التحويلات الجارية من العالم الخارجي .

اما جانب الاستخدامات فيمثل :

آ ـ انفاق الحكومة على الاستهلاك

ب ـ الاعانات الانتاجية

ج ـ المدفوعات التحويلية الجارية الى القطاع العائلي

د ـ المدفوعات التحويلية الجارية الى العالم الخارجي

هـ ـ ادخار الحكومة .

أما حساب رأس المال : فيتألف جانب الموارد فيه من :

آ ـ ادخار الحكومة

ب ـ اهتلاك رأس المال في المشاريع العامة

ج ـ صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي

د ـ صافي الاقتراض الحكومي .

اما جانب الاستخدامات فهو :

آ ـ تمويل المشاريع في القطاع غير المنظم الحكومي

ب ـ صافي التحويلات الرأسمالية الى الشـــركات

جـ ـ صافي التحويلات الرأسمالية الى القطاع غير المنظم الخاص .

تركيب حساب العالم الخارجي :

يتألف هذا الحساب من حسابين فرعيين : الاول ، الحساب الجـــــــاري والثاني ، الحساب الرأسمالي .

اما الحساب الجاري : فيشمل في موارده مايلي :

آ ـ استيراد السلع والخدمات

ب ـ المدفوعات التحويلية الجارية الى العالم الخارجي

جـ ـ فائض الحساب الجاري للوطن .

اما الاستخدامات فهي :

آ ـ تصدير السلع والخدمات

ب ـ صافي عوائد عوامل الانتاج من العالم الخارجي

جـ ـ المدفوعات التحويلية الجارية من العالم الخارجي .

اما الحساب الرأسمالي :

فيشمل في موارده بندا واحدا يمثل صافي الاقراض الى العالم الخارجي .

اما طرف الاستخدامات فيمثل

آ ـ فائض الحساب الجاري للوطن

ب ـ صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي الى الشركات

جـ ـ صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي الى القطاع العائلي .

د ـ صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي الى القطاع الحكومي .

ولنشاهد الآن كيف نطبق هذا النظام المحاسبي .

مثال تطبيقي على نظام المحاسبة القومية المقترح من قبل هيئة الامم المتحدة :

لقد عرضنا سابقا مثالا تطبيقيا لاعداد الحسابات القومية وفقا للتقسيم حسب الفعالية ، وفي هذه الفقرة نأخذ المثال نفسه لنرى كيف يمكننا ان نعرض المعلومات المتعلقة به وفقا للنظام المحاسبي المقترح من قبل هيئة الامم المتحدة .

وأول حساب يتوجب عمله وفق نظام المحاسبة القومية للامم المتحدة هو حساب الناتج الجغرافي . ان جميع المعلومات المطلوبة لاعداد هذا الحساب متوفرة في متن المثال نفسه .

اما الحساب فيكون كما يلي :

الحساب الاول ـ حساب الناتج الجغرافي (بملايين الليرات السورية)

الاستخدامات		الموارد	
صافي الناتج الجغرافي بسعر الكلفة	٣٨٨٠	الانفاق على الاستهلاك	٣٧٠٠
اهتلاك رأس المال	١٤٠	الخاص	٣٠٠٠
الضرائب غير المباشرة بما فيها الضرائب		العام	٧٠٠
على الاراضي والعقارات	٤٤٠	الانفاق على الاستثمار	٧٦٠
ناقصا اعانات الانتاج	ـ ٦٠	مجمل تكوين رأس المال الخاص	٦٠٠
		مجمل تكوين رأس المال العام	١٤٠
		تغير في المخزون	٢٠
		الفرق بين التصدير والاستيراد	ـ ٦٠

التصدير	٩٠٠
ناقصا الاستيراد —	٩٦٠
المجموع الناتج الجغرافي	٤٤٠٠
مجموع الانفاق على مجمل الناتج الجغرافي	٤٤٠٠

اما الحساب الثاني فهو حساب الدخل القومي وجميع المعلومات اللازمة لاعداده متوفرة مع ادخال شيء من التصنيف على بعض المجاميع المعروضة سابقا ، فنحن الآن بحاجة لمعرفة الدخل الناشيء في القطاع غير المنظم والدخل الناشيء عن ملكية وسائل الانتاج . اما الدخل في القطاع غير المنظم فهو يشمل المهن والحرف الزراعية والصناعية والتجارية غير المنظمة في شكل شركات مساهمة .

وهذا الدخل يبلغ (٥٠٠) مليون ليرة سورية كما يتبين من المعلومات الواردة في المثال . اما الدخل من ملكية وسائل الانتاج فيمثل الدخل المتحصل من ريع الاراضي والعقارات والفوائد عن رأس المال والارباح عن الاسهم ومجموع هذه البنود يبلغ (٧٠٠) مليون ليرة سورية .

اما الحساب فيكون على الشكل التالي :

الحساب الثاني ـ حساب الدخل القومي (بملايين الليرات السورية)

تعويضات العمل والاستخدام	١٤٠٠	صافي الناتج الجغرافي بسعر الكلفة	٣٨٨٠
استخدام خاص	٢٠٠٠	صافي عوامل الدخل مع العالم الخارجي	٢٠
استخدام حكومي	٤٠٠	عوامل الدخل للمقيمين من الخارج	١٠٠
دخل القطاع غير المنظم	٥٠٠	ناقصا عوامل دخل غير المقيمين في الوطن	ـ ٨٠
دخل الملكية	٧٠٠	فروق احصائية	٢٠
ادخار الشركات (الارباح المعاد استثمارها)	٢٠٠		
ضرائب دخل الشركات	١٠٠		
دخل الاملاك العامة	٢٠		
المجموع	٣٩٢٠	المجموع	٣٩٢٠

ومن أجل اعداد الحسابات الاربعة المتبقية يجب ان نحصل على تفصيل اكثر لبعض المعلومات الموجودة لدينا بشكل مجاميع وهذا التفصيل يتعلق باهتلاك رأس المال والتحويلات الرأسمالية بين القطاعات وصافي الاقراض الى العالم الخارجي .

لنفرض ان اهتلاك رأس المال وقدره (١٤٠) مليون ليرة سورية مرتب كما يلي :

٧٠ مليون ليرة سورية اهتلاك رأس المال في الشركات

٥٦ مليون ليرة سورية اهتلاك رأس المال في القطاع غير المنظم

١٤ مليون ليرة سورية اهتلاك رأس المال في القطاع الحكومي

١٤٠ مليون ليرة سورية المجموع

اما التحويلات الرأسمالية فنفترض فقط ان القطاع الكومي قد حول مبلغ (٢٠) مليون ليرة سورية مساعدة منه كما يلي :

٤ ملايين ليرة سورية تحويلات رأسمالية من الحكومة الى القطاع غير المنظم .

٦ مليون ليرة سورية تحويلات رأسمالية من الحكومة الى الشركات .

اما صافي الاقراض الى العالم الخارجي فهو سالب (أي أن الوطن كان يقترض من الخارج) وهو كما يلي :

١٦ مليون ليرة سورية اقتراض الحكومة من العالم الخارجي .

٤ ملايين ليرة سورية صافي اقتراض الشركات من العالم الخارجي .

وبعد معرفة هذه التفصيلات تصبح الحسابات الباقية كما يلي :

الحساب الثالث ـ حساب تمويل رأس المال الجغرافي (بملايين الليرات السورية)

استخدامات		موارد	
مجمل تكوين رأس المال الثابت الخاص	٦٠٠	ادخار الشركات	٢٠٠
		اهتلاك رأس مال الشركات	٧٠
مجمل تكوين رأس المال الثابت العام	١٤٠	تحويلات رأسمالية للشركات من الحكومة	١٦
تغير في المخزون	٢٠	اقتراض الشركات من العالم الخارجي	٤
		مساهمة القطاع العائلي (غير المنظم) في التمويل	٣٧٠
		مساهمة القطاع الحكومي في التمويل	١٢٠
مجموع الاستثمارات	٧٦٠	مجموع الاموال المتاحة للاستثمار	٧٦٠

الحساب الرابع ـ حساب القطاع العائلي والمؤسسات التي لا تستهدف الربح
(بملايين الليرات السورية)

الحساب الجاري

استخدامات		موارد	
الانفاق على الاستهلاك	٣٠٠٠	تعويضات العمل والاستخدام	٢٤٠٠
ضرائب مباشرة	٣٠٠	دخل القطاع غير المنظم	٥٠٠
اعانات جارية للعالم الخارجي	٣٠	دخل الملكية	٧٠٠
ادخال القطاع العائلي	٣١٠	تحويلات جارية من الحكومة	٢٠
		تحويلات جارية من الخارج	١٠
المجموع	٣٦٤٠	المجموع	٣٦٤٠

الحساب الرأسمالي

مساهمة القطاع غير المنظم في تمويل الاستثمار	٣٧٠	ادخار القطاع العائلي	٣١٠
		اهتلاك رأس المال في القطاع غير المنظم	٥٦
		تحويلات رأسمالية من القطاع الحكومي	٤
المجموع	٣٧٠	المجموع	٣٧٠

الحساب الخامس ـ حساب القطاع الحكومي (بملايين الليرات السورية)

الحساب الجاري

استخدامات		موارد	
الانفاق على الاستهلاك العام	٧٠٠	ضرائب غير مباشرة (بمافيها	
اعانات الانتاج	٦٠	ضرائب الاملاك)	٤٤٠
تحويلات للقطاع العائلي	٢٠	ضرائب على الشركات	١٠٠
ادخار القطاع الحكومي	١١٠	ضرائب مباشرة	٣٠٠
		دخل الاملاك الحكومية	٢٠
		تحويلات جارية من العالم الخارجي	٣٠
المجموع	٨٩٠	المجموع	٨٩٠

الحســـــاب الرأســـــمالي

تحويلات رأسمالية للقطاع العائلي	٤	ادخار القطاع الحكومي	١١٠
تحويلات رأسمالية للشركات	١٦	اهتلاك رأس المال في	
مساهمة القطاع الحكومي في		القطاع العام	١٤
تمويل المشاريع العامة	١٢٠	اقتراض من العالم الخارجي	١٦
المجمـــــوع	١٤٠	المجمـــــوع	١٤٠

الحساب السادس ـ حساب العالم الخارجي (بملايين الليرات السورية)

الحســـاب الجـــاري

استخدامات		موارد	
التصدير	٩٠٠	الاستيراد	٩٦٠
صافي عوائد الدخل من الخارج	٢٠	تحويلات للعالم الخارجي من	
للمقيمين	١٠٠	القطاع العائلي	٣٠
ناقصا غير المقيمين	٨٠	فائض الحساب الجاري للوطن	ـ ٢٠
تحويلات جارية للقطاع العائلي	٢٠		
تحويلات جارية للقطاع الحكومي	٣٠		
المجمـــــوع	٩٧٠	المجمـــــوع	٩٧٠

الحســـاب الرأســـمالي

فائض الحساب الجاري للوطن	ـ ٢٠	صافي اقراض الحكومة الى العالم الخارجي	ـ ١٦
		صافي اقراض الشركات الى العالم الخارجي	ـ ٤
المجمـــــوع	ـ ٢٠	المجمـــــوع	ـ ٢٠

الجداول التابعة للحسابات :

ان المعلومات التي ترد من الحسابات الرسمية لا تتضمن جميع المعلومات التفصيلية الامر الذى يجعل الاستفادة منها غير كاملة مالم تردف هذه الحسابات بجداول تبين التركيب الاساسي لكل بند من بنود الحسابات .

وبالواقع تمثل هذه الجداول التي ترد الحسابات القومية مركز الثقل والاهمية في النظام نفسه من حيث المعلومات التي تحتوى عليها وأهميتها بالنسبة للمحلل الاقتصادى ويختلف عدد هذه الجداول حسب الدول او النظام المحاسبي القومي المتبع . فالولايات المتحدة الامريكية تتبع اطارا محاسبيا قوميا يتألف من ستة حسابات وواحد وأربعين جدولا تفصيلا. اما الاطار المحاسبي الفرعي المقترح من قبل هيئة الامم المتحدة فيتألف من ستة حسابات واثني عشر جدولا .

وسورد فيما يلي تركيب الجداول التي اقترحتها هيئة الامم المتحدة

(١) الجدول الاول – الانفاق على مجمل الناتج القومي

١– الانفاق على الاستهلاك الخاص
٢– الانفاق على الاستهلاك العام
٣– مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص
٤– مجمل تكوين رأس المال الثابت في الشركات ذات النفع العام
٥– مجمل تكوين رأس المال الثابت في المشاريع الحكومية
٦– مجمل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الحكومي العام
٧– زيادة المخزون

المجموع – الانفاق على الاستهلاك وعلى مجمل الاستثمار

٨ – تصدير البضائع والخدمات

المجموع – الانفاق على الاستهلاك وعلى مجمل الاستثمار وعلى الاستيراد

٩– ناقصا الاستيراد من البضائع والخدمات

المجموع – الانفاق على مجمل الناتج

١٠– صافي مدفوعات عوامل الدخل من العالم الخارجي

المجموع – الانفاق على مجمل الناتج القومي

(٢) الجدول الثاني ـ المصدر الصناعي للناتج الجغرافي

١ـ الزراعة والغابات والصيد والاسماك

آ ـ المحاصيل الزراعية والانتاج الحيواني

ب ـ الاحراج والغابات

جـ ـ صيد الاسماك

٢ـ المناجم والمقالع والمحاجر

آ ـ مناجم الفحم

ب ـ مناجم المعادن

جـ ـ آبار البترول والغاز الطبيعي

د ـ استخراج الاحجار والرمل

هـ ـ مواد استخراجية اخرى غير معدنية

٣ـ الصناعات التحويلية

آ ـ الصناعات الغذائية

ب ـ المشروبات

جـ ـ التبغ والتنباك

د ـ النسيج

هـ ـ الملبوسات

و ـ المصنوعات الخشبية ماعدا المفروشات

ز ـ صناعة الورق ومنتجاته

ح ـ الطباعة والنشر

٤ـ الانشاء والبناء

٥ـ الكهرباء والغاز والماء والخدمات الصحية

آ ـ التنوير والقوة الكهرباشية

ب ـ استخراج الغاز وتوزيعه

جـ ـ التدفئة بالبخار والقوة البخارية والماء والخدمات الصحية

٦ـ النقل والتخزين والمواصلات

آ ـ نقل ماشي

ب ـ نقل سكك حديدية

جـ ـ نقليات اخرى وتخزين

د ـ المواصلات

٧ـ تجارة الجملة والمفرق

آ ـ تجارة الجملة

ب ـ تجارة المفرق

٨ ـ البنوك والتأمين وادارة العقارات

آ ـ المصارف والمؤسسات المالية الاخرى

ب ـ شركات التأمين

ط ـ الجلود

ى ـ المطاط

ك ـ الصناعات الكيميائية

ل ـ منتجات البترول والفحم

م ـ منتجات المناجم غيرالمعدنية

ن ـ المنتجات المعدنية الاساسية

س ـ المنتجات المعدنية الاخرى ماعدا الآلات

ع ـ الالات المعدنية غيرالكهربائية

ف ـ الالات والادوات الكهربائية

ش ـ آلات النقل

ـ مصنوعات اخرى .

ج ـ ادارة العقارات والمصالح العقارية

٩ـ ملكية دور السكن

١٠ـ الحكومة والادارات العامة والدفاع

١١ـ الخدمات

آ ـ التعليم

ب ـ الطبية الصحية

ج ـ التسلية والترفيه

د ـ الخدمات المنزلية

هـ ـ الفنادق والمطاعم

و ـ والحلاقين ومحلات العناية الشخصية

ز ـ المؤسسات والهيئات الدينية .

Damascus University

(٣) الجدول الثالث ـ الدخل القومي حسب نوع المؤسسات

١ـ المشاريع العامة

آ ـ الزراعة والانتاج الحيواني

١ـ تعويضات العمل والاستخدام

٢ـ فائض التشغيل في القطاع المنظم الزراعي(١)

٣ـ فائض التشغيل في القطاع غير المنظم الزراعي .

ب ـ الصناعات الاخرى

١ـ تعويضات العمل والاستخدام

٢ـ فائض التشغيل في القطاع المنظم ماعدا الزراعة

٣ـ فائض التشغيل في القطاع غير المنظم ماعدا الزراعة

٢ـ الشركات ذات النفع العام

آ ـ تعويضات العمل والاستخدام

ب ـ فائض التشغيل .

٣ـ المشاريع الحكومية

آ ـ تعويضات العمل والاستخدام

ب ـ فائض التشغيل .

٤ـ القطاع المنزلي والمؤسسات غير ذات الربح

٥ ـ القطاع الحكومي العام

٦ـ صافي عوائد الانتاج من العالم الخارجي

المجموع ـ الدخل القومي

(١) فائض التشغيل يشمل جميع عوائد الانتاج ماعدا تعويضات العمل . اما القطاع المنظم فيعني الشركات المساهمة فقط ، وماعداهما من بقية المؤسسات فهي القطاع غير المنظم .

(٤) الجدول الرابع – توزيع الدخل القومي

– تعويضات العمل والاستخدام

آ – الاجور والرواتب

ب – رواتب وتعويضات القوى المسلحة

جـ – مساهمة رب العمل في التأمينات الاجتماعية .

١– الدخل من الزراعة والمهن والقطاع غير المنظم العائد للقطاع المنزلي والموءسسات غير ذات الربح

آ – الريع (ايجار العقارات)

ب – الفائدة

جـ – الارباح الموزعة

د – مدفوعات القطاع المنظم للقطاع العائلي .

٢– مدخرات الشركات المساهمة

آ – مدخرات الشركات المساهمة الخاصة

ب – مدخرات الشركات المساهمة ذات النفع العام

٣– الضرائب المباشرة على الشركات المساهمة

آ – الشركات الخاصة

ب – الشركات ذات النفع العام

٤– موارد القطاع الحكومي من الاستحداث والملكية

آ – ارباح المشاريع

ب – ريع ، فائدة وارباح

٥ – ناقصا فوائد الدين العام

٦ – ناقصا فوائد الديون الاستهلاكية

المجموع – الدخل القومي

(٥) الجدول الخامس ـ تمويل مجمل تكوين رأس المال الجغرافي

آ ـ احتياطي اهتلاك رأس المال الثابت

١ـ المشاريع الخاصة

٢ـ الشركات ذات النفع العام

٣ـ المشاريع الحكومية

٤ـ القطاع الحكومي العـــام ٠

ب ـ المدخـــرات

١ـ ادخار القطاع الحكومي العام

آ ـ الحكومة المركزية

ب ـ حكومات الولايات او الاقاليم

ج ـ صناديق التأمين الاجتماعي ٠

٢ـ ادخار الشركات ذات النفع العام

٣ـ ادخار الشركات الخاصة

٤ـ ادخار القطاع العائلي بما فيه المؤسسات غير ذات الربح

ج ـ عجز الوطن على الحساب الجاري

المجموع ـ مجمل تكوين رأس المال الجغرافي

الفصل الرابـــع

الحسابات المقترحة في نظام المحاسبة القومية الجديد

المقترح من هيئة الامم المتحدة

نظرا لعلاقة اسلوب تقدير الدخل القومي المتبع في الجمهورية العربيـــة السورية وكذلك حساباتها القومية بالنظام المطبق في دول الجامعة العربيـــة المستمد أصلا من واقع النظام الصادر عن هيئة الامم المتحدة فاننا سنقوم هنا بدراسة مكونات هذا النظام الجديد :

أولا : اهداف النظام الجديد

ثانيـــا : قطاعات الاقتصاد القومي في ضوء النظام الجديد

ثالثـــا : حسابات النشاط الاقتصادى والجداول المساعدة والاضافية

رابعـــا : الحسابات الموحدة للدولة .

أولا : أهداف النظام الموحد

تتلخص الاهداف الرئيسية لنظام الامم المتحدة الجديد فيما يلي :

١- ارشاد الاجهزة الاحصائية المختلفة فيما يتعلق بتحسين وتطويـــــــر البرامج الاحصائية الاساسية اللازمة لاجراء التركيبات الاقتصاديـــــــة المتعلقة بالحسابات الاقتصادية القومية بما في ذلك جداول المدخـــلات والمخرجات وجداول التدفقات المالية والارقام القياسية ... الخ .

٢- تقديم اساس مفصل وشامل للتعاريف والمفاهيم المرتبطة بالحســـــــابات القومية وكذلك التصنيفات الاخرى اللازمة لتخطيط جمع وتركيب الاحصاءات الاساسية .

٣- توفير البيانات الاساسية اللازمة لاستيفاء التقارير والاستبيانات الدولية والخاصة بالحسابات القومية .

ثانيا : قطاعات الاقتصاد القومي
في ضوء النظام الجديد

١- استخدم النظام الجديد اصطلاح " المتعاملون " للتعبير عن قطاعات الاقتصاد القومي ، واصطلاح " المعاملات " للتعبير عن الصفقات التي تتم في الاقتصاد القومي . والمتعاملون هم القائمون باجراء الصفقات او المعاملات الاقتصادية التي تكون التركيبات الاساسية لحسابات النشاط الاقتصادي .

٢- ويصنف المتعاملون في ضوء النظام الجديد الى :

اولا - القطاعات الانتاجية :

وهم القائمون باجراء الصفقات المتعلقة بحسابات الانتاج والانفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي التي تتم داخل الوحدات الاقتصادية التي تتخذ فيها القرارات الانتاجية .

وتشمل هذه المجموعة من المتعاملين القطاعات الانتاجية التالية :

آ - الصناعات .
ب - منتجي الخدمات الحكومية .
ج - منتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات .
د - العائلات (الخدمات المنزلية) .

ثانيا ـ القطاعات التنظيمية الرئيسية والفرعية :

وهم القائمون باجراء الصفقات المتعلقة بحسابات الدخل والانفاق ورأس المال والتمويل الرأسمالي التي تتم داخل الوحدات التي تتخذ فيها القرارات المالية التمويلية .

وتشمل هذه المجموعة من المتعاملين القطاعات التالية :

آ ـ المشاريع المساهمة وغير المساهمة .

ب ـ الحكومة العامة .

جـ ـ الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات .

د ـ العائلات (تشمل المشروعات الخاصة غير المالية وغير المساهمة) .

اولا ـ القطاعات الانتاجية

آ ـ الصناعات :

وتشمل المنشآت التي يمول نشاطها بانتاج السلع والخدمات من اجل البيع في السوق بسعر يهدف عادة الى تغطية تكاليف الانتاج . وبعبارة اخرى المنشآت التي تقوم بانتاج البضائع وقد تكون هذه الوحدات الانتاجية جزءا من شركات الاعمال المساهمة او غير المساهمة ، كما تكون مملوكة او مدارة بواسطة القطاع الخاص ، الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح او الحكومة . وبصفة عامة يشمل قطاع الصناعات الوحدات الانتاجية المقيمة التالية :

١ـ منشآت الاعمال المنتجة للبضائع بهدف البيع في السوق بسعر يهدف عادة الى تغطية تكاليف الانتاج .

٢ـ منشآت الوسطاء الماليون .

٣ـ المنشآت الحكومية التي تقوم بانتاج وبيع السلع والخدمات (البضائع) المشابهة لما تقوم بانتاجه منشآت الاعمال وان لم يتم تصريف منتجات المنشآت الحكومية بسعر يغطي عادة تكاليف الانتاج ومن امثلة المنشآت الحكومية : المزارع الحكومية ـ انتاج وتوزيع الكهرباء ـ انتاج وتوزيع المياه ـ السكك الحديدية ـ خدمات الموانيء ـ الخدمات البريدية ـ البنوك والمنشآت المالية الاخرى ـ تأجير المساكن والمباني الغير سكنية ... الخ .

٤ـ المشروعات الحكومية والهيئات التي تعتبر منشآت حكومية مستقلة تقوم بانتاج السلع والخدمات المشابهة لمنتجات منشآت الاعمال ولكن لاستخدام الحكومة ذاتها .

ومن امثلة هذه المنشآت :

المصانع الحربية ـ ورش الاصلاح ـ الترسانة البحرية ـ الطباعة والنشر ... الخ .

٥ـ انشطة الاكتفاء الذاتي للعائلات والهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتشمل :

آ ـ الوحدات السكنية التي يمتلكها ويستخدمها قطاع العائلات والهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح .

ب ـ المشيدات الخاصة من الوحدات السكنية والمباني غير السكنية وغير ذلك .

جـ ـ انشطة الاكتفاء الذاتي من المنتجات .

٦ـ الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم قطاع الاعمال والتي تقوم الحكومة العامة بادارتها اوتمويلها . ومن امثلة هذه الهيئات

معاهد التكنولوجيا للتصميم والاختبارات والهيئات المشتغلة بالدراسات الاقتصادية والادارية ـ الاتحادات والغرف التجارية ـ اتحاد الصناعات ... الخ .

ب ـ منتجي الخدمات الحكومية :

يقوم هؤلاء المنتجون بتوفير الخدمات العامة للمجتمع، تلك الخدمات التي لا يمكن اتاحتها بصورة مناسبة واقتصادية من غير طريق الحكومة . ومن ثم فان هذه الخدمات تختلف اختلافا جوهريا من حيث الخصائص وهيكل التكاليف ومصادر التمويل ، عن الانشطة التي يقوم بها قطاع الصناعات . فمن حيث مصادر التمويل فيتم تمويل منتجي الخدمات الحكومية بواسطة الحكومة نفسها . ونتيجة لذلك فان منتجي هذه الخدمات يعتبرون مستهلكون نهائيون للخدمات المنتجة بوساطتهم كما ان هيكل التكاليف لا يشمل فائض العمليات (التشغيل) وانما يتمثل فقط في عوائد العاملين باجر .

ويتضمن اطار هذا القطاع مايأتي :

١ـ كل هيئات وادارات ومنشآت الدولة المركزية والاقليمية والمحلية الغير مصنفة في قطاع الصناعات .

٢ـ هيئات الضمان الاجتماعي التي تشمل كل المجتمع او جزء خاص منه وتدار او تمول بواسطة السلطات العامة .

٣ـ الهيئات الخاصة التي لاتهدف الى الربح وتدار وتمول كلية او بصفة رئيسية بواسطة السلطات العامة وتخدم قطاع العائلات وقطاع الاعمال .

٤ـ الهيئات والمنظمات التي تخدم اساسا الحكومة .

ج ـ منتجي الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات .

يتكون اطار هذا القطاع من الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح

وتخدم قطاع العائلات .

ويتميز النشاط الاقتصادى لمنتجي هذه الهيئات بانه يماثل الى حد كبير النشاط الذى يقوم به منتجوا الخدمات الحكومية .

ويتضمن اطار هذا القطاع ما يأتي :

١- الهيئات التي لا تبيع الخدمات للعائلات لكنها توفر هذه الخدمات باسعار لا تغطي التكاليف الكلية للعمليات الجارية .

٢- الهيئات التي لا تدار او تمول بواسطة السلطات العامة .

٣- الهيئات التي يعمل بها عاملان او اكثر طول الوقت ولا يشمل قطاع منتجي الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات الاتي :

١- الوحدات السكنية التي يملكها القطاع .

٢- الهيئات التي يعمل بها اقل من عاملين حيث تدرج ضمن قطاع العائلات .

٣- الانتاج الذاتي من التشييد .

٤- الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتمارس الانشطة التجارية .

مثل : تقديم المأكولات والمشروبات - طبع وبيع الكتب ... الخ .

وذلك لان مثل هذه الانشطة تدرج ضمن قطاع الصناعات .

٥- الهيئات التي تدار او تمول اساسا بواسطة السلطات العامة وتدار كل وحدة من وحدات قطاع منتجي الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات بواسطة رابطة او مجموعة من الافراد كما تمول هذه الهيئات عن طريق رسوم العضوية ، المساهمات المنح والهبات وماشابه ذلك .

د ـ العائلات (الخدمات المنزلية) :

يشمل قطاع العائلات الافراد المقيمين وهم الذين يتوقع منهم القيام باستهلاك السلع والخدمات والمساهمة في العملية الانتاجية وهم ايضا الذين يعملون في كافة الانشطة الاقتصادية داخل الحدود الاقليمية للدولة المتخذة اساسا لاقامتهم العادية .

ورغم ان طبيعة هذا القطاع طبيعة استهلاكية ، فان هذا القطاع يظهر في ضوء النظام الجديد بمظهرين : المظهر الانتاجي ، والمظهر الاستهلاكي.

اما المظهر الانتاجي ـ فيتمثل في الخدمات الشخصية التي تؤدى فيما بين العائلات وبعضها البعض مثل : الخدمات اليومية وخدمات الطبخ وتربية الاطفال والتمريض .. فتعتبر هذه الخدمات جزءا من الانتاج يطلق عليه في النظام الجديد " السلع " والخدمات الاخرى خلاف البضائع وتتكون تكلفة انتاج هذه الخدمات من عوائد العاملين .

اما المظهر الاستهلاكي ـ فيتمثل في حساب عرض واستخدام السلع والخدمات حيث يعتبر هؤلاء الافراد كمستهلكين نهائيين .

الوحدات الاحصائية :

هي وحدات الملاحظة والتصنيف المستخدمة لكل مجموعة من المتعاملين .

ومن الجدير بالذكر ان وحدة العد المستخدمة في القطاعات الانتاجية وبصفة خاصة للنظام الجديد بما يلي :

" مجموعة الانشطة والموارد التي تدار بمالك واحد ، وادارة واحدة لانتاج مجموعة متجانسة من السلع والخدمات ، وعادة يتم ذلك في مكان واحد ، وقد يمتد في بعض الاحيان الى مساحة جغرافية اكبر ، وتعتبر

المنشأة هي الوحدة او الوحدات التي يتوافر عنها بيانات منفصلة عن الانتاج والمدخلات الوسيطة والعمل والموارد الرأسمالية المستخدمة وبصفة مباشرة او مساعدة . وبغرض الحسابات القومية يعول اساسا على تجانس السلع والخدمات المنتجة بدلا من تقارب المناطق " .

اما الوحدة الاحصائية على مستوى المشروع والتي تعتبر وحدة العد في القطاعات التنظيمية الرئيسية والفرعية وبصفة خاصة مايتعلق بتركيب حسابات الدخل والانفاق والموازنات ـ فتعرف في ضوء النظام الجديد على الوجه التالي :

" الوحدة الاحصائية في حالة مشروعات الشركات وشبه الشركات هي الوحدة القانونية في حالة المشروعات المساهمة ، واصغر وحدة لها حساب ارباح وخسائر وميزانية في حالة الشركات شبه المساهمة ، كما تعرف الوحدة الاحصائية على نطاق اوسع بانها مجموعة المشروعات المساهمة وشبه المساهمة تحت ادارة موحدة بسبب الروابط الخاصة بادارة وملكية واهداف هذه المشروعات وهناك تعريف وسط بين التعريفين السابقين تعرف طبقا له الوحدة الاحصائية بانها مجموعة من المشاريع المساهمة او شبه المساهمة يتوفر عنها حساب ارباح وخسائر وميزانية موحدة " .

ثانيا ـ القطاعات التنظيمية الرئيسية والفرعية

وتشمل مايلي :

١ـ المشروعات غير المالية (خاص وعام) .

٢ـ المؤسسات والهيئات المالية (البنك المركزي ـ الهيئات النقدية الاخرى شركات التأمين وصناديق المعاشات ـ الهيئات المالية)

٣ـ الحكومة العامة (الحكومة المركزية ـ الحكومة المحلية ـ صناديق التأمين والمعاشات) .

٤ـ الوحدات الخاصة التي لا تهدف الى الربح .

٥ـ العائلات (يشمل المشروعات غير المساهمة غير المالية) .

وفيما يلي تعريف ومشتملات القطاعات التنظيمية الرئيسية والفرعية ـ كما وردت في جدول نظام الامم المتحدة .

١ـ المشروعات غير المالية (الشركات المساهمة وشبه المساهمة) :

آ ـ المشروعات الخاصة :

وهي المشروعات التي يملكها او يديرها القطاع الخاص وتمارس بصفة اساسية الانشطة غير المالية وتشمل مايلي :

١ـ المشاريع المنظمة مثل شركات التضامن والمحاصة والشركات محدودة المسؤولية والتعاونيات وغير ذلك من شركات الاعمال المعترف بها كوحدات قانونية مستقلة وذلك عن طريق التسجيل وفقا لقوانين وتعليمات الشركات وماشابهها .

٢ـ المشروعات المملوكة لغير المقيمين .

٣ـ شركات التضامن الكبيرة والشركات التي يملكها افراد مقيمين وتمسك حسابات كاملة للارباح والخسائر وميزانية الاصول والخصوم المالية والاصول المادية .

٤ـ الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم اساسا قطاع الاعمال الذى يقوم بتمويل وادارة هذه الهيئات بصفة كلية او رئيسية .

ب ـ المشروعات العامة :

جميع مشروعات الاعمال العامة التي تملكها او تديرها السلطات العامة وتعمل اساسا في الانشطة غير المالية وتشمل :

١ـ المشروعات العامة المساهمة التي تنشأ اساسا بقوة القانون او بناء على تشريعات او تنظيمات ادارية خاصة ولها اصولها وخصومها.

٢ـ المشروعات الحكومية الكبيرة التي تبيع لنجمهور معظم السلع والخدمات الغير مالية التي تقوم بانتاجها. ولا تعد هذه المشاريع حسابات مستقلة لاصولها والتزاماتها المالية ولكن ترد حساباتها ضمن الميزانية العامة للاعمال التي تزاولها الحكومة العامة والمستحقة الدفع والتحصيل .

٢ـ المؤسسات والهيئات المالية :

وتشمل المشروعات المساهمة وغير المساهمة التي تزاول العمليات المالية في السوق .

آ ـ البنك المركزي : هو البنك الذى تملكه السلطة العامة او تديره وله سلطة اصدار العملات الورقية واحيانا العملات المساعدة . والذى يختص في استحواز وادارة الاحتياطيات الدولية ولد خصوم في شكل طلب الودائع من البنوك الاخرى او الحكومية ويعتبر ضمن الهيئات العامة المالية .

ب ـ الهيئات النقدية الاخرى : وتشمل كافة البنوك عدا البنك المركزي وتتمثل التزاماتها في صورة ودائع قابلة للدفع عند الطلب او قابلة للتحويل بشيكات او اية طريقة اخرى معتادة من طرق الدفع وهذه البنوك يمكن تقسيمها الى بنوك عامة وبنوك خاصة .

ج ـ شركات التأمين وصناديق المعاشات : تشمل شركات التأمين والمشروعات المساهمة وغير المساهمة وأية وحدات اخرى تعمل اساسا في فروع التأمين المختلفة : الحياة ـ الحوادث ـ الحريق ـ المرض ـ الاخطار السارية وأية انواع اخرى من التأمين كما تشمل اية صناديق خاصة تقيمها المشروعات او البنوك او السلطات العامة بهدف تحقيق اى نوع من انواع التأمين الاختيارى مستبعدا من ذلك وحدات التأمينات الاجتماعية التي تعتبر جزءا من مشروع التأمينات الاجتماعية العامة للدولة .

وصناديق المعاشات التي تدخل هنا هي الصناديق التي تعد بصفة منفصلة وتقوم اساسا بهدف تحقيق دخل (بعد انتهاء الخدمة) لمجموعات خاصة من العاملين بشرط ان تعتبر جزء من تنظيم التأمينات الاجتماعية العامة للمجتمع محل الدراسة والتي تديرها السلطات العامة كما ان هذه الصناديق تعد وتنظم وتدار بواسطة اصحاب الاعمال (خاص ، عام) او بالمشاركة بين اصحاب الاموال والعمال على ان يشترك العمال واصحاب الاعمال بنصيب منتظم .

كما تستبعد من ذلك صناديق المعاشات التي تعتبر جزءا من مشروع التأمينات الاجتماعية العام فيستبعد ايضا اية تنظيمات للمعاشات للعاملين بالوحدات العامة او الخاصة التي ليس لها رصيد او التي لا تشمل صندوق منظم خاص وشركات التأمين وصناديق المعاشات يمكن تقسيمها الى شركات عامة وشركات خاصة .

د ـ الهيئات المالية الاخرى : وتشمل كافة الوحدات التي لم تذكر فيما سبق والتي تعمل اساسا في العمليات المالية في السوق مشتملة على كل من الخصوم والاستحقاقات المالية على الاخرين مثل :

بنوك الادخار الخاصة ، هيئات الادخار العامة ، الصناديق المحلقة بالتي يتحول رصيدها تلقائيا الى ميزانية السلطة العامة ، هيئات الاقراض العامة ... الخ . والهيئات المالية الاخرى يمكن تقسيمها الى هيئات عامة يملكها القطاع العام وهيئات خاصة يملكها ويديرها القطاع الخاص وتعطي بيانات منفصلة من الالتزامات الخاصة بالسلطات العامة والمأخوذة من موءسسات الاقراض التابعة للهيئات العامة .

٣ـ الحكومة العامة :

تشمل كافة وحدات السلطة العامة مثل :

١ـ المصالح الحكومية ووحدات الادارة والدفاع والامن والعدالة والوحدات الخاصة بتخطيط التنمية والاقتصاد وتخطيط الرفاهية الاجتماعية والتعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية التي تقدم مجانا او بمقابل رمزي لا يتمشى مع تكلفة الانتاج .

٢ـ الوحدات التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات او قطاع الاعمال التي تدار او تمول عن طريق السلطات العامة او تلك الوحدات التي تخدم اساسا القطاع الحكومي .

٣ـ هيئات التأمين الاجتماعي التي يديرها وتمولها الحكومة .

٤ـ المشروعات الحكومية التي تنتج سلع وخدمات للحكومة نفسها او تلك التي تبيع السلع والخدمات للجمهور ولكنها لا تعمل على نطاق واسع .

٥ـ وحدات الادخار والاقراض العامة التي تعتبر ملحقة ماليا مع الحكومة او التي ليس لديها السلطة في الحصول على اموال او تحقيق التزامات في سوق رأس المال .

آ ـ الحكومة المركزية :

وتشمل جميع المصالح والمكاتب والموءسسات والوحدات الاخرى المدرجة ضمن تقسيمات الحكومة العامة وتمثل وكالات او ادارات السلطة العامة في الدولة عدا صناديق التأمينات الاجتماعية التي تدار بصفة مستقلة سواء كان تمويل هذه الوحدات يتم من الميزانيات العادية او غير العادية او الميزانيات او صناديق الموازنات الاخرى .

ب ـ الحكومة المحلية :

تشمل جميع المصالح والمكاتب والموءسسات والوحدات الاخرى المدرجة ضمن تقسيمات الحكومة العامة وتمثل وكالات او ادارات السلطة العامة في المحافظة او الولاية او الاقليم او المدينة او القرية ... الخ ماعدا الحكومة المركزية سواء كان تمويلها يتم عن طريق الميزانيات العادية او الميزانيات غير العادية او صناديق الموازنات الاخرى .

كما تشمل الهيئات التي لا تهدف الى الربح والتي تمولها كليا او اساسا وتديرها هذه الوحدات .

ج ـ صناديق التأمينات الاجتماعية :

تشمل المشروعات التي تديرها وتمولها السلطات العامة بهدف تحقيق الضمان الاجتماعي للمجتمع او الغالبية العظمى من افراده والتي تنظم منفصلة عن النشاط الرئيسي للسلطة العامة واحتياطيات هذه المشروعات واصولها المالية الاخرى والتزاماتها يجب ان تكون مميزة وتسجل منفصلة عن الاصول والالتزامات المالية الاخرى لهذه السلطات مستبعدا من ذلك المشروعات الخاصة بالعاملين في الحكومة التي تنشئها احدى وحدات الحكومة بمفردها كصاحب عمل .

٤ـ الوحدات الخاصة التي تهدف الى الربح وتخدم العائلات :

وتشمل تلك الوحدات التي لا تمول كليا او اساسا او تدار بواسطة احدى وحدات الحكومة العامة والتي يعمل بها عاملين او اكثر طول الوقت وهذه الوحدات تقدم للعائلات خدمات التعليم ، الصحة ، الثقافة الخدمات الاجتماعية .. الخ . مجانا او بمقابل رمزى لا يغطي تكاليف الانتاج متضمنة اى نشاط تجارى لهذه الوحدات مثل ملكية وتأجير المساكن ، تسهيل خدمات الطعام والمأوى ، نشر وبيع الكتب اى الانشطة التي لا يمكن فصلها في وحدة قانونية من النشاط الرئيسي لهذه الوحدات .

٥ ـ العائلات (يشمل المشروعات غير المساهمة ـ غير المالية) :

يشمل العائلات المقيمة والمشروعات غير المساهمة أى المشاركات العادية والملكيات الفردية التي تعمل اساسا في أنشطة غير مالية والتي يديرها او يملكها افراد مقيمين ولا تعتبر مشروعات شبه مساهمة كما هو مبين في بند (آ) السابق الاشارة اليها كما تشمل النوادى الاجتماعية التي يعمل بها اقل من عاملين طول الوقت .

ويقسم قطاع العائلات طبقا للحالة الاجتماعية والاقتصادية لرب الاسرة كما يلي :

آ ـ عائلات يملك رب الاسرة فيها مشروعات غير مساهمة او شبه مساهمة على ان تقسم الى قسمين ، القسم الاول يشمل العاملين اساسا في الزراعة والقسم الثاني يشمل غير العاملين في الزراعة .

ب ـ عائلات يرأسها عامل .

ج ـ افراد في حالات اخرى ونوادى اجتماعية صغيرة ويمكن تقسيمها ايضا

الى عائلات يرأسها شخص معول وغير منتج وعائلات يرأسها اشـــــخاص يعتمدون على افراد آخرون واخيرا نوادى اجتماعية صغيرة .

ويقسم مالكي المشروعات العاملة في الزراعة وغير الزراعة مساهمةوشبه المساهمة الى اصحاب عمل وعمال يعملون لحسابهم الخاص . والحالـــــــة الاجتماعية والاقتصادية لرب الاسرة تقوم اساسا على نوع النشـــــــاط الاقتصادى الذى يزاوله .

والمصدر الاساسي للمعيشة للاشخاص المعولين العاجزين عن العمل هـــــو المعاشات والمدخرات السابقة والدخل من الملكية وكذلك التأمينـــــــات والمساعدات الاجتماعية .

ثالثا ـ حسابات النشاط الاقتصادى والجداول المساعدة والاضافية وفقا لنظام الامم المتحـــــدة الصادر عـــــام ١٩٦٨

١ـ حسابات النشاط الاقتصادى(١) :

تقسم حسابات النشاط الاقتصادى كما وردت في نظام الامم المتحدة للحسابات القومية الى المجموعات التالية :

المجموعة الاولى :

الحسابات الموحدة للدولة .

المجموعة الثانية :

حسابات الانتاج والاستهلاك والتكوين الرأسمالي .

(١) انظر مرجع الامم المتحدة ص ١٥٢ ـ ١٩٢٤ ، ص ٢١٦ ـ ٢٢٥ .

المجموعة الثالثة :

حسابات الدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي .

كما يتضمن نظام الأمم المتحدة بالاضافة الى المجموعات السابقة من الحسابات الاساسية المجموعات التالية التي تصور الحسابات الاضافية الخاصة بالدول النامية .

المجموعة الرابعة :

حسابات لبعض الاقاليم المختارة .

المجموعة الخامسة :

حسابات الانواع الرئيسية من النشاط الاقتصادى .

المجموعة السادسة :

حسابات القطاع العام .

هذا ويتكون هيكل الحسابات النمطية من ستة حسابات رئيسية بيانها كالتالي :

١ـ حساب الانتاج

٢ـ حساب الانفاق الاستهلاكي

٣ـ حساب الدخل والانفاق

٤ـ حساب التكوين الرأسمالي

٥ـ حساب التمويل الرأسمالي

٦ـ حساب الصفقات الخارجية .

رابعا ـ الحسابات الموحدة للدولة

فيما يتعلق بالربط بين حسابات النشاط الاقتصادى وقطاعات الاقتصاد الوطني ،فيمكن ايضاحه على الوجه التالي ، وكما هو موضح بالشكل المرفق .

١ـ حساب الانتاج :

ويعد حساب انتاج لكل من :

آ ـ الاقتصاد القومي

ب ـ الصناعات

ج ـ منتجوا الخدمات الحكومية

د ـ الوحدات المنتجة الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات

هـ ـ العائلات (الخدمات المنزلية) .

٢ـ حساب الانفاق الاستهلاكي :

ويعد حساب استهلاك لكل من :

آ ـ الحكومة العامة

ب ـ الهيئات الخاصة التي لاتهدف الى الربح وتخدم العائلات

ج ـ العائلات .

٣ـ حساب الدخل والانفاق :

ويعد حساب دخل وانفاق لكل من :

آ ـ الاقتصاد القومي

ب ـ المشروعات غير المالية المساهمة وشبه المساهمة

ج ـ الهيئات المالية

د ـ الحكومة العامة

هـ ـ الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات

و ـ العائلات (يشمل المشروعات الخاصة غير المساهمة وغير المالية) .

٤ـ حساب التكوين الرأسمالي :

ويعد حساب لكل من :

آ ـ الاقتصاد القومي

ب ـ الصناعـــــات

ج ـ منتجوا الخدمات الحكومية

د ـ الوحدات المنتجة الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات .

٥ـ حساب التمويل الرأسمالي

ويعد حساب لكل من :

آ ـ الاقتصاد القومي

ب ـ المشروعات غير المالية المساهمة وشبه المساهمة

ج ـ الهيئات الماليـة

د ـ الحكومة العامـة

هـ ـ الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات

و ـ العائلات (يشمل المشروعات الخاصة غير المساهمة وغير المالية) .

٦ـ حساب الصفقات الخارجية

ويعد حساب موحد للاقتصاد القومي يتضمن جميع معاملات قطاعـــــات الاقتصاد القومي مع العالم الخارجي .

*

شكل يوضح الترابط بين قطاعات الاقتصاد القومي وحسابات النشاط الاقتصادي



الفصل الخامس

النظام المقترح من جامعة الدول العربية

بالنسبة للنظام الموحد المقترح لدول الجامعة العربية فيتضمن فقط المجموعة الاولى من الحسابات المقترحة من هيئة الامم المتحدة اى مجموعة الحسابات الموحدة للدولة ، وتشمل الحسابات التالية على المستوى القومي :

الحساب الاول : الناتج المحلي الاجمالي والانفاق .

الحساب الثاني : الدخل القومي المتاح وتخصيصاته .

الحساب الثالث : التمويل الرأسمالي .

الحساب الرابع : الصفقات الخارجية .

وكبديل لباقي مجموعات حسابات النشاط الاقتصادى اخذت الجداول المساعدة والاضافية مع استبعاد بعضها كما هو وارد تفصيلا فيما بعد .

٢- الجداول المساعدة والاضافية [١] :

الجدول الاول :

الناتج المحلي الاجمالي وعناصر تكلفته تبعا لنوع النشاط الاقتصادى.

الجدول الثاني :

موارد واستخدامات البضائع .

---

(١) انظر مرجع الامم المتحدة ص ١٦٥ - ٢٠٦ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

الجدول الثالث :

اجمالي المنتج والمستخدم في قطاعات الصناعات .

الجدول الرابع :

الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة تبعا لنوع النفقة والغرض منها .

الجدول الخامس :

الانفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات تبعا لنوع النفقة والغرض منها .

الجدول السادس :

تكوين الانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات .

الجدول السابع :

مقومات التكوين الرأسمالي الاجمالي .

الجدول الثامن :

القيمة بالاسعار المثبتة والارقام القياسية لاسعار الناتج المحلي الاجمالي تبعا لنوع الانفاق .

الجدول التاسع :

الناتج المحلي الاجمالي تبعا لنوع النشاط الاقتصادى بالاسعار المثبتة .

الجدول العاشر :

العاملون تبعا لنوع النشاط الاقتصادى .

الجدول الحادى عشر :

موارد واستخدامات البضائع والاسعار المثبتة .

الجدول الثاني عشر :

اجمالي المنتج المستخدم في قطاع الصناعات بالاسعار المثبتة .

الجدول الثالث عشر :

الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة تبعا لنوع النفقة وبالاسعار المثبتة .

الجدول الرابع عشر :

الانفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات تبعا لنوع النفقة وبالاسعار المثبتة .

الجدول الخامس عشر :

تكوين الانفاق الاستهلاكي للعائلات بالاسعار المثبتة .

الجدول السادس عشر :

مقومات التكوين الرأسمالي الاجمالي بالاسعار المثبتة .

الجدول السابع عشر :

دخول عوامل الانتاج تبعا لنوع النشاط الاقتصادى والقطاع التنظيمي.

الجدول الثامن عشر :

الدخل القومي والدخل المتاح .

الجدول التاسع عشر :

الصفقات الرأسمالية للهيئات الخاصة والعامة .

الجدول العشرون :

الدخل والانفاق والصفقات الرأسمالية للمشروعات المساهمة وشبه المساهمة تبعا لنوع النشاط الاقتصادى .

الجدول الحادى والعشرون :

الدخل والانفاق والصفقات الرأسمالية للقطاعات الفرعية للحكومة العامة .

الجدول الثاني والعشرون :

مختارات من نفقات الحكومة العامة حسب الغرض من الانفاق .

الجدول الثالث والعشرون :

الدخل والانفاق والصفقات الرأسمالية للقطاعات الفرعية للعائلات والمشاريع الخاصة غير المساهمة والمالية .

الجدول الرابع والعشرون :

الصفقات المالية لتفصيلات القطاعات الفرعية .

الجدول الخامس والعشرون :

الصفقات المالية للسلطات النقدية .

الجدول السادس والعشرون :

الصفقات الخارجية .

الجدول السابع والعشرون :

اجمالي الانتاج من السلع والخدمات .

الجدول الثامن والعشرون :

موارد واستخدامات السلع والخدمات .

هذا بالنسبة لمجموعة الجداول المساعدة والاضافية التي وردت في نظام الحسابات القومية الجديد لهيئة الامم المتحدة . اما بالنسبة للنظام الموحد للحسابات القومية المقترح تطبيقه في دول الجامعة العربية فيقتصر فقط على مجموعة الجداول المساعدة والاضافية الواردة فيما بعد .

وبالمقارنة مع مجموعة الجداول الواردة في نظام الامم المتحدة يتضح ان النظام الموحد للحسابات القومية لجامعة الدول العربية قد استبعد في المرحلة الحالية ما يأتي :

١- جداول المدخلات والمخرجات .
٢- كافة الجداول التي تعد على اساس الاسعار الثابتة .
٣- الاقتصار على الجداول المركزة وتفادى الجداول التفصيلية وبصفة خاصة الجداول التفصيلية المرتبطة بحسابات الدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي .

هذا ويتضمن النظام الموحد لدول الجامعة العربية بعض الجداول الاضافية الاخرى التي لم ترد اساسا في نظام الامم المتحدة بنفس الصورة التي رأت لجنة العمل الخاصة بالحسابات القومية وحسابات التكاليف اضافتها عند اجتماعها بمدينة الجزائر في مايو ١٩٧٠ وذلك كبديل للحسابات القطاعية .

وفيما يلي شرح للحسابات المقترحة :

الحســـاب الاول

حساب مجمل النـاتج المحلي (الجغرافي) والانفـاق

يوءلف هذا الحساب في الواقع حساب قطاع المنتجين اذ يظهر جانـــب المصادر منه بنود دخل المنتجين اى ماينفقه الافراد وكذلك الحكومة علـى شراء البضائع والخدمات وكذلك ماينفق على تكوين رأس المال الثابـــت الجغرافي وزيادة كميات المخزون من البضائع المختلفة ومايرد للمنتجين عن طريق التصدير بعد طرح ما ينفقونه ثمنا لمستورداتهم اى صافي الفـــرق بين التصدير والاستيراد . ويلاحظ المتأمل في هذه البنود انها تشـــكل الاستعمالات النهائية للناتج المحلي ومصادر هذا الناتج في الوقت نفســـه . اذ يتضمن شراء البضائع والخدمات من قبل الافراد ودفعهم ثمنها الـــى المنتجين والمبلغ المدفوع هو في الواقع دخل المنتج الذى يستعمله فـــي عملية خلق قيم اضافية .

وتظهر في جانب الاستعمالات من هذا الحساب البنود المتعلقة بعوائـــد العاملين باجر وفائض التشغيل التي تكون دخل المنتجين وبجمعها اهتـــلاك رأس المال مع بند الضرائب غير المباشرة وبطرح الاعانات من المجموع نحصل على مجمل الناتج المحلي (الجغرافي) بسعر السوق .

وتجدر الاشارة هنا الى ان هذا الحساب يتعلق بالناتج الجغرافي وليس القومي . لذلك فقد استبعد من قيم الصادرات دخل ملكية عوامل الانتـــاج المتلقى من العالم الخارجي كما استبعد من قيم الواردات دخل ملكية عوامل الانتاج المدفوع الى الخارج .

ولقد سبق ان شرحنا مفاهيم مجمل الناتج الجغرافي بسعر التكلفة وكذلك مفهوم الضرائب غير المباشرة والاعانات ولننتقل الان الى بيان المقصود من البنود الموجودة في جانب المصادر .

اولا – نفقات الاستهلاك النهائي الخاص

يمثل هذا البند قيمة النفقات النهائية للافراد والمؤسسات الخاصة غير ذات الربح على جميع انواع الخدمات والسلع المعمرة او غير المعمرة باستثناء الاراضي والعقارات .

ونبين فيما يلي من واقع الجدول الملحق من نظام الامم المتحدة اهم نفدات الانفاق الخاص .

١– الغـــذاء

آ – الخبز والحبوب

ب – اللحوم

ج – الاسماك

د – الحليب والجبن والبيض

هـ – الزيوت والمواد الدسمة

و – الفواكه والخضراوات

ز – السكر والمعلبات والمربيات

ح – القهوة والشاى والكاكاو وغيره

ط – مواد غذائية اخرى .

٢ـ المشـــروبـات :

آ ـ المشروبـات غير الكحولـية

ب ـ المشـروبـات الكحوليـــــة .

٣ـ التبـــــغ :

٤ـ اللبـاس والحاجات الشخصية الاخرى :

آ ـ الاحذية بـانواعها

ب ـ الالبسة فيما عدا الاحذية

جـ ـ الحاجات الشخصية الاخـــرى .

٥ـ الايجارات السكنية ورسوم المياه .

٦ـ الوقود والانـــارة .

٧ـ الاثاث والمفروشـات والادوات المنزلية :

آ ـ المفروشات والاثاث

ب ـ الادوات المنزليـة .

٨ـ الادارة المنزلية :

آ ـ الخـــدم

ب ـ السلع المنزلية غير المعمرة

جـ ـ الخدمات البيتية كالتصليحات واقساط التأمين على الســـــلع المنزلية المعمرة .

٩- العناية الشخصية والنفقات الطبية :

آ - العناية الشخصية كادوات الزينة

ب - النفقات الطبية كرسوم الاطباء وثمن الادوية .

١٠- النقل والمواصلات :

آ - وسائل النقل الشخصية

ب - نفقات تشغيل وسائل النقل الشخصية

ج - اجور النقل

د - خدمات المواصلات .

١١- التسلية والترفيه :

آ - التسلية

ب - الفنادق والمقاهي والمطاعم

ج - الكتب والصحف والمجلات

د - نفقات السلية .

١٢- الخدمات المختلفة :

آ - الخدمات المالية كنفقات الاعمال المصرفية

ب - خدمات التعليم والابحاث

ج - الخدمات الاخرى .

١٣- الانفاق على السفر في الخارج بالنسبة للمقيمين .

وحتى تؤلف النفقات المبينة اعلاه مجموع الانفاق الخاص ، علينا ان نقوم بالتصحيحات التالية على هذا المجموع :

١ـ طرح قيمة السلع والخدمات التي اعيد بيعها .

٢ـ اضافة قيمة الهدايا المتلقاة من الخـــارج .

٣ـ طرح قيمة الهدايا المرسلة الى الخـــــارج .

٤ـ طرح قيمة انفاق الاشخاص غير المقيمين على هذه النفقات .

وبذلك نتوصل الى قيمة الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي والمؤسسات غير ذات الربح .

ثانيا ـ نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي

يمثل هذا البند قيمة الانفاق الحكومي الجارى على شراء الســـــلع والخدمات ويمكن تصنيف هذا الانفاق وفقا للمعايير التالية :

آ ـ حسب نوع النفقة :

١ـ تعويضات العمال والمستخدمين والموظفين .

آ ـ الرواتب والاجور

ب ـ رواتب وتعويضات اعضاء القوات المسلحة .

٢ـ المشتريات من المشروعات والعالم الخارجي .

آ ـ لاغراض عسكرية .

ب ـ لاغراض مدنيـــة .

٣ـ ناقصا المبيعات الى العالم الخارجي .

ب ـ حسب هدف النفقة :

١ـ الادارة العامة

٢ـ الدفـــــاع

٣- العدالة والامن الداخلي (الشرطة) .

٤- التعليم والابحاث .

٥- الخدمات الصحية .

٦- الخدمات الاجتماعية .

٧- تسهيلات النقل والمواصلات كصيانة الطرق والمرافيء والمطارات .

٨- الخدمات الاخرى كالحدائق والاطفاء ونفقات رواتب التعاقد التي تدفعها الحكومة اذا لم تدخل في مكان آخر .

ج - حسب صفة الادارة الحكومية التي تتولى الانفاق :

١- الحكومة المركزية .

٢- حكومة الولايات .

٣- السلطة المحلية .

٤- صناديق التأمينات الاجتماعية .

ثالثا - مجمل تكوين رأس المال الثابت الجغرافي

ويشمل قيمة انفاق المشروعات والموءسسات الخاصة غير ذات الربح بصفتها مالكة . وكذلك انفاق المشروعات والموءسسات الحكومية على تكوين رأس المال الثابت .

رابعا - التغير في المخزون :

هذا ويمكن تصنيف التكوين الرأسمالي بما فيه الزيادة في المخزون وفقا لمعيارين آخرين :

المعيار الاول : الاستعمال الصناعي .

المعيار الثاني : حسب صفة الشارى ٠

فوفقا للمعيار الاول ـ الاستعمال الصناعي ـ يصنف تكوين رأس المال الجغرافي كما يلي :

آ ـ تكوين رأس المال الثابت :

١ ـ الزراعة والغابات والصيد

٢ ـ المناجم والمقالع والمحاجر

٣ ـ الصناعات التحويلية

٤ ـ البناء والتشييد

٥ ـ الكهرباء والماء والغاز والتمديدات الصحية

٦ ـ النقل والتخزين والمواصلات

٧ ـ تجارة الجملة والمفرق

٨ ـ الصيرفة والتأمين والمصالح العقارية

٩ ـ ملكية الدور السكنية

١٠ـ الادارة الحكومية والدفاع

١١ـ الخدمات ٠

ب ـ زيادة المخزون :

١ ـ الزراعة والغابات والصيد :

آ ـ المواشي

ب ـ غير المواشي ٠

٢ـ المناجم والصناعات التحويلية والبناء والتشييد ٠

٣ـ تجارة الجملة

٤ـ تجارة المفرق

٥ ـ الادارة الحكومية والدفاع .

٦ ـ أخـــــرى .

اما بالنسبة للمعيار الثاني ـ صفة الشارى ـ فيمكن تصنيف رأس المـــال الجغرافي كما يلي :

آ ـ تكوين رأس المال الثابت :

١ـ المشروعات الخاصة .

٢ـ المشروعات العامة .

٣ـ المشروعات الحكومية .

٤ـ الادارة الحكوميـــة .

ب ـ الزيادة في المخزون :

١ـ المشروعات الخاصة .

٢ـ المشروعات العامة .

٣ـ المشروعات الحكومية .

٤ـ الادارة الحكوميـــة .

خامسا ـ الصادرات من السلع والخدمات

ويمثل هذا البند قيمة السلع والخدمات المباعة الى العالم الخارجـي والتي تتضمن مايلي :

١ـ الصادرات والنقل والضمان :

تشمل الصادرات قيمة السلع (فوب) التي انتقلت ملكيتها مـن المنشآت الجغرافية الى المنشآت الخارجية . اما النقل والضمان فيشمل القيمة المدفوعة من قبل العالم الخارجي الى المنشآت الجغرافيـــــة

لقاء هاتين الخدمتين ، وتدخل هنا ايضا التصحيحات التي تتخذ لاغراض ميزان المدفوعات .

٢- نفقات النقل الاخرى .

٣- السياحة .

٤- الخدمات الاخرى التي لا تتعلق بعوائد عوامل الانتاج .

سادسا - المستوردات من السلع والخدمات

ويمثل هذا البند قيمة السلع والخدمات التي يشتريها الوطن من العالم الخارجي . وتمثل المستوردات هنا (سيف) الا انه يطرح منها نفقات النقل والضمان المدفوعة لموءسسات النقل والضمان المقيمة في الوطن .

الحساب الاول

مجمل الناتج المحلي (الجغرافي) والانفاق

البيان	البيان
- عوائد العاملين بأجر - فائض التشغيل - اهتلاك رأس المال الثابت - الضرائب غير المباشرة - ناقصا - الاعانات	- الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي - الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص - الزيادة في المخزون - مجمل تكوين رأس المال الثابت - صادرات السلع والخدمات - ناقصا - مستوردات السلع والخدمات
مجمل الناتج المحلي بالقيمة التي يتحملها المشترون (بسعر السوق)	الانفاق على مجمل الناتج المحلي بالقيمة التي يتحملها المشترون (بسعر السوق)

الحساب الثاني

الدخل القومي المتاح وتخصصاته

يتبين من الجدول الخاص بهذا الحساب ان الدخل القومي المتاح (بسعر السوق) انما يتشكل من :

- عوائد العاملين بآجر
- صافي عوائد العاملين باجر من العالم الخارجي
- فائض التشغيل
- صافي دخل الملكية وعوائد المشروعات من العالم الخارجي .

وتشكل هذه البنود عوائد عوامل الانتاج القومية بسعر التكلفة . فاذا ما اضيف اليها :

- الضرائب غير المباشرة

وطرحت منها :

- الاعانات .

فاننا نحصل على عوائد عوامل الانتاج القومية بسعر السوق واذا ما اضفنا الى ذلك :

- صافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي .

فاننا نحصل على الدخل القومي المتاح بسعر السوق .

اذن فان الجانب الاول من هذا الحساب انما يبين لنا الدخل القومي المتاح (بسعر السوق) .

اما الجانب الاخر من هذا الحساب فانه يبين كيف يتصرف من آل اليهم الدخل القومي المتاح من العاملين واصحاب الاراضي والعقارات

واصحاب رؤوس الاموال والمستحدثون وكذلك الحكومة بهذا الدخل وذلك في :

- الانفاق على الاستهلاك الحكومي .
- الانفاق على الاستهلاك النهائي الخاص .

ويشكل هذان البندان مجموع الاستهلاك في المجتمع . اما الباقي من الدخل القومي المتاح بعد طرح الاستهلاك النهائي بنوعيه فهو الادخار (القومي المتاح) .

الحساب الثاني

الدخل القومي المتاح وتخصصاته (بسعر السوق)

البيان	البيان
- الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي - الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص - الادخار	- عوائد العاملين بأجر - صافي عوائد العاملين بأجر من العالم الخارجي - فائض التشغيل - صافي دخل الملكية وعوائد المشروعات من العالم الخارجي - الضرائب غير المباشرة - ناقصا - الاعانات - صافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي
تخصيص الدخل القومي المتاح	الدخل القومي المتاح بسعر السوق

الحساب الثالث

تمويل رأس المال

يختص هذا الحساب بالصفقات المتعلقة برأس المال ، اى بتراكم رأس المال وتمويله بالنسبة للوحدات المقيمة سواء أكانت في القطاع الخاص او في القطاع الحكومي .

ففي الجانب الاول منه نرى البنود المتعلقة بمصادر تمويل التراكم الاجمالي وهي :

- الادخار (القومي المتاح)
- اقساط اهتلاك رأس المال الثابت
- صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي .

ويمثل مجموع هذه البنود المبالغ المتاحة لتمويل التراكم الاجمالي أى لتمويل ماهو موضح في الجانب الثاني من الحساب أى :

- الزيادة في المخزون
- مجمل تكوين رأس المال الثابت
- صافي مشتريات الاصول المعنوية من العالم الخارجي ولم تصنف في مكان آخر .

والفرق بين الجانبين هو :

- صافي الاقراض الى العالم الخارجي كرقم موجب او سالب .

ويشمل هذا الجدول اضافة الى ماذكرنا اعلاه قسم اضافي يتعلق بالعلاقة مع العالم الخارجي .

- فبند صافي الاقراض الى العالم الخارجي مع :

ـ صافي الاضافات الى الخصوم المالية او بالاحرى صافي الزيادة في المديونية يجب ان يساوى :

ـ بند صافي حيازة الاصول المالية (كرقم موجب او سالب) في الجانب الاخر من الحساب .

الحساب الثالث

تمويل رأس المال

البيان	البيان
ـ الزيادة في المخزون ـ مجمل تكوين رأس المال الثابت ـ صافي مشتريات الاصول المعنوية من العالم الخارجي ولم تصنف في مكان آخر ـ صافي الاقراض الى العالم الخارجي	ـ الادخار ـ اهتلاك رأس المال الثابت ـ صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي
التراكم الاجمالي	تمويل التراكم الاجمالي
صافي الاضافات الى الاصول المالية الاجنبية	ـ صافي الاقراض الى العالم الخارجي ـ صافي الاضافات الى الخصوم المالية الاجنبية (صافي الزيادة في المديونية)
ـ صافي حيازة الاصول المالية	صافي الخصوم المتداولة + صافي الاقراض الى العالم الخارجي

الحساب الرابع

حساب الصفقات الخارجية

يتألف هذا الحساب من قسمين :

الاول يتعلق بالصفقات الجارية

والثاني يتعلق بالصفقات الرأسمالية

وتأتي موارد هذا الحساب في الصفقات الجارية من الحصائل التالية :

- الصادرات من السلع والخدمات
- عوائد العاملين باجر من العالم الخارجي
- دخل الملكية وعوائد المشروعات من العالم الخارجي
- تحويلات جارية اخرى من العالم الخارجي .

أى ان مجموع هذه البنود يشكل الايرادات الجارية :

ويجرى التصرف بهذه الايرادات في دفع قيمة مايلي :

- المستوردات من السلع والخدمات
- عوائد العاملين باجر المدفوعة الى العالم الخارجي
- دخل الملكية وعوائد المشروعات المدفوعة الى العالم الخارجي
- تحويلات جارية الى العالم الخارجي .

اى ان مجموع هذه البنود يشكل النفقات الجارية .

اما الفرق بين الايرادات والنفقات فيأتي في بند منفصل في جانب النفقات يسمى :

فائض الدولة من الصفقات الجارية .

اما القسم الثاني من هذا الحساب المتعلق بالصفقات الرأسمالية فتتألف

موارده من :

- فائض الدولة من المعاملات الجارية المنقول من القسم الاول من الحساب
- صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي
- صافي الاضافات الى الخصوم المالية الاجنبية .

ويستخدم مجموع هذه المتحصلات في دفع قيمة :

- صافي مشتريات الاصول المعنوية من العالم الخارجي
- صافي الاضافات الى الاصول المالية الاجنبية .

الحساب الرابع

حساب المعاملات الخارجية

البيان	البيان
- صادرات السلع والخدمات - عوائد العاملين باجر من العالم الخارجي - دخل الملكية وعوائد المشروعات من العالم الخارجي - تحويلات جارية اخرى من العالم الخارجي	- مستوردات السلع والخدمات - عوائد العاملين باجر الى العالم الخارجي - دخل الملكية وعوائد المشروعات المدفوعة الى العالم الخارجي - تحويلات جارية الى العالم الخارجي - فائض الدولة من المعاملات الجارية
الايرادات الجارية	التصرف بالايرادات الجارية
- فائض الدولة من المعاملات الجارية - صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي - صافي الاضافات الى الخصوم المالية الاجنبية	- صافي مشتريات الاصول المعنوية من العالم الخارجي - صافي الاضافات الى الاصول المالية الاجنبية
المتحصلات	المدفوعات

ان الحسابات الاربعة التي ذكرنا هياكلها فيما سبق تشكل الاساس للقيام بالدراسات الهادفة الى تحديد عوائد عوامل الانتاج المشتركة في العملية الانتاجية وتبيان اوجه إستخدام الناتج المحلي في الاستهلاك العام والخاص والتكوين الرأسمالي ، كما تبين علاقة العالم الخارجي وما يقدمه او يعطيه من عوائد عوامل الانتاج او من التحويلات الاخرى الى الاقتصاد الوطني ، كما تبين كيفية تمويل رأس المال في الاقتصاد ومدى مساهمة الادخار او الاقتراض من الخارج في عملية تمويله ، كما تبين علاقة الاستيراد والتصدير بالناتج المحلي وعلاقة العالم الخارجي بمختلف اوجه الانتاج او الاستثمار او الاستهلاك في الاقتصاد .

ان هذه الجداول تمكن من احتساب المعدلات المختلفة للاستهلاك والادخار والاستثمار وتطورها ، كما تمكن من التأكد من وجود التوازن في مختلف مراحل العملية الانتاجية .

*

الباب الثالث

بعض الحسابات الاقتصادية القومية الاخرى

سنبحث في هذا الباب عدد من الادوات الاقتصادية الهامة المساعدة لحسابات الدخل والناتج القومي وهي :

١- حساب تدفقات الاموال

٢- ميزان المدفوعات

٣- ميزان الثروة القومية

٤- جداول المدخلات والمخرجات

٥- نظام الموازين في الدول الاشتراكية .

الفصل الاول

حساب تدفقات الاموال(١)

المفهوم العام :

لقد رأينا في الفصول السابقة كيف أن حسابات الدخل القومي تتركز حول الانتاج والدخل وقياسهما وبيان طرق استعمالهما ، كما رأينا ان جدول المدخل المخرج يتعلق بالعلاقات الكائنة بين مختلف الصناعات ، اما بيان تدفقات الاموال فهو يتعلق بتلك العمليات المالية التي يجريها الاقتصاد ولا يقتصر على العمليات المتعلقة بالانتاج بل يشمل العمليات المتعلقة بشراء الآلات والاجهزة والتملك والديون . ان ميدان هذا الحساب أهم وأشمل من ميدان حساب الدخل القومي فهناك عمليات لا تدخل في حساب

(١) راجع المحاسبة القومية للدكتور محمد عادل الصافل.

الدخل كبيع وشراء الاملاك او ايداع الودائع في المصارف او فتح الاعتمادات واعطاء القروض وغيرها الا انها تدخل في بيان تدفقات الاموال .

تقسيم الاقتصاد الى قطاعات :

ان هذا الحساب يقسم الاقتصاد الى قطاعات تختلف عن تلك التي تطبق في حسابات الدخل القومي او جدول المدخل ـ المنتج القومي وذلك لتغييرنظرة الثقل في هذا الحساب فالهدف في تحديد القطاعات في حسابات الدخل هو بيان الانتاج ، واما بالنسبة لبيان تدفقات الاموال فالهدف هو ايجاد تقسيم يظهر بالاضافة الى عمليات الدخل من انتاج واستهلاك عمليات الاقتراض التي تتم في الاقتصاد . وعادة يمكن تقسيم الاقتصاد الى القطاعات التالية :

١ـ المستهلكون ، ٢ـ الشركات ، ٣ـ المؤسسات الفردية غير الزراعية ٤ـ المؤسسات الزراعية ، ٥ـ الحكومة المركزية ، ٦ـ الحكومات المحلية (البلديات) ، ٧ـ المصارف ، ٨ ـ التأمين ، ٩ـ المستثمرون والاخرون ١٠ـ العالم الخارجي .

وهكذا نجد ان الاهمية معطاة للوجوه المالية في تقسيم الاقتصاد الى قطاعات . اما العمليات التي تجرى في كل قطاع فتصنف عادة ضمن قسمين :

الاول ـ العمليات غير المالية ، وأهم البنود ضمن هذا القسم هي الرواتب ، عوائد الاستثمارات ، التأمين ، الهبات ، الضرائب ، المشتريات الرأسمالية ...

الثاني ـ العمليات المالية ، وأهم بنود هذا القسم هي الودائع ، الاسهم الرهونات ، الاعتمادات المصرفية ، القروض ، العملات الذهبية ، الادخارات ..

تنظيم الحساب لكل قطاع :

وينظم لكل قطاع عادة حساب يتألف من قسمين : الاول يتضمن مصادر الاموال ، والثاني يتضمن استعمالها ويمكن ان توجد هذه الحسابات كلها بجدول واحد.

استعمال بيان تدفقات الاموال :

يستفاد من بيان تدفقات الاموال في الدراسات الاقتصادية بطرق شتى ويمكن تلخيص أهم استعمالات البيان فيما يلي :

١- تحليل آثار السياسة المالية على الاقتصاد فمثلا اذا ارادت الحكومة في ابان الازدهار الاقتصادى ان تحدد الاعتمادات المصرفية فان من المهم جدا قبل اتخاذ أية خطوة من هذا القبيل دراسة أثر هذا الاجراء على بقية قطاعات الاقتصاد وبيان تدفقات الاموال يهيء العناصر اللازمة لمثل هذه الدراسة .

٢- ان طرق سريان النقد والاعتماد المصرفي تؤثر على استقرار الاقتصاد وامكانياته للتقدم والنمو. وان علاقة هذه الطرق بالنظم الحقوقية السائدة وأشكال المؤسسات والمنظمات المالية والاصول التي تحدد أعمالها في علاقة حساسة جدا ، ولهذا فان أى تغيير في هذه النظم سوف يؤثر على حركة الاموال وتدفقاتها ، ومن المفيد للاقتصاد ان تدرس هذه التغيرات على ضوء بيان تدفقات الاموال .

٣- ان التقلبات والهزات الاقتصادية مربوطة بشكل كبير مع التغيرات التي تحدث من جراء التوسع او التقلب في العمليات المالية . وان دراسة تركيب الموجودات والمطاليب لمختلف القطاعات سوف يلقي ضوء على العناصر التي تحدد مجراها ومسلكها او على الاقل على المدى الذى يمكن

ان تتراوح فيه التغيرات . فمثلا ان العناصر التي تحدد تصـــــــــرف المستهلكين ليست فقط هي مقدار دخلهم التصرفي وانما هناك عوامـــل اخرى ، مقدار الودائع الخاصة والادخار الموجود تحت تصرف هـــــؤلاء المستهلكين او الاعتماد المفتوح لهم من قبل المؤسسات واصحـــــاب الاعمال ... وهذه المعلومات كلها تتوفر في بيان تدفقات الاموال .

الفصل الثاني

ميزان المدفوعات(١)

تعريف ميزان المدفوعات :

هو سجل منظم يتضمن جميع العمليات الاقتصادية بين المقيمين من ابناء وطن واحد وبين المقيمين من ابناء الاوطان الاخرى خلال فترة معينة من الزمن . عادة سنة وقد يطلق على ميزان المدفوعات اسم الميزان الحسابي ، غير ان اسم ميزان المدفوعات هو الاصطلاح الاكثر شيوعا واستعمالا في اغلب دول العالم وهو الذى سوف نستعمله هنا في هذا التعريف الذى أوردناه يوجد مفهومان لا بأس من تحديدهما بصورة مفصلة الاول هو مفهوم: (المقيم) والثاني هو مفهوم (العملية الاقتصادية) .

آ ـ من هو المقيم :

بالنسبة لاغراض ميزان المدفوعات يعتبر الاشخاص (مقيمين) في الدولة التي يعيشون فيها عادة . لذلك فالسائحون او الدبلوماسيون والطلاب الاجانب وأفراد القوات المسلحة الاجنبية لا يعتبرون (مقيمين) في الدولة التي يزورونها او يدرسون فيها او يقيمون فيها بسبب عملهم الرسمي . اما بالنسبة للشركات فان الشركات التي تعتبر فرعا لشركات اجنبية تعتبر (مقيمة) في الدولة التي تعيش فيها ، اما الوكالات الاجنبية التي تفتحها الشركات الاجنبية في دولة ما فهي غير (مقيمة) وتتبع جنسية الشركة الامّ . وبالنسبة للمؤسسات الدولية فانها تعتبر(غيرمقيمة) بغض النظرعن مكان عملها او مركزهاالرئيسي .

---

(١) راجع المحاسبة القومية للدكتور محمد عادل العاقل .

ب ـ العمليات الاقتصادية :

العمليات الاقتصادية هي كل عملية يتم فيها تبادل بضائع او خدمات اقتصادية لقاء بضائع او خدمات اقتصادية لقاء بضائع او خدمات او اسنادا او نقد . وهذا التعريف يتضمن العمليات الداخلية او الدولية وفي هذا التعريف علينا ان نفسر ماهي البضاعة او الخدمة الاقتصادية .

يعتبر الاقتصاديون البضاعة اقتصادية اذا توفرت فيها الشروط الاتية :

الندوة والمنفعة وقابلية التسويق

وفي العادة كل عملية اقتصادية تستوجب دفعا من طرف وقبضا من طرف آخر ولكن هناك عمليات تتم دون اشكال النقد (بأنواعه) الدفع والقبض . كعمليات المقايضة او عمليات الهدايا ولهذا فاننا كثيرا ما نحتاج في ميزان المدفوعات الى تسجيل مقادير المقابلة للعمليات التي ليس لها مقابل كعملية الهدية مثلا .

التسجيل الحسابي لعمليات ميزان المدفوعات :

ان اصول محاسبة عمليات ميزان المدفوعات لا تختلف عن غيرها من الاصول المحاسبية وهي مبينة على مبدأ ازدواج القيد . فاذا فرضنا ان تاجر في دمشق باع بضاعة الى تاجر في بيروت بمبلغ (١٠٠٠) ل.س فان التصدير كعملية المبيعات في الاحوال العادية يسجل عملية دائنه ويسجل مدينا مايقابل قيمة التصدير تحت اسم : خروج رأس المال :

	دائن	مدين
تصدير بضاعة الى بيروت	١٠٠٠	
خروج رأس المال		١٠٠٠

ولنفرض ان التاجر البيروتي قد باع بضاعة الى التاجر الدمشقي بمبلغ (١٠٠٠) ل.س ايضا فهي تسجل بالنسبة الى سورية كمايلي :

	دائن	مدين
دخول رأس المال	١٠٠٠	
استيراد بضاعة من بيروت		١٠٠٠

فاذا جمعنا العمليتين معا وأجرينا بين دخول رأس المال وخروجه لكان:

	دائن	مدين
تصدير بضاعة الى بيروت	١٠٠٠	
استيراد بضاعة من بيروت		١٠٠٠

أى أن عمليات التصدير تسجل كعمليات دائنة وان عمليات الاستيراد كعمليات مدينه .

تركيب ميزان المدفوعات :

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات الى اربعة اقسام هي :

١ـ الحساب الجارى

٢ـ حساب رأس المال

٣ـ حساب النقد الذهبي

٤ـ الفروق والاغفالات والاخطاء .

وسوف نتناول بالبحث كلا من هذه الاقسام :

آ ـ الحساب الجارى :

ويشمل جميع العمليات الاقتصادية التي تزيد او تستهلك من الدخل القومي وتتألف هذه العمليات من زمرتين هما :

١- التجارة بالبضائع (استيراد وتصدير البضائع) .

٢- التجارة غير المنظورة (اجور نقل ، ودخل من الاملاك والاستثمارات ونفقات سياحية والتأمين وهبات) .

ومما لاشك فيه ان الزمرة الاولى هامة آثارها ملموسة . ويسمى الفرق بين استيراد البضائع وتصديرها بالميزان التجارى ، وقد كان في السابق تعمل أهمية كبيرة لهذا الفرق باعتبار انه اذا كان الاستيراد اكثر من التصدير يكون الميزان في غير صالح الدولة المصدرة وبالعكس ، ولكن يجب ان لا نغالي في اعطاء الاهمية لهذا الفرق فهو في الغالب يقود الى استخلاص نتائج غير صحيحة اذا لم يتوفر للباحث معلومات كافية عن التجارة غير المنظورة التي في بعض الاحيان تكون في صالح الدولة المصدرة وبكميات اكثر من فروق الميزان التجارى ، مما قد يقلب الآية ويجعل ميزان المدفوعات في صالح الدولة بينما ميزانها التجارى في غير صالحها . كذلك اذا كان الميزان التجارى في صالح الدولة المصدرة قد يكون صافي التجارة غيرالمنظورة في غير صالحها مما يجعل الدولة ذات عجز في ميزان مدفوعاتها . فنزويلا ذات ميزان تجارى رابح ، ولكنها تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها لذلك يجب ان لا يؤخذ ربح الميزان التجارى او عجزه على علاته بل يجب ان يضاف اليه صافي التجارة غير المنظورة ثم حسابات ميزان المدفوعات الاخرى لنستطيع ان نعرف مدى العجز او الوفر لدى الدولة في مدفوعاتها الخارجية .

ب - تقويم الاستيراد والتصدير:

ان تقويم الاستيراد والتصدير يجب ان يتم بصورة منسجمة والا حصل الاختلاف في المجاميع فان استعمال الثوب للتصدير والسيف للاستيراد يؤديان في حالة جمع استيراد وتصدير العالم وتقويمه بعملة واحدة الى

فرق بين الاستيراد والتصدير بحيث يزيد الاستيراد على التصدير بقيمة النقل والتأمين ، ولهذا فان صندوق النقد الدولي يقترح تقويم كل من الاستيراد والتصدير على اساس فوب F O B او على اساس فاس F A S ،

اما الاول فيدل على ان القيمة تمثل قيمة الصناعة عند باب المصنع

اما الثاني فيدل على ان القيمة تشمل قيمة البضاعة مضافا اليها اجور النقل وتكاليف التأمين ، اما التعبير الثالث فيدل على قيمة البضاعة واصلة الى ظهر باخرة الشحن فقط وليس جمع قيم الاستيراد والتصدير سهلا كما يبدو ولاول وهلة بل هناك مشاكل يجب البت بها لانها تسبب الاختلافات في الاحصاءات كالمواد المستوردة والمعاد تصديرها فهل هي تصدير حقيقي أم ان البلد المصدر قام بعملية الوسيط (ترانزيت) والدول تختلف في احصاءاتها التي تعدها فهناك بعض الذى يهمل البضائع المستوردة بغرض اعادة التصدير من قائمة الاستيراد ، كما يهمل من قائمة التصدير البضاعة المعاد تصديرها ولذا يكون الاستيراد مقصورا على البضائع المستوردة ، للاستهلاك والتصدير مقصورا على البضائع المصنعة محليا وهناك بعض الدول التي تعد أرقام الاستيراد بكامله والتصدير بكامله ثم أرقام الاستيراد للاستهلاك وأرقام التصدير من الانتاج المحلي وبذلك يتيح الفرصة امام الباحث لاستعمال الرقم الذى يحتاج اليه في دراسته . اما الاستيراد الى المناطق الحرة فهو لا يدخل في حساب الاستيراد ابدا .

جـ ـ المواد غير المنظورة :

ان تقدير الاستيراد والتصدير سهل بالنسبة لتقدير التجارة بالمواد غير المنظورة حيث يكون تقدير الاتجار بالتصدير والاستيراد غير المنظور صعبا وقابلا للخطأ الكبير وتشمل التجارة بالمواد غير المنظورة نوعا من الخدمات المختلفة ونوعا من العمليات المختلفة . واهم بنود المواد غير

المنظورة هي رسوم التأمين وأجور النقل ونفقات السياحة والدخل من الاملاك والاستثمارات في الخارج . وعادة تدرج نفقات الحكومة في الخارج مع المواد غير المنظورة ولكن اذا كانت هذه النفقات كبيرة أفرد لها باب خاص بها والبعض يقسمها بين الحساب الجاري وحساب رأس المال . اما الهبات والتحويلات الشخصية واعانة المهاجرين فتدخل في الحساب الجاري اذا كان الهدف هو دراسة ميزانية القطع الاجنبي المتوفر وتخرج منه اذا كان الهدف دراسة الدخل القومي ، اذ ان هذه الهبات هي تحويلات وليست نتيجة عمل او جهد من قبل الدولة التي تتلقاها .

د - حساب رأس المال :

يسجل هذا الحساب التغير في موجودات ومطاليب المقيمين في الدول الاخرى وتسجل عمليات خروج رأس المال كعملية مدينه ، وعمليات دخول رأس المال كعملية دائنة ويمكن فهم هذه العملية على ان دخول رأس المال هو في مقابلة تصدير سندات وسفاتج بينما خروج رأس المال يقابل استيراد سندات وسفاتج ، تصدير رأس المال هو كاستيراد البضائع يزيد من عرض النقد في الاسواق الخارجية اما استيرا د رأس المال فهو كتصدير البضائع يزيد من الطلب على النقد الوطني في الاسواق الخارجية .

ويقسم حساب رأس المال عادة الى فئتين : فئة رأس المال للمدى القصير وفئة رأس المال للمدى الطويل . تشمل الفئة الاولى جميع الاوراق والسندات التي مدتها أقل من سنة كودائع البنوك (لاجل وتحت الطلب) الحوالات المقبولة . الحسابات المكشوفة . اما الفئة الثانية فتشمل جميع الاوراق والسندات والقروض التي مدتها اكثر من سنة . كما يمكن ان نقسم حركات رأس المال الى خاص وعام .

هـ ـ حساب النقد الذهبي :

ان الذهب كتلا يدخل في حساب التصدير والاستيراد اما النقد الذهبي فيفرد له حساب خاص وهو يختلف في جوهره المحاسبي عن حركات رأس المال فخروجه تصدير اى عملية دائنه ودخوله استيراد أى عملية مدينه . أما الذهب المستخرج حديثا من المناجم فقد جرت بعض الدول التي تنتجه على ان تدرج الكميات المنتجة كبضائع مصدرة بالرغم من أنها قد لا تصدر فعلا ويقيد المصرف المركزى مايقابل العملية استيراد من النقد الذهبي . فاذا تم فعلا تصدير الذهب بعدئذ سجلت العملية كتصدير للنقد الذهبي من المصرف المركزى وبذلك تلغى عملية تسجيلها كاستيراد ويبقى في ميزان المدفوعات فقط عملية تصدير الذهب الاولى والغرض من هذه العملية هو اظهار مقدار الذهب الموجود او المخزون لدى الدولة .

و ـ حساب الفروق الاحصائية :

لما كانت التقديرات عرضة للخطأ في طرفي العمليات لن يتساويا تماما ولهذا كان لابد لاحدهما ان يزيد على الاخر والفرق بين الطرفين يضاف الى الطرف الاقل لجعله مساويا للآخر ويسمى هذا الفرق بالفروق الاحصائية وهو عبارة عن نتيجة عملية حسابية فقط .

*

الفصل الثالث

ميزانية الثروة القومية (١)

مفهوم الميزانية القومية :

من الممكن ان نعرف ميزانية الثروة القومية على انها بيان محاسبي يظهر موجودات الوطن ومطاليبه في فترة محددة من الزمن . فهي أشبه مايكون بميزانية موحدة لجميع المؤسسات وبما في ذلك المؤسسات الحكومية على اختلاف انواعها في قطاع الاعمال ولجميع الاسر ، بما في ذلك المنظمات التي لا تستهدف الربح في القطاع العائلي . وهي تختلف عن الحسابات القومية الاخرى بأنها ليست وصفا لتدفق معين وانما هي تصوير حالة معينة او تركيب معين في وقت محدد .

ولايزال مفهوم الميزانية القومية ، مفهوما مدرسيا لم يتناوله التطبيق العملي الفعلي بشكل ظاهر وملموس ولذلك فان معالم هذا الحساب لا تزال مجالا واسعا للنقاش والبحث بين الاقتصاديين والاحصائيين من حيث تنظيم هذه الميزانية ومن حيث البنود والمواد التي تدخل فيها او تبعد عنها ولا يوجد حتى الان شكل محدد متفق عليه حول تنظيم ميزانية الثروة القومية والخلاف الكبير هو حول مفهوم " الثروة " وماذا يدخل تحت هذا المفهوم .

كثير من الناس في أحاديثهم العادية يقرنون " الثروة " برأس مال على انهما شيئان متماثلان . غير اننا في عالم الاقتصاد نميز بين رأس المال وبين الثروة ، فرأس المال بالتعريف الاقتصادي ينطبق على

---

(١) راجع المحاسبة القومية للدكتور محمد عادل العاقل .

الموجودات المادية الملموسة المعدة للاستعمال في سبيل الانتاج سواء كانت ذات صفة دائمة كالمساكن والمباني والطرق والجسور والآلات والمعدات او كانت ذات صفة موقتة كموجودات المستودعات من المواد الجاهزة والمواد نصف المصنوعة والمواد الاولية . اما الثروة فهي أعم وأشمل من رأس المال وتتألف من البنود التالية :

١- الموجودات المادية المعدة للاستعمال في سبيل الانتاج (رأس المال القومي بالمفهوم الاقتصادى) .

٢- الموجودات المادية التي لا تستعمل في أى انتاج كاللوحات الفنية وموجودات المتاحف .

٣- الموارد الطبيعية على ظاهر الارض وفي باطنها ، كالانهار والسدود والاراضي وآبار البترول ومناجم المعادن ولو لم تكن مستغلة ابدا .

٤- الموارد البشرية وترتيبها العمرى والجنسي والثقافي .

٥- الخبرات والمهارات العملية والعلمية المتوفرة .

صعوبات اعداد الميزانية القومية :

من بين البنود الخمسة التي تتألف منها ميزانية الثروة القومية يوجد بند الموجودات المادية المعدة للاستعمال في سبيل الانتاج الذى يمكن القول ان هناك اتفاقا بين الاقتصاديين على طرق حسابه وتقديره . اما البنود الاخرى فلا تزال موضع أخذ ورد حول الكيفية التي يمكن ان تقدر بها .

لنأخذ مثلا لوحة فنية تاريخية ولنتسائل كيف يمكننا ان نقدر قيمة هذه اللوحة . هل نستعمل أجور عدد الساعات اللازمة لرسم صورة مماثلة . أم هل نستعمل القيمة التي يمكن ان تباع بها في السوق.

أم هل نستعمل القيمة التي يحددها خبراء الفن وهواته . ولنأخذ مثلا نهر الفرات الذى يمر في سوريا فيجعل من الاراضي التي يمر بها أرض خصبة منتجة . لو قطع النهر لاصبحت أغلب الاراضي التي يمر بها جرداء قاحلة فكيف نقيم هذا النهر ضمن الثروة القومية ؟ ويزداد تساؤلنا عن طريق التقييم شدة عندما ننتقل من الموجودات المادية الى الثروات البشرية والمهارات والخبرات . فمما لاشك فيه ان الشخص المتعلم أقدر على الانتاج وأكفأ من الشخص الجاهل كما ان انتاجية الشخص الماهر اكثر بكثير من انتاجية العامل العادى او البسيط . فكيف نقدر هذه الخبرات والكفاءات ؟ هل نقول ان قيمتها تعادل الى التكاليف اللازم انفاقها كي نجعل من العامل العادى عاملا ماهرا ، اما ان قيمتها تعادل الى تلك التكاليف مضافا اليها قيمة الانتاج الذى يمكن للعامل الماهر ان يقوم به طيلة الفترة اللازمة لرفع سوية العامل العادى الى عامل ماهر . ولو فرضنا اننا استطعنا ان نحدد الوسيلة التي نقيم بها كل بند من البنود التي تتألف منها الثروة القومية ، والسؤال هو كيف نجمع هذه العوامل مع بعضها اذ ان نتائج البنود من الثروة القومية يختلف باختلاف المجتمع وتركيبه . فنحن نرى ان الثروة القومية الموءلفة من مجموعة معينة من الموارد الطبيعية تزداد اذا أضيف اليها ثروة بشرية ماهرة متعلقة ليس فقط بمقدار الثروة البشرية المضافة وانما احيانا بأضعاف هذه الثروة البشرية والعكس اذا اضفنا لنفس الثروة الطبيعية ثروة بشرية جاهلة متخلفة ، فان المحصلة هي أقل من مجموع قيمة الثروتين الطبيعية والبشرية . ولايحتاج هذا الرأى الى كثير من النقاش ففي العالم في الوقت الحاضر أمثلة كثيرة على ذلك حيث نجد بلادا حباها الله بالسهول الواسعة والانهار الجارية والامكانيات الطبيعية الهائلة الا ان شعبها كسول جاهل متخلف تقليدى فاذا بها لاتزال وستبقى الى زمن ليس بالقصير في زمرة الشعوب المتخلفة بينما نجد بلادا

مماثلة اعطاها اناسا يعملون بجد وصبر فاذا بلادهم تغدو قبلة للانظار ومثالا للتقدم وامكانية النمو . فاذا ماقارنا بين هذين النوعين من البلاد فاننا نرى ان الموارد الطبيعية تعتبر موجودا ايجابيا في كل من البلدين ، اما الثروة البشرية فهي موجودا سالب في الدولة الاولى وموجود ايجابي في الدولة الثانية فكان للعنصر البشرى او الثروة البشرية اثر كبير . وفي الحقيقة ان اعداد ميزانية الثروة القومية يتطلب مسحا كاملا شاملا لمختلف طاقات البلاد ومواردها وتقييمها بشكل او بآخر. وهذا في الواقع امر شاق وطويل ويتطلب جهودا جبارة وكفاءات علمية واحصائية عديدة مما يجعل اعداد هذه الميزانية بشكلها الكامل فوق امكانية وطاقة الكثير من الدول .

نظام مقترح لتنظيم ميزانية الثروة القومية:

نظرا لانه لم يتحدد حتى الان شكل معين لعرض ميزانية الثروة القومية فاننا نرى ان تأخذ الميزانية الشكل التالي :

ووفقا للهيكل في الجدول التالي فقد قسمنا الاقتصاد الى قطاعين هما القطاع الانتاجي والقطاع العائلي . وأدرجنا تحت كل قطاع الموجودات التي يمكن ان يحتويها من بنود الثروة القومية . فاذا اضفنا الى مجموع موجودات القطاعين ممتلكات المقيمين في العالم الخارجي .

جـــــدول

الهيكل العام لميزانية الثروة القومية

لبلـــد ما

الموجـــــودات	المطاليب وصافي الثروة القومية
آ ـ القطاع الانتاجي ...	آ ـ ممتلكات غير المقيمين ...
١ـ المواد المادية المعدة للانتاج ...	آ ـ في القطاع الانتاجي ...
ـ رأس مال ثابت ...	ب ـ في القطاع العائلي ...
ـ رأس مال موءقت ...	
٢ـ الموارد الطبيعية ...	ب ـ صافي الثروة القومية ...
ـ الظاهرة على سطح الارض ...	آ ـ في القطاع الانتاجي ...
ـ الموجودات في باطن الارض ...	ب ـ في القطاع العائلي ...
ب ـ القطاع العائلي (بما فيه المنظمات الخيرية)	
١ـ الموارد المادية غير المعدة للانتاج ...	
٢ـ الموارد البشرية	
٣ـ الخبرات والمهارات	
ج ـ ممتلكات المقيمين في العالم الخارجي	
١ـ في القطاع الانتاجي الخارجي	
٢ـ في القطاع العائلي الخارجي	
مجموع الموجودات تحت تصرف الوطن...	مجموع المطاليب والثروة القومية ..

نحصل على مجموع الموجودات تحت تصرف الوطن .

اما طرف المطاليب وصافي الثروة القومية ، فهو يتألف من قسمين هما ممتلكات غير المقيمين وصافي الثروة القومية وكل من هذين القسمين موزع بدوره على القطاعين الانتاجي والعائلي .

ان الهيكل الوارد في الجدول السابق هو هيكل عام ومن الممكن ان تعد الى جانبه جداول تفصيلية توضح التركيب المختلف لكل بند او جزء البند حسب مختلف الصفات اللازمة من اجل التحليل الاقتصادي .

ومن الممكن استعمال ميزانية الثروة القومية في أمور عديدة اهمها :

١- تصوير التركيب الهيكلي للقوى الانتاجية الفعلية والمقبلة .

٢- اظهار مواطن الضعف والقوة في استغلال وتشغيل القوى الاقتصادية والطاقات الاجتماعية في الوطن .

٣- توجيه التنمية الاقتصادية ، واعداد الخطط اللازمة للاستفادة من كافة الامكانات والطاقات التي تشير اليها ميزانية الثروة القومية .

٤- دراسة انتاجية الخطط الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى الداخلي او على المستوى الدولي على ضوء اتجاهات ميزانية الثروة القومية .

*

الفصل الرابع

جداول المدخلات والمخرجات

تعتبر جداول المدخلات والمخرجات متممة لجداول حسابات الدخل والانتاج وبقدر ماتعني الاخيرة بالنتائج النهائية للنشاط الاقتصادى ، مهملة العلاقات الوسطية بين القطاعات ، يقدر ماتعني الاولى ـ جداول المدخلات والمخرجات بالعلاقات والصفقات بين مختلف القطاعات . بل ان الهدف الرئيسي لهذه الجداول هو في الواقع تصوير العلاقات التداخلية بين مختلف القطاعات الانتاجية المشكلة للاقتصاد الوطني .

ولابد لنا في بحث هذه الجداول من اعطاء فكرة مبسطة عن الموازين السلعية كمدخل لتبيان مفهوم هذه الجداول وطرق وضعها واستخداماتها .

مفهوم الموازين السلعية :

يقصد بالميزان السلعي لبضاعة ما الجدول الحسابي الذى يبين في احد طرفيه مصادر هذه البضاعة وفي الطرف الثاني استعمالاتها . وقد سمي بالميزان على اعتبار ان الحجم الكلي لاستعمالات بضاعة ما يجب ان يتوازن دائما مع الحجم الكلي لمصادر هذه البضاعة . ويبقى هذا التعريف قاصرا في الواقع مالم يضف اليه عنصران آخران : الاول هو عنصر الزمن والثاني هو عنصر المكان . فالميزان السلعي يجب ان يحدد مكانيا بدولة معينة او منطقة معينة ، وزمانيا بفترة سنة مثلا او عدة سنوات .

مصادر السلع المتاحة :

تتألف مصادر السلع في منطقة محددة وفي فترة زمنية معينة من :

- الانتاج المحلي
- المستوردات
- النقصان في المخزون .

فالانتاج المحلي هو ذلك الجزء من الموارد السلعية الذى يأتي من الطاقات الانتاجية الموجودة ضمن حدود المنطقة المدروسة وفي الفترة المعينة .

- والمستوردات هي تلك السلع التي تدخل حدود المنطقة المدروسة من الخارج في الفترة المحددة ، اى انها من حصيلة الطاقات الانتاجية المحلية لمنطقة او مناطق اخرى .

- ويشكل النقصان في المخزون من السلع مصدرا من مصادر السلع المتاحة في منطقة ما في فترة معينة على اعتبار ان هذه السلع المخزونة هي في الواقع من انتاج فترة زمنية سابقة للفترة المدروسة .

استعمالات السلع المتاحة :

يمكن حصر الاستعمالات المختلفة للسلع المتاحة فيما يلي :

١- الاستهلاك النهائي
٢- استهلاك الوسيط
٣- التكوين الرأسمالي
٤- الصادرات
٥- الزيادة في المخزون
٦- الضياع .

- فالاستهلاك النهائي هو استخدام ثمار الانتاج السلعي في اشباع الحاجات ، وهو اما ان يكون استهلاكا خاصا او حكوميا ويمكن تقسيم الاستهلاك الخاص الى استهلاك خاص في المدن واستهلاك خاص في الريف .

- والاستهلاك الوسيط هو ذلك الجزء من السلع الذى يدخل في صناعة سلع اخرى اى انه من مستلزمات انتاج سلع اخرى .

- واستخدام السلع في التكوين الرأسمالي هو في الواقع استخدامها في تكوين طاقات انتاجية جديدة او صيانة طاقات انتاجية قائمة .

- والصادرات هي السلع التي تتدفق خارج حدود المنطقة المدروسة في الفترة الزمنية المحددة .

- والسلع التي لا تستهلك استهلاكا وسيطا او نهائيا ولا تستخدم في اعمال التكوين الرأسمالي بالمعنى المذكور اعلاه ولا تصدر الى الخارج بل تبقى في المخازن والمستودعات تشكل الزيادة في المخزون . فاذا اخذنا حجم السلع الموجودة في المخازن والمستودعات في بداية ونهاية الفترة المدروسة فان الزيادة بين الحجمين هي في الواقع احد موارد اومصادر السلع المتاحة في تلك الفترة كما بينا سابقا . ويمكن اعتبار التغير في المخزون من التكوين الرأسمالي بمعناه الواسع .

- والبند الاخير الذى يمكن اعتباره احد استخدامات السلع المتاحة هو الضياع الذى ينتج عن عمليات النقل والتخزين . وضرورة ادخال هذا البند تنتج من اعتبارات عملية ، اذ طالما اننا ادخلنا جميع مصادر السلع المتاحة فلا بد لنا اذن من ان نبين جميع زمر استعمالات هذه السلع بالذات حتى يحقق التوازن في الميزان السلعي . وهكذا يمكننا اذا ماعرفنا مصادر السلعة واستعمالاتها ان نسطر جدولا نبين فيه هذه المعلومات كالآتي :

الميزان السلعي للقطن المحلوج

في اقتصاد ما في سنة معينة

المصادر	طن	الاستعمالات	طن
الانتاج المحلي	١٠٠	الاستهلاك الوسيط	١٣٠
الاستيراد	٥٠	التصدير	٣٩
النقص في المخزون	٢٠	الزيادة في المخزون	٠
		الضياع	١
مجموع المتاح	١٧٠	مجموع المستخدم	١٧٠

الميزان السلعي للطحين

المصادر	طن	الاستعمالات	طن
الانتاج المحلي	٣٠	الاستهلاك النهائي	٤
الاستيراد	٥	الاستهلاك الوسيط	٣١
المجموع	٣٥	المجموع	٣٥

الميزان السلعي للاسمنت

المصادر	طن	الاستعمالات	طن
انتاج محلي	٤٥٠	استهلاك وسيط	٥٠
		تكوين رأسمالي	٤٠٠
المجموع	٤٥٠	المجموع	٤٥٠

ولابد لنا من الاشارة هنا الى ان هذه الجداول تتخذ اشكالا تفصيلية مختلفة ، وذلك كان يذكر في جهة المصادر تصنيفها حسب القطاعات او التصنيفات الدولية والفروع الانتاجية او انواع الاستيراد ، وكان يذكر ايضا في جهة الاستعمالات وبالنسبة لكل نوع منها القطاعات والصناعات وحتى السلع المنتجة .

ونبين على الصفحة التالية نموذجا اكثر تفصيلا مما اوردناه سابقا لهذه الموازين . يظهر مما سبق انه بالامكان وضع ميزان لكل سلعة من السلع الا ان ذلك سيؤدي الى وجود عدد كبير من الموازين ، الامر الذي يتعذر معه استخدامها في وصف هيكل وعلاقات وتطور اقتصاد ما . لذلك يلجأ عادة الى تجميع السلع المتشابهة في زمر متجانسة ، كزمرة المنتجات الزراعية والكيماوية والبترولية والورقية ... الخ .. وتظهر هنا بالنسبة لكل زمرة ، عوضا عن كل بضاعة ، مصادر سلع هذه الزمرة واستخداماتها وبذلك نضع تحت ايدينا عددا من الزمر يمكن معالجته في الوصف والتحليل والدراسة كما يلي :

قيمة الموارد السلعية المتاحة

القطاع	انتاج محلي	مستوردات	نقص في المخزون	اجمالي
زراعة	٢٠٠	٥٠	٢٠	٢٧٠
صناعة	١٠٠	١٥٠	–	٢٥٠

استعمالات الموارد السلعية المتاحة

القطاع	استهلاك نهائي	استهلاك وسيط	استثمار	صادرات	زيادة في المخزون	اجمالي
زراعة	١٠٠	٩٠	١٠	٧٠	٠	٢٧٠
صناعة	٧٠	٨٠	٥٠	٤٠	١٠	٢٥٠

الميزان السلعي لمادة : (اسم المادة) (رقم دليل المادة الانتاجي .....)
(.....) (رقم دليل المادة في التجارة الخارجية .....)
(المدة التي يشملها الميزان.....) (وحدة القياس .....) (تاريخ وضع الميزان .....)

المصادر		الاستعمالات			
		حسب القطاعات والصناعات		حسب المنتجات	
١- المخزون في اول الفترة		١- الاستهلاك النهائي		اسم البضاعة	
٢- الانتاج المحلي		خاص عام		ورقم دليلها	
- القطاع		٢- الاستهلاك الوسيط			
- الصناعة		- القطاع ...			
		- الصناعة ...			
		٣- التكوين الرأسمالي			
		- القطاع			
		- الصناعة			
٣- الاستيراد ...		٤- المخزون في آخر الفترة			
		- القطاع			
		- الصناعة			
		٥- التصدير			
٤- مصادر اخرى		البلد			
		٦- الضياع ...			

ميزات هذا الجدول :

يمكن الاستفادة من هذا الجدول في بيان مايلي :

١- التطور في مكونات الموارد المتاحة وذلك بمقارنة موارد سنة بسنة او فترة بفترة ونستطيع بذلك ان نتبين نسبة زيادة السلع الزراعية المتاحة مثلا ومقارنتها بنسبة زيادة السلع الصناعية وهكذا .

٢- تطور هيكل الموارد المتاحة وذلك ايضا عن طريق مقارنة نسبة الانتاج المحلي الى مجموع الموارد المتاحة في سنة ما مع سنة اخرى او مقارنة نسبة السلع الصناعية او الزراعية او غيرها الى مجموع الموارد المتاحة .

٣- تطور استخدامات الموارد المتاحة : اى نسبة الزيادة والنقصان في الاستهلاك النهائي او الوسيط او الصادرات او الاستثمار او المخزون من كل زمرة سلعية .

٤- تطور هيكل استخدامات الموارد المتاحة اى تطور نسبة الموارد المتاحة في كل حقل بالنسبة لمجموع الموارد المتاحة في الاقتصاد .

يتبين لنا مما سبق ان هذا الجدول ، يخدم هدف بيان هيكل وتطور الموارد والاستخدامات السلعية لبلد معين في فترة معينة . وهو وان كان يستطيع ان يبين لنا بصورة سريعة مايذهب من مجموع موارد كل زمرة للاستهلاك الوسيط وغيره ، الا انه لا يستطيع بيان الزمر التي تذهب اليها هذه الاستهلاكات الوسيطة او تشكيلات الاستهلاك الوسيط في كل زمرة . ومن اجل ذلك لابد لنا من تسطير جدول مزدوج يستطيع ان يعبر عن العلاقات التي نرغبها ويسمى هذا الجدول بجدول المدخلات والمخرجات الذى يهتم بالمستخدمات والمنتجات في عملية الانتاج الجارى دون غيرها فقط من نواحي النشاط الاقتصادى القومي .

اقتصاد العلاقات التشابكية :

يرجع تاريخ هذا النوع من الدراسات الى اللوحة الاقتصادية التي ألفهما الاقتصادى الشهير الدكتور كينيه ويبين فيها تدفق البضائع بين مختلف فروع الاقتصاد . وقد اتى بحثه هذا في وقت كان فيه اهتمام الاقتصاديين ينصب حول العلاقات الافقية والتوازن الافقي بين منتجات الطلب النهائي لمختلف قطاعات الاقتصاد . وقد قدم كارل ماركس بحثا مدرسيا لهذا النوع من العلاقات الرأسية او العمودية عند بحثه لاعادة انتاج رأس المال في القسم الثاني من كتابه " رأس المال " ويمكن القول انه فيما عدا ذلك فان هذه المسألة لم تبحث الا نادرا اذ ان المدرسة التقليدية الزمت نفسها دراسة شروط التوازن الافقي .

وقد ظهرت من جديد مسألة العلاقات الرأسية بين البضائع الرأسمالية والبضائع الاستهلاكية في نظريات الدورة الاقتصادية او دورات الاعمال اذ اعتقد انه في هذه العلاقات تكمن اسباب الازمات الاقتصادية ، لذلك فلا عجب اذا احتلت هذه المسألة مكان الصدارة في النظرية الكنزية . وما زاد في اهمية هذا النوع من الابحاث ان الاختلال في العلاقات الرأسية على عكس الاختلال في العلاقات الافقية لايمكن تصحيحه عن طريق المزاحمة الطبيعية وانتقال رأس المال من فرع خاسر الى فرع رابح بل لابد من حل يتخذ على اساس من الدراسة والتمحيص وبشكل يتفق مع الاهداف المرجو تحقيقها .

ويعد ليونتيف ، احد الاقتصاديين الاميركيين الشهيرين ، ومن الرواد الاوائل في هذا البحث بشكله المنظم ، كما يعد كتابه " هيكل الاقتصاد الاميركي " ١٩١٩ - ١٩٣٩ (نيويورك ١٩٥١ الطبعة الثانية) المرجع الاساسي في هذا الموضوع ولقد خطا بعده اقتصاديون كثيرون كما عقدت عدة مؤتمرات للتداول في ابحاث هذا الموضوع كما ان الجمهورية العربية السورية قد خطت خطوات مباركة في هذا السبيل .

العلاقات بين القطاعات :

لابد لنا في دراسة العلاقات التشابكية من تقسيم الاقتصاد المدروس الى قطاعات او صناعات . والواقع انه يمكن تقسيم اقتصاد اى بلد ما الى عدد من القطاعات يتناسب مع النشاطات الاقتصادية الهامة في ذلك البلد ويكبر او يصغر وفقا للتفصيل المطلوب من الدراسة والقرارات المراد اتخاذها بصدد هذه القطاعات . وعلى هذا يمكن جعل التقسيم قاصرا على مجمل الصناعة ومجمل الزراعة ومجمل الخدمات . كما يمكن جعله بتفصيل اكبر فيقال : ان هناك قطاعا للزراعة ، وثانيا للمناجم ، وثالثا للطاقة والوقود ورابعا للمنتجات الكيماوية ، وخامسا للصناعات المعدنية الاساسية وسادسا للصناعات الغذائية وهكذا ..

الا ان عملية التقسيم هذه ليست بالعملية السهلة كما يظن وهي في اساسها عملية تجميع لنشاطات الوحدات الاقتصادية العديدة في مجموعات او قطاعات قليلة العدد يمكن معها دراسة العلاقات التي تربط فيما بينها .

والمبدأ الاساسي في عملية التجميع هذه هو ان تجمع الوحدات التي تزاول نفس النشاط الانتاجي في قطاع واحد على ان يكون الاساس في التجميع تشابه الانتاج الرئيسي لهذه الوحدات ـ مهما كان انتاجها الفرعي ـ الا انه في تطبيق هذا المبدأ يجب ان تراعى الحالات التالية :

١ـ الاشتقاق في الطلب فتوضع وفقا لذلك صناعات الغزل مع صناعات النسيج على اعتبار ان الطلب على الاول مشتق من الطلب على الثاني .

٢ـ التشابه في هيكل الكلفة للصناعات ، فتجمع الصناعات التي تتشابه هياكل كلفها مع بعضها البعض .

٣ـ اوجه الاستثمارات او القرارات المراد اتخاذها . وعلى ذلك توضع الصناعات المراد اتخاذ قرارات بشأنها لوحدها في جدول المدخلات

والمخرجات حتى يتمكن من معرفة وضعها وقياس الآثار التي ستترتب على القرارات المراد اتخاذها. ولا شك ان هذه ناحية تظهر اهميتها في عملية استخدام هذه الجداول .

وترتبط القطاعات فيما بينها بعمليات اخذ وعطاء او بيع وشراء تظهر في مجموعها شكلا من اشكال التكامل بين القطاعات . ويمكن تقسيم هذه العلاقات وفقا لوحدة القياس الى :

١- علاقات كمية تظهر عمليات التبادل المشتركة بين القطاعات بصورة كمية فيقال مثلا ان قطاع الزراعة يبيع قطاع الصناعة كذا طنا من القطن ويشترى منه كذا طنا من مبيدات الحشرات .

٢- وعلاقات قيمية تظهر عمليات التبادل المشتركة بين القطاعات بصورة قيمية فيقال عندئذ ان قطاع الزراعة يبيع قطاع الصناعة بكذا مليونا من الليرات قطنا ويشترى منه بكذا من الليرات مبيدات حشرات .ويمكن ايضا تقسيم هذه العلاقات وفقا لهدف الصفقة الى :

آ - علاقات مبادلة وسيطة تتعلق بالموارد التي يبيعها قطاع الى آخر لاستخدامها في عملية التشغيل لهذا القطاع . فمثلا يلزم القطن لانتاج النسيج القطني والسماد للانتاج الزراعي وهكذا ..

ب - علاقات مبادلة نهائية وتشمل مبيعات كل قطاع من اجل الطلب النهائي وذلك يشمل مبيعات كل قطاع من اجل :

- الاستهلاك العام
- الاستهلاك الخاص
- التصدير
- الاستثمار

فمثلا يبيع القطاع الصناعي موادا مصنوعة من اجل الاستهلاك العام والخاص كما يبيع موادا مصنوعة من اجل التصدير ، وكذلك من اجل الاستثمار.

من حسابات الدخل والناتج الى حسابات المدخلات والمخرجات :

ويمكن لنا الآن اعطاء مثال مبسط لتوضيح العلاقات السابقة ، وسنعمد الى ربط ذلك بعملية احتساب مجمل الناتج الجغرافي لاقتصاد معين ، نفترض الآن اننا نقوم بدراسة وتصوير العلاقات بين قطاعاته .

وسنفترض ايضا ان هذا الاقتصاد مقسم الى ثلاثة قطاعات هي : قطاع الزراعة ، وقطاع الصناعة ، وقطاع الخدمات .

ان الطريقة التي سنتبعها في احتساب مجمل الناتج في كل قطاع هي طريقة القيمة المضافة وهي تتألف بصورة مبسطة من ثلاثة اعمال اساسية هي:

- تحديد قيمة مجمل الانتاج في كل قطاع
- تحديد قيمة مستلزمات الانتاج المادية
- طرح قيمة المستلزمات من قيمة الانتاج للحصول على القيمة المضافة .

وسنبين بالنسبة لكل من القطاعات الثلاث مايلي :

- قيمة مجمل الانتاج
- قيمة مستلزمات الانتاج
- مجمل القيمة المضافة .

قطاع الزراعة :

١- قيمة مجمل الانتاج ١٠٠ مليون ليرة

٢- ناقصا المستلزمات المادية :

- البذار ٥ مليون ليرة من قطاع الزراعة
- السماد ١٠ مليون ليرة من قطاع الصناعة
- الخدمات ١٠ مليون ليرة من قطاع الخدمات

مجموع المستلزمات المادية ٢٥ مليون ليرة

٣- القيمة المضافة ٧٥ مليون ليرة

======

قطاع الصناعة :

١- قيمة مجمل الانتاج ١٥٠ مليون ليرة

٢- ناقصا المستلزمات المادية :

- المواد الزراعية الاولية ٣٠ مليون ليرة من الزراعة
- مواد نصف مصنوعة ٤٠ مليون ليرة من الصناعة
- الخدمات ١٠ مليون ليرة من الخدمات

مجموع المستلزمات المادية ٨٠ مليون ليرة

٣- القيمة المضافة ٧٠ مليون ليرة

======

قطاع الخدمات :

١- قيمة مجمل الانتاج ١٥٠ مليون ليرة

٢- ناقصا المستلزمات المادية

- مواد نصف مصنعة ١٠ مليون ليرة من الصناعة

مجموع المستلزمات المادية ١٠ مليون ليرة

٣- القيمة المضافة ١٣٠ مليون ليرة

======

ومن هذا يمكن ان نستنتج مايلي :

١- ان قيمة الانتاج في هذا الاقتصاد هي : ١٠٠+١٥٠+١٤٠ =٣٩٠ مليون ليرة .

٢- ان مستلزمات الانتاج لهذا الاقتصاد هي : ٢٥+٨٠+١٠ = ١١٥ مليون ليرة .

٣- ان قيمة مجمل الناتج الجغرافي بسعر السوق (مجمل القيمة المضافة بسعر السوق) ٧٥ + ٧٠ + ١٣٠ = ٢٧٥ مليون ليرة .

تظهر هذه الطريقة بصورة واضحة كيف اننا تخلصنا من ازدواج احتساب قيمة انتاج واحد او دخل واحد مرتين . فمثلا لقد استبعدنا قيمة المواد الاولية المنتجة في قطاع الزراعة والمستخدمة في قطاع الصناعة من احتساب قيمتها في قطاع الصناعة . على اعتبار انه قد تم احتسابها عند احتساب قيمة الانتاج الزراعي ، وبذلك اصبح مجمل الناتج يمثل قيمة البضائع النهائية . اى البضائع التي لم تعد تستعمل في اية عملية انتاجية جديدة في البلد . ويمكن تبيان ذلك عن طريق تقسيم انتاج كل قطاع الى قسمين:

- الانتاج الذى يباع الى بقية القطاعات وذلك لتلبية طلب تلك القطاعات على البضائع الوسيطة .

- الانتاج الذى يباع خارج القطاعات الانتاجية وذلك على شكل بضائع استهلاكية او استثمارية . اى لتلبية الطلب النهائي من البضائع .

ففي قطاع الزراعة بلغت قيمة مجمل الانتاج الزراعي ١٠٠مليون ليرة

ليرة وقيمة المبيعات الوسيطة ٣٥ مليون ليرة

للزراعة ٥ مليون ليرة

للصناعة ٣٠ مليون ليرة

- وقيمة المبيعات النهائية ٦٥ مليون ليرة

=====

وفي قطاع الصناعة بلغت قيمة مجمل الانتاج الصناعي ١٥٠ مليون ليرة

وقيمة المبيعات الوسيطة ٦٠ مليون ليرة

للزراعة ١٠

للصناعة ٤٠

للخدمات ١٠

وقيمة المبيعات النهائية ٩٠ مليون ليرة

=====

وفي قطاع الخدمات بلغت قيمة مجمل الانتاج ١٤٠ مليون ليرة

وقيمة المبيعات الوسيطة ٢٠ مليون ليرة

للزراعة ١٠ مليون ليرة

للصناعة ١٠ مليون ليرة

وقيمة المبيعات النهائية ١٢٠ مليون ليرة

====

نستخلص من ذلك ان مجموع قيمة المبيعات النهائية في مختلف القطاعات هي :

في الزراعة	٦٥	مليون ليرة
في الصناعة	٩٠	مليون ليرة
في الخدمات	١٢٠	مليون ليرة
	٢٧٥	مليون ليرة

أي : قيمة مجمل الانتاج ـ قيمة المبيعات الوسيطة = قيمة المبيعات النهائية

صورة جدول المدخلات والمخرجات :

ولنقم الآن بتوضيح ما بيناه في السابق بمثال عملي مبسط . لننظر الى الجدول التالي الذى يشار اليه احايينا باصطلاح المصفوفة وهو اصطلاح رياضي يشير الى مجموعة من الارقام والكميات رتبت ترتيبا خاصا في عدد من الصفوف والاعمدة ، فنرى ان العمود الاول قد احتوى اسماء القطاعات التي يتشكل منها الاقتصاد كما نرى ان هذه القطاعات نفسها قد وضعت في السطر الاول من الجدول ، ونحن نسمي القطاعات الموجودة في العمود الاول بالقطاعات الموزعة او البائعة ، والقطاعات الموجودة في السطر الاول بالقطاعات المتسلمة او الشارية . اى ان كل سطر يمثل او يعبر عن مبيعات كل قطاع الى القطاعات الاخرى ، كما يعبر كل عمود عن مشتريات كل قطاع من القطاعات الاخرى .

جدول المدخلات والمخرجات:

بملايين الليرات

من / الى		القطاعات المتسلمة			مجموع المبيعات الوسيطة	مجموع المبيعات النهائية	مجموع الانتاج القومي
		الزراعة	الصناعة	الخدمات			
القطاعات الموزعة	الزراعة	٥	٣٠	—	٣٥	٦٥	١٠٠
	الصناعة	١٠	٤٠	١٠	٦٠	٩٠	١٥٠
	الخدمات	١٠	١٠	—	٢٠	١٢٠	١٤٠
مجموع الاستخدامات الوسيطة (كلفة مستلزمات الانتاج)		٢٥	٨٠	١٠	١١٥	—	—
القيمة المضافة		٧٥	٧٠	١٣٠	—	٢٧٥	—
مجمل الانتاج القومي		١٠٠	١٥٠	١٤٠	—	—	٣٩٠

فمثلا نرى ان قطاع الزراعة (الموجود في العمود الاول) يبيع (انظر افقيا) الى القطاعات الاخرى بالمبالغ التالية :

- ماقيمته (٥) ملايين ليرة من البذور والمواد الزراعية الاخرى الى قطاع الزراعة ان انه يبيع نفسه هذا المبلغ .
- ماقيمته (٣٠) مليون ليرة من المحاصيل الصناعية الى قطاع الصناعة .
- ولا يبيع شيئا الى قطاع الخدمات .
- ماقيمته (٦٥) مليون ليرة الى قطاع الاستهلاك النهائي (الذى يشمل الاستهلاك العام والخاص والاستثمار والتصدير) اى ان مجموع مبيعاته الوسيطة تبلغ (٣٥) مليونا ، ومجموع مبيعاته النهائية تبلغ (٦٥) مليونا ، وذلك يساوى مجموع قيمة الانتاج الزراعي ، هذا اذا نظرنا افقيا ، اما اذا نظرنا عموديا فنرى ان قطاع الزراعة (الموجود في السطر الاول) يشترى (انظر عموديا) من القطاعات الاخرى بالمبالغ التالية :

- بمبلغ (٥) ملايين ليرة بذورا ومواد زراعية من قطاع الزراعة .
- بمبلغ (١٠) ملايين ليرة سمادا ومواد صناعية من قطاع الصناعة .
- بمبلغ (١٠) ملايين ليرة خدمات من قطاع الخدمات .

يؤلف مجموع هذه المشتريات بالنسبة لقطاع الزراعة مجموع الاستخدامات الوسيطة او كلفة مستلزمات الانتاج فيه . فاذا ماطرحنا هذه القيمة من مجموع قيمة انتاج القطاع الزراعي فاننا نحصل على مايسمى بالقيمة المضافة ، اى ما أضيف الى قيمة مستلزمات الانتاج في شكل اجور وتعويضات للعمال وللمستخدمين وللموظفين وارباح للمنتجين وفوائد لرأس المال وضرائب مدفوعة الى الحكومة وكذلك مقابل استهلاكات رأس المال . وتمثل هذه القيمة في الواقع الدخل المتولد من استخدام مستلزمات الانتاج

في العملية الانتاجية .

ومماقيل في قطاع الزراعة يمكن ان يقال ايضا في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات . اى انه بالنسبة للاقتصاد باجمعه يمكن القول :

اولا ـ القيمة المضافة للاقتصاد باجمعه = (٧٥) القيمة المضافة في قطاع الزراعة + (٧٠) القيمة المضافة في قطاع الصناعة + (١٣٠) القيمة المضافة في قطاع الخدمات = ٢٧٥ .

ثانيا ـ القيمة المضافة للاقتصاد باجمعه = مجموع مجمل الانتاج القومي لجميع القطاعات (١٠٠ + ١٥٠ + ١٤٠ = ٣٩٠) ـ قيمة مستلزمات الانتاج في جميع القطاعات (٢٥ + ٨٠ + ١٠ = ١١٥) = ٢٧٥ .

ثالثا ـ ان مجموعات المبيعات الوسيطة يجب ان يساوى دائما مجموع المشتريات الوسيطة على اعتبار انه لايمكن ان يباع شيء بدون ان يشترى ، اى ان (٣٥ + ٦٠ + ٢٠) مجموع المبيعات الوسيطة = (٢٥ + ٨٠ + ١٠) مجموع المشتريات الوسيطة .

رابعا ـ بما ان مجموع قيمة المبيعات الوسيطة يساوى مجموع قيمة المشتريات الوسيطة فان الحصول على القيمة المضافة يمكن ان يتم عن طريق طرح المبيعات الوسيطة من مجموع الانتاج القومي الامر الذى ينتج عنه ان القيمة المضافة هي في الواقع مجموع المبيعات النهائية

<u>التقييم في جداول المدخلات والمخرجات :</u>

بينا فيما سبق ان جداول المدخلات والمخرجات تبين عمليات انتقال القيم من صناعة منتجة الى صناعة مستخدمة . اى انها لا تبين المراحل

الاخرى التي تمر بها السلعة بعد ان تخرج من يد المنتج وقبل ان تصل الى يد المستخدم او المستهلك كالناقل والتاجر والوسيط والضامن . وعدم التبيان هذا يثير مشكلة التقييم التي يمكن تلخيصها في السؤال التالي :

ماهي القيمة التي يجب ان تستخدم في جداول المدخلات والمخرجات ؟

أهي قيمة البضاعة ساعة خروجها من عند المنتج ام وصولها الى عند المستخدم . والجواب على هذا السؤال يتضمن :

١- في حالة الاخذ بقيمة البضاعة ساعة خروجها من عند المنتج فان ذلك يعني ان نفقات التسويق التي تكلمنا عنها سوف لا تظهر في هذه القيمة وانما ستظهر في الصناعة او القطاع الذى انتجها .

٢- في حالة الاخذ بقيمة البضاعة ساعة وصولها الى المستخدم فان ذلك يعني ان نفقات التسويق ستكون ضمن هذه القيمة واذا ظهرت ايضا في القطاع او الصناعة التي انتجتها فان ذلك يعني انها ظهرت مرتين ، الاولى مضافة الى قيمة السلعة المباعة ، والثانية في القطاع الذى انتجها .

والاخذ باحدى الطريقتين السابقتين يتوقف على نوع الاحصاءات المتوفرة وهيكل الجدول المستعمل والهدف المرجو منه .

معاملات الانتاج :

كنا قد بينا في دراستنا للعلاقات الوسيطة بين القطاعات ان كل قطاع يشترى من القطاعات الاخرى موادا وسلعا ليستعملها في عملية الانتاج .

فمثلا يلزم الفحم لانتاج الصلب ، والسماد لانتاج القطن وهكذا.. وتتحدد كميات المواد الاولية المستعملة لانتاج كمية من الصلب وفقا لنوع وطريقة الانتاج المتبعة .

فاذا ماكانت هذه الطريقة ثابتة فان كمية المواد الاولية المستعملة لانتاج كمية من الطلب تظل ثابتة . ويمكن معرفة النسبة بين المواد الاولية المستعملة والانتاج باحدى الطريقتين التاليتين :

١- طريقة حسابية : اى بتقسيم الاولى (المواد المستعملة) على الثاني مجموع الانتاج في ذلك القطاع او الصناعة .

٢- طريقة فنية : يقوم بها مهندسون مختصون بفنون الانتاج المبحوث . ويطلق على هذه النسب اسم المعاملات الفنية للانتاج وتمثل هذه النسب في الواقع الحالة الراهنة لفنون الانتاج اى النسب التي يتم بموجبها استخدام العناصر المختلفة في العملية الانتاجية .

وفي الواقع يمكن وضع هذه النسب ذاتها في جدول المدخلات والمخرجات الذى تكلمنا عنه . وبذلك تمثل الارقام الموجودة فيه المعاملات الفنية للانتاج وليس القيم المنقولة من قطاع الى قطاع ويسمى هذا الجدول عندئذ بجدول المعاملات الفنية او مصفوفة المعاملات الفنية .

ويمكننا استخراج المعاملات الفنية للانتاج من الجدول السابق وذلك كما هو مبين في الجدول التالي :

المعاملات الفنية للانتاج

كما هي مستخرجة من الجدول السابق

القطاع	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الزراعة	٠٫٥٠٠٠٠	٠٫٢٠٠٠٠٠	-
الصناعة	٠٫١٠٠٠٠٠	٠٫٢٦٦٦٦٧	٠٫٠٧١٤٢٩
الخدمات	٠٫١٠٠٠٠٠	٠٫٠٦٦٦٦٧	-

واحتساب كميات البضائع الوسيطة الضرورية لتحقيق حجم معين من الطلب النهائي يستند الى عدد من الافتراضات :

- اولها ان الفنون الانتاجية ثابتة وانها لن تتغير بشكل يؤدى الى تغير الهيكل الانتاجي لمختلف القطاعات .

- ثانيها ان العلاقة بين المدخلات او البضائع الوسيطة ومجمل الانتاج ثابتة ومستقيمة ، اى ان النسبة بين البضائع الوسيطة وحجم الانتاج لا تتغير مهما صغر مجمل الانتاج او كبر ، ويمكن التعبير عن هذا الافتراض بشكل رياضي كما يلي :

س ن ر = ص ن ر . ج ن

اى ان مشتريات القطاع ر من البضائع الوسيطة من القطاع ن هي مساوية دائما لمجمل انتاج القطاع ر مضروبا بنسبة ثابتة هي المعامل الفني للانتاج في ذلك القطاع .

وبمعنى آخر فان المعامل الفني للانتاج هو : ص ن ر = $\frac{\text{س ن ر}}{\text{ج ن}}$

اى ان المعامل الفني للانتاج = $\frac{\text{المستخدمات الوسيطة}}{\text{مجمل الانتاج}}$

وهكذا فان المعاملات الفنية تظهر هيكل الكلفة في كل قطاع وهي تعتمد على عاملين اثنين مجمل الانتاج والمدخلات .

استخدامات الجدول

يبين جدول المدخلات والمخرجات حجم المنتجات المتاحة في الاقتصاد خلال السنة المدروسة مصنفة حسب القطاعات وحسب توزيع المنتجات المتاحة بين الاستخدامات الوسيطة والنهائية ، كما يبين ايضا هيكل الكلفة لكل قطاع وللاقتصاد باجمعه والتداخل بين مختلف القطاعات .

ولعل الفائدة الرئيسية لهذا الجدول هي في اظهار العلاقات والتداخل بين القطاعات بشكل كميات وقيم تساعد في معرفة آثار التغيير في الطلب النهائي على كل من القطاعات الاخرى .

والطلب النهائي الذى يشمل البضائع التي سوف لن تمر داخل الاقتصاد المدروس في اية عملية تحويلية ـ كالبضائع الاستهلاكية والبضائع الانتاجية والبضائع المعدة للتصدير ـ يمكن ان يتغير نتيجة التغير في الدخل الفردى او في توزيع الدخل القومي او التغيير في الاسعار او التغيير في حجم الاستثمار او حجم التصدير فاذا ماقدرت التغييرات التي ستطرأ على الطلب النهائي امكن بمساعدة الجدول احتساب اهداف الانتاج الواجب تحقيقهالتأمين الوفاء بحاجات الطلب النهائي كما امكن احتساب المدخلات الضرورية في كل قطاع لتأمين اهداف الانتاج . اى ان الطلب على المنتجات الوسيطة يتغير بتغير الطلب على المنتجات النهائية .

وسنقدم الان الطريقة التي يمكن بواسطتها استخدام جدول المعاملات الفنية للانتاج لاحتساب اثر التغير في الطلب النهائي على احجام انتاج مختلف القطاعات . ولهذا الغرض سنفترض ان التغير الوحيد الحادث هو زيادة الطلب النهائي على المنتجات الزراعية بعشرين وحدة .

احتساب الآثار المباشرة وغيرالمباشرة

ان الاثر المباشر لهذه الزيادة هو ضرورة زيادة مجمل الانتاج في قطاع الزراعة ب ٢٠ وحدة :

اما الاثار غير المباشرة ، او الزيادات المشتقة في الانتاج ، فهي تلك الزيادات في الانتاج اللازمة لانتاج الوحدات الاضافية . اى انه لانتاج الـ ٢٠ وحدة الاضافية لابد من زيادة المدخلات في قطاع الزراعة بما يسمح

بانتاج الـ ٢٠ وحدة المطلوبة . ويتم احتساب الزيادة المطلوبة كما يلي :

٢٠ × ٠٥ ر٠ = ١ وحدة من المدخلات الزراعية

٢٠ × ١٠ ر٠ = ٢ وحدة من المدخلات الصناعية

٢٠ × ١٠ ر٠ = ٢ وحدة من مدخلات الخدمات

ولانتاج الوحدات الاضافية المشار اليها اعلاه أي :

وحدة (١) من الزراعة

وحدتين (٢) من الصناعة

وحدتين (٢) من الخدمات

لابد من زيادة انتاج قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لتلبية الطلب الجديد . ويتم احتساب مقادير زيادة الانتاج من هذه القطاعات كما يلي :

لزيادة انتاج قطاع الزراعة بمقدار وحدة واحدة يلزم :

١ × ٠٥٠ ر٠ = ٠٥٠ ر٠ من المواد الزراعية

١ × ١٠٠ ر٠ = ١٠٠ ر٠ من المواد الصناعية

١ × ١٠٠ ر٠ = ١٠٠ ر٠ من مواد الخدمات

لزيادة انتاج قطاع الصناعة بمقدار وحدتين يلزم :

٢ × ٢٠٠ ر٠ = ٤٠٠ ر٠ من المواد الزراعية

٢ × ٢٦٧ ر٠ = ٥٣٤ ر٠ من المواد الصناعية

٢ × ٠٦٧ ر٠ = ١٣٤ ر٠ من مواد الخدمات

لزيادة انتاج قطاع الخدمات بمقدار وحدتين يلزم :

٢ × ٠٧١ ر٠ = ١٤٢ ر٠ من المواد الصناعية

اى انه يلزم :

٠٥٠ ر٠ + ٤٠٠ ر٠ + — = ٤٥٠ ر٠ من المواد الزراعية

١٠٠ ر٠ + ٥٣٤ ر٠ + ١٤٢ر٠= ٧٧٦ ر٠ من المواد الصناعية

١٠٠ ر٠ + ١٣٤ ر٠ + — = ٢٣٤ ر٠ من مواد الخدمات

لزيادة انتاج قطاع الزراعة بمقدار وحدة وقطاع الصناعة بمقدار وحدتين وقطاع الخدمات بمقدار وحدتين ٠

ومن ثم نأتي الى حساب مستلزمات الانتاج :

٤٥٠ ر٠ من المواد الزراعية

٧٧٦ ر٠ من المواد الصناعية

٢٣٤ ر٠ من مواد الخدمات

وهكذا على التوالي حتى تنعدم الزيادات المشتقة او تصغر قيمتها النسبية ٠

ويبين الجدول التالي الزيادات المباشرة وغير المباشرة المطلوبة في مجمل الناتج ٠

جدول الزيادات المباشرة وغير المباشرة المطلوبة في مجمل الناتج

القطاع	الزيادة المباشرة	الزيادة غير المباشرة اوالمشتقة		الدورة الثالثة
		الدورة الاولى	الدورة الثانية	
الزراعة	٢٠	١	٠٥٠ر٠ + ٤٠٠ر٠ + — = ٤٥٠ر٠	
الصناعة	—	٢	١٠٠ر٠ + ٥٣٤ر٠ + ١٤٢ر٠=٧٧٦ر٠	
الخدمات	—	٢	١٠٠ر٠ + ١٣٤ر٠ + — = ٢٣٤ر٠	

الفصل الخامس

نظام الموازين في الدول الاشتراكية

يتم التأكد من وجود التوازن بين مختلف المتغيرات الاقتصادية عن طريق استخدام مايسمى بنظام الموازين الذى يهدف الى :

- تحديد مستويات متوافقة من الانتاج في مختلف القطاعات .
- تحقيق توزيع البضائع الرأسمالية بين مختلف القطاعات بشكل يؤمن مستويات الانتاج المطلوبة .
- تحقيق التوزيع المناسب للبضائع الزراعية والصناعية بين المشروعات بغية تحقيق التوازن بين خطط الانتاج وخطط الاستثمار.
- تأمين التوازن في المبادلات بين القطاعات .
- تحقيق الانسجام بين تطور الاقتصاد القطرى والاقتصاد القومي .
- تحقيق التوازن في العمالة المتاحة المطلوبة على مختلف المستويات .

وتصنف عادة الموازين الذى يشملها نظام الموازين المشار اليه الى :

- موازين عمالية وموازين مادية وموازين مالية .
- موازين خطة وموازين اخبارية .
- موازين نوعية وموازين اجمالية.

وسنبين فيما يلي وصفا مختصرا لهذه الموازين واستعمالاتها :

- <u>الموازين العمالية</u> :

وتعتبر امتدادا لموازين السكان التي تبين عدد السكان وتركيبهم

العمرى وثقافتهم وتدريبهم وتوزعهم المكاني ومعدلات الولادات والوفيات والزيادات الصافية والهجرة فيهم . وتهدف الموازين العمالية الى تبيان القوة العاملة وتوزعاتها حسب القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية والكفاءات المهنية كما تبين النقص او الفائض حسب القطاعات . وتمكن من توفير الادوات التحليلية لتخطيط القوة العاملة سواء في تعبئتها او تدريبها .

- الموازين المادية او السلعية :

وقد تم بحثها عند الحديث في جداول المدخلات والمخرجات .

- الموازين المالية :

وسيتم الحديث عنها عند بحث التخطيط المالي .

- الموازين الاخبارية :

وهي الموازين المتعلقة بالماضي وهدفها ايضاح ماتم وتتبع ماحدث .

- موازين الخطة :

وهي الموازين المتعلقة بناحية معينة من نواحي النشاط الاقتصادى وذلك كميزان الطاقة الانتاجية وميزان الاراضي وميزان المواشي وميزان الخامات المعدنية .

- الموازين الاجمالية :

وتهدف الى ربط الموازين النوعية بعضها مع بعض بما يسمى " ميزان الاقتصاد القومي " الذى يستخدم لتأمين وجود التوافق بين الخطط الجزئية وللتأكد من ان التغيرات الجزئية التي تتضمنها هذه الخطط

متوافقة مع الاهداف العامة .

ويبين الجدول التالي نموذجا لنظام الموازين الاقتصادية كما هو مطبق في جمهورية المانيا الديمقراطية .

ومن الموازين الاجمالية المستعملة مايلي :

ا- ميزانية الانتاج والاستهلاك والتراكم (الادخار)في الاقتصاد الاشتراكي .

تهدف هذه الميزانية المبينة في الجدول التالي الى اظهار التوازن بين عمليات الانتاج والاستهلاك والادخار في الاقتصاد الاشتراكي . فهي تقسم الانتاج والثروة اولا (انظر العمود الاول) الى مايتعلق بوسائل الانتاج ومايتعلق باغراض الاستهلاك ، ثم تظهر (انظر السطر الاول) حجم الثروة القومية في بداية العام ثم مصادر الانتاج السنوي ثم الاستهلاك الوسيط فالاستهلاك النهائي ، ثم الثروة القومية في نهاية العام ثم الدخل القومي الناتج خلال العام فالتكوين الرأسمالي اثناء العام .

والتوازن في هذه الميزانية بين التدفقات المادية وبين التدفقات النقدية يجب ان يظهر في عدة أوجه :

ا- بين حجم الادخار وبين قيمة التكوين الرأسمالي سواء في قطاع وسائل الانتاج اى بين الزيادة في قيمة وسائل الانتاج :
(٧٥٠٠ - ٧٠٠٠ = ٥٠٠) وبين الدخل القومي الناتج في هذا القطاع (٥٠٠) او في قطاع اغراض الاستهلاك اى بين الزيادة في قيمة اغراض الاستهلاك (٣١٠٠ - ٣٠٠٠ = ١٠٠) والدخل القومي المخصص لهذه الاغراض (١٩٠٠ - ١٨٠٠ = ١٠٠) .

٢ـ بين الدخل النقدى المخصص لاغراض الاستهلاك غير المنتج (الثاني) وقيمة السلع والخدمات الاستهلاكية ، اى بين (١٨٠٠) جملة الاستهلاك الثاني او غير المنتج والدخل المخصص للاستهلاك (١٩٠٠ ـ ١٠٠ تراكم = ١٨٠٠)٠

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

جدول ميزانية الانتاج والاستهلاك والتراكم (الادخار) في الاقتصاد الاشتراكي

طبقا للاضافات الاقتصادية وضع أ ـ ٠ جوزأوف في كتاب الاسس الاقتصادي (بالروسية) الجزء السابع

		الانتاج	الاستهلاك الوسيط	الاستهلاك النهائي		التراكم الصافي	الاقراض الاستهلاك	جملة الانتاج
				الاستهلاك العمومي	الاستهلاك المنزلي			
	١	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠				
الانتاج العمومي في بداية العام	١	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠				
انتاج الصناعة والزراعة والبناء المسوق	٢	١٩٥٠٠	١٩٥٠					
ايرادات نقل البضائع والمسافرين	٣	٢٥٠٠	٢٥٠					
الانتاج الرسمي .	٤	٢٥٠٠	٢٥٠					
الانتاج الكلي بالاسعار الجارية	٣	٢١٠٠٠	٩٠٠					
بضائع الاستهلاك	٤	٤٠٠٠						
الاستهلاك الوسيط السنوي في الانتاج	٥	١٦٠٠٠	—					
الاستهلاك الاساسي	٦	١٦٤٠	—					
الاستهلاك المنزلي في البضائع والخدمات ذات الصفة غير المادية	٧	١٦٠	—					
الاستهلاك العمومي	٨	١٨٠٠	—					
الدخل القومي في نهاية العام	٩	١٠٦٠٠	٣١٠٠	١٨٠٠	١٦٠	٥٠٠	١٩٠٠	٢٤٠٠
الدخل القومي الصافي حاصل العام	١٠	٨٦٠٠	٥٠٠	١٨٠٠	١٦٠	٥٠٠	١٩٠٠	٢٤٠٠
التراكم الصافي	١١	٢٤٠٠	٥٠٠	—	—	٥٠٠	١٩٠٠	٢٤٠٠
جملة الانتاج	١٢	١٠٠٠٠	٣٦٠٠	١٨٠٠	١٦٠	١٠٠٠	٣٨٠٠	٤٨٠٠

٢ ـ ميزانية الاقتصاد القومي :

تقسم هذه الميزانية المبينة في الجدول المرفق (انظرالعمود الاول) النشاط الاقتصادى الى قسميه الرئيسيين :

١ـ الانتاج ويقسم ايضا الى :

١ـ انتاج وسائل الانتاج

٢ـ انتاج السلع الاستهلاكية .

٢ـ الاستهلاك ويقسم الى :

١ـ استهلاك المنشآت الشعبية

٢ـ استهلاك الاسر والافراد .

كما تقسم هذه الميزانية النشاط الاقتصادى ايضا ـ انظر افقيا ـ الى:

- المخزون في اول العام
- تكاليف اعادة الانتاج الاجتماعي
- مجمل الانتاج الاجتماعي
- الدخل القومي
- استخدامات الانتاج الاشتراكي
- المخزون في آخر العام .

وهي تبين التوافق بين حركة السلع والخدمات وحركة الدخول والمصروفات . وبصورة اخص تبين اوجه التوازن المطلوب تحقيقه بين :

١ـ المبالغ المخصصة للاستبدال والاستثمار الصافي وقيمة الالات والمعدات والمواد والخدمات المستخدمة في عملية التكوين الرأسمالي .

٢ـ المبالغ المخصصة للاستهلاك وقيمة السلع والخدمات الاستهلاكية .

٣ـ المبالغ الممثلة لارباح المشروعات بالضرائب على انواعها وصافـــــي

الاستثمارات والاستهلاك العام .

ويمثل الرسم البياني التالي العلاقة بين الجانب المادى والجانب النقدى للخطة ، اى العلاقة بين التوزيع المادى والتوزيع النقدى للناتج .

ففي الجانب المادى نرى ان من مجموع الناتج يذهب جزء ليستخدم في اغراض استبدال السلع الانتاجية التي تستهلك خلال العام في عملية الانتاج ويقابل هذا الجزء من الناتج المادى المخصصات النقدية لاقساط اهتلاك رأس المال . وهنا يجب ان يتحقق هذا التساوى او التوازن بين قيمة الاهتلاك الفعلي الممثل بالاستبدال والصيانة مع المخصصات المالية المطلوبة لتحقيق الاستبدال والصيانة . فاذا كانت المخصصات اقل فلا يمكن تحقيق الاستبدال

اما اذا كانت اكبر فان ذلك يؤدى الى فائض لا يستفاد منه .

وينقسم الناتج ايضا الى توسع (استثمار) واستهلاك عام واستهلاك خاص ومخزون ويقابل كل ذلك مخصصات معينة من الدخل القومي قادرة لتكوين الطلب الفعال على هذه السلع والخدمات .

٣ - الموازين البشرية :

يستخدم عادة في تخطيط الموارد البشرية عدد من الموازين الفرعية ينظمها في النهاية ميزان عام يؤكد التوازن والتوافق بين مختلف اجزائها ونقدم هنا على سبيل المثال الميزان بالموارد البشرية في الاقتصاد القومي وهو من وضع الاستاذ آ . آ . جوزيف الوف من كتاب الاحصاء الاقتصادى (الجزء السابع) باللغة الروسية وقد نقل عن احدى محاضرات الاستاذ اوسكار لانجة . وتجدر الاشارة الى ان هذا الميزان يصلح لان يكون ايضا ميزانا لواردات العمل في الاقتصاد القومي .

ميزان الموارد البشرية في الاقتصاد القومي :

طبقا للاحصائيات الاقتصادية وضع آ . أ جوزالوف من كتاب الاحصـــــاء الاقتصادى (بالروسية) الجزء السابع :

ابواب الميزانية	جملة	العدد في المدن	السنوى في القرى	العدد عند بداية العام	زيادة اثناء العام	نقص اثناء العام	العدد عند نهاية العام
	١	٢	٣	٣	٥	٦	٧

آ ـ مصادر العمل المتوفرة :

١ـ عدد السكان الذين تقع اعمارهم في سن العمل .

٢ـ عدد الاشخاص الذين تزيد اعمارهم او تقل عن سن العمل .

٣ـ العدد الكلي للسكان القادرين على العمل والاكبر والاصغر من ســـــن العمل (١ ، ٢) .

ب ـ استخدام مصادر العمل :

١ـ عدد الاشخاص الذين يعملون في الانتاج المادى ـ

جملة :

اشخاص يعملون في المشروعات الحكومية مع احصاء تبعا للفروع .

بينهم :

عمـــال

موظفون

اصحاب الحرف التعاونيون (تبعا للفروع)

المزارعون الجماعيـــون

اصحاب الحرف والفلاحون الفرديون .

٢- عدد الاشخاص الذين يعملون في المشروعات ذات الاغراض الاجتماعيـــــة والثقافية والادارات العامة للدولة (طبقا لفروعها) .

مجموع :

العمال والموظفون الاعضاء في الجمعية التعاونية .

٣- الطلبة في سن العمل .

٤- الاشخاص الذين يعملون في الخدمات الاهلية .

٥- آخـــرون .

الباب الرابع

تمارين محلولة

التمرين الاول :

مجتمع يتألف من (٢٥٠٠) أسرة . تقوم الاسرة باستهلاك وسطي قدره (٣٠٠) وحدة نقدية شهريا. وفي خلال السنة جرى مايلي :

١- قام المجتمع ببناء (١٠٠) مسكن كلف المسكن المتوسط (٢٥) الف وحدة نقدية .

٢- تم انشاء مصنعين جديدين الاول بكلفة (٧٥٠,٠٠٠) وحدة نقدية والثاني (١٫١٥) مليون وحدة نقدية .

٣- صرف على انشاء الطرقات والجسور في المنطقة ماقيمته (٠٫٥) مليون وحدة نقدية .

٤- استورد هذا المجتمع من العالم الخارجي البضائع التالية :

- مواد اولية (٢٠٠٠) طن سعر الطن الواحد (١٥٠) وحدة نقدية .
- مواد غذائية (١٠٠٠) طن سعر الطن الواحد (١٠٠٠)وحدة نقدية .
- مواد مصنوعة (٢٠٠٠) طن سعر الطن الواحد (٢٥٠٠)وحدة نقدية .

٥- صدر هذا المجتمع الى العالم الخارجي بضائع زراعية مقدارها (٥٠٠) طن بسعر (٢٠٠٠) وحدة نقدية للطن الواحد .

٦- استحق لقسم من أبناء هذا المجتمع مايعادل (٠٫٥) مليون وحدة نقدية على العالم الخارجي . بينما لم يستحق عليه لعالم العالم الخارجي اى مبلغ .

والمطلـــوب :

١- تقدير مجمل النـاتج القومي لـهذا المجتمع حسب طريقة الانفـاق .

٢- حساب صافي النـاتج القومي .

٣- حساب الدخل القومي . اذا علـمت ان اهتلاك رأس المال بلغ (١) مليـون وحدة نقدية وان الضرائب غير المباشرة بلغت (٥ر٠) مليون وحـــدة نقديـة .

الحـــل :

اولا: مجمل النـاتج القومي حسب طريقة الانفـاق = الانفـاق على الاستهـــــلاك + الانفـاق على الاستثمار + صافي التعـامل مع العالم الخارجي .

والآن نحـسب القيم المعطاة بنص التمرين

- الاستهلاك الخاص = ٢٥٠٠ × ٣٠٠ × ١٢ = ٩ مليون وحدة نقدية
- قيمة البنـاء = ١٠٠ × ٠٠٠ ٢٥ = ٢ر٥ مليون وحدة نقدية
- كلفة المصلعين = ٥ر٠ مليون وحدة نقديـة
- الطرقات والجسور = ٧٥ر٠ + ١ر١٥ = ١ر٩ مليون وحدة نقدية
- مجموع الاستثمار = ٢ر٥ + ١ر٩ + ٥ر٠ = ٤ر٩ مليون وحدة نقدية
- الاستيراد :
  - مواد اولية = ٢٠٠٠ × ١٥٠ = ٣ر٠ مليون وحدة نقدية
  - مواد غذائية = ١٠٠٠ × ١٠٠٠ = ١ مليون وحدة نقدية
  - مواد مصنوعة = ٢٠٠٠ × ٢٥٠٠ = ٥ مليون وحدة نقدية
- مجموع الاستيراد = ٣ر٠ + ١ + ٥ = ٦ر٣ مليون وحدة نقدية
- التصدير = ٥٠٠ × ٢٠٠٠ = ١ مليون وحدة نقدية
- عوائد المقيمين على العالم الخارجي = ٥ر٠ مليون وحدة نقدية

- صافي التعامل مع العالم الخارجي = التصدير + عوائد المقيمين على العالم الخارجي - الاستيراد - عوائد غير المقيمين في الوطن .

= ١ + ٠ر٥ - ٦ر٣ - ٠ :

= - ٤ر٨ مليون وحدة نقدية

وبتعويض هذه القيم في المعادلة الاولى يكون :

مجمل الناتج القومي = ٩ + ٤ر٩ - ٨ ر٤

= ١ر٩ مليون وحدة نقدية

ثانيا: صافي الناتج القومي = مجمل الناتج القومي - اهتلاك رأس المال

= ١ر٩ - ١

= ١ر٨ مليون وحدة نقدية

ثالثا: الدخل القومي = صافي الناتج القومي - الضرائب غير المباشرة + اعانات الانتاج .

= ١ر٨ - ٠ر٥ + ٠ :

= ٧ر٦ مليون وحدة نقدية .

* * *

التمرين الثاني :

لتكن لدينا المعلومات التالية عن الاقتصاد :

١- اشترى الافراد (٣٠٠) مليون وحدة نقدية بضائع استهلاكية وباع المنتجون للقطاع الخاص ماقيمته (٥٠٠) م٠و٠ن بضائع انتاجية و (٤٠٠) م٠و٠ن بضائع انتاجية للحكومة .

٢- بلغ التغير في المخزون في القطاع العام والخاص (١٠٠) مليون ٠و٠ن .

٣- باع المنتجون (مشتريات الحكومة من البضائع الاستهلاكية) (٢٠٠) مليون وحدة نقدية بضائع استهلاكية للحكومة .

٤- بلغت الرواتب والاجور (١٥٠٠) م٠و٠ن .

٥- قدر رأس المال المستثمر (٥٠٠٠) م٠و٠ن وكانت الفائدة القانونية السائدة ٦٪ .

٦- بلغت الضرائب غير المباشرة (عدا ضرائب الاملاك) (١٠٠) م٠و٠ن ، وضرائب دخل الشركات (٢٥٠) م٠و٠ن ، وضرائب الاملاك (٥٠) م٠و٠ن .

٧- بلغ الاستيراد (٣٠٠٠) م٠و٠ن والتصدير (٦٢٠٠) م٠و٠ن .

٨- بلغ دخل الحكومة من املاكها العقارية (٥٠) مليون وحدة نقدية بينما كانت عوائد الارض والعقار الكلية في الاقتصاد (الاجمالية) (٢٥٠) مليون وحدة نقدية .

٩- قدرت عوائد غير المقيمين في الوطن (١٠٠) مليون وحدة نقدية ، بينما بلغ دخل المقيمين على العالم الخارجي ثلاثة امثال الضرائب غيرالمباشرة اما دخل الاستحداث فقدر بـ (٢٤٠٠) مليون وحدة نقدية احتجز منه ٢٥٪ احتياطيات اما الباقي فوزع الى قسمين :

آ - ٢٥٪ من الباقي شكل دخل القطاع العام

ب - اما الباقي النهائي فوزع للافراد .

١٠- بلغ اهتلاك رأس المال مبلغ يعادل ٤٪ من رأس المال المستثمر في الاقتصاد .

والمطلوب :

آ - تقدير الدخل القومي بطريقتي الدخل والانفاق .

ب - توزيع الدخل القومي على عوامل الانتاج بشكل نسبي .

الحل :

أولا : تقدير الدخل القومي بطريقة الانفاق :

مجمل الناتج القومي = الانفاق على الاستهلاك + الانفاق على الاستثمار + صافي التعامل مع العالم الخارجي .

- الانفاق على الاستهلاك = الاستهلاك العام + الاستهلاك الخاص

= ٢٠٠ + ٣٠٠

= ٥٠٠ مليون وحدة نقدية

- الانفاق على الاستثمار = الاستثمار العام + الاستثمار الخاص + التغير في المخزون

= ٤٠٠ + ٥٠٠ + ١٠٠

= ١٠٠٠ مليون وحدة نقدية

- صافي التعامل مع العالم الخارجي = التصدير + عوائد المقيمين من الاستيراد - عوائد غير المقيمين

= ٦٢٠٠ + ٤٥٠ - ٣٠٠٠ - ١٠٠

= ٣٥٥٠ مليون وحدة نقدية .

اذن :

مجمل الناتج القومي = ٥٠٠ + ١٠٠٠ + ٣٥٥٠

= ٥٠٥٠ مليون وحدة نقدية .

صافي الناتج القومي = مجمل الناتج القومي - اهتلاك رأس المال

= ٥٠٥٠ - ٢٠٠

= ٤٨٥٠ مليون وحدة نقدية .

الدخل القومي (او صافي الناتج القومي بسعر التكلفة)

= صافي الناتج القومي (بسعر السوق) - ضرائب غير مباشرة + اعانات انتاج

= ٤٨٥٠ - (١٠٠ + ٥٠) + ٠٠

= ٤٧٠٠ مليون وحدة نقدية .

<u>ثانيا</u>: تقدير الدخل القومي بطريقة الدخل :

مجمل الناتج القومي = المدفوعات للافراد + المدفوع للحكومة + المحتجز لدى المنتجين

- المدفوع للافراد = الاجور + الايجار + الفوائد + الارباح الموزعة

= ١٥٠٠ + ٢٠٠ + ٣٠٠ + ٥٠ ١٣

= (٣٣٥٠) مليون وحدة نقدية .

- المدفوع للحكومة = الضرائب غير المباشرة + دخل الحكومة من املاكها ومشاريعها + ضرائب دخل الشركات

= ١٥٠ (١٠٠ ض غير م + ٥٠ ض أملاك) + ٥٠٠

(٥٠ دخل الحكومة من الاملاك + ٤٥٠ دخل الحكومة من اعمالها ومشاريعها) + ٢٥٠

= ٩٠٠ مليون وحدة نقدية .

- المحتجز لدى المنتجين = الاهتلاك + الارباح غير الموزعة

= ٢٠٠ + ٦٠٠

= ٨٠٠ مليون وحدة نقدية .

اذن :

مجمل الناتج القومي = ٣٣٥٠ + ٩٠٠ + ٨٠٠

= ٥٠٥٠ مليون وحدة نقدية .

صافي الناتج القومي = مجمل الناتج القومي - اهتلاك رأس المال

= ٥٠٥٠ - ٢٠٠

= ٤٨٥٠ مليون وحدة نقدية .

الدخل القومي = صافي الناتج القومي - الضرائب غير المباشرة + اعانات الانتاج

= ٤٨٥٠ - (١٠٠ + ٥٠) + ٠٠

= ٤٧٠٠ مليون وحدة نقدية .

التوزيع النسبي للدخل القومي على عوامل الانتاج

العائد	العامل	الدخل المطلق	الدخل النسبي
الريع (خاص وعام)	الارض	٢٥٠ (٢٠٠ + ٥٠)	٥ر٣٢ ٪
الاجور	العمل	١٥٠٠	٩١ر٣١٪
الفائدة	رأس المال	٣٠٠	٦ر٣٨ ٪
الربح (خاص وعام)	الاستحداث	١٨٠٠ (١٣٥٠+٤٥٠)	٣٠ر٣٨٪
دخل عوائد الانتاج	عوامل الانتاج	٣٨٥٠	٩١ر٨١٪
ارباح غير موزعة		٦٠٠	٧٧ر١٢٪
ضريبة دخل الشركات		٢٥٠	٥ر٣٢ ٪
الدخل القومي		٤٧٠٠	١٠٠ ٪

ملاحظات على الحل :

الفوائـــد = ٥٠٠٠ رأس المال المستثمر x ٦٪ الفائدة القانونية

= ٣٠٠ مليون وحدة نقدية .

الارباح المحتجزة = ٢٤٠٠ دخل الاستحداث x ٢٥٪

= ٦٠٠ مليون وحدة نقدية .

الباقي ٢٤٠٠ – ٦٠٠ = ١٨٠٠ مليون وحدة نقدية .

دخل الحكومة من مشاريعهـــا = ١٨٠٠ x ٢٥ ٪

= ٤٥٠ مليون وحدة نقدية .

الاربـــاح = ١٨٠٠ – ٤٥٠ = ١٣٥٠

اهتلاك رأس المال = ٥٠٠٠ رأس المال المستثمر x ٤٪

= ٢٠٠ مليون وحدة نقدية .

دخل المقيمين = ١٥٠ (ضرائب غير مباشرة ١٠٠ + ضرائب على الاملاك ٥٠) x ٣ أمثال

= ٤٥٠ مليون وحدة نقدية .

* * *

التمرين الثالث :

منطقة زراعية تعيش على انتاج القمح . في عام ١٩٨٠ بلغت مساحة الارض المزروعة (١٠٠ر٠٠٠) هكتار. فاذا علمت ان الهكتار قد غل بالمتوسط (٢ر١) طن من القمح . وكان السعر السائد للقمح هو (٢ر٠) وحدة نقدية للكيلو غرام الواحد . وقد استخدم أهالي هذه المنطقة (١٠٠٠) طن من البذار واستخدموا من الاسمدة الازوتية ماقيمته (٣) مليون وحدة نقدية لتسميد الاراضي . وكانت قيمة المحروقات المستعملة لتشغيل الالات الزراعية ماقيمته (٦) وحدة نقدية لقاء كل طن محصول .

فاذا كانت قيمة رأس المال المستعمل في عمليات الانتاج (٢) مليون وحدة نقدية وقيمة الاراضي المزروعة (٥) مليون وحدة نقدية وكان عدد العمال الذين اشتغلوا بالمزارع (٢٥٠٠) عامل بمتوسط اجر سنوي (٢٠٠٠) ، وحدة نقدية للعامل .

والمطلوب :

حساب مايلي وذلك بطريقة القيمة المضافة (المصدر الصناعي) :

١- مجمل الناتج القومي ، ٢- صافي الناتج القومي ، ٣- الدخل القومي وتوزيعه على عوامل الانتاج كل حسب عوائده . علما بأن القيمة التأجيرية للاراضي الزراعية ١٠٪ من قيمتها وسعر الفائدة السائد لرأس المال هو ١٢٪ . وان اهتلاك رأس المال بلغ (٣) مليون وحدة نقدية والضرائب غير المباشرة بلغت (٤) مليون وحدة نقدية ، بينما بلغت اعانات الانتاج (١) مليون وحدة نقدية .

الحـــل :

مجمل النـاتج القومي (القيمة المضافة الاجمالية) = قيمة الانتـــــاج ـ قيمة مستلـزمات الانتـاج ٠

ـ كمية الانتـاج من القمح = ١٠٠ر٠٠٠ x ١ر٢ = ١٢٠ر٠٠٠ طن

ـ سعر الطن من القمـــح = ٠ر٢ x ١٠٠٠ = ٢٠٠ وحدة نقدية

ـ قيمة الانتـــــاج = ١٢٠ر٠٠٠ x ٢٠٠ = ٢٤ مليون وحدة نقدية

ـ قيمة البـــــذار = ١٠٠٠ x ٢٠٠ = ٠ر٢ مليون وحدة نقدية

ـ قيمة الاسمدة الازوتية = ٣ مليون وحدة نقدية

ـ قيمة المحروقـــات = ٦٠ x ١٢٠ر٠٠٠ = ٠ر٧٢ مليون وحدة نقدية

ـ مجموع قيمة مستلزمات الانتاج = قيمة البذار + قيمة الاسمدة + قيمة المحروقـــات

= ٠ر٢ + ٣ + ٠ر٧٢

= ٣ر٩٢ مليون وحدة نقدية ٠

اذن :

مجمل النـاتج القومي = ٢٤ ـ ٣ر٩٢ = ٢٠ر٠٨ مليون وحدة نقدية

صافي النـاتج القومـي = مجمل النـاتج القومي ـ اهتلاك رأس المال

= ٢٠ر٠٨ ـ ٣

= ١٧ر٠٨ مليون وحدة نقدية

الدخل القومي = صافي النـاتج القومي ـ الضرائب غير المباشرة + اعانـــات الانتـــاج

= ١٧ر٠٨ ـ ٤ + ١

= ١٤ر٠٨ مليون وحدة نقدية

التوزيع النسبي للدخل القومي على

عوامل الانتاج

العامل	العائد	القيمة المطلقة	القيمة النسبية
الارض	الريع	٥ × ١٠/١٠٠ = ٠ر٥ مليون	٣ر٥٥ ٪
رأس المال	الفوائد	٢ × ١٢/١٠٠ = ٢٤ مليون	١ر٧٠ ٪
العمل	الاجور	٢٥٠٠ × ٢٠٠٠ = ٠٠ر٥ مليون	٣٥ر٥١٪
الاستحداث	الربح	٨ر٣٤	٥٩ر٢٤٪
الدخل القومي		١٤ر٠٨	١٠٠ ٪

* * *

التمرين الرابع :

في دراسة لاقتصاد دولة ما تبين مايلي :

١- انها مختصة بالانتاج الزراعي وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة مايلي : ١٠٠ر٠٠٠ هكتار أراضي بعلية و ٨٠ر٠٠٠ هكتار اراضي مروية ٠ وتبلغ غلة الهكتار المروى ١٠ أضعاف البذار ، اما بالنسبة للبعلي فتبلغ ٣ أضعاف ٠

٢- يحتاج الهكتار الى ١٢٠ كغ بذار سعر الكغ للبذار ٥٠ر٠ وحدة نقدية

٣- ان هذا الاقتصاد تكبد نتيجة هذه الزراعة مصاريف متعددة منها سماد ٢٥٠ر٠٠٠ وحدة نقدية ، محروقات ١٠٠ر٠٠٠ وحدة نقدية زيوت ٤٠ر٠٠٠ وحدة نقدية ، اكياس بمعدل كيس (شوال) فارغ لكل ١٥٠ كغ منتج ، وسعر الكيس ٢ر٣٥ وحدة نقدية وبخصم ١٠٪ ٠ كما ان القوة العاملة المساهمة في الانتاج ٥٠ر٠٠٠ نسمة موزعة على ٢٠ ٪ مختصين ، ٨٠ ٪ عمال عاديين ، ومهرة بنسبة ٤ ، ٣ ٠ متوسط اجر العامل العادى ٢٠٠٠ وحدة نقدية سنويا والماهر ٣٠٠٠ وحدة نقدية سنويا ، اما المختص بمعدل ٦٠٠ وحدة نقدية شهريا ٠

٤- بلغ رأس المال المستخدم في الانتاج ١١ مليون وحدة نقدية ومعدل الفائدة القانوني ٦٪ ٠

٥- بلغ اهتلاك رأس المال ٤ ملايين وحدة نقدية ، كما بلغت ايجارات العقارات والاراضي ٢ر٥ مليون وحدة نقدية ٠

والمطلوب :

١- حساب مجمل الناتج القومي اذا علمت ان قيمة الطن المنتج ٢٥٠٠ وحدة نقدية وذلك باسلوب المصدر الصناعي (القيمة المضافة) ٠

٢- حساب صافي الناتج القومي بسعر السوق .

٣- حساب الدخل القومي اذا علمت ان الضرائب غير المباشرة بلغت ٥ مليون واعانات الانتاج ٢٠٠ر٢ر٠٥١ وحدة نقدية .

٤- توزيع الدخل القومي على عناصر وعوائد عوامل الانتاج .

الحـــل :

مجمل الناتج القومي (القيمة المضافة الاجمالية) = قيمة الانتاج - قيمة مستلزمات الانتاج .

- غلة الهكتار من الاراضي المروية = ١٢٠ × ١٠ = ١٢٠٠ كغ
- غلة الهكتار من الاراضي البعلية = ١٢٠ × ٣ = ٣٦٠ كغ
- غلة الاراضي المروية = ١٢٠٠ × ٨٠ر٠٠٠ = ٩٦ر٠٠٠ طن
- غلة الاراضي البعلية = ٣٦٠ × ١٠٠ر٠٠٠ = ٣٦ر٠٠٠ طن
- كمية الانتاج الاجمالية = ٩٦ر٠٠٠ + ٣٦ر٠٠٠ = ١٣٢ر٠٠٠ طن
- قيمة الانتاج = ١٣٢ر٠٠٠ × ٢٥٠٠ = ٣٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠ وحدة نقدية
- قيمة البذار لكل هكتار = ١٢٠ × ٠ر٥ = ٦٠ وحدة نقدية
- قيمة بذار الاراضي البعلية = ١٠٠ر٠٠٠ × ٦٠ = ٦ر٠٠٠ر٠٠٠ وحدة نقدية
- قيمة بذار الاراضي المروية = ٨٠ر٠٠٠ × ٦٠ = ٤ر٨٠٠ر٠٠٠ وحدة نقدية
- قيمة البذار المستخدم = ٦ر٠٠٠ر٠٠٠ + ٤ر٨٠٠ر٠٠٠ = ١٠ر٨٠٠ر٠٠٠ وحدة نقدية .
- عدد الاكياس المستخدمة = ١٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠ ÷ ١٥٠ = ٨٨٠ر٠٠٠ كيس
- ثمن الاكياس قبل الخصم = ٨٨٠ر٠٠٠ × ٢ر٣٥ = ٢ر٠٦٨ر٠٠٠ وحدة نقدية
- الخصم على الاكياس = ٢ر٠٦٨ر٠٠٠ × $\frac{١٠}{١٠٠}$ = ٢٠٦ر٨٠٠ وحدة نقدية
- ثمن الاكياس بعد الخصم = ٢ر٠٦٨ر٠٠٠ - ٢٠٦ر٨٠٠ = ١ر٨٦١ر٢٠٠ وحدة نقدية

- عدد العمال المختصين = ٥٠ر٠٠٠ × $\frac{٢٠}{١٠٠}$ = ١٠ر٠٠٠ عامل

- عدد العمال العاديين = ٤٠ر٠٠٠ × $\frac{٤}{٧}$ = ٢٢٨٥٧ عامل

- عدد العمال المهرة = ٤٠ر٠٠٠ × $\frac{٣}{٧}$ = ١٧١٤٣ عامل

- اجرة العمال المختصين= ٦٠٠ × ١٢ × ١٠٠٠٠ = ٧٢ر٠٠٠ر٠٠٠ وحدة نقدية

- اجرة العمال العاديين= ٢٠٠٠ × ٢٢٨٥٧ = ٤٥ر٧١٤ر٠٠٠ وحدة نقدية

- اجرة العمال المهرة = ٣٠٠٠ × ١٧١٤٣ = ٥١ر٤٢٩ر٠٠٠ وحدة نقدية

- مجموع الاجور = ٧٢ر٠٠٠ر٠٠٠ + ٤٥ر٧١٤ر٠٠٠ + ٥١ر٤٢٩ر٠٠٠

= ١٦٩ر١٤٣ر٠٠٠ وحدة نقدية

قيمة مستلزمات الانتاج = قيمة السماد + قيمة المحروقات + قيمة الزيوت + قيمة الاكياس + قيمة البذار

= ٢٥٠ر٠٠٠ + ١٠٠ر٠٠٠ + ٤٠ر٠٠٠ + ١ر٨٦١ر٢٠٠ + ١٠ر٨٠٠ر٠٠٠

= ١٣ر٠٥١ر٢٠٠ وحدة نقدية .

اذن :

مجمل الناتج القومي = ٣٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠ - ١٣ر٠٥١ر٢٠٠

= ٣١٦ر٩٤٨ر٨٠٠ وحدة نقدية

صافي الناتج القومي = مجمل الناتج القومي - اهتلاك رأس المال

= ٣١٦ر٩٤٨ر٨٠٠ - ٤ر٠٠٠ر٠٠٠

= ٣١٢ر٩٤٨ر٨٠٠ وحدة نقدية

الدخل القومي = صافي الناتج القومي - الضرائب غير المباشرة + اعانات الانتاج

= ٣١٢ر٩٤٨ر٨٠٠ - ٥ر٠٠٠ر٠٠٠ + ٢ر٠٥١ر٢٠٠

= ٣١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ وحدة نقدية .

التوزيع النسبي للدخل القومي

على عوامل الانتاج

العامل	العائد	القيمة المطلقة	القيمة النسبية
الارض	الريع	٢ر٥٠٠ر٠٠٠	٠ر٨١ ٪
رأس المال	الفائدة	٦٦٠ر٠٠٠	٠ر٢١ ٪
العمل	الاجور	١٦٩ر١٤٣ر٠٠٠	٥٤ر٥٦٪
الاستحداث	الربح	١٣٧ر٦٩٧ر٠٠٠	٤٤ر٤٢٪
الدخل القومي		٣١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٠٠ ٪

* * *

التمرين الخامس :

فيما يلي المعلومات المستخرجة من المجموعة الاحصائية لبلد ما عام ١٩٨١ .

١- الناتج القومي اجمالي ٨٠٠٠ مليون وحدة نقدية
٢- اهتلاك رأس المال ٦٠٠ مليون وحدة نقدية
٣- الضرائب غيرالمباشرة على المنتجين ٥٠٠ مليون وحدة نقدية
٤- ضرائب على دخل الشركات ٣٤٠ مليون وحدة نقدية
٥- اعانات حكومية للمنتجين ٢٠٠ مليون وحدة نقدية
٦- التحويلات (اعانات حكومية للافراد) ١٠٠ مليون وحدة نقدية
٧- تحويلات من الافراد الى العالم الخارجي ٥٠ مليون وحدة نقدية
٨- ضرائب مباشرة على الافراد ٤٠٠ مليون وحدة نقدية

المطلوب :

١- الناتج القومي الصافي ، ٢- الدخل القومي ، ٣- الدخل الشخصي ٤- الدخل التصرفي ، ٥ - حساب الاستهلاك الخاص اذا علمت ان الادخار الخاص بلغ ٥٥٠ مليون وحدة نقدية ،

حساب الناتج الجغرافي الصافي بسعر السوق وبسعر التكلفة اذا علمت ان عوائد المقيمين في العالم الخارجي هو ٧٠ مليون وحدة نقدية وان عوائد غير المقيمين من الاجانب في الوطن هو ١٢٠ مليون وحدة نقدية .

الحـــــل :

١- الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الاجمالي - اهتلاك رأس المال

= ٨٠٠٠ - ٦٠٠

= ٧٤٠٠ مليون وحدة نقدية

٢- الدخل القومي = الناتج القومي الصافي - الضرائب غير المباشرة + اعانات الانتـــــاج

= ٧٤٠٠ - ٥٠٠ + ٢٠٠

= ٧١٠٠ مليون وحدة نقدية .

٣- الدخل الشخصي = الدخل القومي - جميع الاقتطاعات القانونية + التحويلات للافـــراد

= ٧١٠٠ - (٣٠٠) + ١٠٠

= ٦٩٠٠ مليون وحدة نقدية

٤- الدخل التصرفي = الدخل الشخصي - (الضرائب المباشرة على الافـــــراد + التحويلات من الافراد للخارج)

= ٦٩٠٠ - (٤٠٠ + ٥٠)

= ٦٤٥٠ مليون وحدة نقدية .

٥- الاستهلاك الخاص = الدخل التصرفي - الادخار الخاص

= ٦٤٥٠ - ٥٥٠

= ٥٩٠٠ مليون وحدة نقدية .

٦- الناتج الجغرافي الاجمالي = الناتج القومي الاجمالي - عوائد المقيميـــن + عوائد غير المقيمين

= ٨٠٠٠ - ٧٠ + ١٢٠

= ٨٠٥٠ مليون وحدة نقدية

الناتج الجغرافي الصافي = صافي الناتج القومي ـ عوائد المقيمين + عوائد غير المقيمين

= ٧٤٠٠ ـ ٧٠ + ١٢٠

= ٧٤٥٠ مليون وحدة نقدية .

او الناتج الجغرافي الصافي = الناتج الجغرافي الاجمالي ـ اهتلاك رأس المال

= ٨٠٥٠ ـ ٦٠٠

= ٧٤٥٠ مليون وحدة نقدية .

الناتج الجغرافي الصافي بسعر التكلفة = الدخل القومي ـ عوائد المقيمين + عوائد غيرالمقيمين

= ٧١٠٠ ـ ٧٠ + ١٢٠

= ٧١٥٠ مليون وحدة نقدية .

او الناتج الجغرافي الصافي بسعر التكلفة = الناتج الجغرافي الصافي ـ الضرائب غير المباشرة + اعانات الانتاج

= ٧٤٥٠ ـ ٥٠٠ + ٢٠٠

= ٧١٥٠ مليون وحدة نقدية .

* * *

التمرين السادس :

فيما يلي المعلومات المستخرجة من المجموعة الاحصائية لبلد من البلدان عن عام ١٩٨١.

١ـ الادخار الخاص	٥٠٠	مليون وحدة نقدية
٢ـ الاستهلاك الخاص	٩٠٠٠	مليون وحدة نقدية
٣ـ اهتلاك رأس المال	٤٠٠	مليون وحدة نقدية
٤ـ اعانات حكومية للمنتجين	١٠٠	مليون وحدة نقدية
٥ـ ضرائب غير مباشرة على المنتجين	٦٠	مليون وحدة نقدية
٦ـ تحويلات (اعانات حكومية للافراد)	٦٠	مليون وحدة نقدية
٧ـ تحويلات (اعانات من العالم الخارجي للافراد)	٨٠	مليون وحدة نقدية
٨ـ تحويلات من الافراد الى العالم الخارجي	٢٥	مليون وحدة نقدية
٩ـ ضرائب على دخل الشركات	٣٥	مليون وحدة نقدية
١٠ـ ارباح محتجزة على ربح الشركات	٢٠	مليون وحدة نقدية
١١ـ ضرائب مباشرة على الافراد	٧٠	مليون وحدة نقدية

والمطلوب :

حساب التالي :

١ـ الدخل التصرفي

٢ـ الدخل الشخصي

٣ـ الدخل القومي

٤ـ صافي الناتج القومي بسعر السوق

٥ـ اجمالي الناتج القومي بسعر السوق .

الحـــــل :

١- الدخل التصرفي = الاستهلاك الخاص + الادخار الخاص

= ٩٠٠٠ + ٥٠٠

= ٩٥٠٠ مليون وحدة نقدية

٢- الدخل الشخصي = الدخل القومي + (الضرائب المباشرة على الافـــــراد + تحويلات الافراد الى الخارج)

= ٩٥٠٠ + (٧٠ + ٢٥)

= ٩٥٩٥ مليون وحدة نقدية .

٣- الدخل القومي = الدخل الشخصي + جميع الاقتطاعات القانونية (ضرائـــب على دخل الشركات + الارباح المحتجزة) - التحويـــــلات للافراد من الحكومة والعالم الخارجي

= ٩٥٩٥ + (٣٥ + ٢٠) - (٦٠ + ٨٠)

= ٩٥٩٥ + ٥٥ - ١٤٠

= ٩٥١٠ مليون وحدة نقدية .

٤- صافي الناتج القومي بسعر السوق = الدخل القومي + الضرائب غيرالمباشرة - اعانات الانتاج

= ٩٥١٠ + ٦٠ - ١٠٠

= ٩٤٧٠ مليون وحدة نقدية

٥- اجمالي الناتج القومي = صافي الناتج القومي + اهتلاك رأس المال

= ٩٤٧٠ + ٤٠٠

= ٩٨٧٠ مليون وحدة نقدية .

* * *

التمرين السابع :

في دراسة لتكاليف المعيشة تبين ان الاسر قد استهلكت بما قيمته (٣١٠٠) مليون وحدة نقدية. وقد تلقت الاسر (١٥٠٠) مليون وحدة نقدية اجورا من العمل في القطاع الخاص و (٩٠٠) مليون وحدة نقدية اجورا من القطاع العام . وقد تلقت (٤٠٠) مليون وحدة نقدية (ممثلة بأرباح الاسهم وفوائد رأس المال بنسبة ١/٣) ، و (٢٨٠) مليون وحدة نقدية لقاء تأجير العقارات والاراضي الخاصة و (٤٠) مليون وحدة نقدية لقاء تأجير املاك الدولة . وقد بلغ ربح الاستحداث في القطاع الزراعي (١٢٥) مليون وحدة نقدية ، وفي القطاع الصناعي (١٠٠) مليون وحدة نقدية ، وفي القطاع التجاري وبقية القطاعات (٢٧٥) مليون وحدة نقدية اما بالنسبة للاستثمارات فقد قام المنتجون ببيع بضائع انتاجية الى الدولة بمقدار (١٤٠) مليون وحدة نقدية . وقد دفعت الدولة رواتب واجور وثمن قرطاسية ومحروقات ومواد استهلاكية مختلفة مبلغ قدره (٦٠٠) مليون وحدة نقدية . وبلغ تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص (٦٠٠) مليون وحدة نقدية . اما التغير في المخزون فكان بمقدار (٦٠) مليون وحدة نقدية بالزيادة . وقامت الحكومة بجمع ضرائب بمقدار (٤٤٠) مليون وحدة نقدية ضرائب غير مباشرة بما فيها ضرائب الاملاك ، كما حصلت على (١٠٠) مليون وحدة نقدية ضرائب من الشركات ، وأعطت المنتجين اعانات انتاج بمقدار (٦٠) مليون وحدة نقدية ، وحققت ضرائب دخل على الافراد بمقدار (١٥٠) مليون وحدة نقدية ، واعطتهم اعانات بسبب الكوارث بمقدار (١٠) مليون وحدة نقدية ، وتلقت من دولة اخرى صديقة مقدار (٤٠) مليون وحدة نقدية على شكل اعانة .

فاذا علمت ان المنتجين صدروا بضائع وخدمات قيمتها (٨٦٠) مليون وحدة نقدية واستوردوا بضائع وخدمات بمقدار (٩٠٠) مليون وحدة نقدية

وبلغ دخل المقيمين على العالم الخارجي (٨٠) مليون وحدة نقدية ، بينما بلغ دخل غير المقيمين على الوطن (١٠٠) مليون وحدة نقدية . وقدر اهتلاك رأس المال بمقدار (١٥٠) مليون وحدة نقدية . وقد قام الافراد بدفع اعانات للعالم الخارجي بمقدار (٣٥) مليون وحدة نقدية ، وتلقوا منه اعانات بمقدار (٢٥) مليون وحدة نقدية .

والمطلوب :

اولا - حساب الارباح المحتجزة

ثانيا- اعداد الحسابات الاتية وذلك وفقا للتقسيم حسب الفعالية :

١- حساب الناتج القومي

٢- حساب الدخل والمصروف الشخصي

٣- حساب الحكومة

٤- حساب العالم الخارجي

٥- حساب الادخار والاستثمار .

ثالثا- حساب القيم التالية :

١- صافي الناتج القومي

٢- الدخل القومي

٣- الدخل الشخصي

٤- الدخل التصرفي .

الحـــل :

اولا وثانيا

الاستخدامات		حساب الناتج القومي	الموارد
	المدفوع للافراد		المبيعات الى المستهلكين
٢٤٠٠	الاجـــور	٣١٠٠	الانفاق على الاستهلاك الخاص
	١٥٠٠ خاص		
	٩٠٠ عام	٦٠٠	الانفاق على الاستهلاك العام
٤٠٠	فوائد وارباح الاسهم		المبيعات الى المنتجين
	١٠٠ فوائد رأس المال		
	٣٠٠ ارباح الاســـهم	٦٠٠	تكوين رأس المال الثابت الخـــاص
٧٨٠	دخل الاستحداث		
	١٢٥ دخل المزارعين	١٤٠	تكوين رأس المال الثابت العـــام
	٢٨٠ ريع العقارات		
	١٠٠ دخل الصناعيين	٦٠	التغير في المخزون
	٢٧٥ دخل التجاريين		صافي التبادل مع العالـــم الخارجـــي
	المدفوع للحكومـــة		
١٠٠	ضرائب دخل الشركات	٨٦٠	تصدير
٤٤٠	ضرائب غير مباشرة	٨٠	دخل المقيمين في الخارج
ـ ٦٠	ناقصا اعانات الانتاج	ـ ٩٠٠	ناقصا الاستيراد
٤٠	عوائد أملاك الدولة	ـ ١٠٠	ناقصا دخل غير المقيمين في الوطن
	المحتجز لدى المنتجين		
١٥٠	اهتلاك رأس المال		
١٩٠	الارباح المحتجزة		
٤٤٤٠	مجمل الناتج القومي	٤٤٤٠	مجمل الانفاق على الناتج القومـــي

استخدامات		حساب الدخل والمصروف الشخصي		موارد
٣١٠٠	الانفاق على الاستهلاك الخاص			المدفوع للافراد من المنتجين
١٥٠	الضرائب المباشرة على الافراد		٢٤٠٠	تعويضات العمل والاستخدام
٣٥	اعانات تحويلية الى الخارج		٤٠٠	فوائد وارباح الاسهم
			٧٨٠	دخل الاستحداث
٣٣٠	الادخار الخاص			المحول للافراد كاعانات
			١٠	من الحكومة
٣٦١٥	الانفاق والادخار الشخصي		٣٦١٥	الدخل الشخصي

استخدامات		حساب الحكومة		موارد
	مشتريات الحكومة			الضرائب التي تتلقاها الحكومة
٦٠٠	من السلع الاستهلاكية		١٠٠	ضرائب دخل الشركات
١٤٠	من السلع الانتاجية		٤٤٠	ضرائب غير مباشرة
	المدفوعات التحويلية		١٥٠	ضرائب مباشرة من الافراد
	كاعانات		٤٠	عوائد املاك الدولة
١٠	للافراد			الاعانات الحكومية
٦٠	للمنتجين			من الخارج
— ٤٠	العجز الحكومي		٤٠	
٧٧٠	مجموع الانفاق والادخار (او العجز) الحكومي		٧٧٠	مجموع واردات الحكومة

استخدامات		حساب العالم الخارجي		موارد
٨٦٠	تصدير		٩٠٠	استيراد
٨٠	دخل المقيمين		١٠٠	دخل غير المقيمين

	مدفوعات تحويلية من الخارج		مدفوعات تحويلية الى الخارج
٤٠	الى الحكومة	٣٥	من الافراد
٢٥	الى الافراد		
٣٠	صافي الاقتراض من العالم الخارجي		
١٠٣٠	مجموع المدفوعات المستحقة للوطن على العالم الخارجي	١٠٣٥	مجموع المدفوعات المستحقة على الوطن للعالم الخارجي

استخدامات	حساب الادخار والاستثمار	موارد	
٧٤٠	مجمل تكوين رأس المال الثابت	٣٣٠	الادخار الخاص
	٦٠٠ الخاص	١٩٠	الارباح المحتجزة
	١٤٠ العام	١٥٠	اهتلاك رأس المال
٦٠	التغير في المخزون	١٤٠	الانفاق الحكومي على الاستثمار
		٣٠	الاقتراض من الخارج
		٤٠ -	العجز الحكومي
٨٠٠	مجمل الاستثمار	٨٠٠	

ثالثا :

١- صافي الناتج القومي = مجمل الناتج القومي - اهتلاك رأس المال

= ٤٤٤٠ - ١٥٠

= ٤٢٩٠ مليون وحدة نقدية

٢- الدخل القومي = صافي الناتج القومي - الضرائب غير المباشرة + اعانات الانتاج

= ٤٢٩٠ - ٤٤٠ + ٦٠

= ٣٧١ -

= ٣٩١٠ مليون وحدة نقدية

٣- الدخل الشخصي = ٣٦١٥ من الحساب الثاني مباشرة .

اوالدخل الشخصي = الدخل القومي - جميع الاقتطاعات القانونية (الارباح المحتجزة + ضرائب دخل الشركات +عوائد املاك الدولة) + الاعانات للافراد (من الحكومة ومن العالم الخارجي)

= ٣٩١٠ - (١٩٠ + ١٠٠ + ٤٠)+(١٠ + ٢٥)

= ٣٦١٥ مليون وحدة نقدية

٤- الدخل التصرفي = الدخل الشخصي - (الضرائب المباشرة على الافراد + الاعانات التحويلية من الافراد الى الخارج)

= ٣٦١٥ - (١٥٠ + ٣٥)

= ٣٤٣٠ مليون وحدة نقدية

او الدخل التصرفي = الانفاق الخاص + الادخار الخاص

٣١٠٠ + ٣٣٠

= ٣٤٣٠ مليون وحدة نقدية .

* * *

التمرين الثامن :

المعلومات الاتية مستخرجة من الاحصاءات الاقتصادية لبلد ما :

١- بلغت قيمة مبيعات المنتجين من البضائع والسلع والخدمات الاستهلاكية (٤٨٠٠) مليون وحدة نقدية منها (٨٠٠) مليون الى الحكومة .

٢- أنفق المنتجون على تكوين رأس المال الثابت ماقيمته (١٦٠٠) مليون موزع مابين القطاع الخاص والحكومي بنسبة ١/٣ على التوالي .

اما بالنسبة للمخزون من البضائع والسلع فقد كان كالتالي :

مواد اولية + ٣٠ مليون ، مواد نصف مصنوعة - ١٥ مليون/سلع جاهزة ٣٥ مليون .

٣- قام المنتجون بتصدير بضائع وخدمات ماقيمته (١٦٠٠) مليون وباستيراد بضائع وخدمات بمقدار (١٣٠٠) مليون . اما دخل غير المقيمين في الوطن فبلغ (١٥٠) مليون ودخل المقيمين في العالم الخارجي (٢٥٠) مليون .

٤- لقد وزع الدخل على عوامل الانتاج كالتالي :

آ - حصل العمال والموظفين على أجور ورواتب ماقيمته (٣٠٠٠) مليون من القطاع العام والخاص .

ب - حصل اصحاب العقارات على ريع قدره (٢٥٠) مليون ، واصحاب الاسهم على ربح قدره (٣٨٠) مليون . اما اصحاب رؤوس الاموال فحصلوا على فائدة قدرها (٢٧٠) مليون ، منها مبلغ (١٠)مليون قبضها الافراد من الحكومة كفائدة عن دين عام .

ج - حصل اصحاب المهن والحرف (باقي القطاعات غير المنظمة) على دخول كالتالي :

القطاع الزراعي (٥٠٠) مليون - القطاع الصناعي (٣٠٠) مليون -

القطاع التجارى (١٥٠) مليون - باقي القطاعات (١٠٠) مليون .

٥- قامت الشركات المساهمة بدفع ضرائب للحكومة على الشكل التالي :

- ضرائب دخل الشركات (٤٧٥) مليون

- ضرائب غير مباشرة (٦٤٠) مليون منها (٤٠) مليون ضرائب على الاملاك .

كما انهم تلقوا اعانات انتاج بمقدار (١٠٠) مليون .

٦- بلغ اهتلاك رأس المال الثابت (٢٠٠) مليون موزع كما يلي :

- في الشركات المساهمة (١٢٠) مليون

- في القطاع غير المنظم (٦٠) مليون

- في القطاع الحكومي (٢٠) مليون

٧- بلغت الارباح المحتجزة وغير الموزعة في الشركات مقدار (٦٢٠) مليون

٨- حصلت الحكومة على دخل من املاكها ومشاريعها بما يعادل (٨٠)مليون بما في ذلك الفوائد المقبوضة من الافراد عن ديون استهلاكية بمبلغ (٥) مليون .

٩- دفع القطاع العائلي الى الحكومة مبلغ (٢٧٠) مليون كضرائب مباشرة على الافراد. وقد حصل هذا القطاع على تحويلات جارية من الحكومة مقدارها (٥٠) مليون ومن العالم الخارجي بمقدار (٦٠) مليون . كما قام بتحويل مبلغ (٤٠) مليون الى العالم الخارجي .

١٠- قامت الحكومة بدفع اعانات تحويلية جارية بمقدار (٥٠) مليون الى العالم الخارجي ، كما انها تلقت من العالم الخارجي اعانات جارية بمقدار (١٠) مليون .

١١. استلمت الشركات المساهمة من الحكومة تحويلات رأسمالية مقدارها (١٨٠) مليون . كما انها قامت باجراء تحويلات رأسمالية قدرها

(١٤٥) مليون الى العالم الخارجي و (١٠) مليون الى القطاع العائلي اما الحكومة فقد أجرت تحويلات رأسمالية الى القطاع العائلي بمقدار (٢٠) مليون والى العالم الخارجي بمقدار (٤٥) مليون .

١٢- بلغ صافي اقراض الوطن الى العالم الخارجي مقدار (١٩٠) مليون كمايلي: (١٠٠) مليون من الشركات و (٥٠) مليون من القطاع العائلي و (٤٠) مليون من الحكومة .

والمطلوب :

عمل الحسابات التالية وذلك بواسطة النظام المقترح من قبل هيئة الامم المتحدة .

١- حساب مجمل الناتج الجغرافي

٢- حساب الدخل القومي

٣- حساب تكوين رأس المال الثابت الجغرافي

٤- حساب القطاع العائلي والمؤسسات التي لاتهدف الى الربح :

- جاري

- رأسمالي

٥- حساب الحكومة :

- جاري

- رأسمالي

٦- حساب العالم الخارجي

- جاري

- رأسمالي

الحـــــل :

١- الحســاب الاول :

الاستخدامات		حساب الناتج الجغرافي	الموارد
٦٠١٠	صافي الناتج الجغرافي بسعر الكلفة		الانفاق على الاستهلاك
		٤٠٠٠	الخاص
		٨٠٠	العام
٢٠٠	اهتلاك رأس المال الثابت		الانفاق على الاستثمار
٦٤٠	الضرائب غير المباشرة بما في ذلك الضرائب على الاملاك	١٢٠٠	مجمل تكوين رأس المال الثابت الخاص
		٤٠٠	مجمل تكوين رأس المال الثابت العام
- ١٠٠	ناقصا اعانات الانتاج	٥٠	التغير في المخزون
			التصدير والاستيراد
		١٦٠٠	التصدير
		-١٣٠٠	ناقصا الاستيراد
٦٧٥٠	مجمل الناتج الجغرافي بسعر السوق	٦٧٥٠	الانفاق على مجمل الناتج الجغرافي

٢- الحساب الثاني :

الاستخدامات		حساب الدخل القومي	الموارد
٣٠٠٠	تعويضات العمل والاستخدام	٦٠١٠	صافي الناتج الجغرافي بسعر الكلفة
١٠٥٠	دخل المهن الحرة		صافي عوامل الدخل الاتي من العالم الخارجي
	(القطاع غير المنظم)		
	٥٠٠ القطاع الزراعي		
	٣٠٠ القطاع الصناعي	٢٥٠	دخل المقيمين

١٥٠ القطاع التجاري ١٠٠ باقي القطاعات ٩٠٠ دخل الملكيـــــة ٢٥٠ ريع العقارات ٣٨٠ ارباح الاسهم ٢٧٠ فوائد رأس المال ٦٢٠ ادخار الشركات المساهمة ٤٧٥ الضرائب المباشرة علـــى الشركات المساهمة . ٨٠ الدخل من الاملاك الحكومية -١٠ ناقصا الفوائد على الدين العام -٥ ناقصا الفوائد على ديـــــن المستهلكين .		-١٥٠	ناقصا دخل غير المقيمين
٦١١٠ الدخل القومي		٦١١٠	صافي الناتج القومي بسعر الكلفـــة

٣- الحساب الثالث :

الاستخدامات		حساب تكوين رأس المال الجغرافي الموارد	
مجمل تكوين رأس المال الثابت		تمويل مجمل التكوين الرأسمالي في الشركات المساهمة	
١٢٠٠ الخاص		٦٢٠	ادخار الشركات المساهمة
٤٠٠ العام		١٢٠	اهتلاك رأس المال في الشركات المساهمة .
٥٠ التغير في المخزون		٢٥	صافي التحويلات الرأسمالية الى الشركات المساهمة
			١٨٠ من الحكومة
			- ١٤٥ الى العالم الخارجي
			- ١٠ الى القطاع العائلي

		-١٠٠	صافي اقراض الشركات المساهمة
			اقراض الى العالم الخارجي
			تحويل مجمل التكوين الرأسمالي في موءسسات القطاع الخـــاص
		٨٧٥	(غير المنظم)
		٢٠٠	تحويل مجمل التكوين الرأسمالي في موءسسات القطاع العـــام (غير المساهمة)
١٦٥٠	مجموع الاستثمارات	١٦٥٠	مجموع الاموال المتاحة للاستثمار

٤ـ السحاب الرابع

حساب القطاع العائلي والموءسسات غير ذات الربح

الاستخدامات		آ ـ حساب جاري	الموارد
٤٠٠٠	الانفاق على الاستهلاك الخـــاص	٣٠٠٠	تعويضات العمل والاستخدام
		١٠٥٠	دخل القطاع غير المنظـــم
٥	الفوائد على دين المستهلكين		(دخل المهن الحرة)
٢٧٠	الضرائب المباشرة على الافـــراد		٥٠٠ قطاع زراعي
			٣٠٠ قطاع صناعي
٤٠	تحويلات جارية الـــى العالم الخارجي		١٥٠ قطاع تجاري
			١٠٠ باقي القطاعات
		٩٠٠	دخل الملكيـــة
٧٤٥	ادخار القطاع العائلي		٢٥٠ ريع العقارات
			٣٨٠ أرباح الاسهم
			٢٧٠ فوائد رأس المال
		٥٠	التحويلات الجارية من الحكومة
		٦٠	التحويلات الجارية من العالـم الخارجـــي
٥٠٦٠	التصرف بالدخل	٥٠٦٠	دخل الاسر والجمعيات غير ذات الربـــح

ب ـ حساب رأسمالي

الاستخدامات		الموارد	
٧٨٥ تحويل مجمل التكوين الرأسمالي في موءسسات القطاع الخاص غير المنظم .		٧٤٥ ادخار القطاع العائلي	
		٦٠ اهتلاك رأس المال	
		١٠ صافي التحويلات الرأسمالية من الشركات .	
		٢٠ صافي التحويلات الرأسمالية من الحكومة	
		٥٠ـ صافي الاقتراض (اقراض الى العالم الخارجي)	
٧٨٥ التدفقات		٧٨٥ الموارد	

٥ـ الحساب الخامس :

حساب الحكومة

الاستخدامات	آ ـ حساب جاري	الموارد
٨٠٠ انفاق الحكومة على الاستهلاك	٨٠	الدخل من الاملاك الحكومية
١٠٠ الاعانات الانتاجية	١٠ـ	ناقصا الفوائد المدفوعة عن الدين العام
٥٠ الاعانات التحويلية الى القطاع العائلي	٦٤٠	الضرائب غير المباشرة
٥٠ الاعانات التحويلية الجارية الى العالم الخارجي	٤٧٥	الضرائب المباشرة على الشركات المساهمة
	٢٧٠	الضرائب المباشرة على القطاع العائلي
٤٦٥ ادخار الحكومة	١٠	التحويلات الجارية من العالم الخارجي
١٤٦٥ التصرف بالواردات الجارية	١٤٦٥	الواردات الجارية

ب ـ حساب رأسمالي

٢٠٠	تمويل مجمل التكوين الرأسمالي في موءسسات القطاع العام (غير المساهمة)	٤٦٥	ادخار الحكومة
		٢٠	اهتلاك رأس المال في المشاريع العامة
١٨٠	صافي التحويلات الرأسمالية الى الشركات	ـ٤٥	صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي
٢٠	صافي التحويلات الرأسمالية الى موءسسات القطاع الخاص (غير المنظم)		تحويلات الى العالم الخارجي
		ـ٤٠	صافي الاقتراض الحكومي اقراض الى العالم الخارجي
٤٠٠	الانفاق	٤٠٠	الواردات

٦ـ الحساب السادس

حساب العالم الخارجي

آ ـ حساب جاري

الاستخدامات		الموارد	
١٦٠٠	تصدير السلع والخدمات صافي عوائد عوامل الانتاج	١٣٠٠	استيراد السلع والخدمات
١٠٠	من العالم الخارجي	٩٠	المدفوعات التحويلية الجارية الى العالم الخارجي
٧٠	المدفوعات التحويلية الجارية من العالم الخارجي		٤٠ من القطاع العائلي
	٦٠ الى القطاع العائلي		٥٠ من الحكومة
	١٠ الى الحكومة	٣٨٠	فائض الحساب الجاري للوطن
١٧٧٠	الواردات الجارية من الخارج	١٧٧٠	التصرف بالواردات الجارية

ب ـ حساب رأسمالي

الاستخدامات		الموارد	
٣٨٠	فائض الحساب الجاري للوطن	١٩٠	صافي الاقراض الى بقية العالم
ـ١٤٥	صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي الى الشركات		١٠٠ من الشركات ٥٠ من القطاع العائلي ٤٠ من الحكومة
ـ٤٥	صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي الى الحكومة		
١٩٠	الواردات	١٩٠	النفقات

* * *

التمرين التاسع :

فيما يلي المعاملات التي تمت في اقتصاد ما خلال عام ١٩٧٩ .

١- بلغ الانفاق الاستهلاكي النهائي : ٦٠٠ مليون الخاص و ١٠٠ مليون الحكومي .

٢- بلغت الزيادة في المخزون كما يلي : في المشاريع الخاصة + ١٥ مليون في المشاريع الحكومية - ٥ مليون .

٣- ان مجمل تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد هو ٢٠٠ مليون و.ن.

٤- حصل العاملين على رواتب واجور بمقدار ٢٠٠ مليون و.ن .

٥- اما ارباح والايجارات والفوائد فكانت ٧٠٠ مليون و.ن .

٦- دفع المنتجين مبلغ ٥٠ مليون و.ن . على شكل ضرائب غير مباشرة كما حصلوا على مبلغ ١٠٠ مليون و.ن . كاعانات انتاج .

٧- صدر المجتمع خلال العام مامقداره ١٩٠ مليون و.ن . كما انه استورد مامقداره ١٠٠ مليون و.ن. هذا وقد حصل المقيمين من العالم الخارجي على مايلي :

٢٠ مليون وحدة نقدية على شكل اجور

٣٠ مليون وحدة نقدية على شكل دخل الملكية وعوائد المشروعات .

اما غير المقيمين في الوطن فقد حصلوا خلال العام على :

١٠ مليون على رواتب واجور

١٥ مليون على دخل الملكية وعوائد المشروعات .

كما ان الوطن قد قام باجراء تحويلات جارية الى العالم الخارجي مامقداره ٥ مليون وحدة نقدية ، وقد تلقى الوطن على شكل تحويلات جارية مامقداره ١٠ مليون وحدة نقدية .

٨- قدر اهتلاك رأس المال بمقدار ١٥٠ مليون وحدة نقدية.

٩ـ كانت التحويلات الرأسمالية التي تمت من العالم الخارجي الى الوطن :

١٥ مليون وحدة نقدية .

١٠ـ اشترى الوطن اصول معنوية من العالم الخارجي ما مقداره ٥ مليـــــون وحدة نقدية .

١١ـ بلغت صافي الاضافات الى الخصوم المالية الاجنبية مقدار ١٥ مليـــــون وحدة نقدية .

١٢ـ بلغت صافي الاضافات الى الاصول المالية الاجنبية مقدار ١٤٥ مليـــــون وحدة نقدية .

والمطلـــوب :

تصوير الحسابات التالية وذلك وفقا للحسابات المقترحة من قبـــــــل جامعة الدول العربية :

١ـ حساب مجمل الناتج المحلي والانفاق

٢ـ حساب الدخل القومي المتاح وتخصصاته (بسعر السوق)

٣ـ حساب تحويل رأس المال

٤ـ حساب الصفقات الخارجية .

الحـــل :

١ـ الحساب الاول :

الاستخدامات	مجمل الناتج المحلي والانفاق	الموارد
٢٠٠ عوائد العاملين بأجر	١٠٠	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
٧٠٠ فائض التشغيل	٦٠٠	الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
١٥٠ اهتلاك رأس المال	١٠	الزيادة في المخزون
٥٠ الضرائب غير المباشرة	٢٠٠	مجمل تكوين رأس المال الثابت
ـ١٠٠ ناقصا اعانات الانتاج	١٩٠	صادرات السلع والخدمات
	ـ١٠٠	ناقصا مستوردات السلع والخدمات
١٠٠٠ مجمل الناتج المحلي بالقيمة التي يتحملها المشترون (بسعر السوق)	١٠٠٠	الانفاق على مجمل الناتج المحلي بالقيمة التي يتحملها المشترون (بسعر السوق)

٢ـ الحساب الثاني

الاستخدامات	الدخل القومي المتاح وتخصيصاته (بسعر السوق)	الموارد
١٠٠ الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	٢٠٠	عوائد العاملين بأجر
٦٠٠ الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	١٠	صافي عوائد العاملين بأجر من العالم الخارجي
١٨٠ الادخار	٧٠٠	فائض التشغيل
	١٥	صافي دخل الملكية وعوائد المشروعات من العالم الخارجي
	٥٠	الضرائب غير المباشرة
	ـ١٠٠	ناقصا اعانات الانتاج
	٥	صافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي
٨٨٠ تخصيص الدخل القومي المتاح	٨٨٠	الدخل القومي المتاح بسعر السوق

٣ـ الحساب الثالث :

الاستخدامات	تحويل رأس المال	الموارد
١٠ الزيادة في المخزون	١٨٠ الادخار	
٢٠٠ مجمل تكوين رأس المال الثابت	١٥٠ اهتلاك رأس المال	
٥ صافي مشتريات الاصول المعنوية من العالم الخارجي	١٥ صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي	
١٣٠ صافي الاقراض الى العالم الخارجي		
٣٤٥ التراكم الاجمالي	٣٤٥ تحويل التراكم الاجمالي	
١٤٥ صافي الاضافات الى الاصول المالية الاجنبية	١٣٠ صافي الاقراض الى العالم الخارجي	
	١٥ صافي الاضافات الى الخصوم المالية الاجنبية	
١٤٥ صافي حيازة الاصول المالية	١٤٥ صافي الخصوم المتداولة + صافي الاقراض الى الخارج	

٤ـ الحساب الرابع :

حساب المعاملات الخارجية

الاستخدامات	آ ـ المعاملات الجارية	الموارد
١٩٠ صادرات السلع والخدمات	١٠٠ مستوردات السلع والخدمات	
٢٠ عوائد العاملين بأجر من العالم الخارجي	١٠ عوائد العاملين بأجر المدفوعة الى العالم الخارجي	
٣٠ دخل الملكية وعوائد المشروعات من العالم الخارجي	١٥ دخل الملكية وعوائد المشروعات الى العالم الخارجي	
١٠ تحويلات جارية اخرى من العالم الخارجي	٥ تحويلات جارية الى العالم الخارجي	
	١٢٠ فائض الدولة من المعاملات الجارية	
٢٥٠	٢٥٠	

ب ـ الصفقات الرأسمالية

١٢٠	فائض الدولة من الصفقات الجارية	٥	صافي مشتريات الاصول المعنوية من العالم الخارجي
١٥	صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي	١٤٥	صافي الاضافات الى الاصول المالية الاجنبية
١٥	صافي الاضافات الى الخصوم المالية الاجنبية		
١٥٠	المتحصلات	١٥٠	المدفوعات

* * *

الفهـــــرس

	الصفحة
ـ المقدمـــة	١
ـ الباب الاول : الدخل والناتج القومي	٣
ـ الفصل الاول : المفاهيم الاساسية في المحاسبة القومية	٤
ـ البحث الاول : مفاهيم عامة	٤
ـ البحث الثاني: تعريف الدخل والناتج القومي	١٢
ـ البحث الثالث : صافي التعامل مع العالم الخارجي (او صافي دخول عوامل الانتاج من بقيـــة انحاء العالـــــم)	١٩
ـ البحث الرابع : بعض المفاهيم الاضافية للدخل والناتج	٢٤
ـ الفصل الثاني : بعض المشكلات النظرية والعملية في حسابات الدخل القومـــي	٣٨
ـ البحث الاول : حدود الانتاج	٣٨
ـ البحث الثاني: السلع الوسيطة والسلع النهائية	٥١
ـ البحث الثالث : الحكومة ومعاملتها في حسابات الدخل القومي	٥٦
ـ الفصل الثالث : طرق تقدير الدخل (الناتج) القومي	٧٢
ـ البحث الاول : تقدير الدخل (الناتج) القومي بطريقة الدخل	٧٣
ـ البحث الثاني: تقدير الدخل (الناتج) القومي بطريقة الانفاق	٩٠
ـ البحث الثالث : تقدير الدخل (الناتج) القومي بطريقة المصدر الصناعي (طريقة القيمة المضافة او الانتاج)	١٦٤
ـ البحث الرابع : القيمة المضافة في القطاع الزراعي	١٧٠

الصفحة

- البحث الخامس : القيمة المضافة في القطاعات الاخرى ١٩١

- الباب الثاني : نظم الحسابات القومية ٢١٦

- الفصل الاول : النظام المحاسبي في الحسابات القومية ٢١٦

- الفصل الثاني: النظام المحاسبي وفقا للتقسيم حسب الفعالية ٢٢٥

- الفصل الثالث : الحسابات المقترحة في نظام المحاسبة القومية الذي تبنته هيئة الامم المتحدة ٢٣٩

- الفصل الرابع : الحسابات المقترحة في نظام المحاسبة القومية الجديد المقترح من هيئة الامم المتحدة ٢٥٨

- الفصل الخامس: النظام المقترح من جامعة الدول العربية ٢٧٧

الباب الثالث : بعض الحسابات الاقتصادية القومية الاخرى ٢٩٨

- الفصل الاول : حساب تدفقات الاموال ٢٩٨

- الفصل الثاني: ميزان المدفوعات ٣٠٢

- الفصل الثالث : ميزانية الثروة القومية ٣٠٩

- الفصل الرابع : جداول المدخلات والمخرجات ٣١٥

- الفصل الخامس : نظام الموازين في الدول الاشتراكية ٣٣٨

- الباب الرابع : تمارين محلولة ٣٤٧

- الفهرس ٣٨٧


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University